تاريخ المصريين

٨٩

تاريخ الموانىء المصرية في العصر العثماني

د. عبد الحميد حامد سليمان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تاريخ المصريين

(٩)



رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

الاخراج الفنى : مراد نسيم

الموانئ المصرية فى العصر العثمانى

دورها السياسى ونظمها الإدارية والمالية والاقتصادية

تأليف

د. عبد الحميد حامد سليمان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٥م

اهداء

الى الأرواح الطاهرة المؤمنة المكافحة التى
أسبغت عطاء غير محدود وأحبت بلا قيود
الى والدى الراحلين ٠٠ رحمهما الله

تقــــديم

... يسرني أن أقدم للقارىء الكريم هذا الكتـاب الهـام عن « الموانىء المصرية فى العصر العثمانى » الذى يوضح دورها السياسى ونظمها الادارية والمالية والاقتصادية • وهو فى الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها الدكتور عبد الحميد سليمان على درجة الدكتوراه •

والموضوع جديد ومثير لأنه يتناول الدور الذى لعبته الموانى المصرية على البحر المتوسط والبحر الأحمر فى الحياة السياسية والاقتصـادية فى مصر فى فترة صراع دولى كبير ابان العصر العثمانى عندما كانت الدولة العثمانية تبسط حمايتها على مصر ضد التوسع الأوربى بعـد ظهور الدول الرأسمالية الأوربية حتى مجىء الحملة الفرنسية • فسيتناول الكتاب فى الباب الأول الملامح الجغرافية للموانىء المصرية فى العصر العثمانى ، أحوالها السياسية ، ودورها العسـكرى والسياسى • ويتناول فى الباب الثانى النظام الادارى ونظم الأمن فيها ، ونظم ادارة الوحدات الاقتصـادية والطوائف والحرف • أما الباب الثالث فيتناول التنظيم المالى فى الموانىء المصرية ، ويتعرض لنظام الالتزام ومقاطعاته بالثغور المختلفة • أما الباب الرابع فتعرض للدور الاقتصادى للموانىء المصرية ، والطرق التجارية ونظم الملاحة والتجارة والنشـاط الحرفى والتجـارى •

والكتاب على هذا النحو يعد كتابا موسوعيا تناول كل ما يتصل بنشاط الموانى المصرية فى العصر العثمانى ودورها الاقتصادى والسياسى والعسكرى ٠ وآمل أن يجد فيـه القارىء ما ينشد من متعة وفائدة ٠

رئيس التحرير

أ٠ د٠ عبد العظيم رمضان

مقدمة

كان التاريخ للحواضر الاسلامية والمدن والخطط والنظم الاقتصادية والادارية من أهم عناصر الدراسات التاريخية الاسلامية حيث أفرد المؤرخون المسلمون لذلك كثيرا ولا شك أن لهذا النمط من أنماط الكتابة التاريخية أهميته خصوصا بالنسبة للتاريخ العثماني عموما ولمصر فى العصر العثمانى على وجه الخصوص وذلك للغموض الكثيف الذى اتسمت به هذه الفترة من تاريخ مصر ونقص الكثير من المعلومات عن النظم الادارية والاقتصادية والأحوال الاجتماعية فى تلك الفترة وهذا ما عول عليه المؤرخون المحدثون من عرب وغيرهم وعلى سبيل المثال تلك الدراسات القيمة لاستانفورد شو وأندريه ريمون والدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن وغيرهم مما كان له اثر عظيم فى اماطة الكثير من الغموض الذى ران على هذه الفترة الهامة من تاريخ مصر والتى كان لها اثر كبير فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

ونتناول فى هذه الرسالة الحديث عن الموانىء المصرية فى العصر العثمانى من حيث دورها السياسى والعسكرى كقواعد هامة للجيوش والأساطيل العثمانية اضافة الى نظم الادارة فيها وطبيعة هذه النظم وما كان يتضمنها من تراتيب وقواعد ، كما يتناول النظام المالى الضرائبى الذى أديرت به هذه الموانىء من خلال نظام الالتزام ويشتمل البحث على دراسة لطبيعة الأنشطة الاقتصادية فى تلك الموانىء وحجمها ودور هذه الموانىء فى ادارة النشاط الاقتصادى المصرى والعالمى انطلاقا من الأهمية الجغرافية والتجارية لمصر التى تأثرت قليلا باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ثم عادت هذه الأهمية تدريجيا حتى بلغت أوجها فى أواخر القرن الثامن عشر الميلادى ، وتمثلت فى التنافس الشديد بين انجلترا وفرنسا على الحصول على موطىء قدم لها فى مصر والذى برز بصورة علنية فى الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م وما قامت به انجلترا من دور فى انهاء الوجود الفرنسى فى مصر بعد ثلاث سنوات من بداية الحملة الفرنسية .

وقد جاءت هذه الرسالة فى أربعة أبواب إشتملت على أربعة عشر فصلا تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة وملاحق احصائية وبيانية تتضمن الايرادات التى فرضتها الخزينة السلطانية على كل مقاطعات الالتزام الرئيسية فى الموانىء والتى تضمن الباب الثالث من هذه الرسالة عناصرها وتفاصيلها ومقاطعاتها الفرعية وجهاتها وما رصدته الخزينة السلطانية من نفقات تخصم من ايرادات هذه المقاطعات ، وتشتمل هذه الملاحق الاحصائية والبيانية على المبالغ المطلوبة على كل مقاطعة رئيسية بما تحتويه من مقاطعات فرعية وتاريخ فرض المقاطعات أو الغائها والتطورات المالية التى عرفتها من اضافة أو تنزيل ثم ما يخصم من هذه المقاطعات وما يتبقى كمطلوب الى الخزينة السلطانية ، كما

احتوت هذه الملاحق على رسومات بيانيـــة تمثيلية لايـيـرادات المقاطعات ونفقاتها والاسهامات التى أسهمت بهـا كل مقـــاطعة وبالتالى التى أسهم بها كل ميناء فى اجمالى ايرادات مصر ونسبة ما أنفق فى هذه الموانىء الى اجمالى نفقات الخزينة السلطانية فى مصر عموما ، كمـا توضح النسبة المئوية لاسـهامات المـوانى فى ما ترسله الخزينة السلطانية من مبالغ بصـفة سنوية كارسالية خزينة ، وتضمنت هذه الملاحق عددا متنوعا من الوثائق التى ترى النور لأول مرة وتخدم النتائج التى توصل اليها البحث ٠

وقد اعتمدت الرسالة فى المقام الأول على مصادر أصليـة متنوعة تمثلت فيما حوته دار الوثائق القومية من سجلات القسم التركى حيث رجع البحث الى مائة وخمسة وستين سجـــلا من سجلات الروزنامة ، كما اعتمد البحث على سجـــلات المحــاكم الشرعية الموجودة بدار الوثائق وخصوصا سجلات محكمة دمياط الشرعية التى رجع البحث الى مائتين وستة وسبعين سجلا من سجلاتها غطت فترة البحث بعد سنين قليلة من الفتح العثمانى وحتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى وقدوم الحملة الفرنسية ٠

وقد عاصر البحث فترة انتقال الدار من مقرها القديم فى القلعة الى مقرها الجديد الملحق بمبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب على كورنيش النيـل وأضاف ذلك عنـاء وعنتـا كبيرين تمثـــل فى السعى بين الدارين بحثا عن هذا السجل أو ذاك هنا أو هناك ، وكثيرا مارجعت الى بعض هذه السجلات فى مقر دار الوثائق بالقلعة ثم اقتفيت أثرها الى المقر الجديد على أن أعود بعد ذلك الى المقر القديم لأكمل ما بدأت وهكذا دواليك ، وكان ذلك بالاضافة الى ما اتسمت به سـجلات الروزنامة المكتوبة بخط القيرمة الـذى يشبه فى أحوال كثيرة ما تكتب به الطلاسم الغامضة وهو الأمر

الذى يجعل دراسة مثل هذه السجلات تحتـــاج الى تركيز وصبر شديدين ٠

كما رجع البحث الى أرشيف الشهر العقارى فى الاسكندرية حيث توجد سجلات محكمة الاسكندرية ورشيد ، وقد رجع البحث الى مائة وسبعة سجلا منها تغطى فترة البحث كلها ، اضافة الى أرشيف الشهر العقارى فى القاهرة حيث رجع البحث الى تسعة وسبعين سجلا من سجلات محكمة بولاق الشرعية ومائة وثلاثين سجلا من سجلات محكمة مصر القديمة اضافة الى عدد متنوع من سجلات المحاكم المختلفة ٠

وكان لدار المحفوظات العمومية قسط كبير أسهمت بـــه فى امداد هذا البحث بالمادة العلمية الوثائقية وذلك من خـــلال ستة عشر سجلا من سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية وخمسة عشر سجلا من سجلات محكمة دمياط الشرعية ، واضافة الى ذلك رجع البحث الى ما كتبه مؤرخو مصر العثمانية من مصادر تاريخية طبع بعضها محققا مثل مخطوطات (الدرة المصـــانة) لأحمـــد الدمرداش و (أوضح الاشارات) لأحمد شـــلبى بن عبد الغنى وكلاهما حققه الدكتور عبد الرحيم الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ومثل عجائب الآثار فى التراجم والأخبار للجرتى ومظهر التقديس فى زوال دولة الفرنسيس لنفس المؤرخ ٠

كما رجع البحث الى عدة مخطوطات لمؤرخى مصر العثمانية لم تنشر أو تحقق مثل مخطوط النزهة الزهيـــة ومخطـــوط المنح الرحمانية لابن أبى السرور البكرى ، ومخطوط تحفة الأحبـــــاب ليوسف أفندى الملوانى المشهور بابن الوكيل ، والدرة المنصانة فى اخبـار الكنانة لمجهـول ــ وتاريخ وقايع مصر القــاهرة ، ومجموع

لطيف لمصطفى بن الحاج ابراهيم المداح القينالى ، ومخطوط صفوة الزمان فيمن تولى مصر من أمير وسلطان للقلعاوى وبعض كتب الرحالة العرب الذين زاروا هذه الموانىء ونقلوا ألوانا من الأنشطة الانسانية بها مثل العياشى الرحالة المغربى صاحب كتاب (ماء الموائد) المشهور باسم (الرحلة العياشية) والنـــابلسى وليو الأفريقى وغيرهم ، وقد أفاد البحث من كتابات المؤرخين الغربيين المحدثين كاستانفورد شو وأندريه ريمون وهــولت وجب وبووين وكليمنت وترانس ويلز وكونرز والرحالة الأوربيين أمثال سافارى وسونينى ولوزنيان وبوكوك وبراون وغيرهم ·

كما أفاد البحث من كتابات المؤرخين العرب المحدثين وعلى رأسهم الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم والدكتــورة ليلى عبد اللطيف والدكتور محسن على شومان وغيرهم ــ كما أفاد افادة جمة من كتاب تاريخ الدولة العثمانية للمؤرخ التركى المعاصر يلماز أوزتونا اضافة الى مصادر أرشيفية ، من أرشيف الحملة الفرنسية ومراجع عربية وأجنبية متنوعة ·

والحمد لله رب العالمين

المؤلف

الباب الأول

الأحوال السياسية فى الموانىء المصرية فى العصر العثمانى

الفصل الأول : الملامح الجغرافية للموانىء المصرية فى العصر العثمانى

الفصل الثانى : الأحوال السياسية فى مصر قبيل العصر العثمانى

الفصل الثالث « الدور السياسى والعسكرى للموانىء المصرية فى العصر العثمانى

الفصل الأول

الملامح الجغرافية للموانىء المصرية فى العصر العثمانى

تمهيـــد :

حظيت مصر بموقع جغرافى فريد كان له عظيم الأثر فى مكانتها ومركزها الدوليين وعلاقاتها بالعالم ، وتقع مصر فى ملتقى قارتى آسيا وافريقيا وترتبط من خلال موقعها على البحر المتوسط مع دول أوربا وبلاد شرقى البحر المتوسط وآسيا الصغرى وشمال افريقيا • كما يربطها موقعها على البحر الأحمر بالجزيرة العربية والسودان وشرقى أفريقيا وبلاد الهند وجنوب فارس وجـــزر المحيط الهنـدى ، وكان لمصر على هذين البحرين من الموانىء على مدار تاريخها ما أسهمت من خلاله فى حركة التجارة والنشـــاط الاقتصادى العالمى • وبالرغم مما كان لحركة الكشوف الجغرافية واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى أواخر القرن الخـــامس عشر الميلادى من آثار سلبية على دور مصر فى ادارة النشـــاط

الاقتصادى التجارى العالمى الا أنها ظلت تسهم فى حركة التجارة العالمية وظلت موانيها على البحرين الأبيض والمتوسط والأحمر تؤدى دورا محدودا فى ذلك المجال الى أن زاد الاهتمام بمصر فى القرن الثامن عشر الميلادى من قبل الدول الأوربية حتى عادت لها أهميتها ومكانتها العالمية بعد شق قناة السويس ·

وفيما يلى نتناول الملامح الجغرافية للموانىء المصرية فى العصر العثمانى : —

أولا : — الموانىء المصرية على البحر المتوسط فى العصر العثمانى ·

عرف الساحل المصرى على البحر المتوسط فى العصر الاسلامى موانىء عديدة مثل دمياط ورشيد والاسكندرية والبرلس وهى الموانىء التى ظلت تؤدى وظيفتها التجارية والاقتصادية كمنافذ تجارية واستراتيجية لمصر فى العصر العثمانى ، بينما اندرست عدة موانىء فى العصر الاسلامى كانت ذات دور ومكانة مثل الفرما وتنيس أما الموانىء التى لعبت دورا اقتصاديا واستراتيجيا هاما لمصر على البحر المتوسط فى العصر العثمانى فقد تمثلت فيما يلى :

(أ) دمياط

يقع ثغر دمياط على خط ٢٥ ٣١° شمالا ، وخط ٤٨ ٣١° شرقا ، ويحدها من الشرق بحيرة المنزلة ، ومن الغرب فرع النيل المنسوب اليها ، وتبتعد الى الجنوب قليلا عن مصب النيل ببضعة كيلومترات ، والى الجنوب منها تقع عدة قرى تتبعها اداريا وهى منية دمياط والشعراء ، والحوارنى والبستان ، وقد أحبط تاريخ

دمياط القديم وتسميتها بالكثير من الغموض ، ولكن الثابت هو انها كانت احدى أهم موانيء مصر على البحر المتوسط فى خلال العصر الاسلامى ٠

وقد أفرد الكثيرون من الرحالة لوصف ثغر دمياط حيث وصفها أبو الفدا فى القرن الثامن الهجرى بأنها (مدينة مسورة على البحر عند مصب النيل الشرقى ذات أسواق وحمامات) ٠ بينما وصفها ابن شاهين فى القرن التاسع الهجرى زمن المماليك الجراكسة بأنها (ثغر جليل من أعظم الموانيء ، يرد اليها الكثير من المراكب ، وفيه برجان احدهما بالثغر والآخر بالبر الغربى على بحر النيل ، والمراكب الواردة اليه تدخل بين البرجين وهناك سلسلة موضوعة لئلا يدخل مركب الا باذن صاحب الثغر) ، وقد تأثرت دمياط فى العصر العثمانى بتراجع الدور الاقتصادى لمصر اثر الكشوف الجغرافية الا أنها ظلت تؤدى دورا تجاريا بارزا فى العصر العثمانى وذلك لكونها باب مصر الى بلاد الشام وآسيا الصغرى وقد وصفها الرحالة المغربى العياشى فى القرن الحادى عشر الهجرى بأنها (مدينة كبيرة ممتدة على ساحل النيل ذات مساجد كثيرة وأسواق حافلة وحانات عامرة ومرسى عجيب غصت بها السفن الكبار والقوارب الصغار وفيها من أنواع الفواكه والتجار وصنوف الأطعمة ما لا يكاد يوجد فى غيرها) ٠

وظلت دمياط تمثل ميناء هاما فى القرن الثامن عشر الهجرى حيث وصفها سافارى الذى زارها سنة ١١٩٣ هـ / ١٧٧٩ م بأنها (مدينة كبيرة بها حوالى ثمانية آلاف نسمة ولها ضواحى عدة منها المنشية وهى ذات أسواق حافلة بالبضائع ووكائل وخانات رحبة بها بضائع الشرق والغرب ٠ وهى ذات بيوت مرتفعة شاهقة لها شرفات جميلة وبها عدد من المساجد الكبيرة ذات مآذن عالية وحمامات فاخرة وميناء مزدحم بالقوارب والسفن) ٠

وقد اتاح موقع دمياط على نهر النيل لها فرصة الاستفادة منه كمجرى ملاحى دائم سهل لها طريقا للاتصال بكافة المـــدن والقرى فى مصر حتى قوص وأسوان اللتين كانتا مركزين للتجارة مع بلاد سواحل البحر الأحمر ، وبلاد السودان الشرقى والغربى ، وقد استمر دور ثغر دمياط كمنفذ هام لتجارة مصر مع بلاد الشام وآسيا الصغرى وجزءا من تجارة أوربا · فى العصر العثمانى ولم يتأثر كثيرا بالتطورات التى عرفها العصر العثمانى بسبب تحول التجارة عن مصر على العكس من ثغر الاســـكندرية الذى تدهورت مكانته التجارية الى حد كبير قياسا الى دوره السابق فى العصر الاسلامى ·

(ب) رشـــيد :

تقع مدينة رشيد على خط ٢٤ ٣١° شمالا ، وخط ٢٥ ٣٠° شرقا ، كانت رشيد احدى المدن القديمة ولقد وردت فى جغرافيــة سترابون باسم بولبتين بينما ذكرها اميلينو باسمها القبطى الذى اشتق منه اسمها الحالى ، وهى تقع على الناحية الغربية من فرع نهر النيل المنسوب اليها ، وقد حالت وعورة وصعوبة الملاحة فيه دون أن تلعب رشيد دور دمياط التجارى والسياسى وكذلك وصفها أبو الفدا أنها (بليدة على غربى النيل عند مصبه ، وهــذا المصب تخافه المراكب عند طلوعها فيه من البحر ، وهذه البلدة تقع الى الشرق من الاسكندرية بمسافة ستة وثلاثين ميلا) ·

وقد غلبت السمة الحربية على نشاط هذا الثغر فى العصر المملكى الى الحد الذى حرمت معه السلطات المملوكية المتعــاقبة على السفن التجارية دخوله من جهة البحر المتوسط ، ولذلك انتقل النشاط التجارى منه الى فوة التى تقع الى الجنوب منه والتى اتصلت بالاسكندرية عبر خليج الاسكندرية ، وقد ترتب على اهمال

حفر هذا الخليج فى العصر العثمانى أن تراجع دور فوة التجارى ، وازدهرت رشيد ولا سيما بعد أن زالت صفتها الحربية وأصبحت ميناءا تجاريا وقد أشار سافارى الى ذلك بقوله (أصبحت رشيد مخزنا لتجارة الاسكندرية والقاهرة بعد ان أهمل حفر خليج الاسكندرية وجعلها ذلك مدينة مزدهرة من أجمل مدن مصر ..) .

والى الجنوب من رشيد اتصل نهر النيل بميناء البرلس عبر قناة ملاحية ، وقد ظل النشاط التجارى فى ميناء البرلس مقصورا على التجارة الداخلية بينه وبين جيرانه ، أما رشيد فبالرغم من ازدياد دورها فى العصر العثمانى الا أنها ظلت تابعة لميناء الاسكندرية وجهازه الادارى حيث أديرت من خلال التبعية الادارية والاقتصادية للأسكندرية .

(ج) الاسكندرية :

تقع الاسكندرية على خط ١٢ ـ ٣١° شمالا ، وخط ٢٤ ـ ٢٩° شرقا ، وهى الى الغرب من فرع رشيد ، وكانت الاسكندرية احدى أهم موانىء مصر على ساحل البحر المتوسط فى العصر الاسلامى وذلك لكونها تقع على مسافة متساوية تقريبا من اليونان وآسيا الصغرى وسوريا والساحل الشرقى للبحر المتوسط ، مما أهلها لاجتذاب تجارة البحر الادرياتى وبحر ايجه والبحر الأسود فضلا عن بلاد الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، وقد اتصلت الاسكندرية بالنيل عن طريق ترعة شديا القديمة التى عرفت بعد ذلك باسم الخليج الناصرى الذى نسب للناصر محمد بن قلاوون الذى أعاد حفره بعد أن طمرته الرمال من ٦٦٤ هـ الى ٧١٠ هـ ثم عرفت حديثا باسم ترعة المحمودية ، وقد أهل موقع الاسكندرية هذا الثغر ليكون ميناء صالحا لنقل تجارة الهند والشرق الى اليونان وأوربا ، وقد قسم الجسر الواصل بين جزيرة فاروس الميناء الى جزئين

احدهما وهو القسم الشرقى المعروف باسم الميناء القديمة والقسم الغربى المعروف باسم الميناء الغربية وهو أقل أهمية من سابقه ٠ وكانت الاسكندرية عاصمة لمصر قبيل الفتح الاسلامى ولعبت دورا رئيسيا فى تاريخ مصر اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ٠

وقد وصفها ابن حوقل فى القرن الرابع الهجرى مسهبا فى هذا الوصف بأنها (من مشاهير المدن المصرية تنطلق عن ملك وقدرة وتعرف عن تمكن فى البلاد وسمو ونصره ولها طرقات مفروشة بأنواع الرخام وليس بجميع الأرض لمنارتها نظير يدانيها أو يقاربها فى شكلها ومبانيها وعجائبها ٠٠) ٠

كما أسهب صاحب الاستبصار فى وصفها ووصف منارتها ودورها الاقتصادى فى العصر الاسلامى ٠ وكانت الاسكندرية ميناء مصر الأول ابان عصر المماليك الجراكسة ويصفها ابن شاهين فى تلك الفترة قائلا (يرد اليها الناس برا وبحرا يجلبون اليها البضائع ، وبوسط الثغر خليج ممتد يأتى من بحر النيل ويصب فى البحر المحيط ، ويحيط بها خندق يطلق فيه الماء من البحر المحيط عند الضرورة ٠ وللثغر عدة أبواب محكمة على كل باب ثلاثة أبواب من الحديد وبأعلى الأبراج مجانيق وعلى كل برج منه أعلام وطبلخاناه وأبواق وحرس ويشهر ذلك وقت الضرورة) ٠

وقد تعرضت الاسكندرية لغزوات دائمة فى العصر الاسلامى غير أن اغارات القبارصة زمن الجراكسة كانت ذات أثر سيىء على الاسكندرية حيث تدهورت وظيفتها الاقتصادية والعسكرية ٠

وقد تأثرت الاسكندرية تأثرا شديدا بتحول تجارة الهند الى أوربا عبر طريق رأس الرجاء الصالح ، وشيئا فشيئا بدأت الاسكندرية فى استعادة شطرا من هذه التجارة ٠ إلا أن ذلك لا يقارن بمكانتها القديمة فى العصر الاسلامى ، وقد وصفت فى

والنصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادى زارها سـونينى الذى أفرد لها كثيرا بأنها (مدينة يبلغ عدد سكانها حوالى خمسة آلاف نسمة تأتيها التجارات من كل أقطار الشرق والأقطار الأجنبية مما جعلها مركز للتجارة ، ويتنوع فيها السكان واللغات والأزياء ففيها خليط من الناس بين أتراك وعرب وافرنج ، تعج بهم شوارعها الصاخبة ...) .

وبرزت أهميتها الاستراتيجية كمفتاح هام الى مصر مع قدوم الحملة الفرنسية التى جعلت احتلالها لثغر الاسكندرية خطـوة أولى لاحتلال مصر .

ثانيا : الموانىء المصرية على ساحل البحر الأحمر :

يعرف البحر الأحمر بأكثر من تسمية فقد سمى ببحر اليمن نسبة الى اليمن فى الركن الجنوبى الشرقى منه ـ كما سمى باسم بحر القلزم نسبة الى مدينة القلزم التى كانت تقع فى أقصى الجهـة الشمالية منه وعلى بعد مسافة كيلو متر ونصف من موقع مدينة السويس الحالية وقد لعب البحر الأحمر دورا هاما فى تجـارة مصر عبر العصور المختلفة وعرف منذ القدم بصعوبة الملاحـة فيه لكثرة شعابه المرجانية وشدة رياحه الشمالية وارتفاع درجات الحرارة به وجدب سواحله وندرة موانيه ، وحددت العوامـل الجغرافية اختيار موانيه حيث كان يتحكم فى ذلك قـرب هـذه الموانىء من عاصمة البلاد أو المدن الهامة أو لاعتبـارات سياسية ـ وأمنية .

وكانت لمصر على هذا البحر عدة موانىء تباينت مكانتها فى عصور مختلفة ومنهـا ما اندرس مثـل باضع التى كانت من أولى الموانىء التى أسهم العـرب فى تأسيسها والتى كانت أقـرب الى الساحل الشرقى للسودان منه الى ساحل مصر على البحر الأحمر

ورغم تزامن وجود باضع وعيذاب الا أن عيذاب استقطبت الشطر الأكبر من حجم تجارة البحر الأحمر بينما اقتصرت باضـــع على شرق السودان وجنوب مصر ثم ازدادت أهمية عيذاب بالنسبـــة لنشاط مصر التجارى عبر البحر الأحمر نتيجة لتزايـــد خطـــر الصليبيين فى شمال البحر الأحمر الذى جعل التجارة تتحول من ميناء القلزم الى ميناء عيذاب حتى خربت القلزم فى القرن الخامس وأنشئت الى الجنوب منها قاعدة جديدة هى السويس ، فلما انقضى خطر الصليبيين زمن المماليك البحرية عاد النشاط مرة أخرى الى شمال البحر الأحمر وتوارى دور عيذاب حتى هدمهـا الأشرف برسباى سنة ١٤٢١ هـ ونشطت الطـــور لفترة قصيرة ثم سرعان ما انفرد ميناء السويس الذى كان مقتصرا على النشاط الحربى والعسكرى آنذاك بالنشاطين التجارى والعسكرى وتوارت الطور مثل سابقتها عيذاب وباضع والقلزم ٠

وفيما يلى الموانىء المصرية على البحر الأحمر فى العصر العثمانى :

(أ) الطـــور :

يمكن القول أن هذا الميناء شهد اهتماما ومكانة تجارية فى بداية العصر العثمانى وهو يقع جنوب غربى جزيرة سيناء وقـد اكتسب أهميته من اقتصـــار ميناء السويس فى أواخـــر عصر الجراكسة وأوائل العصر العثمانى على الصفة الحربية ومن ميل البحارة اليه وذلك لقرب السفن فيه من الشاطىء الشرقى للبحـر الأحمر وكثرة المراسى على بره مما يتيح للبحـارة اللجوء اليه اذا ما تغير البحر وهاج الريح ولكن الشعب المرجانية حوله جعلت السفن تنصرف عنه وتتجه الى ميناء السويس الذى شهد فى العصر العثمانى وحتى نهاية النصف الأخير من القـــرن الثامن عشر

ازدهارا كبيرا ثم تحول عنه هذا النشاط والازدهار الى القصير فى أواخر القرن الثامن عشر وذلك لمغالاة كبار الأمراء المماليك فى الضرائب المفروضة على التجارة عبر السويس وانعدام الأمن في الطريق البرى بين السويس والقاهرة ٠

(ب) السـويس :

تقع السويس على خط عرض ٥٨ ٢٩° شمالا وخط ٣٣ ٣٢° شرقا فى أقصى الشمال الغربى لخليج السويس المنسوب اليها ، وقد بدأ ظهور ميناء السويس فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر الميلادى ، والعاشر الهجرى حيث اقتصر فى بدء ظهوره على النشاط الحربى بينما انفرد ميناء الطور بالنشاط التجارى وقد ورث ميناء السويس دور القلزم المدينة القديمة التى كانت تقع الى الشمال الشرقى من السويس والتى تضاءل دورها قياسا الى عيذاب ولحسابها نتيجة لتصاعد الخطر الصليبى فى شمال البحر الأحمر ، فلما اختفى الخطر الصليبى بدأ دور عيذاب فى التدهور الى أن خربها برسباى ١٤٢١ م ٠ وقد اقتصر النشاط زمن الجراكسة على النشاط الحربى غير أن الأهمية التجارية للسويس بدأت تتزايد بعد سقوط القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م وانتقال شطر كبير من التجارة بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر وعظم شأنها بعد ذلك لقربها من القاهرة ، وأصبح ثغر السويس بعد فترة غير بعيدة من الفتح العثمانى لمصر مركزا للتجارة عبر البحر الأحمر واتسع بذلك نشاطه حتى أصبح متحصل الجمارك فيه من أعظم المتحصلات والايرادات للخزينة السلطانية والباشا فى مصر وفاق فى ذلك سائر الموانىء المصرية ٠

(ج) القصير :

تقع القصير على خط ٠٦ ٢٦° شمالا وخط ١٧ ٣٤° شرقـا وهى على الساحل الغربى للبحر الأحمر قبالة قوص على النيل الى الشمال من عيذاب واكتسب أهميته لقربه من قـوص حيث كـانت تجارة الكارم تمر عبره الى قوص ثم تحمل فى النيل الى مركـز تجارة الكارم فى مصر القديمة وقد اكتسبت قوص أهمية تجـارية فى العصر المملوكى وذلك لكونها مركزا يرد اليه التجار الواصلون الى القصير ببضائع الجزيرة العربية والهند · غير أن أهميـة القصير أصابها ما أصاب عيذاب كما تدهورت بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وانصراف شطر كبير من تجارة الهند مـع أوربـا اليه ·

وظلت السيطرة التجارية لثغر السويس على الشطر الأكبر من تجارة البحر الأحمر حتى النصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادى حيث انتقل فيه جانب كبير من التجارة المـارة عبـر السويس الى القصير وذلك نتيجة مغالاة أمراء المماليك وأتباعهم الذين استحوذوا على جمرك السويس وانتزعوه من باشا مصر فى تقدير الرسوم الجمركية على الواردات الى السويس ، وانتقلت بذلك التجارة الى القصير التى كانت تدار جمركيا من قبل ملتزمين من باطن باشا مصر يعملون لحساب كاشف قنا الذى كانت لـه ادارة ميناء القصير ·

ثالثا : الموانىء النيلية : ــ

·· لعب النيل دورا بارزا فى تجـارة مصر الخـارجية والداخلية حيث يشق مصر من شمالها الى جنوبها وهو يمثـل مجرى ملاحى دائم وآمن يصل المراكز السكانية فى الوجـهين البحرى والقبلى بالموانىء المصرية على سـاحل البحـر المتوسـط

دمياط ورشيد والاسكندرية كما يصل الى أسوان حيث تجـــارة السودان كما تقع عليه بعض الموانىء النيلية الفرعية مثل المنصورة وسمنود والمحلة فى الوجه البحرى وأسيوط وجرجـا وقـوص فى الوجه القبلى كما يمكن القول ان معظم البلاد الواقعة عليــه كانت تمثل مراكز تجارية ترد اليها منتجات بلاد الريف المحيطة بها ، كما يجد أهل هــذه النواحى احتياجاتهم فى هــذه المدن والقــرى الواقعة على ضفتى النيل ، غير اننا فى تناولنا للموانىء النيلية فى العصر العثمانى نقتصر فى ذلك على بولاق ومصر القديمـــة وذلك لكونهما أكبر مينائين نهريين على نهر النيل وفروعـــه فى العصر العثمانى وذلك بحكم موقعهما من القاهرة أكبر مراكــز مصر السكانية والتجارية ، وقد كان هـــذان المينــــاءان يمثلان ضاحيتين للقاهرة ومنفذها على النيــل حيث تتصــل من خلالهما بالتجارة القادمة من بلاد الشام وآسيا الصغرى وأوربا والصادرة اليها وتجارات الوجه البحرى والصعيد والسودان والبحـــــر الأحمر ، ولذلك كان لهذين المينائين ديوانان للجمارك ونظام ادارى خاص ومتميز وذلك لكونهما منافذ رئيسية للقاهرة ، ومراكـــز للنشاط الاقتصادى والاجتماعى فى مصر .

(أ) بولاق :

كانت بولاق ميناء القاهرة الأول وهى تقع على خط ٣٠° ٣′ شمالا وخط ١٥ر٣١° شرقا ، وقد ظهرت بولاق نتيجة لانحسار المياه عن خليج القاهرة الذى كان يقع الى الغرب والجنـوب من سور القاهرة ،وأسفر هذه الانحسار عن ظهور جزيرة الى الغرب من القاهرة سميت باسم (جزيرة الفيل) وظهرت الى جانبها عدة جزائر وتلال رملية صغيرة تزايدت عاما بعد آخر حتى كانت سنة ٧١٣ هـ التى شرع فيها السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى بناء

عمائر له ولرجاله فى هذه الجزيرة .. وتبعه كبار الأمراء والتجار والعامة ، وكثرت لذلك حركة العمران على ساحل النيل من (منيه الشيرج) شمالا وحتى مرسى نيلى يقع الى الجنــوب من بولاق الحالية كان يعرف باسم (موردة الحلفاء) نسبة الى نبات الحلفاء المستخدم فى الوقود ؛ وعرفت هذه الضاحية الجديدة باسم بولاق واتسعت وأصبحت ذات أسواق ومساجد وحمامات وأزقة وعطوف واتسعت على حساب النيل ابتداء من سنة ٨١٦ هـ حيث كثر التوسع السكنى على ما يردم من النيل غرب بولاق ، وبدأ النيــل فى الانحسار شيئا فشيئا عن ساحل بولاق حتى اتسعت بولاق واتصل ما بينها وبين مصر القديمة بطريق على ساحل النيل ، وبــدأت بولاق فى الظهور كمرفأ نيلى هام ومركز لصناعة السفن النيلية ، وقد أشار السيوطى فى تأريخه لحوادث سنة ٧٥٧ هـ الى هبوب عاصفة شديدة غرق على اثرها فى ميناء بولاق ثلاثمائة مركب ، وفى ذلك اشارة واضحة الى الدور الذى بدأت بولاق فى القيــام به فى تجارة مصر الداخلية والذى سرعان ما جعلها فى النصف الثانى من القرن الثامن الهجرى تستحوذ على شطر كبير من حجم تجارة القاهرة عبر النيل متقدمة فى ذلك على ميناء القاهرة النيلى الأقدم فى مصر القديمة ، وفى أوائل العصر العثمانى كانت بولاق قد أصبحت ميناء القاهرة الأول على النيل الذى يربطها بالاسكندرية ودمياط الميناءين الرئيسيين على البحر المتوسط وبلغ عدد المراكب الراسية بساحله قرابة الألف مركب ، وأقيم بها ديوان للجمرك على السلع الصادرة والواردة اليه ، كما اتسعت بولاق فى العصر العثمانى حيث وصفها العياشى فى القرن الســـابع عشر بأنها (مرسى القاهرة التى تجتمع فيها مراكب دمياط ورشيد والصعيد)، كما نقل لنا نيبور وصفا لها فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ذكر فيه أنها مركز لتجارة القاهرة وبها مخازن للقمـــح السلطانى المرسل الى أهالى مكة والمدينة وبها دار لصناعة السفن ،

أما سونينى فقد نقل لنا صورة شاملة لدور بولاق حيث ذكر فى هذا الخصوص (ساحل بولاق مزدحم بالعمال والحمالين الذين ينقلون البضائع ، والسفن كثيرة فى الميناء وتقترب صفوفها تدريجيا ...) ، وقد وصلت بولاق فى نهاية القرن الثامن عشر الى قمة ازدهارها واتساعها حيث بلغ طولها على نهر النيل ألفين ومائة متر وبلغ عرضها قرابة الستمائة متر وأصبح هناك طريق يصلها بالقاهرة وبلغ طوله فى أواخر القرن الثامن عشر ألفا ومائتى متر وقد رصف الفرنسيون بعد احتلالهم لمصر هذا الطريق .

(ب) مصر القديمة :

حلت مصر القديمة محل الفسطاط أول عاصمة لمصر بعد الفتح الاسلامى وهى تقع على خط ٣ ٣٠° شرقا ويحدها من الغرب ساحل النيل قبالة جزيرة الروضة والى الشمال الشرقى منها تقع مدينة القاهرة كما يحدها من الشمال خليج القاهرة الذى يبدأ عند موردة مياه القناطر (مجرى العيون) الذى ينقل من خلالها الماء الى القلعة ، وكان النيل من جهة مصر القديمة يتعرض الى ضعف منسوب المياه فيه الأمر الذى ألقى بظلاله على دور مصر القديمة كميناء نهرى ودعا كافور الاخشيدى لحفر هذا الفرع من النيل وتعميقه قبالة مصر القديمة سنة ٣٣٦ هـ ، كما أعيد حفره سنة ٦٢٨ هـ زمن الكامل الايوبى وواصل الصالح نجم الدين أيوب الاهتمام بحفر هذا الفرع الذى يصل الى ساحل بولاق وربط بين الينائين النهريين بجسر بنيت عليه بيوت للأمراء والأعيان والتجار ثم عمد بعد ذلك الى اجراء ضمن حلا دائما لهذه المشكلة ضمن به الارتفاع الدائم لمنسوب الماء فى النيل من جهة مصر القديمة بصفة دائمة وذلك بأن أمر باغراق عدة مراكب محملة بالحجارة

فى فرع النيل من جهة الجيزة فتحول من جراء ذلك شطر كبير من مياه النيل الى الفرع الآخر عند مصر القديمة وضمن ذلك نشاطا دائما للمراكب النيلية على مدار العام وبرزت بعد ذلك أهمية مصر القديمة فى العصر المملوكى ، حيث أصبحت ميناء القاهرة الذى يربطها عبر النيل ببلاد الصعيد وتجارات دار فور وسنار وتجارات البحر الأحمر القادمة عبر قوص والقصير وأقيم لذلك بها ديوان لتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات والواردات عبر هذا الميناء ٠ وقد ذكر ابن شاهين فى وصفه لمينائها فى القرن الثامن الهجرى أن ما بها من المراكب ينيف عن الألف وثمانمائة مركب اشارة الى حجم النشاط التجارى بها وقد استمر الدور التجارى والحضارى لمصر القديمة التى شكلت الى جانب بولاق مقاطعة واحدة أديرت ماليا واداريا باعتبارهما ضاحيتين للقاهرة على نحو ما سيتضح فى تناول البحث للنظم المالية والادارية فى الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ٠

الفصل الثانى

الأحوال السياسية فى مصر قبيل العصر العثمانى

تمهيـــــد :

بلغت دولة المماليك الجراكسة أوج قوتها وازدهارهـا أثنـاء حكم الأشرف قايتباى الذى امتد لمدة ثلاثين عاما الا ثمانية أشهر ، وآذنت دولة الجراكسة بالمغيب بموته حيث تولى السـلطنة بهـــا سلاطين ضعفاء اشتد صراعهم على الحكم وأرغمهم هـذا الصراع العنيف على قصر اهتمامهم على توطيد مراكزهم ونفوذهم واصطناع الأعوان والأنصار ومصانعه الأعداء وشراء ذمم المنافقين ، وتوالى على عرش مصر عدد كبير منهم فى فترة وجيزة عدت فى بعضهـــا بالأيام ، ويدل قصر مدد حكم هؤلاء السلاطين على حالة الفوضى وعدم الاستقرار التى سادت مصر أواخر عصر دولة الجراكسة ، وغالبا ما كانت التصفية الجسدية قتلا أو خنقا أى بالنفى نهايــة لحكم هؤلاء السلاطين ووسيلة لاقصائهم عن عروشهم ، مما جعل

الامراء يعرفون عن منصب السلطنة خوفا على أرواحهم ، الى أن اجتمع خيار امرائهم حيث اشار بعضهم بوجوب توليـه الاشرف قانصوه الغورى ولكنه تمنع غاية التمنع وبكى الى أن استجاب لأصحاب الحل والعقد وعقدت له البيعـة في مستهـل شـوال سنه ٩٠٦ هـ ، واشترط عليهم أنهم اذا ما أرادوا خلعه ألا يقتلوه ٠

ورغم محاولات الغورى الاصلاحية الا انها فشلت أمام عوامل متعددةداخلية وخارجية كانت نهايته ونهاية دولة الجراكسة عـلى أيدى الدولة العثمانية فى مرج دابق ودانت مصر بذلك لحـــكم العثمانيين ٠

أسباب انهيار وسقوط دولة الجراكسة :

يعزى انهيار الدول والحضارات لأسباب لا تكـــون وليدة لحظتها وانما تسبق السقوط بفترة ليست بالقصيرة ، وبديهى أن أسباب انهيار الدول تلك لا تنصرف الى حال واحدة وانمـــا الى أسباب متشابكة متعددة تؤدى آخرا الى النهاية المحتومة ، وبالنظر الى دولة المماليك الجراكسة نجد أن تداخل الأسباب وتنوعها كان سببا لانهيارها على أيدى قوة اسلامية فتية وصلت فى تلك الفترة الى قمة نضجها واكتمالها السياسي والعسكرى ، وبنظـــرة الى أسباب انهيار دولة الجراكسة بمصر فاننا نجد هذه الأسباب قـد تمثلت فيما يلى : ـ

أولا : الصراع بين طوائف المماليك :

كانت دولة الجراكسة تمثل فى طبيعة تكوينهـا مثالا للدولة العسكرية التى يحكمها أرباب السيوف من الأمراء المماليك وأتباعهم الذين اطردت أعدادهم وفصائلهم مع ما تحتاجه هذه الأعداد من الأمراء والمماليك من امكانات مـادية وما تحتكـره من امتيازات

متعددة ومتنوعة ، وبما كانت تحدثه هذه العناصر المتعددة المتنوعة انتماء ومكانة وثروة من صراع داخلى فيما بينها انتصارا لقادتهم وسادتهم ضد منافسيهم من الأمراء وأصحاب النفوذ ٠٠ وكان لابد لهذا الصراع أن يؤثر سلبا فى قوة الدولة وقدرتها العسكرية والسياسية لاسيما وأن هذه العناصر المتناوئة كانت تشكل فى مجملها جيش الدولة وجهازها الادارى بما يتبع ذلك من تداعيات فى علاقاتها المتشابكة مع العامة وما ينتج عنه من الآثار السلبية فى كل مكان ٠

وقد كان كافيا أن يرجف بوفاة سلطان أو مرضه أو هزيمة جنوده حتى تضطرب أحوال البلاد والعباد ، وكان يكفى ان يعلن عن ولاية سلطان جديد فى الحكم حتى يعلن منافسوه من كبار الأمراء عدم رضاهم عنه وثورتهم عليه مما ينذر بدور جديد من أدوار الشدة والنهب والفوضى التى اعتادت أن تمر بها البلاد فى أعقاب ذلك ٠ وقد بدأ الصراع بين طوائف المماليك فى صورته الخطيرة بانتهاء عهد السلاطين العظام ووفاة قايتباى الذى بدأت نذر هذه الصراعات تلوح بشدة فى أواخر أيامه حيث تصارع اقبردى الدودار وأتباعه مع قنصوه خمسمائة ، ثم أخذ هذا الصراع بعدا آخر حين تحالف أقبردى مع عربان بنى وائل وغزالة ، على حين تحالف قانصوه مع عربان بنى حرام ، ودارت معارك بالغة العنف كانت لها آثارها السلبية على قوة المماليك ووحدتهم ، ثم استمرت الصراعات وتمثلت نتائجها فى تولى عدد غير قليل من السلاطين هم محمد بن قايتباى وقانصوه خمسمائة ، وجانبلاط وطومان باى الأول فى الفترة من سنة ٩٠١ هـ / ١٤٩٦ م وحتى تولى الغورى فى شوال سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠١ م ٠ وتجدر الاشارة الى أن جذور هذه الصراعات قد ظهرت زمن قايتباى نفسه حيث حدثت فى مدة حكمه الطويلة ثورات الجلبان فى مرات متعددة مع ما له من قوة وبطش وصولة ٠

وعانى الغورى من الصراعات بين الأفراد من المماليك على الرغم من اجتماع أمرهم عليه الى أن ذهب ضحية مؤامراتهم حين تسبب خاير بك وجان بردى الغزالى فى هزيمة الغورى وسقوط دولة المماليك الجراكسة وذلك نكاية فى سيباى نائب الشام وطمعا فى تولى الحكم حينما وعدهما العثمانيون بذلك ، ويفرد ابن اياس وغيره من مؤرخى هذه الفترة لهذه الصراعات المستمرة ، وبدهى أن دولة عسكرية قوام جندها هم المماليك والجلبان لابد أن نكون الصراعات بين عناصر جيشها تلك بمثابة الضربة القاصمة التى تجهز عليها .

ثانيا : مظالم المماليك للناس وأثرها فى سقوط الدولة المملوكية :

على الرغم من استئثار الأفراد من المماليك وأتباعهم بمعظم ثروات البلاد وذلك تأسيسا على كون معظم مصادر الثروات زراعية وتجارية كانت خاضعة لهم بحكم ادارتهم لها حيث كفل لهم نظام الادارة الاقطاعية المشار اليه توزيع الأراضى وجميع موارد الدولة الأخرى كاقطاعات بين السلطان وأجناده كل حسب رتبته بدءا بالأفراد وانتهاء بأجناد الحلقة ، حتى ان راتب (جامكية) الجندى المملوكى كانت تفوق بكثير ما كان يأخذه نظيره العثمانى ، واستغل الأمراء من المماليك وجنودهم ضعف شخصية السلاطين أو حاجتهم الى اصطناعهم للتقوى بهم فى زيادة هذه الرواتب حتى بلغت مبلغا عظيما .

غير أن هذه الامتيازات السابقة على اتساعها وكثرتها لم تكن لتروى لطمعهم غلة أو تشفى ما بصدورهم من حاجة دائمة لمزيد من الامتيازات فمالوا الى فرض الاتاوات على الأهالى والتجار منهم بخاصة وأكثروا من نهب الناس والأسواق ، وكانت معاركهم الكثيرة فيما بينهم مصحوبة بالنهب والسرقة والفوضى ، كما

لجأوا الى احداث الذعر فى الأسواق والحارات ونهبها اذا ما طلبوا من السلطان أعطيات أو زيادة فى رواتبهم ورفض طلبهم ، فلجأ السلاطين الى استرضائهم والرضوخ لما يريـــدون ، ويصف ابن اياس ذلك وصفا دقيقا شخص فيه حالة دولة المماليك الجراكسة فى أخريات أيامها وضعف السلطة المتمثلة فى الســـلاطين وانفلات الأمر من أيديهم وما حاق بالناس من مظالم من جراء ذلك فيقول (كثرت ثورة المماليك بسبب النفقة ، وقد كثر العسكر من سائر الطوائف ما بين ظاهرية واشرفية واينالية وخشقدمية ، وقاتيبهاية وناصرية ومماليك الظاهر قنصوه والعادل طومان بـاى والأشرف جان بلاط ، وصار كل منهم يروم رزقا وأشيع ان السلطان يريـــد اخراج أوقاف الجوامع والمدارس ويترك لهم ما يقيم الشعائـــر للانفاق على المماليك ، ولم يوافـــق القضـــاة على التصرف فى الأوقاف ، واجتمع الأمراء عند السلطان وضربوا المشورة فوقـــع الاتفاق على أن الأوقاف تبقى على حالها ويؤخذ من ريعها سنـــة كاملة ومن أجره أملاك القاهرة من بيوت وربوع وحوانيت وحمامات وغيطان ومراكب وغير ذلك يؤخذ منهم أجرة شهر كاملة ، وكتبت المراسم بذلك ، وكانت هذه المظلمة بمشورة قيت الرجبى ، وصـــار الأتابك قيت الرجبى يرسم على أعيان الناس بسبب ذلك بالمدرســـة الباسطية حتى يرد الأموال لا جزاه الله خيرا) .

وعلى الرغم من أن فترة حكم الغورى مع ما كان فيها من مظالم ومصادرات فانها كانت مع ذلك أقل مظالما قياسا الى الفترة التى سبقتها واستمرت المظالم ولم تنته حيث كثرت المصـــادرات التى أمر بها الغورى لتمويل المنشئات التى كان الغورى مولعا بها وهى مدرسته وجامعه والتى قاسى الناس بسببها كثيرا ، وينقل ابن اياس صورة صادقة للرأى العام المستنكر لذلك دون حول منه ولا قـــوة (ولـــكن النـــاس شنعت على السلطـــان بسبب ان هـــذه

المصروفات كانت من وجوه المظالم ومصادرات الناس ، وقد سمى بعض اللطفاء هذه المدارس باسم المسجد الحرام ، لما وقع فيها من غصوبة الأرض ومصروف العمارة من مال فيه شبهات) ٠

وهكذا فمع تدهور الأحوال الاقتصادية لم يتخل المماليك عن بذخهم واسرافهم فى تزيين المبانى والقصور ، وتبدو المفارقة واضحة عند مقارنة أحوال الناس الذين بلغ بهم الفقر مبلغه بثروات المماليك حيث وجد عند قيت الرجبى بعد موته ستون ألف دينارا بخلاف الخيول والأقمشة والمنقولات على كثرتها وتنوعها ، كما تبدو المفارقة بصورة أعمق وأكثر بروزا فيما وجد عند عبد حبشى كان يملكه الأمير طومان باى بعد موته من ثروات حيث وجد عنده ثمانية آلاف دينار ذهبى غير الأقمشة وما وجد عند آخر من الذهب الخالص ما قيمته ألف دينار ، ويستمر ابن اياس فى ذكر مظالم المماليك حتى انها لتبدو لكثرتها أمرا عاديا متكررا لا يثير التفاتا لكثرته ٠

وحاول الغورى اظهار الروح الدينية حين نادى فى رجب سنة ٩١٥ هـ بألا يتجاهر أحد بالمعاصى وألا تحمل الأسلحة من بعد المغرب وأن يواظب الناس على الصلوات الخمس فى الجوامع ، وتبدو هذه المحاولة ذات صبغة دعائية ساذجة فقد عبر عنها ابن اياس ساخرا فى تعليقه على تلك الروح الدينية الزائفة (سمع ذلك الكلام من أذن وخرج من الأخرى) ٠ وليس أدل على اتساع الهوة بين الادارة المملوكية وبين الناس من ذلك ، ولم يسلم أهل الريف من المظالم حيث كثرت الغرامات على الفلاحين وأصحاب الاقطاعات ، وعاش الفلاحون فى ظل حياة بائسة لم تكن بأحسن من تلك التى عاناها اخوانهم فى المدن وتسلط أجناد الأمراء على الفلاحين وكثرت بذلك أعمال الظلم والجور وتنوعت وتعددت

الضرائب . ولما تولى طومان باى حكم مصر بعد مقتل الغـــورى بادر فرفع كثيرا من المظالم عن الفلاحين وأطلق سراح مسجونيهم .

علاقة كهذه بين الحكام والمحكومين لا يستغرب معها الموقف السلبى للأهالى من الحرب العثمانية المملوكية فى بدايتها قبيـل دخول العثمانيين كفاتحين الى القاهرة ، وكثيرا ما قاوم الأهـالى هذه المظالم بسلاح غير سلاح الكلمة حيث لم يقف الكثير من العوام موقف العاجز فثاروا على المماليك وترصدوا لأمرائهم ورجموهـم بالحجارة واشتبكوا معهم واشتعلت المواجهة مما اضطر السلاطين الى رفع مؤقت لبعض المظالم .

وتعددت مواقف العوام التى أخذت شكل المقاومة الايجـابية الفعلية المتمثلة فى مظاهرات سلمية أو ثورات عارمة ، وكـــان طبيعيا أن يكون لهذه المظالم أثر واضح فى موقف العـــوام من انهيار دولة الجراكسة ، ولكن شخصية طومان باى بما أبطل من مظالم وبما عرف عنه من حميد الصفات جعلت العوام يتعاطفون معه ويشتركون الى جانب المماليك فى الحرب داخل القاهـــرة فى معركة الصليبه بعد هزيمة الريدانية مما جعل العثمانيين يفتكون بالعوام ولكن ادراك المماليك لأهمية الأهالى كقوة يمكن الاعتماد عليها فى الدفاع عن الدولة جاء بعد فوات الأوان حيث كانت شمس المماليك قد آذنت بالمغيب ودالت دولتهم بعـد سـقوط القـاهرة فى أيدى العثمانيين .

ولم تكن علاقة المماليك بقبائل العربان فى الصعيد والشرقيـة والبحيرة وسيناء بأحسن من علاقتهم مع العامـة فى القـــاهرة وفلاحى الريف ، فقد كان المماليك والعربان فى حرب شبه دائمـة وقامت العلاقة بينهم على التوجس والترقب حينا والحـرب أحيانا فهى لا تهدأ الا لتشـتعل ، وفى أواخر زمن الجراكسة تزايد افساد

البدو وفسادهم واغارات العربان على الريف وطـــرق التجـارة ونهبهم للبلاد وقطعهم طريق الحج حتى أمر الغـورى بابطـال الحج سنة ٩١١ هـ لافتقاد الطريق للأمن ، ويفـرد ابن اياس فى تاريخـه لحوادث سنوات ٨٧٣ هـ ، ٩٠٤ هـ ، ٩١١ هـ ، ٩١٨ هـ ، ٩٢٢ هـ للمعارك الدائرة بين المماليك الجراكسة والعربان من البـدو فى مختلف نواحى مصر ٠

واستنفدت هذه الحروب شطرا كبيـــرا من قوة المســاليك الاقتصادية والعسكرية وأسهمت فى اضعافهم واستخدم الكثير من الأمراء العربان كمعاونيين واتخذوهم كحلفـــاء فى صراعـــاتهم الداخلية ، ولا أدل على عمق الخلاف والعداء بين الأمــراء من المماليك من انضمام عربان هواره وغزالة للعثمانيين فى صراعهم ومطاردتهم لطومان باى ثم خيانة حسن بن مرعى ، وعربـــانه لطومان باى حين لجأ اليهم يحتمى بهم مع سابق أياديه عليهم ، وعلى أيديهم وبخيانتهم أسر العثمانيون طومان باى وهى العـاقبة التى آل اليها أمر الأمير شاربك الأعور أحد كبار أعوان طومان على يد أحمد بن بقر شيخ عربان الشرقيـة ، وبصـفة عامة كـان العربان أحد أسباب ضعف واضعاف دولة الجراكسة وانهيارها ٠

ثالثا : التراجع الاقتصادى :

بنيت الدولة المملوكية الأولى والثانية قوتهـا وعظمتهـا على أساس من التميز الاقتصادى الذى حظت بـــه مصر حيث كانت تحقق من دور مصر الاقتصادى الوسيط بين تجارة الشرق والغرب عبر أراضيها أرباحا ضخمة وأسهم ظهور المغول فى أواسط آسيا وانتشار الصراعات العسكرية فى هذه المناطق فى تحول التجارة الى طريق البحر الأحمر وتبع ذلك تزايد الأرباح ، والعوائد والفوائد الاقتصادية لمصر من جراء ذلك ٠

أما بداية التراجع الاقتصادى عن الحالة السابقة فقد نشأ زمن برسباى أحد سلاطين دولة المماليك الجراكسة حين احتكر التجارة القادمة من الهند والجزيرة العربية عبر البحر الأحمر ، وأصدر أوامره بأن تحمل الى الاسكندرية والقاهرة كل البضائع والتجارات القادمة من أى جهة عن طريق بلاد العرب أو سوريا أو العراق وذلك لجباية الضرائب عليها لصالحه اضافة الى احتكاره لتجارة التوابل الشرقية وخاصة الفلفل ، وتوسع فى تطبيق نظام الاحتكار حتى داخل مصر فاحتكر صناعة السكر وتجارته بها الى جانب تجارة الخشب والمصنوعات المعدنية ، وفوض من جانبه الكثير من التجار فى احتكار تداول الكثير من السلع وأصبح بذلك الاحتكار سياسة عامة انتهجها خلفاؤه من الجراكسة مع ما لذلك من آثار سلبية لى النشاط التجارى عبر مصر وعلى أهاليها أنفسهم ·

ولم يكتف برسباى بما يحصل لمصلحته من رسوم جمركية على البضائع من غير السلع الخاضعة للاحتكار والتى بلغت العشر اضافة الى احتكاره تداول سلع معينة كالتوابل وانما فرض رسوما اضافية أخرى على البضائع القادمة عبر طريق عدن وكثرت الصادرات وجعل ديوانا خاصا فى جدة لهذا الغرض أطلق على متولية اسم (شاد جدة) ، وارتفعت أسعار السلع الشرقية ارتفاعا باهظا واحتجت الجاليات الأجنبية وحكوماتها وفكر البنادقة فى قطع علاقاتهم التجارية مع مصر ·

واستمرت مغالاة المماليك بعد برسباى فى تطبيق نظام الاحتكار وفرض الرسوم الجمركية الباهظة حيث بلغ مقدارها زمن الغورى عشرة أمثال ما يجب تحصيله وعلق على ذلك ابن اياس مصورا ما آل اليه حال التجارة والموانىء من جراء ذلك (امتنعت التجار عن دخول بندر جدة وآل أمره الى الخراب وعز وجود

الشاشات من مصر والأرز والأنطاع وأخرب البندر وكذلك الاسكندرية ودمياط فامتنعت تجار الفرنج من دخولها) .

وقد تسببت تلك السياسات الخاطئة من الاحتكار ورفع الرسوم الجمركية بقيم مبالغة وزائدة الى حد كبير فى دفع الحكومات الأوربية الى البحث عن طريق آخر للوصول الى الهند عبر طرق جديدة وهذا ما انتهت اليه الكشوف الجغرافية ، وقد برزت النتائج السلبية لهذه الممارسات والسياسات الخاطئة فى دفع البلاد الى حافة الانهيار الاقتصادى وتجلى ذلك فى تضخم النقد المصرى وفساد عملة البلاد بجميع أنواعها ذهبية وفضية ونحاسية الى جانب تدهور جميع القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية وأسهم هذا التدهور فى دفع البلاد الى حالة من التقهقر والتراجع الاقتصادى والسياسى الذى أسفر عن سقوط مصر فى يد العثمانيين .

رابعا : التخلف العسكرى :

أجمل أحد كبار الأمراء المماليك سبب الهزيمة العسكرية الساحقة فى مرج دابق والتى كانت بداية النهاية لدولة المماليك الجراكسة فى مصر وايذانا باشراق شمس العثمانيين فيها بقوله (هؤلاء القوم ليسوا أفرس منا ولا أشجع حتى نهابهم وانما ضررنا من هذه النار وهذا البندق والرصاص ومن هذه الضرابزانات التى لو رموها على الجبال لأزالوها) ، وقد ذكر أحد شهود هذه المعركة ومؤرخو هذه الفترة تأثير المدفعية العثمانية على مجريات معركة مرج دابق بقوله (أطلقوا المدافع والبندقيات وحملوا على الجراكسة والعربان ، وكان كل مدفع يجيىء على نحو خمسين أو ستين أو مائة نفس فصارت تلك الصحراء كالمجزرة من الدماء) ، وكما وصف تأثير البنادق التى استخدمها جنود العثمانيين من

المشاة وافتقر اليها المماليك ، وكانت ذات تأثير كبير فى تغيير مجرى المعركة ومقتل الكثير من المماليك الذين كانوا يشكلون جيش السلطان الغورى بقوله (ما ضرهم الا البندق فانه يأخذ الرجل على حين غفلة فلا يعرف من أين جاءه قاتل الله أول من صنعها) ، وقد تحدى الأمير كرتباى أحد كبار معاونى السلطان طومان باى بعد أسره فى معركة الريدانية السلطان سليم بأن يترك جنوده البنادق ويقاتلوا بالسيوف ، ولذلك دلالة واضحة على الهوة الشاسعة التى كانت تفصل بين المماليك والعثمانيين من حيث القدرات العسكرية والتقدم فى التسليح حيث اتسم الأداء العسكرى العثمانيين بتفوق وتقدم كبير بينما ظل النمط المملوكى فى التسليح وادارة الحروب يسير على ما سارت عليه نظم الحروب فى العصور الوسطى والتى اعتمدت أساسا على الفروسية والكفاءات الشخصية للمقاتلين وفنون الحرب التقليدية .

وأما العثمانيون فقد أجادوا استخدام أساليب الحرب الحديثة المعتمدة على المدفعية والمشاة المسلحون بالبنادق وكانت المدفعية أحد أسلحة العثمانيين المؤثرة التى كانوا يستخدمونها فى حروبهم منذ فتح القسطنطينية وهذا ما لم يعرفه المماليك حيث لم تكن مدفعيتهم سوى مدفعية حصار وسلاح يقام فى مواقع ثابتة كالقلاع وكانت هذه المدافع قد حصل عليها المماليك من العثمانيين أنفسهم ومن البنادقة ، ولا يمكن مقارنة هذه المدافع بالمدافع العثمانية التى صحبت الجيش العثمانى فى حملته لفتح مصر وكان عددها ثلاثمائة مدفع حالت بين المماليك وبين الاستفادة من تفوقهم العددى ومهارات فرسانهم الشخصية ، وكان بعض هذه المدافع العثمانية يمثل أحدث ما استجدم من أسلحة فى العالم آنذاك حيث لم تستخدم أوربا مثل هذه المدافع للمرة الأولى الا سنة ١٨٦٨ م حينما استخدمها الجيش البروسى .

وكانت رحلة التراجع المملوكى والتخلف العسكرى قد أسفرت عن وجهها منذ فترة سبقت اشتعال الصراع العسكرى العدائى بين المماليك والعثمانيين ، حين استعان الغورى بالخبرات العثمانية العسكرية وأصبح الأسطول المملوكى فى البحر الأحمر يخضع لقيادة مشتركة من المماليك والعثمانيين وأصبحت مصر فى ذلك الوقت مفتقرة للعثمانيين من ناحية المهام الاستراتيجية حيث اعتمدت عليهم فى امدادات الأسلحة والحديد والنحاس والأخشاب والبارود والأسلحة النارية وغيرها ٠

كما يرجع التفوق العسكرى العثمانى لسبب جوهرى هو أن الجيوش العثمانية كانت فى حالة استنفار شبه دائم من جراء الحروب المتواصلة فى الشرق والغرب والشمال والجنوب واكتسبت بذلك خبرات عسكرية وقتالية واسعة فى الوقت الذى كانت فيه الجيوش المملوكية فى حالة من الاسترخاء فهى لم تشترك فى حروب فعلية ولم تتعرض لخطر حقيقى منذ الخطر التيمورى باستثناء بعض المناوشات والحملات العسكرية البسيطة التى كانت ذات أهداف محددة لا تخرج عن التهديد والتخويف وذلك لمدة طويلة تقارب المائة عام ، وإجمالا فان الدولة العثمانية وجيوشها قد أنتصرت على المماليك وأسقطت حكم الجراكسة لأنها كانت دولة فتية آنذاك تعيش دور الفتوحات والاتساع ، بينما سقطت دولة الجراكسة لأنها كانت تعيش دور التراجع والانحطاط ٠

الفصل الثالث

الدور السياسى والعسكرى للموانىء المصرية فى العصر العثمـــانى

تمهيـــــد :

كانت السويس الى جانب أهميتها التجـارية لوقوعها عـلى نهاية الخليج المنسوب اليها الممتد الى البحر الأحمر قاعدة عسكرية انطلق منها النشاط العسكرى فى البحر الأحمر والمحيط الهندى فى أواخر زمن دولة المماليك الجراكسة وطوال العصر العثمانى ، وكان المماليك قد تحكموا فى طرق التجارة بين الشرق والغرب قبل اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح الذى تحـــول بعده الشطر الأكبر من التجارة الى أوربا عبر هذا الطريق دون أن يمر بمصر ٠

وأثر ذلك تأثيرا شديدا على مركز مصر الاقتصادى خاصة

وأن مرور التجارة عبرها كان له أثر كبير فى رواجها الاقتصادى وازدهارها ، وقد انتفعت جمهورية البندقية وجنوة من مشاركة مصر فى التجارة بين الشرق والغرب وجنتا ثمارا ضخمة أدت الى تنافس بعض الممالك الأوربية كالبرتغال وأسبانيا فى محاولة لتحويل طرق ومراكز التجارة القادمة من الهند وجزر المحيط الهندى اليها عبر طريق رأس الرجاء الصالح وذلك للاستفادة بما يجره ذلك من منافع اقتصادية جمة ، اضافة للوازع الدينى والتعصب ضد المسلمين ، وأدى ذلك الى دفع جهود المستكشفين فى هذا المجال لمطاردة النفوذ الاسلامى فى المحيط الهندى ٠

واقتضى دفع هذا الخطر على مكانة مصر التجارية من دولة الجراكسة أن تعبأ كل جهودها وقدراتها العسكرية لتنطلق من السويس عبر البحر الأحمر لمواجهة البرتغاليين فى المحيط الهندى، وكانت هذه الخطوة بداية للنشاط العسكرى والدور الذى قام به ثغر السويس قبيل العصر العثمانى من الناحية الاستراتيجية العسكرية والذى استمر طوال القرن السادس عشر الميلادى بعد خضوع مصر للعثمانيين ثم عاد مرة أخرى فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادى فى أعقاب تزايد الأطماع الأوربية فى احتلال مصر ٠

أما الموانىء المصرية على البحر المتوسط دمياط ورشيد والاسكندرية فقد تعرضت لحملات عسكرية عديدة طوال العصر الاسلامى بدأت بالبيزنطين وانتهت بالروادسة والقبارصة مرورا بالحملات الصليبية المتعددة واستدعى ذلك تحصينها وتسليحها بصفة دائمة ، غير أنها اجمالا حظيت بلون من الهدوء النسبى فى العصر العثمانى وذلك لقوة شوكة الأسطول العثمانى فى البحر المتوسط وقوة حلفائه وطبيعة الصراع العسكرى بين الدول العثمانية

دول أوربا الذى كان مركزه فى معظم الأحيان على أراضى وسط وشرق أوربا ، وأحيانا قليلة شمال وغرب البحر المتوسط ٠

١ ـ الدور السياسى والعسكرى للموانىء المصرية على البحر الأحمر :

نجح فاسكو داجاما البرتغالى فى الوصول بسفنه الى الهند بعد دورانه حول أفريقيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح ، واستغاث سلطان كجرات بالسلطان قنصوه الغورى الذى أرسل قوة بحرية يقودها الأمير حسين الكردى ولم يكن غرض الغورى معاونة سلطان كجرات بقدر ما كان غرضه هو المحافظة على مصالح مصر الاقتصادية ونفوذها فى المحيط الهندى ، وكان الأمير حسين الكردى واليا على جدة فحصنها وأعاد ترميم أسوارها قبل سفره ، وحينما وصل الى الهند تحالف مع أسطول كجرات واصطدم الأسطول المشترك للحليفين بالبرتغاليين ونجح فى أول تصادم عسكرى غير أن البرتغاليين سرعان ما أعادوا ترتيب صفوفهم من جديد وهاجموا الأسطول المملوكى فى معركة ديو البحرية ٩١٤ هـ / ١٥٠٩ م وانتصروا عليه انتصارا ساحقا ودمروا الكثير من قطعه ، وكان من أهم نتائج هذه المعركة أنها شجعت البرتغاليين على التقدم صوب البحر الأحمر ومهاجمة عدن لجعلها قاعدة لهم يدخلون منها الى البحر الأحمر ٠

أما حسين الكردى فقد فر بما تبقى من الأسطول المملوكى الى جدة وأخذ فى ترميم أسوارها وتجهيزها للحصار ، وازاء ذلك بدأ الغورى فى عقد تحالفات جديدة مع ملوك الهند استعدادا لجولة أخرى من القتال ضد البرتغاليين ، وأرسل الى السلطان العثمانى بايزيد يطلب منه الامدادات والخبرات العثمانية لاعادة بناء أسطول قادر على دحر البرتغاليين فوصلت اثر ذلك عدة سفن

عثمانية فى شوال سنة ٩١٦ هـ / ١٥١١ م تحمل البارود والمدافع والمجاديف والأخشاب والنحاس والحديد والعجل والحبال والمراسى ، وبرز دور ترسخانة السويس فى تجهيز السفن المطلوبة للأسطول ، ثم أوفد السلطان العثمانى أحد كبار رجال البحرية العثمانية وهو (كمال رئيس) لتنظيم الأسطول المملوكى ، وقدم الى مصر وصحبته ثلاثمائة مدفع ومائة وخمسون سارية لربط الأشرعة ، وأهدى الى البحرية المملوكية ثمانى سفن حربية ، وأمر كمال رئيس الفنيين من صناع السفن بانشاء ثلاثين سفينة حربية فى ترسخانة السويس ثم ارسل السلطان بايزيد الثانى قائدا بحريا آخر هو (حامد رئيس) مع كمية كبيرة من المهمات العسكرية والمواد اللازمة لاستكمال بناء واصلاح سفن الأسطول المملوكى فى ثغر السويس .

وفى تلك الأثناء امتد الخطر البرتغالى فأصبح يهدد مصر تهديدا مباشرا حين نجح الأسطول البرتغالى فى احتلال جزيرة كمران التى تقع فى مدخل البحر الأحمر الأمر الذى دفع السلطان الغورى الى طلب المزيد من المساعدات العثمانية ، ولبى السلطان بايزيد الثانى طلب الغورى وأوفد أحد كبار قادته البحريين وهو (سليمان رئيس) ومعه ألفان من الجنود العثمانيين العاملين فى البحرية العثمانية . فى خطوة أوسع لتعميق المساعدات العثمانية للجراكسة وجهز سليمان رئيس أسطولا تكون من عشرين سفينة حربية بلغ عدد الجنود التى تحملها ستة آلاف مقاتل ، وجعل لهذا الأسطول قيادة مشتركة تضم الأمير حسين الكردى وسليمان رئيس الذى كانت له القيادة الفعلية ، وعمل الى جانب سليمان رئيس كمساعد له فى هذه الحملة لطرد البرتغاليين من المحيط الهندى والبحر الأحمر أحد القادة العثمانيين الذين كان لهم بعد ذلك شهرة مدوية كواحد من كبار مشاهير البحارة فى العالم وهو

محيى الدين بيرى الذى اشتهر باسم (بيرى رئيس) ، ونجـح الأسطول المملوكى ذو القيادة العثمانية فى احتـــلال عـدن سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م وأراد السيطرة على مضيق باب المندب وجزره فلم يوفق فعاد أدراجه الى ثغر جدة وفى اثناء عودته علم بقدوم السلطان سليم والجيوش العثمانية الى مصر ونجاحه فى اقتلاع الجراكسة وإخضاع مصر للتبعية العثمانية ، فأرسل اليه يجـدد ولاءه فأمره بالبقاء فى جدة على أن يرسل اليه السلطان سليم الأول ثلاثين قطعة بحرية حربية ، وأمر لذلك بتوسيع ترسخانـــة بولاق تمهيدا لتجهيز السفن بها للعمل بالأسطول فى البحر الأحمر حيث تحمل هذه السفن مفككة على ظهور الجمال الى السويس ثم يعاد تركيبها هناك ، وعين سليمان رئيس أميرالا على الأسطـول العثمانى فى المحيط الهندى وأطلق عليه (قبودان مصر والهند) ، وبدأت مرحلة جديدة واجه فيها العثمانيون مسئولياتهم بوصفهم الحماة الجدد للأماكن المقدسة فى الحجاز وأرسل حاكم كجرات الى السلطان سليمان القانونى يناشده المساعدة من واقع مسئولياته الجديدة ، فجهز لذلك الحملة التى أبحرت من السويس فى سنة ٩٤٣ هـ / ١٥٣٨ م ، وكانت هـذه الحملة داية لجهود عثمـانية مكثفة تستهدف التصدى للخطر البرتغالى واستعـــادة السيادة الاسلامية المفقودة فى مياه المحيط الهندى ، وفكر السلطان سليمان القانونى فى شق قناة تصل بين البحرين الأبيض والأحمر ، واجتهد سنان باشا فاتح اليمن فى هذا الصدد ، وكان غرضهم من ذلك هو سهولة دخول القوة البحرية العثمانية الموجودة فى البحر المتوسط والتى كانت لها اليد العليا فيه ، ولربما لو حقق العثمانيون هـذا المشروع لتغيرت مجمل الأوضاع السياسية والعسكرية فى العالم على غير ما وصلت اليه فى القرن العشرين .

ولما تولى السلطان سليم الثانى كلف مسـيح باشا والى مصر

سنة ٩٧٥ هـ / ١٥٦٨ م بسرعة بحث موضوع شق قناة السويس ، وقد أفصح الفرمان الذى وجه الى باشا مصر عن الفرض من هذا المشروع وهو تيسير عبور الأسطول العثمانى الى مياه البحر الاحمر للتصدى للبرتغاليين حيث كان الأسطول العثمانى فى البحر الأحمر لا يرتقى الى مستوى وقدرات نظيره فى البحر المتوسط ، وجاء فى هذا الفرمان (أما والحالة هذه فقد اعتدى البرتغاليون الملاعين على بلاد الهند واستولوا عليها وسدوا طرق المسلمين الذين يفدون من هذه الأنحاء على الحرمين الشريفين ، ولا يجوز أن يستولى على عرش الحكم الكفار الأذلاء الذين هم من غير المسلمين، وأصبح من الضرورى تخليص بلاد الهند من يد الكفار وازالتهم أيضا من بعض القرى التى احتلوها من اطراف الحرمين الشريفين واكنافهم ، وعلى هذا ينبغى احضار الأسطول السلطانى كله واعداده ، ومن المناسب فى هذا الخصوص تماما شق قناة لمرور الأسطول العثمانى الى خليج السويس ...) ، ويبدو أن التكاليف الباهظة لتنفيذ مثل هذا المشروع الضخم حالت دون تنفيذه نظرا لاختلال النقد والاقتصاد العثمانى بعد سليمان القانونى .

وقد سارت الحملة البحرية من السويس فى أسطول من ستين قطعة بحرية مشحونة بالمدافع وآلات الحرب ووصل الى عدن واستولى عليها وواصل تقدمه الى الهند والتحم مع البرتغاليين فى معركة عنيفة هزم فيها الأسطول العثمانى وعاد منسحبا الى مخاو اليمن ، وهكذا فان حملة سليمان باشا الخادم (سليمان رئيس) قد فشلت فى تحقيق الانتصار المطلوب وفشل التحالف الجديد بين حكام قاليقوط والعثمانيين وعاد الأسطول العثمانى الى قاعدته فى ثغر السويس .

ولم ييأس العثمانيون من هزيمة البرتغاليين حين صدرت الأوامر من الباب العالى فى اسلامبول الى على باشا والى مصر

سنة ٩٥٦ هـ سنة / ١٥٤٩ م بتسيير الأسطول العثمانى المرابض فى السويس مرة أخرى الى الهند لاستخلاص عـدن وطـرد البرتغاليين فجهزت السفن وعين على هذه الحملة البحرية (بيرى رئيس) فأقلع من السويس بعد تجهيز الأسطول سنة ٩٦٠ هـ / ١٥٥٢ م فى ثلاثين قطعة بحرية وستة عشر ألف رجل واستخلص عدن وقلعتها ثم عاد الى قاعدته البحرية فى السويس مرة أخرى ٠

وفى السنة التالية أبحر مرة أخرى قاصدا سواحل اليمن حيث أخضع الثائرين على سلطة الدولة العثمانية بها ثم استولى على جزيرة هرمز ودوخ البرتغاليين فى تلك الأطراف ، ثم واصل سيره الى البصرة حيث تعقبـه البرتغاليون فترك سفن الأسطـول بها وعاد بثلاث منها تحمل الغنائم ثم غرقت احداهن ، وعاقبـه السلطان على عدم تحقيق الغرض الرئيسى من الحملة وأمـر باعدامه فنفذ فيه الحكم بالقاهرة ومات أحد أشهر رجال البحرية العثمانية موتة لا تليق بمكانته العسكرية البارزة ٠

وخلف مراد رئيس سلفه بيرى رئيس على قيـادة الأسطول العثمانى فى السويس حيث اتجه الى عمان واشتبك مع البرتغاليين فى معارك عنيفة ثم عاد بسفنه الى السويس لاصلاح السفـن المعطوبة ، ثم عزل هذا القائد وعين مكانه (سيدى على رئيس) الذى اشتبك مع البرتغاليين فى معركة عنيفة فى هرمز ومسقط ثم تسببت الأحوال الجوية السيئة فى افشـال هـذه الحملة واتجهت الريح بالسفن الى المحيط الهندى وهناك اضطر للتنازل عن جميع ما تبقى له من السفن والعتاد والذخيرة الى حلفاء الدولة العثمانية السابقين من حكام الهند ، وكانت هذه المعركة والحملة الفاشلة خاتمة للصراع العثمانى البرتغالى زادت بعده هيبة البرتغاليين لمدة طويلة اتسمت بهدوء النشـاط العسكـرى ، الى أن نازعهم

الهولنديون والأسبان فى أواخر القرن السادس عشر الميلادى أما الدولة العثمانية فقد اكتفت بالمحافظة على البحر الأحمر ومنع السفن الأوربية من الابحار فيه واخضاع اليمن حيث ساهمت السفن العثمانية انطلاقا من السويس فى اخضاع متمردى اليمن ومساندة والى اليمن أزدمير باشا فى غزو الشاطىء الأفريقى للبحر الأحمر ، ونجحت الدولة العثمانية فى المحافظة على البحر الأحمر وحرمان السفن الأوربية من دخوله حتى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، وكانت ترسخانة السويس فى تلك الفترة الطويلة لا تفتح الا فى أوقات متفرقة وفقا للحاجة الى تجهيز سفن تجارية أو اصلاح سفن حربية عثمانية ويتم ذلك من حين لآخر حيث تحمل اليها الأخشاب والمهمات اللازمة لذلك ، وفى غير تلك الظروف كانت هذه الترسخانة تظل مغلقة ، وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بدأت الدول الأوربية فى الاهتمام بعودة طرق التجارة القديمة الى سابق عهدها عبر مصر ، وبدأت فكرة حفر قناة السويس فى الظهور ، تلك الفكرة التى راودت فرنسا منذ عصر لويس الرابع عشر وعارضها السلطان العثمانى .

ونجحت فرنسا والبندقية فى الحصول من الباب العالى على تصريح وصلت بموجبه السفن الفرنسية الى السويس مباشرة سنة ١١٧٦ هـ / ١٧٦٣ م . وكان ذلك ايذانا ببدء تنافس شديد بين انجلترا وفرنسا على النفوذ فى مصر ، ولما تولى على بك مشيخة البلد فى مصر انتهج سياسة تشجيع الأجانب على القدوم الى مصر ومنحهم التسهيلات ، وزين له جيمس بروس ذلك فأحكم السيطرة على ثغر جدة وسمح للسفن الانجليزية بالقدوم الى السويس فوصلت ثلاث سفن ، هنالك أسرعت فرنسا بالاتصال بعلى بك دون اعتبار لاعتراضات الباب العالى تعرض عليه قيام سفنها بنقل المتاجر والبضائع من جدة الى السويس بدلا من السفن العثمانية ولكن هزيمة على بك قضت على هذا الاقتراح .

وقد برز الوجود الروسي في مياه البحر الاحمر في الظهور عقب معاهدة كوجك قينارجة ١١٨٨ هـ / ١٧٧٤ م التي حصلت روسيا بموجبها من الدولة العثمانية على حق الملاحة في البحر الأسود وفي المياه العثمانية كلها ، وترصد لنا الوثائق العثمانية بوادر الوجود الروسي في البحر الأحمر وذلك في مراسلات شريف مكة غالب بن مساعد والحاج يوسف بك والي جدة وشيخ الحرم المكي مع السلطان العثماني ، حيث تضمنت تحذيرات من السلطان اهم بعدم شراء المؤن التي يبيعها الأسطول الروسي الذي يجوب البحر الأحمر رافعا العلم الهولندي بحجة أنه يقوم بالتجـارة ، وأهابت هذه المراسلات بهؤلاء الحكام أن يتكاتفوا ويتعاونوا على حرمان الروس من الاستفادة بميناء المخا باليمن ٠

وأكمل جيمس بروس ما بدأه مع خليفة على بك وهو محمد بك أبو الذهب الذي منح الانجليز حق الدخول الى ميناء السويس اضافة الى تسهيلات جمركية كبيرة ، ومن سنة ١٨٨ هـ / ١٧٧٥ م وقع هاستينج حاكم البنغال على اتفاقية محمد بك أبي الذهب تتيح له حق ارسال السفن بالبضائع الى السويس مـع التزام ابي الذهب بنقل البضائع وحمايتها الى القاهرة ٠

ولما اسـتقر الأمر في مصر لمراد بك وابراهيم بك دعـوا الفرنسيين الى القدوم بسفنهم الى السويس ٠

غير أن الدولة العثمانية لم تقف بازاء ذلك مكتوفة الأيدي وانما تصدت لمحاولات انجلترا التي لم تشأ اغضابها ومنعت سفنها من الابحار الى الشمال من جدة وذلك رغبة منها في الحفاظ عـلى توازن القوى في أوربا وابقاء الدولة العثمانية كقوة مناسبة وذلك في اطار صراع انجلترا ضد فرنسا والنمسا ٠

الى أن قدمت الحملة الفرنسية الى مصر بقيادة نـابليون

بونابرت ونجحت فى الاستيلاء على القاهرة ، وأرسل نابليـــون بعد ذلك فرقة من جنوده لاحتلال ثغر السويس فى اطار سياسته الرامية الى أحكام قبضته على مصر ومنافذها البحرية ، ولمـا قدم الفرنسيون بقيادة برن الى السويس ، ويذكر الجبرتى دور أهـالى السويس قائلا (أرسل الفرنسيون عسكرا الى السويس فتصدى لهم متسلمها من قبل الوزير ، ووقف معه أهالى البندر وحاربوهم فتغلب الفرنسيون وقتلوا جماعة ونهبوا البندر وما فيه) ، وهرب الأهالى الى الطور وذهب البعض منهم الى الأعراب فى البادية فنهب الفرنسيون ما وجدوه بالسويس وعجرود وبئر السويس من المدافع والبضائع ، وسلحوا سفينتين لحماية الثغر وأقاموا بطارية مدفعية لحماية المرفأ ، ثم زار نابليون ثغر السويس وتفقد النواحى المحيطة به ، وذلك بغرض استكشاف امكانية قيام حملة فرنسية الى الهند لتحقيق رغبة استراتيجية لفرنسا وهى حرمان انجلترا من نفوذها فى الهند ٠

وكان نابليون مكلفا من قبل فرنسا بالبحث فى امكانية شق قنـاة جـديدة بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمـر ، واستقبل فى أثناء وجوده بالسويس بعض تجار الحجاز واليمن ومسقط فى محاولة منه لاقامة اتصالات ودية مع حكام هذه البلاد لخدمـة غرضه فى المحيط الهندى ، كما كان يهدف من رحلته الى السويس الى اكتشاف الطرق والاستعدادات المطلوبة لحملته القادمة على الشام وسوريا ، وأرسل نابليون بعض جنوده بقيادة الجنرال بليار بغرض احتلال القصير ونجح فى مهمته وترك بها حامية من الجند، وكانت القصير تمثل منفذا للامدادات القادمة من أهالى مكة الذين وصل منهم قرابة الستمائة من المجاهدين مع من انضم اليهم من أهل ينبع ووصلوا الى القصير ومنها الى الصعيد للمشاركة فى المقاومة ضد الفرنسيين ٠

وكان الأسطول الفرنسي في المحيط الهندى قد قام بنشاط عسكرى لمؤازرة الحملة الفرنسية على مصر وذلك باحكامه حصار جنوب البحر الأحمر واستيلائه على عـدة سـفن انجليزية كانت بالسويس وفرت حين علمت بقدوم الفرنسيين ·

ورغم هذا الحصار البحرى فقد أفلحت بعض القطع الحربية الانجليزية في التسلل وقصفت السويس بالمدافع ، كما هاجمت تلك القطع حصن القصير وقصفته بالمدافع وحاولت القيام بانزال للجنود غير أن المقاومة الفرنسية أجبرت الانجليز على العـــودة الى سفنهم حيث واصلوا القصف من البحر الى أن انسحبت هـذه القطع البحرية دون أن تحقق هدفها بالاستيلاء على القصير أو السويس ورغم التسلل البريطاني الى مياه البحر الأحمر الا أن ذلك كان بصورة جزئية اذ سرعان ما أحكم الفرنسيون حصارهم على حركة الملاحة فى البحر الأحمر الأمر الذى استدعى أن يطلب شريف مكة من يوسليج مدير المالية فى الحملة الفرنسية فى سنة ١٢١٣ / ١٧٩٨ جوازات فرنسية لسفنه المبحرة الى الهند وذلك حتى لا تعترضها السفن الفرنسية فى مياه المحيط الهندى ·

وهكذا شكلت السويس قاعدة بحرية لمصر على مدار العصر العثماني انطلقت منها الأساطيل وبنيت فيها السفن وازدهــرت حينا واقفرت آخر ، الا انها كانت في كل الأحيان منفذا تجــاريا هاما لمصر ومركزا استراتيجيا وعسكريا طوال العصر العثماني ·

٢ ـ الدور السياسى والعسكرى للموانىء المصرية على البحــر المتوسط :

شهدت أواخر دولة المماليك الجراكسة بمصر زمن السلطان الأشرف قانصوه الغورى ، نشاطا محموما كان الهدف منه تجهيز القلاع بالثغور الشمالية دمياط ورشيد والاسكندرية وترميمها ،

وذلك حين لاحت فى الأفق أخطار وبوادر الغزو العثمانى لمصر ، وتوقع السلطان الغورى على ذلك أن تلعب الأساطيل العثمانية فى ذلك دورا كبيرا ، وظن أن العثمانيين سوف يسلكون نفس الطريق الذى سلكه من قبلهم البيزنطيون والصليبيون حين أرادوا احتـلال مصر وهو احتلال ثغورها الشمالية ثم التقدم منها الى القاهرة ـ غير أن الأمر لم يكن على نحو ما توقع السلطان الغورى حيث سلكت الجيوش العثمانية الطريق البرى عبر الشام وفلسـطين وصحراء سيناء ٠

وكانت ثغور مصر الشمالية وخاصة الاسكندرية قد شهدت فى أواخر العصر المملوكى اعتداءات متكررة من فرسان الاسبتارية المقيمين برودس وشغلوا بذلك الغورى عن تكريس جهـده وجهـد الجيوش والأساطيل المملوكية للتصدى للبرتغاليين وبدا الأمر وكأن هناك تنسيقا بين النشاط البحرى المعادى لمصرفى البحرين الأبيض والأحمر وفى المحيط الهندى ٠

وحين لاح الخطر العثمانى الجديد بدا الأمر أخطر من مجرد غزوة هنا أو هجمة هناك واستدعى ذلك أن يجند الغورى جهـده للاستعداد لهذا الخطر الداهم ولذلك اجتهد فى عمـارة وترميم وتسليح القلاع والأسوار فى دمياط ورشيد والاسكندرية وتفقدها بنفسه ، ولكن الجيوش العثمانية يقودها السلطان سـليم الأول قدمت برا ونجحت فى اخضاع مصر بعد مقاومة عنيفة أبداهـا السلطان طومان باى ، واستقر الأمر لسليم الأول فى مصر وزار رشيد والاسكندرية وأقام بهما لمدة ثلاثة أيام تفقد خلالها أبراج هذين الثغرين ٠

وبخضوع مصر للعثمانيين قامت الاستراتيجية العسكريـة للدولة العثمانية وادارتها المركزية فى اسلامبول على وجـوب

السيطرة البحرية على البحر المتوسط ، وقد أسهم في نجاح هذه الاستراتيجية التحالفات التى عقدتها الدولة العثمانية مع قادة دولة الجزائر البحرية عروج رئيس وخضر رئيس وأخيرا القائد البحرى الأشهر خير الدين بربروسا الذى تحالف مع السلطان سليم وأصبح بموجب ذلك قائدا من قواد الدولة العثمانية البحريين، وكان بربروسا يحكم الجزائر ويقود أسطولا يمثل قوة مؤثرة فى البحر المتوسط ، أصبح لها بعد تحالفها مع الدولة العثمانية اليد العليا فى مياه غربى البحر المتوسط ٠

وكان لابد للعثمانيين من احتلال رودس والقضاء نهائيا على الأخطار التى تهدد ثغور مصر خصوصا وشمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط عموما من جراء عمليات القرصنة التى كان يقوم بها فرسان الاسبتارية المقيمون بها والتى وصلت الى احتلالهم لثغر طرابلس الغرب وقطع الطرق الملاحية على السفن التجارية ٠

وبالفعل نجح الأسطول العثمانى فى احتلالها زمن السلطان القانونى سنة ٩٢٣ هـ / ١٥٧٢ م ٠

كما احتل العثمانيون جزيرة قبرص زمن السلطان سليم القانونى سنة ٩٢٣ هـ / ١٥٢٢ م ٠

وباحتلال هاتين الجزيرتين اللتين كانتا تصدران المتاعب الى ثغور مصر الشمالية أمنت هذه الثغور شر ذلك واختفت الأخطار التى كانت تهددها لمدة طويلة وحتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ٠ وأسهم فى حالة الأمن تلك السيطرة البحرية الجزائرية العثمانية فى البحر المتوسط والتى كان بموجبها حاكم الجزائر أحد قباطنة الأساطيل العثمانية اضافة الى تونس وطرابلس والمغرب التى كانت تمثل نيابات تابعة للدولة العثمانية (مغرب أو جاقلرى - بحريات ايالات جزائر - تونس - طرابلس) ، وقد اضطلعت

البحرية الجزائرية بالجزء الغربى من البحر المتوسط وأسهمت الى جانب العثمانيين فى حروبهم البحرية ، وكانت دولة الجزائر البحرية تمتلك أسطولا بحريا قويا جعل منها دولة عظمى بحريا وتهديدا دائما لموانىء جنوب أوربا وأصبحت هذه الدولة تمثل خط الدفاع الأول للعثمانيين فى البحر الأحمر والأبيض المتوسط ، وأصبح للعثمانيين اليد الطولى فى حوض البحر المتوسط وأصبحت الموانىء التابعة للدولة العثمانية على هذا البحر كاسلامبول وأزمير ودمياط والاسكندرية وغيرها مراكز هامة للتجارة وقواعد بحرية للأساطيل العثمانية ورغم هزيمة الأسطول العثمانى فى ليبانتو أمام الأساطيل المتحالفة الأوربية وتدمير معظم قطعه البحرية الا أن الأمر لم يستغرق وقتا طويلا حيث أعاد العثمانيون بناء ما فقدوه من السفن وزيادة على ذلك من القطع البحرية الجديدة ذات القدرات التسليحية والقتالية الأكبر ، وجهزت هذه القطع ونزلت الى البحر المتوسط خلال عدة شهور ، وبذلك لم تكن هزيمة ليبانتو ذات أثر استراتيجى بقدر ما كانت ذات أثر معنوى أسهم فى اهدار الكثير من هيبة الدولة العثمانية كاحدى أقوى دول العالم آنذاك وسرعان ما عادت السيطرة البحرية فى البحر المتوسط للعثمانيين وعادت سفنهم لتهديد موانىء جنوب أوربا كدأبها قبل ليبانتو ٠

وفى غضون ذلك أمنت ثغور مصر الشمالية من خطر التهديد العسكرى الى أن نجح الروس زمن بطرس الأكبر الذى حكم روسيا ١٠٩٠ هـ / ١٦٨٢ م الى ١١٣٤ هـ / ١٧٢٥ م فى تنفيذ سياسة التوسع على حساب الدولة العثمانية والاقتراب بأساطيله من المياه الدافئة الى أن كانت معاهدة قوجك قينارجه سنة ١١٨٨ هـ / ١٧٧٤هـ التى أعطت للروس حق استخدام البحر الأسود والمضايق لسفنهم وتواجد اثر ذلك جزء من الأسطول الروسى بصفة شبه دائمة فى

البحر المتوسط ، وكان ذلك ايذانا بظهور المسألة الشرقية التى تمثل فى جوهرها الصراع بين الدول الأوربية وروسيا على انتزاع واقتسام ممتلكات الدولة العثمانية ·

ولما استولى على بك على مشيخة البلد فى مصر وصار اليه الأمر فيها ورغب فى الاستقلال بمصر والانفصال عن الدولة العثمانية أرسل رسله الى كاترينا الثانية قيصرة روسيا التى تولت عرش روسيا من سنة ١١٧٥ هـ / ١٧٦٢ م الى ١٢١٠ هـ / ١٧٩٦ م يعرض عليها التعاون العسكرى بينهما واتصل بقائد الأسطول الروسى فى البحر المتوسط الأدميرال الكسيس أولوف طالبا منه المعاونة العسكرية ، واستجاب القائد الروسى لذلك وأرسل جزءا من أسطوله يتكون من عشر سفن الى دمياط لمطاردة ما بها من السفن العثمانية وعمر على بك قلاع الاسكندرية ودمياط وحصنها وزودها بالجنود والأسلحة فى اطار استعداداته للانفصال بمصر عن الدولة العثمانية ، غير أن فشل حركة على بك الاستقلالية ومقتله جعلت الاسطول الروسى يغير مرات عديدة على السفن الراسية فى مياه ثغرى دمياط والاسكدرية ويأسر العديد منها ·

وبذلك عاد الخطر العسكرى مرة أخرى ليهدد ثغور مصر الشمالية ، وقد حاول مراد بك وابراهيم بك الاتصال بروسيا حين رغبا السير فى طريق سلفهما على بك الكبير وأغروا روسيا باقامة تحالف عسكرى يقدمون من خلاله تسهيلات لسفن الأسطول الروسى فى الموانىء المصرية على أن تقوم روسيا فى مقابل ذلك بالضغط على الباب العالى لاقرار استقلالهما بمصر ، وفى اطار تصدى الدولة العثمانية لهما استعان والى مصر العثمانى بقطع الأسطول التابعة للدولة العثمانية المرابطة فى ثغر دمياط حيث سارت هذه القطع فى النيل وقامت بقصف تجمعات ومعسكرات مراد بك وابراهيم بك واتباعهما · الى أن قدمت حملة حسن باشا القبطان

العثمانى سنة ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م عن طريق ثغر الاسكندرية لاعادة سلطة الدولة العثمانية وهيبتها فى مصر الى أن عـاد بجيشه والأسطول العثمانى المصاحب له للمشاركة فى الحرب التى اشتعلت آنذاك بين الدولة العثمانية وروسيا .

وعادت مصر لسيطرة الأميرين المملوكين مراد بك وابراهيم بك الى أن خرج نابليون بحملته البحرية الضخمة من ميناء طولون فى أسطول مكون من أربعمائة وخمسين قطعة تحمل على متنهـا خمسة وثلاثين ألفا من الجنود وخمسة وعشرين ألفا من البحارة والجنود العاملين على الأسطول ونجح فى اخفاء وجهته وأجهز على مالطة فى طريقه الى مصر الى أن ظهر فجأة أمام شواطىء الاسكندرية دون اعلان حرب على الدولة العثمـانية ونجح فى احتلالها بعد مقاومة عنيفة وفرض عليها السيد محمد كريم حيث وكل اليه مسئولية حفظ النظام وتموين السفن وتـرك حـامية بالاسكندرية وغادرها الى القاهرة ، بعد أن حصن ميناءها وأنشئت استحكامات لحمايته وزود قلعة أبى قير ببطاريات مدفعية وأقـام بطارية مدفعية أخرى على الجزيرة الواقعة الى الجنوب من رشيد لحماية بوغاز وجرد الفرنسيون أهالى الثغر من الأسلحة وأرهقوهم بالأعباء المالية والقروض والأعباء العينية من حبوب وزيوت وأرز وغير ذلك .

ولكن السيد محمد كريم قاد مقاومة سرية دفعت الفرنسيين الى اعدامه وتعيين السيد محمد الغريانى مقامه على أن يساعده أحد كبار العلماء بالاسكندرية وهو الشيخ محمد المسيرى .

ولم تقف الدولة العثمانية ازاء حملة نابليون واحتلال مصر مكتوفة الأيدى حيث اتخذت اجراءات عاجلة جندت بمقتاضاهـا جيشا كبيرا وأسندت قيادته الى واحد من كبار رجالها وهو الصدر

الأعظم يوسف ضيا باشا ، كما تحالفت مع انجلترا للقضاء على الفرنسيين ، وكانت انجلترا تشك فى نوايا نابليون قبل قدومه الى مصر فأرسلت أسطولها بقيادة نيلسون لمطاردته الى أن نجح الأسطول الانجليزى فى تدمير الأسطول الفرنسى فى خليج أبى قير ، وحاصر بعد ذلك الثغور المصرية مانعا السفن التجارية والعسكرية من القدوم الى هذه الثغور أو الخروج منها ، أما دمياط فقد احتلها الفرنسيون بقيادة الجنرال فيال ، وقد اشتعلت بها الثورة ضد الوجود الفرنسى وقادها حسن طوبار الذى تحرك بجنوده وسفنه الى شرق المدينة ودارت بينه وبين الفرنسيين معارك شرسة أخمدت على أثرها هذه الثورة الشعبية ٠

ولما استقر الأمر للفرنسيين بدمياط جددوا قلاعها وأقاموا قلعة جديدة بالقرب من قرية الديبة على مدخل بحيرة المنزلة غربى أشتوم الجميل وأخرى عند أم مفرج وثالثة عند بوغاز البراس وزودها بالمدافع ٠

ولما بدأت الجهود العسكرية العثمانية لطرد الفرنسيين من مصر فى الظهور أنزل العثمانيون على شاطىء عزبة البرج الى الشمال من ثغر دمياط ثلاثة آلاف عسكرى دارت بينهم وبين الفرنسيين المقيمين بالقلعة عند بوغاز دمياط معركة شرسة فشلت اثرها عملية الانزال وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م وقد سبق ذلك محاولة قامت بها ثمانى عشرة سفينة عثمانية بمساعدة انجليزية دون جدوى كما حاول الأسطول العثمانى دخول الاسكندرية دون جدوى ، وكل النجاح الذى أصاب الأسطول العثمانى تمثل فى حصار بحرى على الموانىء المصرية ضمن من خلاله انقطاع الصلة بين الفرنسيين وبين أوطانهم وتوقف الامدادات اليهم ، أما الجهود البرية فلم تكن بأحسن حظا من الجهود البحرية حيث لقيت القوات العثمانية البرية هزائم عدة

كان اقساها ما حدث فى معركة أبى قير البرية التى أسر فيها قائد الجيش العثماني مصطفى باشا وقتل أكثر من عشرة آلاف جندى واستسلم الباقى من هذا الجيش ·

واستمر الأمر على حاله حيث رزحت مصر كلها تحت وطـأة الفرنسيين الى أن بدأت المفاوضات العثمـــانية الفرنسية عـلى الانسحاب بالقرب من دمياط حيث التقى ديزيه وبوسيليج على ظهر سفينه حربية قبالة دمياط للتفاوض مع الصـــدر الأعظم ووقعت المعاهدة الخاصة بالجلاء عن مصر وانسحاب القوات الفرنسيـة بمعداتها الى الاسكندرية ورشيد ودمياط توطئة لابحارهـــا الى فرنسا ، ثم فشلت هذه المعاهدة حيث اشترط الانجليز أن يسلم الفرنسيون أنفسهم كأسرى حرب فرفض ذلك الجنرال كليبر القائد الفرنسى للجيش بعد رحيل نابليون الى فرنسا وكان العثمانيـون يومئذ قد وصلوا برا الى عين شمس فدارت معركة رهيبة سنة ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م فى مارس من هذا العام انتصر فيها الفرنسيون، ثم قتل كليبر وتولى مينو والأخطار من كل جانب تتهدد الوجـــود الفرنسى بمصر ما بين انتفاضات الأهالى وانقضاضهم على رجال الحملة والحملات العسكرية العثمانية المتتابعة والحصار البحـرى الذى يحول دون وصول الامدادات من فرنسا ثم ظهرت بعد ذلك سفن الأسطول الانجليزى على مشارف أبى قير وأرسل مينو الذى تولى قيادة الحملة بعد مقتل كليبر قوات هائلة الى دمياط ثم رضخ مينو لما طالب من الانجليز من قبل خروج الفرنسيين من مصر على ظهر السفن الانجليزية كأسرى حرب ، وأسدل الستار بذلك على أطماع الفرنسيين فى مصر وبدأت مصر مرحلة جديدة خاصة بعد ولاية محمد على لحكم مصر التى كانت ايذانا بنهـــاية النفـــوذ العثمانى الحقيقى فى مصر وزيادة النفوذ الأوربى فيها ·

الباب الثانى

النظام الادارى فى موانىء مصر فى العصر العثمانى

لفصل الأول : الجهاز الادارى فى الموانىء المصرية

الفصل الثاني : نظم ادارة الأمن في الموانىء المصرية

الفصل الثالث : نظم ادارة الوحدات الاقتصادية والطوائف والحرف

الفصل الأول

الجهاز الادارى فى موانىء مصر العثمانية

تمهيـــد :

اتجهت الدولة العثمانية فى ادارتها لمصر بعد خضوعها للحكم العثمانى الى ابقاء الأحوال الادارية والنظم السابقة على ما كانت عليه تقريبا قبيل الفتح العثمانى لها مع ربط ولاية مصر عسكريـا واداريا بالدولة العثمانية ضمانا لولائها ، وقد كان رأس الجهاز الادارى فى مصر هو الباشا الذى أعتبر ممثلا للسلطان ، وقـد وكلت اليه فى مصر مهمة الادارة والحكم ، ورئاسة الديوان العالى بالقلعة ، ثم تركت الدولة العثمانية فى مصر وجودا عسكريا قليلا يضمن لها فرض السيطرة الأمنية والولاء معا ، وتمثل هذا الوجود العسكرى فى رجال الأوجاقات العسكرية ٠

ويمكن القول بأن الادارة العثمانية فى مصر كانت ذات مهـام محددة تتمثل فى ضمان تبعية مصر للسلطان العثمانى والاشراف

المالى والادارى عليها ، ولكنها تركت للاهالى قـــــدرا كبيرا من المسئوليات الادارية التى تخففت منها وذلك فى مجـــالات التعليم والشئون الدينية ، وقد تعددت وامتزجت المسئوليـات الاداريـــة والعسكرية والقضائية الملقاة على عاتق الأجهزة الادارية في الموانىء المصرية ، كما خضعت هذه الأجهزة خضوعا كاملا للديوان العالى فى القاهرة الذى يرأسه الباشا أو نائبه (كتخداه) ، ويضم فى عضويته قاضى عسكر مصر والدفتردار المشرف على النظام المالى بالقاهرة والامراء من الصناجق وكبار قادة الفرق العسكريـــة العثمانية (الأوجاقات) التى تشكل فى جملتها الوجود العسكرى العثمانى فى مصر ، غير أن القبودانات الذين كانوا يمثلون رأس الأجهزة الادارية فى الموانىء الى جانب رئاستهم للفرق العثمانية الموجودة فى القلاع العسكرية بالموانىء وسفن الأسطول العثمانى الرابضة فى سواحل هذه الموانىء ، كانوا يعينون من قبل البـاب العالى فى اسلامبول وذلك لدورهم الهام فى حماية ثغور مصر والذى احتفظت الدولة العثمانية لنفسها بالقيام به فى سائر الولايات وكانت الادارة العسكرية للدولة العثمانية لهذا السبب تدار مركزيا من اسلامبول ضمانا للسيطرة العثمانية على الولايـــات كلها ، وكذلك لاستنفار امكانيات هذه الولايات لخدمة السياسة العليـا للدولة العثمانية وقت الحاجة لذلك ٠

وتسجل وثائق المحاكم الشرعية بما حوته من أوامر سلطانية (البيورلديات والفرمانات) ما يؤكد ويوضح الغرض من تعيين القبودانات من قبل الباب العالى فى اسلامبول حيث تتضمن هذه الأوامر الادارية وجـوب تجهيـز الامـدادات الغـذائية والمقـاتلين وحراسة القوافل التجارية المكونة من السفن التجارية فى البحرين الأحمر والأبيض المتوسط حماية لها من خطر القراصنة خاصة فى زمن الحروب كما تأمرهم أحيانا كثيرة بالانضمام الى سفن الأسطول

العثمانى والمشاركة الفعلية فى الكثير من العمليات العسكرية ٠

على أنه تجب الاشارة الى أن مينائى بولاق ومصر القديمة لم يعاملا من الناحية الادارية على قدم المساواة مع الثغور المصرية على البحر المتوسط دمياط ورشيد والاسكندرية ، والثغور على البحر الأحمر كالسويس وذلك لما كان لهذه الثغور من خصوصية لمكانتها العسكرية باعتبارها منافذ مصر التى يمثل التهديد العسكرى لها تهديدا لمصر كلها ، وقد استلزم ذلك انفراد هذه الثغور بترتيبات ادارية متميزة بها تتواءم مع الأهمية العسكرية والتجارية لهذه الموانىء وتحتم وجود جهاز ادارى متنوع المهام يمكنه الاضطلاع بما قد يطرأ من مهام عسكرية توكل اليه ، فى الوقت الذى كانت فيه بولاق ومصر القديمة نافذتين للقاهرة على النيل مما استتبع الى حد كبير تبعية هذين المينائين اداريا للقاهرة باعتبارهما ضاحيتين من ضواحيها ٠

وفيما يلى نتناول هيكل الجهاز الادارى فى الموانىء المصرية فى العصر العثمانى :

١ ـ أمير اللوا الشريف السلطانى القبودان :

وتأتى مرتبته على رأس الجهاز الادارى فى الثغر الى جانب الحاكم الشرعى وقد اصطلحت وثائق المحاكم الشرعية للثغور على تسميته باسم (أمير اللوا الشريف السلطانى) كما لقب فى بعضها بلقب (أمير اللوا الشريف السلطانى وقابودان العمارة) ولقبه البعض الآخر بلقب (أمير السنجق الشريف السلطانى) ولقد كانت له مسئولياته الادارية الى جانب مسئولياته العسكرية التى كان يقوم بها باعتباره أحد قادة الأسطول العثمانى ٠

ـ وقد اعتبر من واقع هذه المسئوليات الادارية أحـد أفراد الجهاز الادارى فى الثغور وكانت مسئولياتـه تضـامنية مـع الشخصية الرئيسية الأخرى فى الجهاز الادارى وهو الحـاكم الشرعى المعين لرئاسة الجهاز الادارى والقضـائى حيث كانت الأوامر الادارية الصادرة من الديوان العالى بالقـاهرة أو من اسلامبول توجه الى الحاكم الشرعى مخاطبا مع أميـر اللـوا السلطانى القبودان وغيرهم من مسئول الجهاز الادارى أو بتعبير وثائق المحاكم الشرعية (متكلمى الثغر) ٠

غير أن الجانب التنفيذى من هذه المسئولية المشتركة كـان السمة الغالبة على مسئولية أمير اللوا القبودان بينما كان الجانب الاشرافى والقضائى هو السمة البارزة فى مسئوليات الحـاكم الشرعى ٠ أما الأهمية العسكرية لهذا المنصب والتى كانت سببا وراء تولية هذا المنصب لكبار رجال البحرية العثمانية فقد نبعت من كون الثغور المصرية على البحرين الأحمر والمتوسط محطـات رئيسية للأساطيل العثمانية وقواعد امداد وتموين لها مع ما تمثله هذه الأساطيل من أهمية للقوة العسـكرية العثمانية التى كانت فى صراعات عسكرية شبه دائمة فى أوربا وحوض البحر المتوسط ، وفى البحر الأحمر والمحيط الهندى وذلك فى اطار سياسة المركزية الادارية للنشاط العسكرى للدول العثمانية ـ كمـا كان لهؤلاء القبودانات دور عسـكرى داخلى كانوا بمقتضاه عنـاصر رئيسية مهمة لاحداث التوازن العسكرى بين القوى الداخلية المختلفة فى مصر بما يضمن ولاءها للسلطان العثمانى وعدم التمرد عليه وذلك بالتصدى للمحاولات الرامية الى ذلك وتغليب ومساعدة من كان تغليبه ومساعدته فى مصلحة الباشا والسلطـان العثمانى من القوى الداخلية ٠

ولذلك كانت الحاميات العسكرية المقيمة فى القلاع السلطانية

لثغور تأتى مع القبودانات عنـد قدومهم من اسلامبول وتأتمـر مرهم وتتمثل هذه الحاميات فى العديد من سرايـا الجنـد البلوكات) التى تنتمى الى فرق عسكرية متنوعة (أوجاقات) يخضع قادة هذه السرايا لامرة قادة القـلاع (الدزادرة) الـذين تلقون أوامرهم المباشرة من القبودانات ، واضافة للدور العسكرى هذه السرايا وقادتها فان القبودان كثيرا ما كان يستعين بهم لفرض نظام والأمن فى الثغور كما كان بعضهم ينتدب بصفة دائمة للعمل ى هذا الخصوص على حين يقيم الباقون فى القلاع ٠

وقد أعتبر التنظيم الادارى لهيكل الادارة فى مصر العثمانية ؤلاء القبودانات العاملين فى الثغور فى نفس مناصب ومراتب لصناجق الذين يحكمون سائر ولايات مصر سواء فى الولايـات لبحرية الواقعة فى الوجه البحرى كالغربية والشرقية والدقهلية البحيرة وغيرها أو فى الولايات القبلية الواقعة فى الصعيد مثل سيوط وجرجا وأطفيح وغيرها ٠

وقد استمر منصب القبودان فى الموانىء المصرية العثمانية على حاله السـابق من حيث تعيين هـؤلاء القبودانـات ودورهم ومسئولياتهم طوال القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين ، وفى بدايات القرن الثامن عشر أصبح شاغلو هذا المنصب يعينون من قبل الباشوات فى مصر وتخلت بذلك السلطة العثمانية فى اسلامبول عن هذا الحق ، ومثال ذلك ما حدث عام ١١٣٨ هـ / ١٧٢٥ م حين عين جن على باشا من قبله قبودانا على ثغر السويس يدعى مرجان جـوز ٠

ومع ازدياد نفوذ بكوات المماليك فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر فانهم قد استحوذوا على منصب قبودان ثغر السويس وشغله بعضهم طمعا فيما كان يتيح حيازة هذا المنصب فى هـذا

الثغر من مكاسب مادية ضخمة ناشئة عن أرباحه واشرافه على التجارة عبر السويس والتى كانت تمثل شطرا ضخما من تجارة مصر الخارجية .

وتزامن تصاعد نفوذ بكوات المماليك مع تدهور سلطة الدولة العثمانية فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ونتج عن ذلك اختفاء والغاء هذا المنصب فى دمياط والاسكندرية ورشيد ، وتحولت اختصاصاته الى (سردار مستحفظان) وأصبحت الادارة والديوان العالى بالقاهرة تتخاطب اداريا مع سردار متحفظان الى جانب الحاكم الشرعى فى الثغر ومتضامنا معه ، وقد لعب شاغلو منصب سردار مستخفظان دورا هاما فى الصراعات التى عرفها النصف الأخير من القرن الثامن عشر بين أمراء المماليك وكان انتماؤهم يمثل عاملا مؤثرا فى هذه الصراعات سواء الى أوجاقهم أو الى أمير بعينه ، غير أن ذلك كله كان بمنأى عن الأهالى اذ لم يضاروا من هذه الصراعات العسكرية المتلاحقة .

ولما قدم حسن باشا الغازى سنة ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ فى اطار حملة عثمانية ضخمة تستهدف اعادة سلطة ونفوذ الدولة العثمانية فى مصر وتخليصها من الأمراء المماليك أصحاب النفوذ فانه أعاد مناصب القبودانات الى أصحابها ومهامهم السابقة وعين من تبله من شغلها ، غير أن الأمر لم يلبث الا قليلا ، فقد عاد نفوذ الأمراء المماليك اسماعيل بك ومراد بك وابراهيم بك الى سابق عهده وعزل هؤلاء القبودانات وأعيدت الأحوال الى ما كانت عليه قبيل قدوم حسن باشا الغازى .

وقد تنوعت مسئوليات القبودانات اذا كانت لها جوانبها الادارية والتنفيذية والعسكرية بكل ما تعنيه الكلمة من صلة بينهم وبين الديوان العالى بالقاهرة وبينهم وبين الادارة المركزية فى

اسلامبول ، كما كان لها جانبها الاجتماعى ·· وفيما يلى تفصيل ذلك :

مسئوليات القبودان :

لعل فى اختيار شاغلى هذا المنصب من القـادة العسـكريين العاملين فى الأساطيل العثمانية تفسيرا لمسئوليتهم العسكرية والتى كانت تبدأ من قيادة سفن الأسـطول العثمانى الرابضة فى الثغـور المصرية والسفر بها لتدعيم الأسطول العثمانى والقدرة العسـكرية للجيش العثمانى ، وكذلك تجهيز هذه السفن بالبحارة والمقاتلين ، وتجهيز الامدادات المطلوبة للجيوش العثمانية من الأطعمة والخيول والبـارود والحرفيين من النجارين والقلافطة والحـدادين وغيرهم للعمل فىأحواض بناء السفن فىأنحاء الدولة العثمانية (الترسخانات السلطـانية) وتجهـيز الجنـود وارسـالهم للالتحـاق بالجيش العثمانى فى مختلف نواحى الدولة العثمانية وقت أن يؤمر بذلك، وتجهيز السفن لحمل الحبوب المرسلة من الشون السلطانية بمصر الى اسلامبول وحينما كان خطر القراصنة يزداد فى البحر المتوسط أو تنشط العمليات العسكرية ، كانت السفن التجارية لا تخرج من مينائى الاسكندرية ودمياط الا فى قوافل تحرسها سفن الأسطول العثمانى الموجودة بهذين المينائين تحت امرة ومسئولية أمير اللوا السلطانى القبودان لثغر دمياط ورشيد ، ونظيره قبودان ثغـر الاسكندرية ، على أنه تجدر الاشارة الى أن التبعية العسكريـة والادارية لرشيد الى الاسكندرية لم تشمل تبعية سفن الأسطـول العثمانى الرابضة بثغر رشيد · فقد كانت هذه السفن المكونة من ثلاث قطع تخضع لقيادة واشراف قبودان ثغر دميـاط اضافة الى قطعتين أخريين ترابطان بميـاه ثغر دميـاط ·

وقد كانت مهمة قبودان ثغر دمياط فى قيادة سفن الأسطول

تتمثل فى حماية الشواطىء المصرية والتصدى لأية محاولة لانزال عسكرى أو اعتداء تشنه سفن معادية وعلى ذلك كانت هذه القطع البحرية تجوب سواحل مصر من شرقى ثغر دمياط وحتى ميناء رشيد ، وتمتد مسئولية قبودان ثغر دمياط وأسطوله الى حماية ثغر الاسكندرية بحرا فى حالة خروج قبودانها وأسطوله فى مهام عسكرية تستدعى سفره الى احدى نواحى الدولة العثمانية لتعزيز النشاط العسكرى البرى والبحرى للجيوش العثمانية فى جزر البحر المتوسط وأوربا وآسيا الصغرى ·

واضافة لهذه المسئوليات العسكرية التى تمثل اختصاصا أصيلا للقبودانات فى الثغور المصرية فى العصر العثمانى فقد كان عليهم مع مساعديهم تفتيش السفن المتجهة من هذه الثغور الى أوربا وذلك ضمانا لعدم تهريب الحبوب على متنها الى أوربا ، كما كان على سفن الأسطول فى مياه رشيد منع خروج السفن من نهر النيل عبر رشيد الى عرض البحر مباشرة وذلك لمنع تهريب البضائع وعدم سداد الرسوم الجمركية عليها ومنع أى سفن من الدخول الى النيل مباشرة دون النزول الى ميناء ثغر الاسكندرية ولا يسمح بالملاحة التجارية فى البحر المتوسط عبر رشيد الا لسفن شراعية صغيرة تقوم بنقل البضائع بين الاسكندرية ورشيد ·

أما قبودان ثغر السويس ، فقد كانت مسئولياته العسكرية عند الفتح العثمانى لمصر أخطر وأعظم من مسئولية زميليه حيث عين السلطان سليم الأول (سليمان رئيس) وكان قائدا بحريا فذا قبودانا للسويس وحدد له مهمته وهى حماية البحر الأحمر والبحار المتصلة به وأسس (سليمان رئيس) قاعدة بحرية فى مدخل البحر الأحمر فى جزر كاماران وبها أحكم القبضة على الملاحة فى البحر الأحمر ، ثم أصبح منصب قبودان السويس محل اهتمام كبير من السلاطين العثمانيين وشغله قبودانات

مشهورون منهم (سليمان باشا الخادم ، وبيرى رئيس) و (مراد رئيس) و (سيدى على رئيس) وغيرهم ممن قادوا الأساطيل العثمانية في حروبها ضد البرتغاليين فى المحيط الهندى فى القرن السادس عشر ، غير أن هذا المنصب قد قلت أهميته فى القرن الثامن عشر الذى شهد بداية تراجع المد العثمانى فى أوربا والعالم فقل بالتالى الاهتمام بالأسطول العثمانى فى البحر الأحمر وان احتفظ هذا الأسطول بقدرته على منع السفن الأوربية من تجاوز جدة شمالا حتى أواخر القرن الثامن عشر الذى شهد قدوم السفن الأوربية الى السويس والقصير وخضع لقيادة قبودان السويس فى البحر الأحمر لأداء هذه المهمة أسطول بلغ عدده اثنتى عشرة سفينة من سفن الأسطول العثمانى التى بنيت فى ترسخانة السويس وذلك فى القرن الثامن عشر وكان من مسئولياته المدنية الى جانب مسئولياته العسكرية تأمين عملية نقل الحبوب المرسلة الى الحرمين الشريفين فى مكة والمدينة المنورة وكذلك تأمين السفن التى تحمل المسافرين من ميناء السويس الى ميناء جدة الذى يمثل نافذة مكة على البحر الأحمر ، وميناء ينبع القريب من المدينة المنورة ٠

وكانت هذه الحبوب تمثل جزءا كبيرا من محصول الأراضى الموقوفة على الحرمين الشريفين فى سائر ولايات وأقاليم مصر ، وقد كان بثغر السويس مخازن كبيرة توضع بها الحبوب بعد نقلها من نواحى مصر الى أن يتم نقلها الى أربابها من أهالى الحرمين الشريفين ، وقد انقسمت هذه المخازن الى قسمين كبيرين أولهما (عنبر الدشيشة الكبرى) ويختص بحفظ الحبوب الواردة الى ثغر السويس من أوقاف الدشيشتين الصغرى والكبرى ، ويختص القسم الثانى بحفظ الحبوب الواردة من أوقاف الدشيشة المحمدية ٠

وتجدر الاشارة الى أن نفقات صيانة سفن الأساطيل

العثمانية الرابضة فى الثغور كانت تتم على حساب الخزينة السلطانية على أن يحاسب عليها الباشا خصما من جملة المستحق عليه للسلطان (ارسالية خزينة سلطانية) وذلك عند الحساب السنوى للخزينة السلطانية ضمن ما أجملته دفاتر الروزنامة من نفقات تخصم من اجمالى الارسالية السنوية للباب العالى فى اسلامبول تحت بند (اخراجات ارسالية الى دركاه عالى) ، كما تخصم هذه النفقات فى حالة عزل الباشا ، وقد نقلت لنا وثائق الديوان العالى الخاصة بمحاسبة سليمان باشا ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠م بعد عزله أن من جملة ما خصم من المستحق عليه ما أنفقه فى صيانة هذه السفن وذلك تحت البنود التالية (مهمات تعمير وترميم غليون ميرى معروف بغزالة در بندر اسكندرية) كما ذكرت نفقات أخرى فى هذا الصدد (مهمات تعمير وترميم رصيف دار ساحل بحر سفن در بند اسكندرية) أما ما خص ثغر السويس فى حساب هذا الباشا بعد عزله فهو (تعمير وترميم بيش قطعة سفاين ميرى در بندر سويس) .

أما مسئوليات أمير اللوا القبودان الادارية داخل الثغر فقد تمثلت فى ضبط الأحوال وحل المشكلات التى قد تنشأ بين الأهالى ورجال الادارة (الصوباشية) أو الجنود العثمانيين من رجال القلاع ، ويبرز دور القبودانات فى حالات الغلاء الشديد وندرة الحبوب حيث كان عليه وفق ما يصله من بيورلديات وفرمانات أن يجهز سفنا سواء من عنده أو من سفن الأهالى وذلك لارسالها لاحضار القمح من الشون السلطانية بمصر القديمة وبولاق واسلامبول والشام فى اطار سياسة مركزية تتصدى فيها الدولة العثمانية للمجاعات والأزمات فى سائر نواحيها على أن يطرح هذا القمح بالأسواق فى البلاد بأسعار عادية تحدد سلفا بما لا يرهق الناس ولا يستغل ظروف الأزمات ، ويشرف على ذلك القبودان

بنفسه أو من خلال معاونيه اشرافا حازما منعا لاحتكار التجار لها والمبالغة فى الأسعار ٠

واضافة الى ذلك كان من مسئوليات القبودانات فرض الأمن والاشراف عليه فى الموانىء وعلى القائمين عليه وبتعبير الوثائق (مراقبة الدرك ورجاله) ، كما كان عليه ضبط الأمن داخل أرصفة الميناء ومداخله ومخارجه بحيث لا تخرج سفينة منه ولا تدخل اليه الا باذنه ٠

وقد انفرد قبودان ثغر الاسكدرية ورشيد بالاشراف على الصهاريج السلطانية بالثغر وهى أبنية ضخمة وأحواض واسعة ترجع الى عصر قديم وتقع أسفل الاسكندرية وهى معدة لتخزين مياه الفيضان فيها بما يكفى لاستهلاك أهالى ثغر الاسكندرية طوال العام وهى لذلك متصلة بخليج الاسكندرية الذى يحمل اليها الماء من فرع رشيد ـ كما كان عليه الاشراف على السواقى السلطانية التى تقوم برفع المياه من هذه الصهاريج لأحواض يأخذ منها الأهالى حاجتهم ، وتدار هذه السواقى تحت اشراف جنود (جاويشيه) من قبل قبودان الثغر ، أما نفقات ادارة هذه السواقى والثيران اللازمة لذلك وعلوفتها وصيانتها فهى تخصم من جملة ايرادات مقاطعة الاسكندرية ورشيد ، كما كان عليه الاشراف على المخازن المعدة لحفظ التوابل المطلوبة للمطابخ السلطانية بالقلعة فى القاهرة واسلامبول والتى أسمتها الوثائق باسم (البهار السلطانى بالحواصل السلطانية) وتخزن هذه التوابل فى هذه المخازن ، وأما ما قد يفيض عن حاجة المطابخ السلطانية والباب العالى فانه يباع نقدا لحساب الباب العالى ويشرف القبودان بثغر الاسكندرية على ذلك ٠

وحين حل شاغلو منصب سردار مستحفظان محل القبودانات في النصف الأخير من القرن الثامن عشر انحصر دورهم في المسئوليات الادارية على حين أختفى الدور العسكرى باختفاء منصب القبودان ، وقد أجملت وثيقة تعيين سردار لثغر الاسكندرية وهو الأمير باكير في منصب سردار مستحفظان مسئولياته سنة ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ في بيورلدى بخصوص تعيينه في هذا المنصب مرسل الى الحاكم الشرعى بثغر الاسكندرية وأعضاء الجهاز الادارى بهذا الثغر أو بتعبير الوثيقة (الى أقضى قضاة المسلمين مولانا أفندى قاضى الشرع الشريف وكامل السدادرة والحكام وأغاة القلاع والأكابر والأعيان وسائر متكلمى ثغر الاسكندرية) ، ولقد تضمن هذا البيور لدى مسئوليات وواجبات سردار متحفظان وهى الاشراف على الأمن والضبط والربط في الثغر وعلى رجال القلاع والمحتسبين والملتزمين وغيرهم وقد عبر البيورلدى بهذا الخصوص في قوله (تكونوا مطيعين الى أحكامه وأوامره بالربط واحكام البندر والمحافظة في كل ما يمكن مع الدرك على جور بجيه القلاع وكتخذا الحسبة ومحافظ الديوان وأموال الميرى) كما حددت هذه المسئوليات في وثيقة أخرى بما يلى (ضبط نظام البندر وضبط الديوان والميرى) .

وقد انتقلت الى سردار مستحفظان العوائد التى كان القبودانات يتقاضونها من السفن الداخلة والخارجة من الميناء ، وأصبح من سلطاته تعيين المحتسبين والاشراف عليهم ، واستمرت الأمور على هذا الحال حيث كانت تدار الثغور من قبل الحاكم الشرعى وسردار مستحفظان الى أن جاءت الحملة الفرنسية على مصر وهزم ابراهيم بك ومراد بك ، وأرسل الفرنسيون من قبلهم معينين لادارة الموانىء وكان من هؤلاء المعينين من أرسل ليشغل منصب قبودان السويس وقد وصف الجبرتى ذلك بقوله (جعلوا

ابراهيم أغا المتفرقة المعمار قبطانا للسويس وسافر مع أنفار ببيرق فرنساوى فصادفهم العربان فى الطريق فنهبوهم وقتلوا ابراهيم أغا المذكور ومن يصحبته ولم يسلم الا القليل) وكانت هذه الخطوة من جانب الفرنسيين فى اطار سياسة انتهجوها بعد مجيئهم لمصر حيث أظهروا أنهم ما جاءوا الا للتصدى لظلم الأمراء المماليك وأبدوا تقديرهم للسلطان العثمانى ورجاله ، الا أنه يمكن القول ان منصب القبودان كان قد أفل زمانه فى أواخر القرن الثامن عشر رغم كل محاولات اعادته التى لم تلق سوى الفشل الزريع ·

تلك كانت تطورات هذا المنصب ومسئولياته العسكرية والادارية ، وفيما يلى نتناول ، الموارد المالية للقبودانات وعوائدهم التى كانوا يتقاضونها بصفة رسمية وغير رسمية :

الموارد المالية للقبودان :

ضمنت الدولة العثمانية للقبودانات المعينين من قبلها فى الثغور المصرية دخولا رسمية ثابتة يتقاضونها كرواتب من الخزينة السلطانية بصفة دورية وهذه الرواتب عرفت فى الوثائق باسم (السالينات) ، كما كانوا يتقاضون رواتب عينية من الحبوب والتبن والفول والشعير بتعبير الوثائق (جراية وعليق) وكان قبودان الاسكندرية يحصل على راتب سنوى من الخزينة السلطانية قدره ٣٠٠ ألف بارة وذلك فى القرن السابع عشر هبط الى ٩٨ر٣٣٦ فى منتصف القرن الثامن عشر وذلك اثر تخفيض أجرته الخزينة السلطانية على رواتب جميع الأمراء والبكوات والصناجق من المماليك وغيرهم ، وكان له راتب عينى قدره ٥١٥ أردب من الغلال تصرف له من الشون السلطانية بصفة سنوية وعومل قبودان دمياط ورشيد بنفس المعاملة المالية لقبودان الاسكندرية ·

أما قبودان السويس فقد كان يتقاضى راتبا سنويا من

لخزينة السلطانية قدره ١٦٤٠٠٠ ق القرن السابع عشر ثم ارتفع لى ٤٠٠٠٠٠ بارة فى القرن الثامن عشر وذلك تعويضا له عما كان يتقاضاه زميلاه من عوائد ضخمة تمثل فائض الالتزام الذى يحققونه من التزامهم بمقاطعات الالتزام بثغرى الاسكندرية ورشيد وثغر دمياط ، وذلك لأن ثغر السويس كان فى التزام الباشا نفسه على نحو ما سيتضح فى الباب التالى ، ولذلك ارتفع راتب قبودان ثغر السويس على حين انخفض راتب زميليه ، أما الراتب العينى الذى كان يتقاضاه من الحبوب وعلف الحيوان فقد كان ٥١٥ أردب من الغلال يتقاضاها عينا بصفة سنوية وذلك حتى منتصف القرن الثامن عشر حيث ارتفع هذا الراتب العينى بعد ذلك الى ٧٢٠ أردبا من الغلال ، كما كان يحصل على مساعدات اضافية من الخزينة السلطانية فى مصر ليدبر من خلالها عملية نقل الماء العذب الى السويس وما يستلزمه ذلك من أجور للسائقين وأجور البدو عن عملية نقل الماء فى قرب من الجلد من النيل والآبار ، ويوزع هذا الماء مجانا فى السويس على من لا يقدر على شرائه ، وبلغ اجمالى مارصدته الخزينة لهذا الغرض سنة ١١٣٦ هـ / ١٧٢٣ م مبلغ ٢٢٢٠٠ بارة أجمل فى دفاتر الروزنامة بديوان الروزنامة بالقلعة مقر ادارة مصر المالية تحت بند (أجرة سقائين مقررين دربندر سويس) .

أما الدخل غير الرسمى لقبودان السويس فقد تمثل فيما كان يحصله من رسوم على السفن الداخلة والخارجة معلومة ، كما كان يحصل اضافة الى ذلك على عوايد نقدية وعينية من أفراد الباعة والحرفيين بالسويس وقد تضمنت وثائق أرشيف الحملة الفرنسية لى بيانات وافية لما يتقاضاه على هذه الطوائف والأفراد على النحو التالى : ـ

١ ـ ٢ ½ بارة وقدحان عينا على كل اردب من الحبوب المبيعة فى سوق السويس .

٢ ـ بارة ونصف نقدا ومكيال ونصف عينا على أردب من القمح المبيع الى قرى السويس .

٣ ـ ٦٤٨٠ بارة يتقاضاها سنويا من شيخ سوق الخضروات نظير عوائد على أفراد طائفته من التجار .

٤ ـ ١٩ بارة يتقاضاها عن كل جمل يرد الى السوق بحمولته في السويس .

٥ ـ ٦٤٨٠ بارة يتقاضاها من ملتزم سلخانة ثغر السويس نظير عوائده التى يتقاضاها من الجزارين على ذبائحهم .

٦ ـ ١٦٢٠ بارة من شيخ طائفة الصرافين يجمعها له من أفراد طائفته .

٧ ـ ٤٣٢٠ بارة سنويا يتقاضاها من شيخ طائفة السقائين الذى يقوم بدوره بجمعها من أفراد طائفته .

٨ ـ ٢٢٤٠٠ بارة يتقاضاها سنويا من حوانيت بيع السمسم كما يتقاضى الى جانب ذلك ١٢ قنطار عينا من الزيت المستخرج من السمسم من هذه الطائفة .

٩ ـ ٧٠ بارة على حمل كل جمل من السلع القادمة مع التجار من الشام .

واضافة الى ذلك ما كان يتقاضاه من عوائد عينية على كثير من السلع وعلى الكثير من شيوخ مختلف الطوائف والحرف ، كما افادت وثائق محكمة دمياط الشرعية أن قبودان السويس كان يتقاضى عوائد على الحبالين بثغر دمياط يلتزم له بها شيخ طائفة الحبالين بثغر دمياط ، وكانت هذه العوائد فى مقابل مبيعات أفراد هذه الطائفة من الحبال الى السفن فى ثغر السويس ومبيعات الحبال

المارة عبر نفس الثغر فى طريقها الى موانىء البحر الأحمر وبحر العرب وشرق افريقيا ٠

وكان مايتقاضاه قبودان ثغر السويس من أفراد طائفة الحبالين فى دمياط يؤدى عينا اليه فى صورة كميات من الحبال والمشاق الذى يستخدم فى صناعة السفن حيث تستخدم فى سد احتياجات الاسطول العثمانى فى البحر الأحمر ٠

أما قبودانا ثغرى دمياط والاسكندرية فكانا ينفردان على نظيرهم فى السويس بما كان يحصلانه من دخول كبيرة اضافة الى رواتبهم المادية والعينية على النحو السابق وذلك نتيجة لالتزامهم بمقاطعات الثغور الرئيسية المشتملة على مقاطعات الجمارك وتوابعها من المقاطعات الصغيرة الداخلة فى نطاقها ، وحققت هذه المقاطعات فوائض ضخمة لحائزيها تمثل الفارق بين ما يتم تحصيله من رسوم وضرائب وما يسدد الى الخزينة السلطانية من المال الميرى عن كل مقاطعة ، وكان الفائض لقبودان الاسكندرية يتراوح بين ٦٠٠ الى ٨٠٠ ألف بارة سنويا ، كما حققت مقاطعة ثغر دمياط وتوابعها فائضا للقبودان بلغ من ٣٠٠ الى ٥٠٠ ألف بارة على حين كان قبودان السويس يحصل على مبلغ يتراوح بين ٦٠٠ الى ٨٠٠ ألف بارة كفائض التزام متساويا فى ذلك مع قبودان الاسكندرية ٠

وكان القبودان فى ثغور دمياط والبرلس ورشيد الاسكندرية الحائزين لمقاطعات التزام هذه الثغور الرئيسية لا يديرون هذه المقاطعات بأنفسهم وانما يلزمونها من باطنهم لمعاونيهم من كبار رجال أوجاق الانكشارية (مستحفظان) الذين كانوا يحوزون المقاطعات الفرعية المشكلة فى مجموعها للمقاطعات الرئيسية ويدفعون فى مقابل ذلك مبالغ محددة يتم الاتفاق عليها بينهم وذلك نظير انتفاعهم بتحصيل الضرائب والرسوم فى هذه المقاطعات ولهم

الفـائض بين ما يحصلونه وما يسـددونه الملتزم الرئيسى وهو القبودان وقد عـرف هذا الفـائض باسـم (فائض الالتزام) اما القبودانات فكانوا يسددون الى الخزينة السلطانية اجمالى المطلوب عن المقاطعة الرئيسية وهو محدد سلفا ، ولهؤلاء القبودانات الفرق بين مايحصلونه من ملتزمى المقاطعـات الفرعية وبين ما يؤدونه الخزينة السلطانية أى (فائض الالتزام عن مقاطعاتهم) ـ ويحتوى الباب الثانى المشتمل على دراسة النظام المالى الذى أديرت من خلاله الموانىء على تفاصيل العلاقة بين الملتزمين الأصلاء والخزينة السلطانية وبينهم وبين الملتزمين من باطنهم ٠

وقد مثلت السالبانات النقدية والعينية الى جانب فائض التزام مقاطعات الثغور الدخل الرسمى السنوى للقبودانات غير أنهم اضافة الى ذلك كانوا يحصلون على دخول أخرى من جهات متفـرقة وهـذه الدخول يتقاضونها لأنفسهم بصفة غير رسمية أخذت حكم العـرف لاستمرارها ونوجزها فيما يلى :

(أ) ما يحصلونه كرسوم على المراكب الداخلة والخارجة الى الموانىء ويسمى هذا الرسم حق ميناء ، ويبلغ هذا الرسم فى الربع الأخير من القرن السابع عشر خمسين بارة على كل سفينة بالاسكندرية ، وبارتين تدفعهما كل سفينة عند المغادرة ـ ويبلغ هذا الرسم فى دمياط بارتين كحق ميناء وست بارات عن كل سفينـة تدفعها عند المغادرة ، ثم ارتفع هذا الرسم الى ١٧٥ بارة تؤخذ من كل قبطان مسلم ٢٤٥ بارة تؤخذ من كل قبطان من غير المسلمين أو رعايا الدولة العثمانية ، وبذلك زادت عوائد قبودان دميـاط الى ٢٠٠ر٠٠٠ ألف بارة سنويا تقريبا ، وفى رشيد كان القبودان يحصل على قرش واحد كحق ميناء وعلى بارتين كرسم سفر وبارة أخـرى لمصلحة قبودان الاسكندرية ، ويبلغ هذا الرسم فى السويس خمسين

قرشا بوطاقة اى حوالى ٤٥٠٠ بارة تؤخذ على السفن الداخلة أو الخارجة الى ميناء السويس ٠

(ب) ما يحصلونه كرسم على الأطعمة والمأكولات التى تحمل عبر الميناء ، واسم هذا الرسم هو « باج بازار ومحتسب » وقد أورد بوسيليج مدير المالية للحملة الفرنسية قائمة بما يحصل من رسوم على الأطعمة والحبوب والطيور التى كانت تحصل لمصلحة قبودان ثغر السويس ، وكانت هذه الرسوم تحصل نقدا وعينا ٠

(ج) يتقاضى القبودانات فى الثغور رسما معينا على كل عبد من العبيد الآبقين الفارين من طاعة أسيادهم بحريتهم حين محاولتهم الهروب من مصر بحرا ، حيث كانت اجراءات اقلاع السفن تتضمن رقابة صارمة على العبيد فلا يسمح لهم بالخروج الا برضاء أسيادهم أو باشهارهم لسند حريتهم وعتقهم أو سند مكاتبتهم ، فى حالة ضبط هؤلاء العبيد الفارين كان على سادتهم أن يدفعوا مبلغا للقبودان نظير استردادهم لعبيدهم ٠

(د) ويتقاضى القبودانات فى الثغور رسما معينا من الملتزمين فى سائر الولايات اذا ما ضبط رجال القبودانات الهاربين من الفلاحين بعد تركهم أراضيهم لديون عليهم متراكمة للملتزمين أو فرارا من بلادهم هربا من بطش الملتزمين وظلمهم وقد أطلقت وثائق المحاكم الشرعية عليهم صفة (المتسحبين من الفلاحين) ٠

وحين استحوذ المماليك وكبار رجال الأوجاقات على منصب القبودان وأصبح من يشغله منهم تحت لقب سردار مستحفظان يشغل كل اختصاصات القبودان انتقلت اليهم عوائد القبودانات ، واستحدثوا موارد اضافية جديدة لصالحهم تحت اسم « حق السردارية » وكان ذلك فى دمياط ورشيد نظير فرضهم للنظام فى

الأسواق وتنفيذ أوامر المحتسبين فيها وتفصيل هذه العوائد كما يلي :

١ ـ ٢٧ ألف بارة تؤخذ من ملتزم بيع الدخان ·

٢ ـ ٨٦ الف بارة على بائعي الكتان ·

٣ ـ ٤٣ ألف بارة على ملتزم اسواق بيع الحيوانات ·

٤ ـ ٩٠ ألف بارة من ملتزمي السلخانة في كل من دمياط ورشيد ·

٥ ـ ٢٤ بارة على كل أردب حبوب تباع في أسواق المدينة ·

٦ ـ ٤٥ ألف بارة على كيالي ووزاني الحبوب والأرز في دمياط ورشيد تؤخذ من مشايخ طوائفهم ·

٧ ـ ٧٠٠ر٢ بارة تؤخذ من شيخ طائفة الصرافين ·

٨ ـ ١٠٠ر٣٩ بارة تؤخذ من تجار الملابس بالمقطعة الجوالبين في دمياط ورشيد ·

٩ ـ ٠٠٠ر٩ آلاف بارة تؤخذ من البستانين واشتملت هذه العوائد على ما كان يتقاضاه سردار مستحفظان دمياط عن باعة القمح وهو (عن كل ستة أرباع جديدا واحدا ، وعن كل أردب أربعة جدد يدفعها البائع) وبدهي أن هذه الضرائب غير الرسمية كانت تشكل أعباءا كبيرة على الأسواق والناس الأمر الذي ساهم في الكثير من المتاعب الاقتصادية التي شهدها أواخر القرن الثامن عشر ·

ويتضح من تنوع وضخامة دخول القبودانات وسدادرة مستحفظان من بعدهم سواء الرسمية وغير الرسمية مدى ما كان يحققه هذا المنصب لصاحبه من مكاسب مادية ضخمة ، الأمر الذي

جعل شغل هذه المناصب و العمل فى معية أصحابها هدفا وحلما لكبار رجال الأوجاقات من الأمراء المماليك الذين استغلوا تراجع نفوذ الباشا وسطوة الدولة العثمانية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فانتزعوا هذه المناصب وشغلوها بأنفسهم وأنصارهم، وأرهقوا الأهالى بما فرضوه على أصحاب المناصب وشيوخ الطوائف والتجار من عوائد وأعباء مالية اضافية بخلاف ما كان عليهم من أعباء مالية سنوية للخزينة السلطانية ، الأمر الذى كان ذا أثر واضح على حالة مصر الاقتصادية وتدهورها فى القرن الثامن عشر عموما والنصف الأخير منه بصفة خاصة .

وقد اقتضت المسئوليات الادارية والعسكرية للقبودانات وتنوعها واتساعها وجود جهاز ادارى معاون لهم وهو ما سنعرض له ، كما تجدر الاشارة الى أن دزادرة القلاع قد أفرد لهم الحديث باعتبارهم ضمن أعضاء الجهاز الادارى وذلك تأسيسا على نصوص الوثائق التى تناولتهم بصفة منفردة ضمن (متكلمى الثغر) مع كونهم قادة عسكريين خاضعين لامرة وقيادة القبودانات فى الثغور .

الجهاز الادارى المعاون للقبودان :

(أ) كتخدا القبودان :

يمثل شاغل هذا المنصب أحد أهم عناصر الجهاز الادارى حيث كان عليه ادارة الجانب التنفيذى وفق أوامر قائده ، وقد عرفت بعض وثائق المحاكم الشرعية شاغلى هذا المنصب باسم (اسكله كتخداسى) تمييزا لهم عن كتخداوات الباشا وقاضى عسكر وكتخداوات الأوجاقات وكتخداوات بعض الحرف .

وقد إتسعت مسئوليات كتخدا القبودان أمير اللوا السلطانى باتساع وتنوع وتعدد مسئوليات قائده فشملت نيابته عن القبودان

في كل اختصاصاته ومسئولياته أثناء غياب أمير اللوا السلطانى القبودان فى سفر أو لمرافقة الأسطول أو الجيش حيث تنتقل كل المسئوليات الى الكتخدا في هذه الحالة ٠

وفى الظروف العادية التى يتواجد فيها أمير اللوا السلطانى القبودان فى الثغر فانه كان يكلف الكتخدا بمعاينة أماكن الجرائم فى أماكن وقوعها انطلاقا من اشرافه على رجال الادراك القائمين على أمن الحارات والأسواق والوكائل والبساتين والدواوين ، كما كان على الكتخدا مسئولية ضبط الأمن داخل الميناء حيث يشرف على تنظيم حركة الملاحة داخل الميناء فلا تدخل أو تخرج سفينة الى الميناء الا باذنه وذلك لتفتيشها وضمان عدم تهريب الحبوب على متنها وضمان سدادها للجمارك واتباعها الاجراءات المعتادة التى يجب أن يقوم بها ربابنة هذه السفن ٠

وقد سجلت لنا احدى وثائق محكمة دمياط الشرعية الشروط المطلوبة فيمن يتقلد هذا المنصب اشارة الى أن اختيار وتعيين كتخدا كان مرجعه الى القبودان، وذلك فى وثيقة تعيين سليمان جاويش كتخدا للأمير حسن أمير اللوا السلطاني القبودان بثغر دمياط سنة ١٠٣٧ هـ ـ ١٦٢٤ م الذى اشترط فيه أن يتصف بصفات (الاستقامة والاخلاص) ، وقد حددت هذه الوثيقة مسئوليات وواجبات الكتخدا اجمالا فيما يلى (عليه ضبط وربط الأمور وتصريفها فى الثغر) ٠

ويتقاضى الكتخدا فى كل ثغر راتبا من الخزينة السلطانية باعتباره احد الجنود العثمانيين ، كما كان لهؤلاء الكتخداوات عوائد يحصلونها لحسابهم من السفن الداخلة الى الموانىء ، وعلى سبيل المثال كان كتخدا ثغر دمياط يتقاضى من السفن القادمة الى هذا الثغر مبلغا محددا بصفة غير رسمية أخذ بحكم تكراره وثباته صفة شبه رسمية وهو سبعة عشر بارة (نصفا) تحت اسم (عادة

تمكين البوغاز) وهى فى مقابل تمكين السفن من الرسو فى الميناء ، كما كان يتقاضى مبلغا آخر عن كل سفينة وقدره مائة وعشرين بارة تحت اسم (هدية الكتخدا) ، وهذه المبالغ بخلاف ما يدفعه ريابنة هذه السفن وتجارها من رسوم جمركية على بضائعهم ، وما يدفعونه من عوائد غير رسمية لدزادرة قلعتى فوهة الثغر عند مرور سفنهم من بوغاز النيل ٠

ويتقاضى هذا الكتخدا اضافة الى ما سبق سنويا من شيخ طائفة (الجرومية) الذين يقومون بنقل البضائع من والى السفن الكبيرة الراسية فى عرض البحر بالقرب من البوغاز وذلك لعجزها عن دخول البوغاز فى زمن الفيضان أو الجفاف وقصور النيل ، ربع ما يلتزمون به لملتزم ديوان مقاطعة جمرك دمياط ، ويتقاضى دزدار القلعة الشرقية الربع ، وللملتزم مثل ما للرجلين وكان تحديد هذه العوائد يتم بمعرفة القبودان والكتخدا ودزادرة القلاع ٠

وكانت السفن الأوربية لا تتمكن من مغادرة ميناء الاسكندرية الا بعد أن يأذن لها كتخدا أميرا اللوا القبودان بالثغر بعد تفتيشها للتأكد من خلوها من الحبوب وذلك ضمانا لعدم وصول هذه السلعة الهامة الى الأوربيين وفق أوامر عالية من الديوان العالى فى القاهرة واسلامبول ، وكانت له عوائد يتقاضاها من قناصل الافرنج تسمى (عوائد القنصلية) وقد بلغ اجمالى ما تقاضاه عن ١٠٨٦ هـ / ١٦٧٣ م مبلغ اثنين وأربعين ألف نصف من الفضة وفى ذلك دلالة واشارة على ضخامة ما كان يعود على شاغل هذا المنصب من عوائد اضافة الى الرواتب ومختلف العوائد ٠

وكان كتخدا قبودان السويس ذا مهام محدودة تأثرت بكون السويس مركزا لتجارة شبه موسمية أكثر من كونه مركزا سكانيا على شاكلة دمياط والاسكندرية ولذلك كان عليه أن ينوب عن القبودان

فى قيادة سفن الأسطول فى بعض جولاتها ، وفى الاشراف علــى صيانتها وعلى القائمين عليها من بحارة أو جنود ، وعليـه الاشراف على الميناء وتنظيم حركة دخول وخروج المراكب فيه ومراقبة الأمن فيه وفى السفن حماية للتجارة والتجار المسافرين .

وحين اختفى وتوارى منصب القبودان وشاغلوه وحل محلهم سردار مستحفظان فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر واختفى الدور العسكرى باختفائهم ، وأصبحت مهامهم ادارية تعنى فى المقام الأول بضبط الأحوال فى الثغور والاشراف على الأمن الداخلى ، أسند سدادرة مستحفظان بعض اختصاصاتهم المدنية الاشرافية الى كتخداوتهم وهم بعض رجال أوجاق مستحفظان فى الثغور .

(ب) الصوباشية :

وهو رئيس القائمين على الأمن من الجنــود وملتزمى أمن الحارات والأسواق وقد عرفت وثائق المحاكم الشرعية الصـــوباشى الذى كان يعمل فى خدمة أمير اللوا السلطانى القبودان اضافة الى مسئولياته الأخرى وكتخداه بأنه (الصوباشى الملازم لباب أميـر اللواء الشريف السلطانى) وذلك تمييزا له عن زميله المشـرف على ادارة الأمن ودوريات الحراسة ليلا ونهارا وهو من نتناول دوره فى الحديث عن ادارة ونظم الأمن .

وتتمثل واجبات الصوباشى المعاون لأمير اللوا القبودان فى تنفيذ أوامره ومساعدته فى الوفاء بمسئولياته الادارية ، ويخضع عدد من الجنود لقيادته على أن تكون علاقة الصوباشية بأميــر اللوا وكتدخاه علاقة مباشرة ، ويتقاضى هؤلاء الصوباشية رواتبهم من الخزينة السلطانية كل ثلاثة أشهر شأنهم فى ذلك شأن الجنود العثمانيين ، بالاضافة الى هذه الرواتب كانت لهم عوائد غير رسمية

يتقاضونها على الوكائل التجـارية ، وقد قام بهـذه المهام جوربجية من جذود أوجاق الانكشارية (مستحفظان) فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر تحت اشراف سردار مستحفظان ، وذلك لكون هؤلاء الجوربجية من أفراد الأوجاق الذى كانت له بصفة شبه دائمة حيازة مقاطعات الثغور الى جانب دوره فى القيام بالرياط فى قلاع هذه الثغور ، وكان هؤلاء الجوربجية يتقاضون رواتبهم من الخزينة السلطانية ٠

٢ ـ الحاكم الشرعي :

استحدث منصب القسام العسكرى فى أوائل شهـر جمادى الآخرة سنة ٩٢٨ هـ / ١٥٢٢ م وهو منصب قضائى لا ادارى اختص صاحبه بالنظر فى القضاء بين العثمانيين الموجودين بمصر من عسكر أو مدنيين أو جراكسة اذ لا تعقـد أنكحتهم الا به وله فى كل تركـه العشر لبيت المال ، وقد فوضه قاضى القضاة أثر مرسوم يضمن تلك الاختصاصات ، وكانت هذه التطورات ايذانا ببدء تغيير جوهرى فى نظم القضاء المعمول بها منذ أمد بعيد وفق فلسفة الإدارة العثمانية التى آمنت بفكرة الولاية الدينية للقضاء والتى بمقتضاها كان للقضاء دور ادارى هام كرأس للجهاز الادارى اضافة لدورهم المتعارف عليه والمتمثل فى الجانب القضائى والدينى ٠

ويبدأ هذا التغيير الهام فى أواخر شهر جمادى الآخر ٩٢٨ هـ / ١٥٢٢ م وذلك حينما قدم الى مصر قبل السلطان سليمان بن سليم قاضى عسكر مفـوض لولاية مصر وكان اسـمه (سيدى جلبى) ورسم السلطان سليمان بمقدمه بابطال القضاة الأربعـة وأصبـح القادم الجديد أثر ذلك متصرفا فى الأحكام الشرعية عن المذاهب الأربعة ، وبقدومه بدأت مرحلة عثمنة القضاء المصرى والوظائف المتعلقة به ٠

واستمر قاضي عسكر ولايه مصر طوال العصر العثماني يأتي الى مصر من العثمانيين الموفدين من اسلامبول من قبل قاضي عسكر ولاية أناضولي وهو أحد أهم قضاة العسكر في الدولة العثمانية الى جانب قاضي عسكر الروملّلي ، ويخول قاضي عسكر مصر في الاشراف على قضاة سائر ولايات وبنادر مصر ، كما يخول أحيانا كثيرة في تعيين قضاة المحاكم الكبرى مثل محاكم الثغور في دمياط والاسكندرية والسويس ورشيد ، وذلك وفق اعتبارات معينة تراها الادارة المركزية في إسلامبول ، وظل قاضي عسكر ولاية مصر من العثمانيين الذين يعينهم قاضي عسكر ولاية أناضولي ثم أوكل تعيينهم بعد ذلك لشيخ الاسلام في اسلامبول ، ولم يتول هذا المنصب من أهل مصر الا الشيخ أحمد العريشي وذلك زمن الحملة الفرنسية وقد وضع كتابا عن القضاء في مصر ونظمه وطبيعة المحاكم ونظم تعيين القضاة ، وقد وضعه ردا على أسئلة علماء الحملة الفرنسية حول هذا الموضوع .

وكان آخر من تولى هذا المنصب من العثمانيين هو بجمقشي زاده) وهو الذى عاصر بدايات الحملة الفرنسية على مصر وأقره الفرنسيون في منصبه حينما كانوا يريدون مهادنة الدولة العثمانية والزعم أن غرض الحملة الفرنسية ليس الا تأديب أمراء المماليك أعداء السلطان العثماني وتخليص المصريين من مظالمهم ، وقد أسفر الفرنسيون بعد ذلك عن وجههم الحقيقي بعد الاشتباك العسكرى مع القوات العثمانية .

وقد اصطلحت وثائق المحاكم الشرعية لى تسمية قضاة الثغور باسم (الحاكم الشرعى) وكانت مهمة هؤلاء القضاة اجمالا متنوعة ادارية وسياسية الى جانب مهامهم المتعارف عليها وهى المهام القضائية والدينية ، وقد خضع هؤلاء القضاة لرئاسة واشراف قاضي عسكر ولاية مصر الذى كان يمثل أحد كبار المسئولين في

ولاية مصر الى جانب الباشا ، وكانت له عضوية دائمة وهامة فى الديوان العالى بالقلعة الذى يقوم بادارة شئون مصر والاشراف الادارى عليها ويضم فى عضويته الدفتردار والروزنامجى وكبار رجال الأوجاقات واليه ترجع مسئولية الاشراف على ادارة الثغور ورجالها ومحاسبتهم • واليه يشتكى الأهالى ان لمسوا من افراد الجهاز الادارى أو الملتزمين ظلما أو رهقا وتنقل الينا الوثائق وقائع اشتكى فيها أهالى ثغر دمياط للحاكم الشرعى فى الديوان العالى أى الى قاضى عسكر ولاية مصر ثم الى قاضى عسكر ولاية أناضولى سوء خلق وسيرة الحاكم الشرعى بالثغر ، وأرسل قاضى عسكر ولاية مصر وقاضى عسكر أناضولى من تحرى الأمر فتبين له صدق شكوى الأهالى وانحراف الحاكم الشرعى وزيغه وفساده فأرسل قاضى عسكر ولاية أناضولى الى قاضى عسكر مصر يأمره بعزله وتعيين آخر مكانه ، ولما سخط الأهالى بثغر دمياط على حاكم شرعى آخر لظلمه لهم واستغلاله للرعية وتجمهروا حين اشتط ذلك الرجل فى ذلك ورجموا المحاكم الثلاث بالثغر بالحجارة فأدى ذلك الى تعطل العمل بها لمدة ثلاثة عشر يوما فأمر قاضى عسكر مصر بعزل الحاكم الشرعى بثغر دمياط ونوابه وأقام غيرهم فى مناصبهم •

اما قاضيا بولاق ومصر القديمة فقد كانا يتبعان تبعية مباشرة لقاضى عسكر مصر الذى كان له الاشراف الفعلى المباشر على محاكم اخطاط مدينة القاهرة مثل محكمة قوصون ومحكمة طولون ومحكمة الصالحية النجمية ومحكمة بابى سعادة والرق ومحكمة قناطر السباع ومحكمة الزاهد ومحكمة جامع الحاكم (بابا زويلة — فى الوقت الذى اعتبرت فيه الاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس اقاليم منفصلة اداريا عن مدينة القاهرة وكان الحكام الشرعيون

لهذه الثغور فى أعلى قمة مراتب القضاة فى مصر بعد مرتبة قاضى عسكر ولاية مصر ويعين هؤلاء القضاة لفترات محددة سلفا لمدة عام وكثيرا ما كانت تجدد لهم مدة ولاية القضاء ٠

مسئوليات الحـــاكم الشرعي :

لعل فى اجماع سجلات المحاكم الشرعيـــة بما تحـــتويه من بيورلديات وفرمانات وأوامر ادارية موجهة من الديوان العـــالى بالقاهرة والديوان العالى باسلامبول على تسمية القاضى الشرعى باسم (الحاكم الشرعى) اشارة واضحة مجملة لمكانته بين أعضاء الجهاز الادارى فى الثغور حيث كان اسمه يأتى فى مقدمة المقصودين والمعنيين من هذه الأوامر والفرمانات من أعضاء الجهاز الادارى ٠

ولعل فى تفسير هذه التسمية اشارة واضحة الى مسئولياته التى كانت الشريعة الاسلامية عنوانها فى اطار الالتزام العثمـانى بالشريعة الاسلامية كمنهج رئيسى وأسـاسى فى الادارة انتهجته واتبعته ، وقد شكل منصب الحـاكم الشرعى الى جـــانب منصب القبودان جناحى الادارة فى الثغور بشقيهـــا الدينى والادارى فى اطار تضامنى بين شاغلى هذين المنصبين ولا يعتبر ذلك خلطا فى مفهوم السلطة القضائية والسلطة التنفيذية وانما هو تكامل تضمن من خلاله الادارة أن تسير أمور الســياسة والمصالح الدنيـوية بما يتوافق مع المصلحة الدينية العليا التى تسـتقى معالمها من الشريعة الاسلامية ويمثلها فى هذا الجهاز الادارى الحاكم الشرعى بينمـــا مثل القبودان ومساعدوه وغيرهم من أعضاء الجهاز الادارى الجناح المعنى بأمور السياسة والمصالح الدنيوية ، وكانت مكانته فى الجهاز الادارى فى الثغور تأتى على قمة هــذا الجهاز وذلك من واقـــع مسئولياته الدينية والقضائية وكذلك مسئولياته الادارية ، وكانت

سلطته تخضع لاشراف الديوان العالى فى القاهرة وقاضى عسكر ولاية مصر .

وتشير المواد الكثيرة والمتنوعة التى حوتها سجلات المحاكم الشرعية فى الثغور الى أن مسئوليات الحاكم الشرعى فيها كانت واسعة بحيث شملت أمور الدين والدنيا وكان على اتصال ادارى كامل بالديوان العالى بالقاهرة الذى تدار منه ولاية مصر كلها بما يعنيه ذلك من تبعية ادارية كاملة تتسم بها علاقة هذه الثغور بالديوان العالى بالقاهرة ، وقد مثل أغوات الحوالة من الجنود العاملين فى نقل المراسلات بين نواحى مصر المختلفة وسيلة وواسطة الاتصال الادارى بين الثغور وأجهزتها الادارية وبين الديوان العالى حيث يقومون بنقل الأوامر الادارية والفرمانات والمكاتبات والردود ، ولذلك اصطلحت سجلات المحاكم الشرعية على تسميتهم أحيانا كثيرة باسم (أمناء الرسايل) ، ويمكن القول ان الحاكم الشرعى فى الثغور كان ممثلا تنفيذيا وشرعيا للسلطان العثمانى فى اقليمه وذلك من واقع مسئولياته الدينية والدنيوية والتى كان الشق الدينى والقضائى هو الجانب الاكثر بروزا فيها ، وقد أجملت مسئوليات الحكام الشرعية فى بيورلديات تعيينهم على أنها (النظر فى الأحكام الشرعية والقضايا الدينية والدنيوية والمهمات الشرفية السلطانية والتعلقات الديوانية) ولذلك يمكننا أن نعتبر أن تنوع مسئوليات الحكام الشرعية سواء الادارية أو السياسية أو الدينية يمثل تطويرا كبيرا لمعنى الولاية العامة للقضاء التى عرفها الفقه الاسلامى .

كما تشمل مسئوليات الحاكم الشرعى الى جانب الثغر الذى يتولى فيه تقاليد منصبه ما يتبع هذا الثغر من القرى ، وتأسيسا على ذلك كان ثغر دمياط يشتمل على عدة نواحى الى جانب مدينة دمياط ، وقد تحددت هذه النواحى فى البيورلدى الصادر وتعيين أحد الحكام الشرعيين لهذا الثغر وهذه النواحى هى (ثغــر دمياط

المحروس ، وفارسكور وتوابعها ، والسرو وما معها) وقد فصل بيورلدى آخر هذه النواحى بصورة أكثر اتساعا وشمولا وذكر أنها (ثغر دمياط المحمية وفارسكور ، والسرو ، وسلمون ، والبرامون ، ورأس الخليج ، والعبادلية) غير أن التتبع الجغرافى لهذه النواحى فى العصر العثمانى يخرج لنا بحقيقة واضحة وهى أن الكثير من هذه النواحى كانت تابعة من الناحية المالية لكشوفيات أو ولايات مختلفة غير أنها كانت تتبع قضائيا لثغر دمياط مثل رأس الخليج التى كانت تابعة لولاية الغربية ، وسلمون والبرامون التى كانت تابعة لولاية الدقهلية ، وفارسكور التى كانت تابعة من الناحية الادارية لولاية البحيرة ثم انفصلت عنها وأصبحت كاشفية أى مقاطعة خاصة مستقلة ماليا وذلك سنة ٩٧٧ هـ / ١٥٦٩ م وأصبحت منذ ذلك التاريخ كشوفية مستقلة يلتزم بها أحد الكشاف من قبل الخزينة السلطانية كملتزم ويديرها من الناحية الادارية ككاشف من قبل الديوان العالى ولكنها مع ذلك كانت تخضع قضائيا لاشراف الحاكم الشرعى لثغر دمياط وهو من واقع ذلك يقيم عليها نائبا عنه يديرها قضائيا .

وكان للحاكم الشرعى فى ثغر دمياط نواب عنه يفوضهم فى بعض اختصاصاته القضائية فى هذه النواحى ، واضافة الى هذه التوابع كانت بثغر دمياط ثلاث محاكم يعين فيهم نواب من قبل الحاكم الشرعى وهذه المحاكم هى (المحكمة الرئيسية) وبها الحاكم الشرعى وأحد نوابه وتمثل المقر الرئيسى والدائم له وبها سجلات المحاكم المختلفة التى تعرض على الحاكم الشرعى لاقرارها وبها الشهود والكتبة ومجلس الجهاز الادارى حيث تصل اليها الفرمانات والبيورلديات القادمة من القاهرة أو اسلامبول ، والى جانبها كانت هناك محاكم فرعية هى (محكمة سوق الحسبة) وهى تقع بالقرب من نهر النيل فى الشارع الذى يحمل اسمها الى الآن بثغر دمياط

كما كانت هناك محكمة ثالثة هي (محكمة قنطرة سوق الخواصين) وتقع الى الشرق من ثغر دمياط بالقرب من احدى القناطر الواسعة على مجرى خليج النوارى الذى يحد الثغر جنوبا ثم يستدير الى الشرق منه وهذه القنطرة نسبة الى سوق الخواصين القريب منها ٠

أما بولاق القديمة فقد كان بكل منهما محكمة واحدة وذلك لكون بولاق ومصر القديمة ضاحيتين من ضواحى القاهرة عوملتا كأخطاط القاهرة وتبعتا قضائيا واداريا لقاضى عسكر مصر باعتباره رئيس محكمة الباب العالى التى كان لها الاشراف على محاكم أخطاط القاهرة كمحكمة قوصون ومحاكمة بابى سعادة والخرق ومحكمة طولون وغيرها ، وقد سميت محكمة بولاق باسم (محكمة جامع الزينى) كما سميت محكمة مصر القديمة باسم (محكمة الجامع المنصورى) كما سميت فى بعض السجلات باسم (محكمة الجامع الناصرى) نسبة الى مسجد الناصر محمد بن قلاوون فى مصر القديمة الذى أنشأه سنة ٧١٢ هـ وتؤكد دارسة سجلات هاتين المحكمتين انهما كانتا اقل من باقى محاكم الثغور حيث لم يكن لهذين المينائين ما كان للثغور من الناحية الادارية وذلك لكون الثغور كانت أقاليم ادارية منفصلة بينما كانت بولاق ومصر القديمة تابعتين اداريا للقاهرة ٠

أما ثغر الاسكندرية فكانت به محكمتان وبثغر السويس ورشيد محكمة واحدة وكانت اختصاصات ومسئوليات نواب الحاكم الشرعى فى الثغر على المحاكم الفرعية جزئية ومحدودة وتختلف من نائب الى آخر ومن محكدة فرعية الى أخرى ومن وقت الى وقت ، وهى اختصاصات يحددها الحاكم الشرعى فى خطاب تكليفة لنائبه ، ولم تكن هذه الاختصاصات لتعدو فى اجمالها على اجراء الزواج والطلاق والعتق والمواريث والبيوع وقضايا الأحوال الشخصية فى عمومها وابراءات الذمة والمبايعات ٠

وقد احتفظ الحاكم الشرعى فى كل ثغر لنفسه باختصاصات ادارية انطلاقا من مسئوليته كأحد كبار أفراد الجهاز الادارى ، كما احتفظ لنفسه بنظر القضايا ذات خصوصية مثل قضايا قطع الطرق ومخالفات الملتزمين والمحتسبين وشيوخ الطوائف والحرف وقضايا القتل وانتهاك الأعراض ، واحتفظ لنفسه بحق تفويض نوابه فى اختصاصاتهم وقد نقلت لنا وثائق محكمة ثغر الاسكندرية الشرعية فى احدى وثائقها صورة واضحة لذلك حيث أناب الحاكم الشرعى لهذا الثغر نائبا عنه في مهمة واحدة وهي (كتابة عقود البازارات للتجار للمسلمين والذميين على جارى العادة بما له من المعلوم الجارى به العادة وقدره ثمانية عشر نصفا فضة كتابة كل عقد عوضا فى ذلك عمن تقدمه ·· وقد شمل التفويض الأجر المستحق له عن ذلك ، فى الوقت الذى فوض حاكم شرعى آخر لنفس الثغر نائبا عنه حدد له اختصاصاته كما يلى (تعاطى الأحكام الشرعية والأمور الدينية والأنكحة الأهلية والطلاقات الحكمية والمبايعات الشرعية وكتابة الحجج والامضاء عليها وفصل الخصومات ···· وقد نقلت وثائق محكمة دمياط الشرعية مواد فوض فيها الحاكم الشرعى نائبا عنه فى بعض الاختصاصات الادارية كالاشراف على الأوقاف الى جانب الاختصاصات القضائية المحدودة حيث ذكرت ما يلى (سبب تحرير حروف وموجب تسطير صنوف فى مجلس الشرع المطهر ومحفل الدين المنيف بالباب العالى بثغر دمياط المحروسى ··· اشهد على نفسه الكريمة سيدنا ومولانا شيخ الاسلام قاضى القضاة وفخر السادة الحكام ··· أنه أقام مصطفى ابن المرحوم النورى على الروحى الحنفى نايبا بالمحكمة الشرعية المشار اليها أعلاه ومتكلما على جهات الأوقاف بالثغر المذكور ، وفوضه فى أن يسمع الدعوى ويتعاطى الأحكام الشرعية على قاعدة مذهبه الشريف وبصر اعتقاده المنيف اذنا شرعيا بالطريق الشرعى) ·

وقد تمثلت مسئوليات وواجبات الحاكم الشرعى فى كل ثغر فيما يلى :

(أ) النظر فى الأحكام الشرعية والقضايا الدنيوية :

وعبرت الوثائق عن هذه المسئولية التى يقوم بها الحكام الشرعيون فى الثغور حيث قصدت من قولها (النظر فى الأحكام الشرعية والقضايا الدنيوية) الاشارة الى الناحية القضائية والدينية المتعارف عليها ، لمن يلى منصب القضاء ·

وقد تمثلت هذه المسئوليات الموكلة للحاكم الشرعى أو من ينوب عنه فى اجراء عقود الزواج لأهل الثغر وتوابعه من مسلمين وذميين والفصل فى الطلاق وقضاياه والمواريث واثبات الاعسار للمدينين فى قضايا الأحوال الشخصية من نفقة وصداق ، وتسجيل العقود الخاصة بالبيوع فى العقارات والممتلكات واقامة الدعاوى للمتشاكين ، وتسجيل التصادقات بين التجار والمنتجين ، وكتابة حجج الأوقاف والوصايا والتوقيع عليها ، والفصل فى الخصومات والعتق للرقيق ، واشهار الاسلام لمن أراد الدخول فيه ، والتأكد من المخالفات واستحضار الشهود والسماع لهم ، والاشراف على المساجد والقائمين بها والتأكد من سلامتها ومراقبة القائمين عليها وتعيين من تحتاجه هذه المساجد من خدم وقراء ومؤدبين للأطفال وخطباء ومقيمى الشعائر ·

كما تخضع الأوقاف الخيرية الموقوفة على المساجد والمدارس والأضرحة والزوايا والحرمين الشريفين وغير ذلك لاشراف الحاكم الشرعى فى كل ثغر ونوابه ، ويتم هذا الاشراف من خلال مراقبتهم لنظار الأوقاف ومراجعة حسابات الأوقاف بصفة دورية وذلك للتأكد من عدم ضياع أموال الوقف ومصالحة وعزل من أهمل أو

انحرف من هؤلاء النظار ، واذا ما احتاجت احدى جهات الوقف من مساجد أو مدارس أو زوايا أو أسبلة أو تكايا الى ترميم فقد كان على الحاكم الشرعى آنذاك أن يعاين جهة الوقف المتضررة بنفسه مع ناظر الوقف ومن ينتدبهم لذلك من شيوخ طوائف (البنائين والمهندسية والنجارين والفعلة) حيث يقدر هؤلاء الشيوخ النفقات الفعلية لترميم الوقوف أو المؤسسة الموقوف عليها مدرسة أو مسجدا أو تكية ، ثم يأذن الحاكم الشرعى أو من يكلفه بالنيابة عنه فى ذلك لناظر الوقف بالصرف والانفاق على الترميم من متحصل مال الوقف أى يأذن له فى الاقتراض بضمانة الوقف وموارده المالية ، كما كان من مسئوليات الحاكم الشرعى لكل ثغر تعيين موظفين فى هذه الأوقاف وفق شروط الواقف اذا خلت وظائف فى الوقف لموت أصحابها أو عزلهم أو استقالتهم ، وكان عليه التأكد من مطابقة هذه الوظيفة لما اشترطه الواقف وأداء أصحاب الوظائف فى الأوقاف لمهام وظائفهم سواء كانوا عمالاً أو خدما فى المساجد أو قراء أو مدرسين أو خطباء فى المساجد ، وامتدت مسئوليات الحاكم الشرعى ونوابه للاشراف على أوقاف أهل الذمة الى جانب أوقاف المسلمين .

كما كان على الحاكم الشرعى بكل ثغر من واقع مسئوليته الدينية والشرعية حماية الآداب العامة ، ومراقبتها والتصدى للخارجين عليها بفعل أو قول ، والتصدى لأهل الرذيلة والانحلال ، وذلك من خلال القائمين على الأمن فى كل ثغر من (الصوباشية ومقدمى عسكر) وملتزمى أمن الادراك فى الحارات والأسواق والشوارع والوكائل الذين يرفعون الى الحاكم الشرعى أمر من يخرج على الآداب العامة والحدود الاسلامية فيتصدى لذلك ويعاقب كل خارج بما هو أهل له من العقاب .

وكان على الحكام الشرعيين فى الثغور حضور الاحتفالات

العامة كوفاء النيل والاحتفالات التى تقام بمناسبة انتصارات تحرزها الدولة العثمانية هنا أو هناك ، وكان على الحاكم الشرعى بثغر الاسكندرية أن يحضر الاحتفالات السنوية التى تقام فى الثغر بمناسبة الانتهاء من عملية ملء الصهاريج السلطانية بالثغر بالمياه زمن الفيضان ، حيث كانت هذه الصهاريج تمثل مورد الماء الوحيد لسكان ثغر الاسكندرية طوال العام اذ تقوم السواقى السلطانية الموكول ادارتها لملتزم الثغر برفع المياه فى أحواض عامة يأخذ منها الأهالى حاجتهم طوال العام ، وبلغ عدد هذه الصهاريج اثنين وثمانين صهريجا وكان عدد هذه الصهاريج فى أوائل العصر العثمانى هو ٣٠٨ صهريجا انخفض عددها بسبب الاهمال وتراجع دور مدينة الاسكندرية فى أواخر القرن الثامن عشر حتى وصل عددها زمن الحملة الفرنسية الى ستة وثلاثين صهريجا ، ولم يكن من المسموح للفلاحين على جانبى خليج الاسكندرية فتح الترع والقنوات الفرعية المتصلة بهذا الخليج فى موسم الفيضان الا بعد الانتهاء من امتلاء هذه الصهاريج ·

على أن علاقة الحاكم الشرعى ونوابه من الجاليات الأجنبية المقيمة فى الثغور من الأوربيين على اختلاف جنسياتهم كانت تحكمها المعاهدات الموقعة بين الدول التى تنتمى اليها كل جالية وبين الدولة العثمانية · وقد بدا ذلك واضحا على سبيل المثال فى المعاهدة التى وقعتها فرنسا وعقدتها مع الدولة العثمانية فى فبراير سنة ٩٤٢ هـ / ١٥٣٦ م ، حيث نصت هذه المعاهدة فى بنديها الرابع والخامس على تنظيم التقاضى والتعامل بين التجار الفرنسيين ورعايا فرنسا وبين الحاكم الشرعى فى كل ثغر من ثغور مصر فذكرت أنه لا يعتد بالدعاوى الشفهية التى قد يرفعها أحد من أهالى الثغور على الفرنسيين ومن يتبعهم أمام الحاكم الشرعى أو نوابه ما لم تكن هناك مستندات ادانة ، أو حجج رسمية تثبت ادانتهم ،

وفي حالة وجود مثل هذه المستندات والحجج فى الدعاوى المرفوعة عليهم لا تسمع مثل تلك الدعاوى أو الاشهاد عليهـا الا بحضـــور ترجمان القنصل أو نائب عنه ..

كما نقلت لنا وثائق المحاكم الشرعية مواد كثيرة لمثل هــذه الوثائع واتضح منها أن القنصل أو وكيله هو المسئول اداريا عن التعامل باسم دولته أو رعاياها أو التابعين لهــا من غير رعاياها أمام الحاكم الشرعى ونوابه فى الثغور حيث يرجع اليه اذا ما اقترف أحدهم خطأ أو حدث نزاع بينه وبين غيره من أهالى الموانىء تجارا واداريين ، وعليه أن يرفع شكوى رعاياه الى الأجهزة الادارية اذا ما تجاوز الملتزمون أو القائمون على ادارة دواوين الجمــارك فى الثغــور فى تحصيلهم للرســوم الجمركية النسب المتفق عليها سلفا والتى اتفقت عليها دولته مع الدولة العثمانية وتضمنتها معــاهدات رسمية كانت نسخ منها مودعة فى مبنى المحكمة الشرعية الرئيســية بكل ثغر للعمل بموجبها والرجوع اليها والاحتجــاج بهــا عند الاحتياج اليها .

(ب) النظر فى المهمات السلطانية الشريفة :

ـ يشير العنوان السابق الى مسئولية الحاكم الشرعى الادارية عن تنفيذ ما يصله من الديوان العالى فى القاهرة أو اسلامبول من تعليمات وأوامر ادارية (بورلديات وفرمانات وخطوط همايونية) وتخدم مصلحة الدولة العثمانية مثل تجهيز الحرفيين وارســالهم للعمل فى سفن الأسطول العثمانى أو لتجهيــز ما قد تطلبه الــدولة العثمانية من امدادات غذائية لجيوشــها وما الى ذلك ، وكانت هذه المسئوليات ليست ملقاة على عاتق الحاكم الشرعى وحده وانمــا كانت تضامنية مشتركة بينه وبين القبودان ثم سردار مســتحفظان

من بعده وقد كانت صيغ هذه الأوامر الادارية ذات دلالة قاطعة على ذلك حيث تقول احدى الوثائق فى هذا الشأن (صدر هذا الفرمـان الشريف الواجب القبول والتشريف فى ديواننا السعيد ديوان مصر المحروسة خطابا وانها الى أقصى قضاة المسلمين مولانا قاضى افندى ثغر الاسكندرية زيد علمه ، وسردار مستحفظان وأغاة القلاع وساير الحكام والأعيان ...) كما ذكرت احدى هذه الوثائق الواقعة فى أواخر القرن السادس عشر الميلادى (قدوة الأمر الـكرام وعمدة الكبرا الفخام ذوى القـدر والاحترام والمجـد والاحتشام المحفوظ بعناية الملك العلام أمير اللوا الشريف السلطانى بالثغر الدمياطى دام عزه ، وأقضى قضاه المسلمين ولى ولاة الموحدين ومعدن الفضل واليقين المحفوف بعناية الملك المعين مولانا الحاكم الشرعى بالثغر زيدت فضايله متضمن اعلامها أن فخر لمثاله وأقرانه النـاصرى محمد بن عسكر المهتار أنهيد اليـنا ...) وكان على الحاكم الشرعى تنفيذ ما يصله من بيورلديات أو فرمانـات أو الاشراف على تنفيذها بالاشتراك مع القبودان وذلك من خـلال اخبار من تخصه هذه البيورلديات والأوامر والتنبيه عليه بتنفيذها ثم عليه مسئوليات المتابعة لذلك والثواب والعقاب وذلك لأنـه لا يعين معظم أفراد الجهاز الادارى فى كل ثغر الا بأمر الحاكم الشرعى واقراره واشرافه سواء أمنـاء الاحتسـاب أو شـيوخ الحارات والقـرى وملتزمو الأمن والادراك وملتزمى المقـاطعات باستثناء القبودان ونائبه (كتخداه) وأغوات القلاع من العسكريين الذين كانوا يعينون من قبل الباب العالى فى اسلامبول ومن قبل القبودان نفسه لاختياره لمعاونيه .

ـ كما تشمل مسئولية الحاكم الشرعى فى ثغرى الاسكندرية ودمياط ما أشارت اليه الوثائق بعنوان (المهـام السلطـانية والتعلقات الديوانية) وهى أشارة الى مسئوليته مـع القبودان وسائر أعضاء الجهاز الادارى تحت اشرافه عن تجهيز المطلوبات

السلطانية من حبوب ومأكولات ترسل الى الجيوش العثمانية أو المطابخ السلطانية ، وكذلك ما تحتاجه الجيـوش والأساطيـل العثمانية من جنود أو بحارة أو نجارين وحدادين ، وما يرسـل الى اسلامبول من المتطلبات السلطانية الأخرى كالشواهين التى كانت ترسل من ثغر دمياط الى القصور السلطانية ، كما كـان عليه التصدى للتجار ومنع احتكارهم للسلع والحبوب زمن الأزمات الغذائية والاشراف على المحتسبين وضمان التزامهم بمصـالح الناس وحيدتهم وقيامهم بواجباتهم ٠

وعليه التأكد من صحة ما بيد أصحاب الوظائف ونظـار الأوقاف والمتزمين من تقاسـيط أو تمسـكات وذلك حتى يضمن حقوق الديوان العالى فى القاهرة والخزينة السلطـانية بها الى جانب حقوق الرعية ، وعليـه الاشراف على الضبـط الادارى للنواحى التابعة له وبحث شكايات الأهالى والتحقق منها وازالة أسبابها ، وتعيين من يقوم بحراسة الادراك سـواء كانت هـذه الادراك لحراسة الحارات أو القرى التابعة للثغر أو الطـرق التجارية التى تربط بين الثغور وسائر البـلاد أو البسـاتين والحواصل والوكائل ، وعليه مسئولية ضبط العلاقة بين الملتزمين والديوان العالى من جهة وبين الملتزمين ودافـعى الضرائب من الأهالى والحرفيين والتجار من جهة أخرى وبحث شكاوى الأهالى من الملتزمين ان وجدت وازالة أسبابها ، وتعيين مشايخ الطوائف والحرف وتحديد مسئولياتهم وعزل من حاد عن الجادة منهم ٠

وقد حدد قانون نامه مصر الذى أصـدر سنة ٩٣١ هـ / ١٥٢٥ م زمن السلطان سليمان القانونى والذى اشتـمل على التنظيم العام لادارة ولاية مصر مسئوليات الحاكم الشرعى تجاه دواوين الجمارك ووجوب الاشراف عليها ومراقبة عمليـة تحصـيل ايراداتها والتحقق من البضائع التى تحملها هذه السفن سواء

الواردة الى مصر أو الصادرة منها ، وعليه اعتماد ما يرد اليه من قوائم السلع والبضائع التى أعدها العاملون فى ديوان الجمرك من القبانية والوزانين والمباشرين العاملين بديوان جمرك الثغر والتأكد من سدادها جميعا لما عليها من الرسوم الجمركية ، فضلا عن وجوب تحصيل الأموال الأميرية (المال الميرى) من الملتزم الرئيسى لمقاطعة الثغر وارسالها الى الخزينة فى مواعيد منتظمة كل ثلاثة أشهر وذلك حتى يتمكن الروزنامجى من تسجيلها وخصمها من أقساط الملتزم ٠

على أنه تجدر الاشارة الى أن هذه المهام الكثيرة المتنوعة والتى كانت فى مسئولية الحاكم الشرعى كان يقوم بهـا تحت اشرافه مساعده من أغوات الجوالة الذين كانوا يشرفون على تفتيش السفن منعا لتهريب الحبوب وذلك بمعاينتها قبل التصريح لها بالاقلاع من ميناء الثغر معاينة شخصية كما كان من مسئولياته تجهيز احتياجات السلطنة من الرجال والصناع والبحارة فور ورود فرمان بتجهيزهم والاشراف على تعمير القلاع وتجهيزها ٠

ويقر الحاكم الشرعى اختيار التجار من الأجانب المقيمين فى الاسكندرية ورشيد ودمياط لقناصلهم ، أما اذا اجتمعت ارادة هؤلاء التجار على عزل القنصل لمظلمة أو نحو ذلك التمسوا من الحاكم الشرعى عزله واقرار غيره الى أن يخبروا سلطات بلادهم فيجيبهم الى ذلك ، وعليه اقرار من ترشحه بلادهم من القناصل للاقامة فى مصر وادارة شئون رعاياها من التجار ، كما يقر من يقيمه هؤلاء القناصل من وكلاء لهم أو تراجمة يعملون فى معيتهم ٠

وقد اقتضت طبيعة وواجبات الحاكم الشرعى من حيث اتساع نطاق اختصاصاته وتشعب وتنوع مسئولياته ضرورة استعانته هو أو من ينيبه عنه بجهاز ادارى معاون يعمل تحت الاشراف المباشر للحاكم الشرعى أو نوابه وذلك على النحو التالى :

الجهـاز الادارى للمحـاكم الشرعى :

(أ) الكتبة :

اشترط فيمن يلى هذه الحرفة بصفة عامة معرفتهم بمدلولات الألفاظ العربية واللغوية وسهولة العبارة بما لا يلتبس معه الفهم • ويعمل هؤلاء الكتبة كموظفين داخل المحكمة ومقيـدين بهـا ، ويتقاضون رسوما على الكتابة ، ولا يعين هؤلاء الكتبة الا بترشيح من الأهالى والأعيان والرعايا القاطنين والمتعاملين فى نطاق هذه المحكمة ، ثم يقرهم على ترشيحهم هذا قاضى عسكر مصر وعند ذلك يسمح لهم بتقلد وظائفهم ، اما اذا دلس أو زور أحدهم فانه يعزل ويمنع من الكتابة •

ويعمل بكل محكمة عـدد من الكتبة يرأسها أقدمهم وظيفـة ومكانة ويسمى (ريس الكتاب) أما مجموعة الكتبة العاملين بكل محكمة فان وثائق المحاكم الشرعية اصطلحت على تسميتهم باسم (كتبة الباب) وذلك تمييزا لهم عن أولئك الكتبة الذين يعملون خارج المحكمة لقضاء حاجات الأهالى والـذين أسمتهم وثائق المحاكم الشرعية (كتبة المحاكم البرانية) ولهم عوائد يتقاضونها على الوقائع المتداولة والمنظورة فى المحكمة ، وبديوان كل محكمة توجد سجلات مخصصة لضبط الوقائع وتسجيلها للرجوع اليها وتشتمل هذه السجلات على كل ما تتناوله المحكمة من موضوعات يصنف بعضها أحيانا تحت اسم (مبايعـات) وأحيانا أخرى تتنوع الوقائع المسجلة فى السجل الواحد حيث تشمل الى جانب المبايعات عقود الزواج والطلاق والعتـق والميراث والايرادات والمنـازعات والبيورلديات والفرمانات الخاصة بالأوامر الادارية الى الجهـاز الشرعى وحجج الأوقـاف وتمسـكات الموظفين فى الاوقـاف والاعفاءات وغير ذلك وهذه السجلات هى الأكثر شيوعا فى سجلات المحاكم الشرعية فى الموانىء •

كما يحتفظ فى مبنى المحكمه بسجلات خاصة تسجل فيهـــا أسماء معتادى الاجرام واللصوص وذلك لتشديد العقوبة عليهم أو استدعائهم ان اقتضى الأمر ذلك أو اشتبه فيهم ، وهذه السجلات على تنوعها كانت موجودة فى مبنى المحكمة الرئيسى حيث يقيم الحاكم الشرعى ، أما المحاكم الفرعية التى يديرها نواب من قبل الحاكم الشرعى والتى كانت تمثل توابع للمحكمة الرئيسية الأم التى يديرها الحاكم الشرعى بنفسه أو تخضع للاشراف الشخصى له فقد كان بكل من هذه المحاكم الفرعية سجلات للقيد تضبط فيها كل الوقائع ثم تعرض هذه السجلات بصفة شهرية على الحاكم الشرعى فيراجعها الشهود والكتبة ثم يقر الحاكم الشرعى ما فيها ويختم هذه الوقائع بخاتمه وتوقيعه كما يوقع عليها شهود المحكمة الرئيسية ٠

هذا وقد كانت المحاكم الفرعية ذات اختصاصات محـــددة تدور فى معظمها حول الأحوال الشخصية من زواج وطـــلاق ومواريث وما الى ذلك اضافة الى المبايعات والمنازعات المحدودة ، أما المحكمة الرئيسية فقد كانت تجمع الى جانب ذلك النظر فى القضايا ذات الأبعاد العامة مثل شـــكاوى الناس من الملتـزمين واقامة شيوخ الحرف والطوائف ومعاقبة الخارجين والمفســدين والتعامل مع القناصل والأجانب اضافة الى الأمـور الاداريـــة الداخلية فى الثغر أو المتصلة بالديوان العـــالى فى القـــاهرة واسلامبول ٠

(ب) الشهـــود :

اقتضى النظام القضائى فى مصر فى العصر العثمانى وجود شهود داخل كل محكمة رئيسية كانت أم فرعية يختـــارون ممن يوثق فى دينهم ويرتضيه الاهالى للعمل كشهود بالمحكمة وقد أطلق

عليهم احيانا لقب العدول وذلك من قبيل اطـلاق الصـفة على الموصوف حيث تفترض العدالة فيهم ، أما عوائدهم فقد كانـوا يتقاضونها من المتقاضين بحسب الوثائق من عقود الزواج والطلاق والعتق وغيرها وبحسب البيع والشراء على كل صفقة وعقد بين التجار والمنتجين أو التجار وبعضهم البعض ٠

وتتمثل مهمة الشهود فى أن عليهم أن ينتقلوا الى موقـع الأحداث للتحقيق والتقصى كما كان عليهم المعاينة فيما يـرد الى الحاكم الشرعى أو نوابه من دعاوى أو شكايات أو شجـار أو سرقات ، كما كانوا يستجوبون الشهود فى حالات ضبط الخارجين على الآداب العامة ٠

ولا يتعارض دور هؤلاء الشهود العاملين فى المحكمة الى جانب الحاكم الشرعى ونوابه مع أولئك الذين قد يقتضى الأمـر استدعاءهم للادلاء بشهاداتهم فى الدعاوى والشكايا ، ولا مـع أولئك الشهود العاملين فى ديوان الجمرك اذ أنهم ليسوا سـوى كتبة ومباشرين عليهم ضبط ايرادات ومصروفات ديوان الجمرك ، ويختلف الشهود العاملين بالمحاكم مع الحاكم الشرعى ونوابه عن هؤلاء جميعا فى أنهم مقيمين بصفة يومية دائمة بالمحـاكم لتلقى الدعاوى والعمل كمعاونين لرؤساء هذه المحاكم ٠

(جـ) قاصـدو الشرع :

وقاصدو الشرع يعملون الى جانب الحاكم الشرعى ونوابه والشهود كمعاونين عليهم تنفيذ الأوامر الادارية للحاكم الشرعى ونوابه واستدعاء من يراد استدعاؤه ونقل الرسـائل وتعليمـات الحاكم الشرعى ونوابه والقبض على المتهمين وارسالهم الى سجن الشرع الشريف واطلاق سراح من عفى عنه أو قضى مدة عقوبته وتنظيم دخـول المتقاضين الى مبنى المحكمة ٠

ويعين قاصدو الشرع من ضمن ملتـــزمي أمن الحـــارات والأسواق (الادراك) حيث يشترط على من يقع عليه الاختيار أن يقوم بخدمة الحاكم الشرعى ولزوم بابه لتنفيذ أوامره ، كما كانوا أحيانا كثيرة يعينون لهذا العمل على أن يتقاضوا عوائدهم من الحاكم الشرعى أو نوابه · وقد أطلقت بعض الوثائق على من يختار لهذه الوظيفة صفة أخـرى وهى (الرســل) وحددت هـــذه الوثائق واجباتهم فى استدعاء من تطلب شهادته أمام الحاكم الشرعى ونوابه ، والتأكد من المخالفات واستدعاء المتهمين والقبض على من يطلب اليهم احضاره ·

ويتقاضى أفراد الجهاز الادارى المعاون للحـــاكم الشرعى عوائدهم من جملة المتحصل للحاكم الشرعى من رسوم حيث يدفع المتقاضون والمتعاملون أمام المحكمة وغيرهم عوائد محددة على كل واقعة وتختلف نسبة ما تتقاضاه المحكمة على كل قضية بحسب حجمها ونوعها ، ومن حصيلة هذه الرسوم يتقاضى النواب والشهود والكتبة وغيرهم أجورهم من الحاكم الشرعى وله ما تبقى على أن يرسل حصة معينة لقاضى عسكر ولاية مصر ·

··· والى جانب هذا الجهاز من الكتبة والشهود وقاصدى الشرع ، كان الحاكم الشرعى يستعين بأهل الخبـــرة من شيوخ الطوائف والحرف فى الفصل فيما يحتاج اليهم فيه من القضايا ، كمـــا كان هنـــاك مترجمين يســـتعين بهم الحـــاكم الشرعى فى تعامله مع الأجـــانب ·

ولا يستقل الحاكم الشرعى برأيه فى أمر من يستحق الاعدام أو النفى ، وانما يستعين فى ذلك برأى كبار علماء الثغر وقد كان المتقاضون يوكلون أحيانا من يترافع عنهم أو يمثلهم أمام الحاكم الشرعى أو نوابه فيما يمكن أن يسمى بوظيفة المحاماة الآن ·

الموارد المالية للحاكم الشرعي ومعاونيه :

حددت الموارد المالية للحاكم الشرعي فيما يفرض من رسوم على ما يعرض عليه هو أو نوابه من القضايا والبيوع والتركات والتصادقات ، وكان بكل محكمة وكيل مسئول عن النواحي المالية وغالبا ما كان هذا الوكيل أحد الكتبة ، وينحصر دوره في تحصيل رسوم القضاء التي يدفعها المتقاضون فيأخذ عن كل من يعقد قرانه في المحكمة أو يتزوج ببكر ستين نصفا من الأنصاف الفضية أي من البارات ، ومن تزوج ثيبا ثلاثين نصفا وعلى كتابة الحجة اثني عشر نصفا ، ويتقاضى ربع العشر من قيمة ما يتصادق عليه بيعا أو شراء من الصفقات التجارية أي من بيوع العقارات والممتلكات المسجلة لدى المحكمة ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٨٪ ثم الى ١٠٪ متضمنة أجور الكتبة والمعاونين ، أما من يعلن عجزه عن سداد الرسوم ويعلم فقره فانه كان يعفى من الرسوم .

أما عوائد الحاكم الشرعي على المواريث فكانت عشرين نصفا يتقاضاها عن كل ألف نصف من أصل مال التركة ، أما اذا تراضى الورثة واقتسموا التركة فلا عوائد للحاكم الشرعي عن ذلك ، وكان على الحاكم الشرعي أن يرسل مبلغا يمثل نسبة من المتحصل لديه الى قاضي عسكر مصر كذلك الى قاضي عسكر ولاية أناضولي هذا المبلغ يحمله اليها أحد أتباع نائب (كتخدا) أمير اللوا الشريف (القبودان) العاملين في نفس الثغر .

وقد أمدتنا وثائق المحاكم الشرعية ببيان مفصل لما يتقاضاه الحاكم الشرعي ونوابه من رسوم متنوعة على التركات تحت أسماء مختلفة وهي (معلوم الرسم ، والبراني ، والقلمية ، ورسم كتابة ومحضرين ، وقيدية ، وكتابة شهود) .

وتمثل هذه الرسوم المختلفة ما يحصل بصفة رسمية كمعلوم

الرسم ورسم الكتابة وكتابة الشهود ، وهو محدد سلفا من قبل قاضى عسكر مصر وقاضى عسكر ولاية اناضولى ولا يمكن الزيادة فيه أو النقص من قبل الحاكم الشرعى أما العلمية والبرانى والقيدية فهى رسوم غير رسمية ، وهكذا يتضح أن ايرادات الحاكم الشرعى قد عرفت طريقها للزيادة على نحو ما ساد فى القرن السابع والثامن عشر بصورة غير شرعية لمصلحته الشخصية وقد تغاضى الديوان العالى عن هذه العوائد غير الرسمية فاكتسبت ديمومة واتساعا غير أن النصف الأخير من القرن الثامن عشر قد شهد تنوعا واتساعا فى موارد الحاكم الشرعى المالية عما كان عليه الأمر من قبل حيث اختص نفسه دون نوابه ببعض العوايد التى كانت تجبى لمصلحته فى مناسبات دينية مختلفة مثل رؤية هلال رمضان ، وكانت هذه العوايد تجبى من شيوخ الحرف والمحتسبين والصيارف ، كما كانت له عوائد عن كنائس النصارى ومعابد اليهود والميخانات ، وقد بلغ اجمالى ما تحصل له فى موسم واحد أى مناسبة دينية واحدة مبلغ ٢٥٨٠ بارة وأجملت هذه العوائد فى احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية تحت اسم (عوايدات قاضى أفندى روية رمضان شريف لكل سنة مقرر) .

وفصلت احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية ما تقاضاه الحاكم الشرعى لثغر الاسكندرية لمدة عام فى وثيقة عنوانها « عوائد دفاتر أفندينا قاضى شرعى » وتفاصيلها كما يلى « ١٠٠٠ نصف عن مواجبات ومرتبات ، ٧٥٠ نصف عن استحقاقات من ريع أوقاف ، ٢٠٠ نصف من محتسب كل شهر ، ٣٣٥ نصف عن تيد فرمان سفن . ١٩٠ بارة عن تمكين ديوان ، ٤٥ نصف كل شهر من ملتزمى سلخانة ، ٣٠٠٠ بارة من ملتزم ثغر عند حضوره حفل ملء صهاريج اسكندرية فى موسم فيضان ، زر محبوب عن قيد فرمانات ديوانية وسلطانية ٢٠ ذر محبوب عن

ملتزم جوالى) كما كان الحاكم الشرعى فى الثغور يتقاضى عوايد بصفة غير رسمية فى بعض المواسم الدينية الأخرى مثل قدوم شهر شعبان من مشايخ الحرف والطوائف الذين يتولون بدورهم جمع هذه العوايد من أفراد حرفهم وطوائفهم ، كما كان يتقاضى عوائد عينية الى جانب عوائده النقدية المادية التى سبق ذكرها من ملتزمى الجمارك الذين لهم حق تحصيل الجمارك وادارة ديوان الجمرك فى كل ثغر وكان ملتزم جمرك ثغر الاسكندرية يقدم للحاكم الشرعي فى هذه المناسبة كميات كبيرة من العسل والزيت والصابون وغير ذلك على أنه تجب الاشارة الى أن قاضى عسكر مصر كان يتقاضى من الحكام الشرعيين فى الثغور وغيرها نسبة من المتحصل لديهم من الرسوم والايرادات ، وتتم المحاسبة على ذلك وفق دفتر منفصل تسجل فيه كل الايرادات الحاكم الشرعى ويحمل هذا الدفتر الى قاضى عسكر مصر لمراجعته واقراره مع ما اختص به من رسوم وايرادات فيراجع هذا الدفتر ويعتمده أو يحاسب الحاكم الشرعى بالثغر على ما قد يتأخر لديه من التزامات مالية لقاضى عسكر ولاية مصر ، ويتم هذا الحساب وفق مكاتبات رسمية بين الحاكم الشرعى وقاضى عسكر مصر وهو بذلك أمر معترف به لدى جميع الجهات ، وتؤكد المواد التى حوتها سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية والتى سجلت العوائد غير الرسمية للحاكم الشرعى بها أن المحاسبة كانت تشتمل على العوائد الرسمية وغير الرسمية وفى ذلك حقيقة تعنى اقرار قاضى عسكر مصر لهذه العوائد غير الرسمية التى أصبحت بذلك مكتسبة لصفتها شبه الرسمية حيث لا يشتكى منها الأهالى وان اشتكوا فلا تثريب من شكواهم وفى ذلك خروج بالوظيفة عما افترضت وشرعت من أجله ٠

٠٠٠٠ وهكذا يتضح بجلاء من اتساع وتنوع عوائد الحاكم الشرعى التى كان يتقاضاها من مشايخ الحرف والطوائف

والملتزمين وغيرهم بصفة غير رسمية أن هذا المنصب وشاغليه لم يكونوا بمنأى عما عرفه القرن السابع عشر والثامن عشر حيث اتسمت هذه الفترة بتزايد واتساع العوائد التى يتقاضاها رجال الادارة ورجال الأوجاقات تحت مسميات مختلفة كالحمايات وعوايد المناسبات الدينية وفى ذلك تحول واسع لرجال الادارة فى مصر فى العصر العثمانى عما افترض لمناصبهم من قيود وتراتيب ونظم للدخل والمحاسبة والرقابة ٠

ويبدو تراجع الرقابة واختفاء المساءلة وتستر رجال الأجهزة الادارية وراء الأوجاقات أو كبار الأمراء وشراء المناصب ودفع الرشاوى وضعف سلطة الباشا وبالتالى ضعف سلطة الدولة العثمانية يبدو كل ذلك سبب مقنع وواضح لتزايد واتساع العوائد غير الرسمية التى أصابت عدواها أفراد الأجهزة الادارية والملتزمين وعلى رأسهم الحاكم الشرعى رأسى الجهاز الادارى فى الثغور ، وقد تسبب ذلك فى تراجع دور الأهالى الذين كانوا فيما قبل ذلك كما نقلت لنا العديد من وثائق المحاكم الشرعية للقرن السادس عشر الميلادى يتصدون لمثل هذه التجاوزات بالشكوى والتجمهر ، وكانت مثل هذه الشكاوى تلقى صدى واستجابة سريعين على كل المستويات ابتداء من الديوان العالى باسلامبول والقاهرة وانتهاء بأعضاء الجهاز الادارى فى كل ثغر ٠

وقد أصبحت هذه العوائد غير الرسمية سمة بارزة وحقيقة لا تقبل الشك شاملة وواسعة ومتنوعة لم تترك فردا دون فرد أو حرفة دون أخرى ، مع ما لذلك من آثار سلبية وتداعيات مختلفة على أحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية ، وما لذلك من آثار سلبية تنشأ عن عدم التزام الحكام والمحكومين مع ما يعقب ذلك من تزايد الفساد وظهور الرشوة وارهاق للناس على اختلافهم ٠

٢ ـ دزاندرة القـــلاع :

بعد أن استقر الأمر للعثمانيين فى مصر واستقرت تبعية مصر السياسية والادارية للدولة العثمانية ، عمـدت السياســة التى انتهجتها الدولة العثمانية فى مصر الى تخفيض أعداد القـــوات العسكرية العثمانية بمصر لا سيما وأن مراكز الصراع العسكرى قد انتقلت الى وسط أورباوجنوبها وشمال آسيا الصغرى وفارس فى ظل صراعات الدولة العثمانية المتواصلة مع روسيا والمجـــر وألمانيا والصفويين وغيرهم واعتمدت هذه السياسة على ابقــاء عدد غير كبير من أفراد الأوجاقات العسكرية العثمانية فى قلاع مصر على أن تكون مهمة هذه القـــوات هى ضـمان الاستقرار الداخلى فى مصر والوجود العثمانى بها وحفظ الأمن ثم التصدى لأية محاولة لغزو الثغور ومصر والثبات فى الدفاع عنها الى أن تصل الجيوش السلطانية والأساطيل العثمانية ٠

وقد تركز الوجود العسكرى العثمانى فى القاهرة وفى قلاع الثغور كالاسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والمويلح والسويس باعتبارها مداخل مصر التى سجل التاريخ العســـكرى لمصر على مدار العصر الاسلامى أنها كانت هدفا دائما لغـــزوات متعددة واقتضى الحال أن تتواجد بها حاميات عسكرية بصفة دائمة ، وقد كان بثغر دمياط فى العصر العثمانى ثلاث قلاع هى القلعة الشرقية ومكانها هو الضفة الشرقية لنهر النيل غير بعيد من بوغـاز دمياط حيث ملتقى البحرين وقد أنشئت هـذه القلعة زمن الظـاهر جقمق حيث أطلقت عليها بعض وثائق محكمة دمياط الشرعيـة اســـم (برج الظاهر جقمق) ثم أصبحت التسمية بمــرور الوقت هى (القلعة السلطانية الكائنة بالبر الشرقى عند فوهة الثغر) حيث اكتسبت اسمها الحديد المقترن بمكانها ٠

وقبالتها على الضفة الغربية كانت القلعة الثانية الأقل حجما تسليحا وهي قلعة عبد الصمد وقد انشئت هذه القلعة سنة ١٠١٨ هـ ـ ١٦٠٩ م ونسبت الى أول دزدار تولى قيادتها وهو عبد الصمد ابن رزيق وقد أطلقت عليها وثائق المحكمة الشرعية لهذه الفترة لقب (القلعة المستجدة بالبر الغربى بفوهة الثغر) ثم أطلق عليها بعد ذلك تسميتها التى لازمتها وهى (قلعة عبد الصمد) . أما الثالثة فكانت تسمى قلعة الطينة وتقع عند البوغاز الموصل بين بحيرة المنزلة والبحر المتوسط ، وقد تعددت القلاع فى ثغر الاسكندرية وذلك تبعا لأهميتها حيث كانت أكثر عرضة لأخطار الاغارات والغزو من ثغر دمياط باعتبار أن الاسكندرية أكثر قربا من مواطن الصراعات العسكرية فى جزر البحر المتوسط وجنوب أوربا من ثغر دمياط وتعرضها لنشاطات عسكرية معادية بصفة متقطعة . وتعددت هذه القلاع مثل قلعة ترسخانة عزبان وقلعة برج مصطفى باشا ، وقلعة صارو أحمد ، وقلعة أبى قير ، وقلعة ركن الاسكندرية والقلعة الكبيرة التى أسمتها الوثائق باسم (الحصار الاشرافى الكبير) وقد بناها الأشرف قايتباى زمن المماليك الجراكسة ، كما كانت بثغر الاسكندرية عدة قلاع صغيرة هى قلعة كوم السعد ، وقلعة القبارى وقلعة جنيد ، وقلعة الوحش ، وقلعة حسن خليل وقلعة الأغا .

وقد وجدت قلعة واحدة فى كل من رشيد والسويس والقصير، وقد تبعت دزدار قلعةالسويس عدة قلاع صغيرة هى قلعة المويلح وقلعة عجرود وقلعة الطور حيث كانت قيادة هذه القلاع تحت اشراف ورئاسة دزدار قلعة السويس .

ويرأس كل قلعة من هذه القلاع أحد كبار قادتها الذى أطلقت عليه الوثائق لقب (دزدار القلعة) ، وقد شكل الدزدارة عنصرا هاما من عناصر الجهاز الادارى فى كل ثغر حيث يخضعون

بالرئاسة والاشراف المباشرين لأمير اللوا السلطاني القبودان ثم لسردار مستحفظان حين اختفى منصب القبودان فى الثغـــور ، وتتمثل مسئولياتهم الأولى فى حماية الثغور من أى هجـوم خارجى قد تتعرض له بحرا أو برا ، كما كان عليهم مسئوليات داخليـــة تمثلت فى متابعة الأمن وأحوال الثغر وتنفيذ أوامر القبـودان فى التصدى لمحاولات الاضرار بالبلاد والعباد والتصدى للخـــارجين على القانون أفرادا أو جماعات عربانا أو أهالى ، وعليه فى اطار ذلك معاينة الجرائم والسرقات بالاشتراك مع الصوباشية ، كما كان على بعض دزادرة قلاع الاسكندرية أن يرسلوا جنودا من رجالها ، ويوكلوا اليهم أمر حماية وحراسة خانات وفنـــادق وحـــواصل الافرنج بثغر الاسكندرية ، وذلك فى حالات تعرض التجار الأوربيين فى ثغر الاسكندرية للمخاطر الناشئة عن تعـــرض الأهـــالى أو الخارجين على القانون وذلك بغرض تنشيط التجارة وتشجيعـــا للتجار من الأوربيين على القدوم الى ثغر الاسكندرية بتجاراتهم ٠

وقد أوكل لدزدار قلعــة الركن فى الاسكندرية الاشراف عــلى ملء صهاريج المياه بالثغر زمن الفيضان ، وهو لون من الاشراف الادارى فقط غرضه التأكد من امتلاء هذه الصهاريج أما المسئول عن تمويل وادارة هذه العملية وتجهيز الرجال والسواقى والثيران المطلوبة لادارتها وغير ذلك من متطلبـــات هــذه العمليـــة فقد كان ملتزم ولاية البحيرة ، ولا تعتبر مهمته قد أنجزت كاملة الا باقرار دزدار قلعــة الركن أمام الحاكم الشرعى بثغــر الاســكندرية بامتلاء الصهاريج كاملة ٠

وعند ذلك يحتفل بهذه المناسبة بحضور الحـــاكم الشرعى والقبودان وأعضاء الجهــاز الادارى والعلمـــاء ومعهــم كاشــف البحيرة حيث يعاين الجميع هذه الصهاريج ثم تغلق وتختم ويرسل بتقرير عن ذلك الى الباشا فى القاهرة ٠

وقد كان من مهام ومسئوليات دزادرة القـــلاع فى دمياط ورشيد والاسكندرية تفتيش السفن الداخلة والخارجة الى هـــذه الموانىء ، وكان عليهم مراقبة الصادرات على السفن للتأكـــد من عدم تهريب الحبوب الى دول أوربا ، وعليهم اضافة لدورهم العسكرى والادارى على النحو الذى تم تناوله أن يقـوموا بتسلم رواتب جنودهم (الجامكيات) من ديوان مقاطعات الالتزام بالثغور كل ثلاثة أشهر هلالية على أن يحاسب الملتزمون على هذه الرواتب خصما من جملة المستحق عليهم للخزينة السلطانية ، كما كان هؤلاء الدزادرة مسئولين عن كل ما فى قلاعهم من أسلحة ومدافع على أن يسلمها كل دزدار الى غيره فى حالة تقاعده أو انتقاله ، كما كان عليهم الاشراف على مبانى القلاع وترميمها والتأكد من سلامتها وصلاحيتها لأداء دورها المفترض فيها أداؤه ٠

واجمالا فقد مثل هؤلاء الدزادرة عنصرا بالغ الأهمية فى الأجهزة الادارية فى الثغور ، وللجهات الادارية العليا فى القاهرة واسلامبول وذلك من خلال دورهم المدنى كمعاونين ومساعدين على ضبط الأحوال فى الثغور وتنفيذ الأحكام فيها ، وفرض سلطة وهيبة الدولة ، كما كانوا مع جنودهم يمثلون احتياطيا استراتيجيـــا للجيوش العثمانية فقد اشترك الكثير منهم مع رجـال قـــلاعهم وجنودهم اشتراكا فعليا فى كثير من الحـــروب مـــع الجيوش العثمانية ، كما كان عليهم مسئولية حفظ الثغور من اغـــارات المغيرين أو القراصنة حيث مثلت هذه الثغور المداخل الى مصر ٠

ويعين دزدار القلعة من ضمن كبار الضابط (الجاويشية) العاملين بها وذلك بموجب قرار من أمير اللوا السلطانى القبودان وموافقة من الديوان العالى بالقاهرة ، وكانت البيورلديات تصدر من الديوان العالى بالقاهرة الى الحاكم الشرعى بالثغر مخاطبــا مع القبودان أو سردار مستحفظان وذزاردة القـلاع الذين أطلقت

عليهم بعض الوثائق لقب (اغوات القلاع) وأحيانا كانت هذه البيورلديات والفرمانات تسمى كل أعضاء الجهاز الادارى .

أما موارد الدزادرة المالية فقد تمثلت فى رواتبهم التى كانوا يتقاضونها ضمن رواتب أفراد القـلاع الخاضعة لقيادتهم ، كما كان لهم دخول اضافية أمدتنا ببعضها وثائق محكمة دمياط الشرعية حيث ذكرت بعض المواد بها أن دزدار القلعة السلطانية الشرقية كان له اثنان وثلاثون نصفا يتقاضاها على كل مركب ترد الى ثغر دمياط من الشام ، وله أربعون نصفا يتقاضاها عن كل مركب ترد الى الثغر من بلاد الروم ، وله الربع من اجمالى المستحق عن طائفة الجرومية الذين يعملون فى نقل البضائع من الثغـر الى السفن الكبيرة الراسية فى عرض البحر والتى لا تستطيع الدخول من بوغاز دمياط فى زمن قصور النيل وفى غير موسم الفيضان ، ويتساوى دزدار القلعة السلطانية الشرقية فيما يتقاضاه عن هذه الطائفة مع ما يتقاضاه كتخدا القبودان عنها .

وقد شارك دزادرة القلاع فى الثغور فى ادارة بعض مقاطعات الالتزام بها كملتزمين من الباطن ، كما اشترك بعض رجـال الأوجاقات التابعين لهم فى الالتزام ببعض الجهات من باطـن دزادرتهم .

ومن أمثلة ذلك التزام دزدار القلعة الشرقية بدمياط بناحية بحيرة الهداوى وهى جزء يقع الى الشمال الغربى من بحيرة المنزلة وهى احدى جهات مقاطعة بحيرة المنزلة التى عرفتها دفاتـر الروزنامة باسم (مقاطعة بحيرة سمك در بندر دمياط) ، كما التزم دزدار برج مصطفى باشا بالاسكندرية بالملاحتين الكائنتين خارج الثغر والمنسوبتين الى سيدى جابر الأنصارى وذلك لحساب أوقاف جامع العطارين بالاسكندرية ، كما التزم عبد الصمد بن

رزيق الذى نسبت اليه القلعة الغربية الكائنة الى القـرب من بوغاز دمياط ببعض الالتزامات والجهات والمقاطعات الفرعية ، واتسع دخله وزادت ثروته وامتلك الكثير من الحواصـــل والبســاتين بالثغر ٠

ونتيجة لذلك كان على هؤلاء الدزادرة أن يدفعوا عن مكاسبهم تلك ضريبة (كشوفية كبير) الى الخزينة السلطانية شأنهم فى ذلك شأن باقى العاملين فى الجهاز الادارى وذلك عن رواتبهم ودخولهم الاضافية وكان المطلوب عين بعضهم من سنة ١٠٥٧ هـ ٪ ١٦٤٧ م الى ١٢١٢ هـ / ١٧٩٨ م ما يلى :

١ ـ أغا قلعة الركن من ستة الاف بارة الى ٩٨٨٠ بارة ٠

٢ ـ أغا قلعة رشيد من ٣٠٫٠٠٠ بارة الى ٢٧٫٠٤٠ بارة ٠

٣ ـ أغا قلعة صارى أحمد من ٦٫٠٠٠ بارة الى ٧٢٨٠ بارة ٠

٤ ـ أغا قلعة برج مصطفى باشا ١٥٠٠ بارة ثم الغيت ٠

٥ ـ أغا قلعة أبى قير ١٥٫٠٠٠ بامة الى ١٦٫٦٤٠ بارة ٠

٦ ـ أغا قلعة الاسكندرية ٠٠٠ ثم قرر عليه ١٦٨٤٠ بارة ٠

٧ ـ أغا قلعة القصير ٦٫٠٠٠ بارة ثم الغيت ٠

ويعاود الدزادر فى ادارته للقلعـــة زردكاش ويازجى كما كان بكل قلعة مسجد به امام وخطيب وخادم ويصرف هؤلاء العاملون من غير العسكريين رواتبهم أو جوامكهم مع اخـوانهم من الجنـود من مال ديوان مقاطعة الالتزام فى الثغور ٠

٤ ـ أمين الاحتساب :

عرفت مصر فى العصر العثمانى نظـام الاحتساب أو الحسبة

وهو نظام اسلامى طبق فى عصور مختلفة كان آخـــرها العصر المملوكى وهو نظام يخول فيه المحتسبون سلطات واسعة فى ادارة ورقابة الأسواق والحرف والآداب والأسعار والاشراف على المرافق العامة ، وقد كانت الحسبة فى العصر الاسلامى وظيفة دينية شبه قضائية اتسع مدلولها فشملت الى جانب خصائصها الأصليـــة مسئولية المواريث والموتى والموازين والمكاييل والمقـــاييس بعـــد أن كانت فى بدء ظهورها مقتصرة على الأمر بالمعروف والنهى عـــن المنكر والمحافظة على النظام العام والآداب العامة ، واقتضى ذلك أن يكون المحتسب عارفا بأحكام الشريعة ومن المجتهدين وأجيز له أن يرتزق على حسبته من بيت المال ٠

على أن هذا النظام قد تطور فى العصر العثمانى انطلاقـــا من نظام الالتزام الذى أديرت به ولاية مصر فى العصر العثمانى وعلى هذا أصبح المحتسبون يلتزمون للخزينة السلطانية بمبالغ معينة لقاء قيامهم بمهـــام الاحتساب وانتفاعهم بعوائد من عملهم يتقاضونها من التجـــار وغرامات من الغـــارمين وتنوعت وتعـــددت مهام المحتسبين فشملت أوجه واسعة من أوجه المراقبة على النشاط الاقتصادى والاجتماعى والأمنى وأطلقت وثائق المحاكم الشرعية عليهم صفة الاحتساب مقترنة بصفـــات الملتـــزمين حيث أسمت المحتسب باسم (أمين الاحتساب) كما أســـمته أحيـــانا باســـم (الملتزم بجهة الحسبة الشريفة والمال الحشرى) وأحيانا أخـــرى باسم (المتحدث على شطر الحسبة الشريفة وشطر المال المعمور) ولم يعد العلم بالشريعة والاجتهاد شرطا فى أصحاب هذا المنصب اذ أسند أحيانا لغير المسلمين من اليهود وأصـــبح بقـــاء أمين الاحتساب فى منصبه مرهونا بوفائه بالتزامه ومقدار ما يدفعه عن هذا الالتزام ٠

وقد أديرت أعمال الحسبة فى الثغور من خلال (دار الحسبة)

وهى مبنى بكل ثغر يخضع لرئاسة واشراف أمين الاحتساب أو كتخداه ويضم الى جانب ذلك بيت المال الحشرى وبيت مال الجـوالى الخاص بمن مات من أهل الذمة والغرباء ولا وارث له وهو يوازى المواريث الحشرية عند المسلمين الموجودين بمصر ٠ وتنطلق منه مواكب أمناء الاحتساب اليومية لتفقد الأسواق والأمن والآداب وغير ذلك ٠

وقد ألحق بالحسـبة فى العصر العثمانى الالتزام بمقـاطعة المواريث والموتى الذين لا وارث لهم والتى عرفت فى وثائق الروزنامة وسجلات المحاكم الشرعية باسم (مقاطعة بيت مال عامة) كمـــا سميت باسم (جهة الحسبة وبيت المال الحشرى) كما كان أمنـــاء الاحتساب يلتزمون فى أحيان كثيرة بالجوالى من ملتزمها بالديوان العالى فى القاهرة حيث كانت هذه المقاطعة احدى المقاطعات العامة المنتشرة فى ربوع مختلفة من نواحى ولاية مصر ٠

وقد اتسعت مسئوليات أمناء الاحتساب فى المـــوانىء حيث فوضوا فى العديد من المسئوليات والاختصاصات المتنوعة من قبـل الحاكم الشرعى ومن هذه الاختصاصات ما نقلـه احـــدى الوثائق بقولها (عليه الكشف عن الوكايل وتحرير الأوزان التى تتـم بهـا المبايعات الواقعة بين التجـار) ويشمل ذلك ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس التى يتعامل بها التجار ودمغها لمعرفة صحيحهـــا من زائفها ، وتحديد أسعار الخبز وزنته بالاتفاق مع شيخ طـــائفتى الخبازين والفرانين والتنقيب عن الفاسد منها ومتابعة ذلك منعـا للغش وعليه التفتيش على الصرافين وما معهـم من العملات لضمان عدم تزييفها وعليه كذلك تسعير شــتى انواع الأطعمة المبـاعة فى الأسواق ، ولا يتم ذلك الا برأى المحتسب حيث وصفته بعض وثائق المحاكم الشرعية بأنه (المتحـــرى على الحسبة الشريفة ومشايخ الأسواق) ، كما كان من مسئولياته الرقابة على شيوخ الطوائف

والحرف فاذا ما جار أحدهم على أفراد طائفته ورغبوا فى عزله وتعيين غيره خلفا عنه فان المحتسب كان عليه أن يتأكد أن هـذا هو رأى الأغلبية من أفراد الطائفة ،فاذا استطاع ذلك وتأكد من خطره وجوره ، صحب كبار رجال الطائفة الى الحاكم الشرعى ليقرر عزل شيخ الطائفة الذى أساء وحاد عن جادة الطريق ، وليختار هؤلاء الشيوخ من يرغبون لشياختهم من أهل الطائفة ٠

كما تمثل دور المحتسب فى التصـدى للخارجين على الآداب العامة فى الأسواق والشوارع وللمحتسب أن يوقع عليهم عقوبات فورية حيث يضربون وينكل بهم ؛ وكـان المحتسب ببولاق ومصر القديمة يولى اهتماما خاصا بساحل بولاق حيث تنتشر وكالات بيع الغلال والحبوب للتعرف على المكاييل المستخدمة وعدم المغالاة فى الرسوم التى يتقاضاها كيالو الغلال ببولاق وضمان البيع بما أستقر عليه الرأى من أسعار للحبوب ، وكثيرا ما كان القاضى ببولاق يجول مصطحبا معه المحتسب للكشف عن الوكالات وفى صحبتهما عدد من العسكر ويقومان بتحديد الرسوم المستحقة عن الموازين والمكاييل وفق ما يتم من اتفاق بينهم وبين التجار والقبانية ٠

على أنه تجب الاشارة الى أن الديوان العالى بالقلعة لم يكن ليكتفى برقابة المحتسبين ومشايخ الأسواق على موازين التجـــار فلربما تقاعس المحتسب أو شيخ السوق لمصلحة له أو عن مجاملة أو رشا مما يعرض الناس للغش فى الموازين والمقاييس والمـكاييل ولذلك كانت هناك أوامر دورية تصدر من الديوان العـالى بصـحبة جاويشية يقومون بمراجعة الموازين والمقاييس التى تقاس بها الأقمشة وضبطها على وجه الدقة والتفتيش عليها بحيث تكون كاملة صحيحة، كما كانوا يلزمون شيوخ الأسواق والمحتسبين بأن يحضر كل تاجر موازينه لتحريرها ثم تختم بختم من طرف ديوان الثغر للتعرف عن

طريق هذه الأختام على الصحيح من الموازين والزائف منهـا ، وتتم هذه الاجراءات في حضور المحتسبين وشيوخ الأسواق ·

وكان الغرض من هذه الاجـــراءات والرقابة على الموازين والمكاييل والأذرعة والمقاييس التى وصفت بأنها كانت بالغة الصرامة هو حماية الناس من الغش أو مما قد يحدث من تقاعس المحتسبين وشيوخ الأسواق عن اهمال أو تواطؤ أو رشا ·

وكان المحتسبون في القرنين السادس عشر والسابع عشر يختارون من بين رجال الأوجاقات وخصوصا رجال أوجاق مستحفظان الذين احتكروا أمانة الاحتساب ، ويعين من يختار لهذا المنصب من قبل الديوان العالي بالقاهرة الذي يصدر بيورلديا الى الحاكم الشرعى وسائر المتكلمين على الثغر يأمرهم فيه بوجوب مساعدته وتقويـــة عضده ، وتطور الأمر بحيث أصبح امناء الاحتســـاب فى الثغور يعينون من قبل الحاكم الشرعى بعد اتفاقهم مع الملتزم العام للمقاطعة على حيازتهم لمقاطعة الاحتساب بفروعها الكثيرة مدة معينة ولقاء مبلغ معين وعلى الحاكم الشرعى أن يقر هـذا الاختيـــار وعلى المحتسب الوفاء بتعهداته المالية للملتزم العام للمقاطعة والوفـــاء بتعهداته الأدبية والادارية المتضمنة للعلاقة بينه وبين التجار والناس والتى تضبط هذه العلاقة واستمر الأمر كذلك فى القـــرن الثامن عشر ، وكانت جهة الاشراف على المحتسبين ومحاسبتهم ومتابعتهم وتقويمهم هى الحاكم الشرعى الذى كان من مسئولياته التصدى لمن يحاول من المحتسبين استغلال ما فوض فيه من سلطات فى فرض الضرائب الزائدة وارهاق التجار بما لاحق له فى تحصيله واذا ثبت لديه ذلك عزل من ثبت رهقه وظلمه للناس وأقيم غيره فى منصبه ، ولقد افتقد هذا المنصب الكثير من أهميته ودوره مع ازدياد نفوذ أغا مستحفظان الذى أسندت اليه مسئوليات حفـــظ الأمـــن والاحتساب والآداب فى القاهرة وبولاق ومصر القديمة ، على حين

ظل محتسبو الثغور محتفظين بمكانتهم داخل الجهاز الادارى للثغور الكبرى كالاسكندرية ورشيد ودمياط غير أن انتشار حمايات الانكشارية للتجار وأصحاب الوكائل ومشايخ الأسواق وتجارها تسبب في اضعاف سلطة المحتسبين بصورة كبيرة فى القرن الثامن عشر وعبثا حاول بعض الباشوات مثل اسماعيل باشا ١١٠٧ / ١٦٩٥ م التصدى لهذه الحمايات واعطاء المحتسبين صلاحياتهم التى أرهقتها الحمايات ، وتسبب التنافس على الحمايات بين رجال الأوجاقات فى الكثير من اضطراب الادارى والسياسى الذى شهده القرن الثامن عشر .

الموارد المالية لأمناء لاحتساب :

تمثلت موارد أمناء الاحتساب المالية فى الفرق بين ما يحصلونه من جهات مقاطعة الاحتساب ، وبين ما يسددونه الى ملتزمى المقاطعة الرئيسية الأصلاء فى الثغور وقد تعددت جهات مقاطعة الاحتساب فشملت الى جانب المتحصل من الجهات الداخلة فى نطاق اشراف ومسئولية أمين الاحتساب من أسواق وحوانيت ومخابز ومما الى ذلك ما يتقاضات أمناء الاحتساب من تركات الموتى الذين لا وارث لهم أو الذين لهم ورثة من الاناث وليس لهم ورثة من الذكور أو ما اصطلح عليه باسم (مقاطعة بيت مال عامة) أو المواريث الحشرية) حيث كان أمناء الاحتساب يلتزمون بهذه الجهة فى أماكن عملهم من باطن الملتزم الأصلى فى القاهرة ـ كما كان ـ أمناء الاحتساب يتقاضون رسوما لقاء تصحيح الموازين والمكاييل والمقاييس المتداولة فى الأسواق ومعايرتها وضبطها ثم دمغها وسمى ذلك باسم (جهة الموازين) ، ومن عوائدهم ما كانوا يتقاضونه على السلع الواردة الى الثغور من الأرياف والقرى المجاورة لها عند وصولها للمرة الأولى وهو رسم كان يسمى باسم (باغ بازار)

وهو يحصل مرة واحدة ولا تحصل على هذه السلع رسوم أخرى عند تداولها بعد ذلك بين التجار ، وكان أمناء الاحتساب يتقاضون رسوما من بعض طوائف الحرف الذين كانوا يقومون بجمع ما يخص جهة الاحتساب من أفراد طوائفهم ، وفى حديثنا عن مقـــاطعات الالتزام سوف تتضح بالتفصيل كل الجهات التى تخضع لاشراف جهة الاحتساب اداريا وماليا ٠

ولم تقتصر عوائد أمناء الاحتساب على ما يتقاضونه بصفـة رسمية من رسوم قدرت لهم ولأمثالهم سلفا ، وانما كان لهم حظ مما شاع فى هذا العصر من الموارد غير الرسمية التى تسمت بأسماء مختلفة وان اجتمعت فى عدم شرعيتها مع أنها بتكرارها أصبحت عرفا متداولا لا يتبعه شك أو تبرم أو شكوى ، ومن هذه الأعباء غير الرسمية ما عرف باسم (عادة الطعمة) وهى ضريبة عينية كـانت تؤخذ من نفس جنس البضائع أو المأكولات المبيعة ، ومما عرف باسم (العادة) وهى رسم يؤخذ بصفة غير رسمية سنويا على كل ما يباع فى الوكائل من الأطعمة وعلى سبيل المثال كان أمين الاحتساب فى ثغر الاسكندرية يتقاضى عن السلع المبيعة فى وكالة التفاح وهى احدى وكالات الثغر التى تباع فيها أصناف الجبن والفواكه ما حددته احدى الوثائق فيما يلى (على جلابين الجبن الجاموسى والحالوم قرصا واحدا وعلى كل حمل من احمال الجمال من الجبن الحالوم بالوزن الجروى وأربع أوقيات) ، كما كان أمناء الاحتساب يتقاضون مال حماية من التجار والحرفيين وأرباب الأسواق مقابل تسامحهم عما يرتكبون من أخطاء الأمر الذى استتبعه تسـاهل بعض التجار وغيرهم وعدم التزامهم بالقيـود المفروضـة على السـلع من حيث الجودة والوزن والسعر الا اذا تصدى لذلك الأهالى بالشـكوى لجهات محاسبة أمناء الحسبة فعندها اما أن تستقم الأمور أو يعزل من التزامه ومنصبه ، وفى المناسبات الدينية كان على شيوخ الحرف

مشايخ الأسواق أن يدفعوا عادات مالية أو عينية لهؤلاء الأمناء ، لا شك أن لمثل هذه الأعباء غير الرسمية مـردودا سلبيـا على المستهلكين وعلى الضبط الاداري رغم تصدي الأجهزة الادارية الحازم للكثير من هذه الحالات التي خرج فيها أمناء الالتزام عن مقتضى مسئولياتهم .

معاونو أمناء الاحتساب :

ويساعد المحتسب في مهامه مساعدون يتقاضون أجورهم من متحصل جهة الاحتساب التي تقع في التزام المحتسب وهم كتخدا الاحتساب الذي كان ينوب عن المحتسب وله كل سلطاته ، كما كان يعمل بدواوين الحسبة مباشرون وكتبة ، وكان ديوان الحسبة يحتوي على سجلات تحدد ما يجب على المحتسبين أن يتقاضوه من ضرائب ورسوم تجبى بصفة رسمية وتوضح في هذه السجلات أنواع السلع وأصنافها وما يستحق عليها ، وتمثل هذه السجلات مرجعا يرجع اليه الحاكم الشرعي وجهات الاشراف على المحتسبين وذلك اذا ما اشتكى من محتسب ظلم أو رهق للناس والتجار .

كما يعمل ضمن الجهاز المعاون للمحتسبين خازندار مسئول عن الأمور المالية وضبط ايرادات ومصروفات جهة الاحتساب ، وجاويش ومنادي عليه ابلاغ أوامر المحتسب في الأسواق أثناء سير موكب المحتسب ، كما يعلن هذا المنادي عن أسعار السلع وأسعار صرف العملات والمكاييل والموازين ومقاديرها وأوان مراجعتها وتحريرها وختمها ، كما يضم الجهاز الاداري المعاون للمحتسب وزانا لمراجعة الموازين لمنع الغش فيها .

كما كان الجهاز المعاون للمحتسبين يضم اليه « صيرفيا » مهمته تحصيل وتسجيل ايرادات الحسبة المتحصلة يوميا ، ويضم كذلك « النقباء » و « قاصدا » ، تنحصر مهمته في استدعاء التجار

المطلوبين لجهة الاحتساب ، ويتقاضى معاونو أمناء الاحتساب رواتبهم منهم فهم يعملون فى معيتهم ولمصلحتهم والأمناء ملتزمون لا موظفون ٠

وبنظرة عامة الى حالة الحسبة فى العصر العثمانى ومقارنتها بالحسبة التى افترضها الفقه الاسلامى وعين لها حدودها وضوابطها ، وكما شرحها الماوردى والشيزرى وابن الأخوة وغيرهم الذين إجمعوا على معنى ومفهوم كلمة الاحتساب وأفردوا للموارد المالية التى يجوز للمحتسبين تحصيلها ، واتفقوا على أنه يجوز للمحتسب أن يرتزق على حسبته من بيت المال أى يتقاضى راتبا على عمله من بيت المال وليس من الأهالى وعلى وجوب معرفته بأحكام الشريعة اذ إن الحسبة عندهم واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم ، كما نصوا على أن المحتسب يجب أن يكون عفيفا عن أموال الناس ، متورعا عن قبول الهدايا من أرباب الصناعات ٠

غير أنه يمكن القول بان هذا المفهوم قد شهد تغيرا واضحا فى العصر العثمانى تمثل فى جعل جهة الاحتساب أحد مصادر الدخل للخزينة السلطانية من خلال طرحها كمقاطعة أو جهة تابعة لاحدى مقاطعات الالتزام الأمر الذى انحرف بمعنى الحسين عما افترضت من أجله شرعا ، وقد أسهم فى تزايد هذا الانحراف بدخول رجال الأوجاقات العسكرية وأصحاب النفوذ منهم كمحتسبين أو نواب لهم كتخداوات الحسبة) وما أعقب ذلك من استشراء المظالم وتزايد الأعباء غير الرسمية التى يتقاضونها من هدايا ورسوم وحمايات عنيا ونقدا الأمر الذى ترتب عليه اخلال كبير بفكرة الحسبة ودور المحتسبين فى مصر فى العصر العثمانى ٠٠

نظم ادارة الأمن فى موانىء مصر العثمانية

تمهيـــد :

حظى الأمن فى الثغور المصرية فى العصر العثمانى باهتمام الادارة العثمانية ، وذلك فى اطار نظام الالتزام وانطلاقا من فلسفته كنظام مالى وادارى شكل الهيكل العام للادارة فى مصر بشقيها المالى والادارى ، واعتمد المفهوم الأمنى لنظام الالتزام على مبدأ يقوم على توفير الأمن للناس سواء فى مساكنهم أو تنقلهم أو فى ممتلكاتهم وأرواحهم ، مع الالتزام بتعويضهم عما قد يسرق منهــم أو يضـــيع وذلك فى نظير قيام هؤلاء الناس من المنتفعين بذلك بأداء رسوم محددة بصفة شهرية أو أسبوعين أو سنوية مقدرة على بيوتهم أو حــوانيتهم أو وكالائهم أو بساتينهم أو حظائرهم وغير ذلك وقــد افتــرض هذا النظام فى ملتزميه صفات اخلاقية تؤهلهم لهـــذه المهمــة مع قبول الأهالى لهم أو ترشيحهم لمن يقوم بذلك واقرارهم له ، وكان ملتزمو

الادراك يعينون من قبل ملتزم مقاطعة احتساب الثغر وهم بذلك يشكلون جزءا من دور المحتسب الذى يشرف عليهم اداريا وماليا وقد سجلت الوثائق أن من الجهات التابعة لجهة الاحتساب ما يلى (جهة الرأس نوبية ، والصوباشية والحبس) اضافة الى باقى مسئوليات المحتسب التى كانت تشكل جزءا من النظام الأمنى من رقابة على الأسواق والسلع وغير ذلك أما الجانب الآخر لمفهوم الأمن وهو ما يتناوله هذا الفصل فقد تكفل به جهاز أمنى ونظام متكامل يشمل الى جانب حفظ الأمن والممتلكات مراقبة الآداب العامة ، وفيما يلى نتناول النظام الأمنى وأجهزته فى الموانىء المصرية فى العصر العثمانى من حيث مسئوليات القائمين عليه والتزاماتهم ومواردهم المالية وكيفية اقامتهم وعزلهم والضوابط التى تحكم العلاقة بينهم وبين الأهالى من ناحية وبين الجهاز الادارى من ناحية أخرى من خلال تقييم كلى لهذا النظام وابراز ايجابياته وسلبياته ٠

أولا : الولاة والصوباشية :

أطلقت صفة الوالى أو الصوباشى على من تسند اليه رئاسة الجهاز الأمنى والقائمين عليه من جنود (مقدمين) أو شيوخ للحارات أو ملتزمين لأمن الأسواق والحارات وقد اتسم النظام الأمنى فى بولاق ومصر القديمة بخصوصية ميزته فيهما عنه فى باقى الموانىء المصرية كالاسكندرية ورشيد ودمياط ، وسبب هذه الخصوصية هو تداخل هذين الميناءين النهريين مع القاهرة مقر الحكم والادارة لمصر كلها جغرافيا واعتبارهما من الناحية الادارية فى كثير من الأحيان كضاحية من ضواحى القاهرة أو أحيائها ، ولقد خضع الأمن فى بولاق ومصر القديمة لاشراف رجال من أوجاق مستحفظان حيث يختار من رجال هذا الأوجاق وأغواته من يكون مسئولا عن الاشراف

على الأمن ورجاله فى ضاحيتى مصر القديمة وبولاق وعرفت وثائق المحاكم الشرعية شاغل هـــذين المنصـــبين بلقب (زعيم بولاق) و (زعيم مصر القديمة) ويخضع هذان الزعيمان مباشرة لرئاسة أغا الأوجاق وهو سردار أوجاق مستحفظان ، وفى سنة ١١٤٣ هـ / ١٧٣٠ م ألحقت بولاق ومصر القديمة اداريا بالقاهرة بصـــفة نهائية لتعاملا كأحياء وانتقل الاشراف الأمنى فيهما الى زعيم القـــاهرة الذى خضع لرئاسته زعيما بولاق ومصر القديمة على أن يخضع زعيم القاهرة بدوره لرئاسة واشراف أغا أوجاق مستحفظان وعلى حين تعددت تسميات الزعيم فى بولاق ومصر القديمة حيث سمى أحيانا بلقب الوالى وأخرى بلقب الزعيم فان شاغل هذا المنصب فى ثغر دمياط والاسكندرية كما تنقل لنا ســجلات المحاكم الشرعية لهذين الثغرين كان يسمى باسم (الصوباشى) وتنحصر مهمة الولاة والصوباشية فى بولاق ومصر القديمة فى حفظ الأمن والاشراف على الأدراك ومشايخ الحارات وذلك لعدم وجود منصب القبودان فى هذين الميناءين النهرين على حين كان هناك صوباشيان فى كل من دمياط والاسكندرية والسويس تنحصر مهمـــة أولهما فى العمـــل تحت الاشراف المباشر للقبودان وبتعبير الوثائق (لزوم باب اللوا السلطانى القبودان) حيث كانت مهمته هى مصاحبة القبودان لتنفيذ أوامره ومساعدته فى أداء مهامه الادارية وفق ارادته وتحت إشرافه المباشر ويعمل تحت قيادة هذا الصوباشى مجموعة من الجنـــد تعرفهم الوثائق باسم (المقدمين) أما الصوباشى الثانى فتتمثل مهمته فى الاشراف على الأمن والادراك ورجالهما وترتيب وقيادة دوريات الأمن فى الشوارع الرئيسية والموانىء والأسواق وما الى ذلك ، وكثيرا ما كان الرجلان يشتركان معـــا فى ضـــبط الجـــرائم ومعاينتها والتصدى لأهل الفساد من المجرمين .

ويعرف كل منهما بعمله تمييزا له وتعريفا به ، فالمختص منهما

بلزوم باب أمير اللوا القبودان وتنفيذ أوامرة والعمل في خدمته تعرفه الوثائق باسم (الصوباشي بباب أمير اللوا الشريف) ، أما المختص منهما بالاشراف على الادراك والأمن وغير ذلك فيسمى باسم (الصوباشى العامل بالثغر من الموجبات السلطانية) ٠

وتنحصر مهمة الولاة والصوباشية في بولاق ومصر القديمة الذين انحصر دورهم فى الأشراف على الأمن والأدراك كنظرائهـم من العاملين بالثغور في الاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فى الأشراف على الأمن والآداب واغلاق أماكن اللهو والفساد مثل (الميخانات والبوظ) وفى السنوات التى كانت تباح فيها مثل هذه الأمور كان الديوان العالى بالقاهرة يصدر بيورلدى عام الى ولاة الأمور والحكام الشرعيين والكشاف وغيرهم من المسئولين فى سائر أقاليم مصر بأمرهم باغلاقها فى الأشهر الحرم على أن يشرف على ذلك الصوباشى ثم يسلم مفاتحها الى أغا أوجاق مستحفظان وهو المشرف والرئيس لولاة أو صوباشية بولاق ومصر القديمة ٠ كما وكان من مسئوليات أولئك الصوباشية الاشراف على الأمن والنظام ومراقبة التجار حتى لا يبيعوا تجاراتهم الا فى الوكائل المخصصة لذلك ٠ وعليهم مطاردة أهل الفساد وقتلهم ان استدعى الأمر ذلك ومراقبة الآداب ومعاقبة الخارجين عليها ، ويقوم بمساعدة الصوباشى فى ذلك بعض الجنود العثمانيين المقيمين بقلاع الثغور والذين أسمتهم الوثائق باسم (مقدمى العسكر والرأس نوبية) حيث تتمثل مهمتهم فى اقامة الأمن فى الثغور نهارا وكان هؤلاء المقدمون من الجنود ويتقاضون (مواجباتهم) أى رواتبهم من الخزينة السلطانية ، ويرأسهم أحدهم وتسمى وظيفته ورتبته (رأس النوبة) وله قيادة احدى الدوريات فى نوبتها لمراقبة الأمن ، واضافة لرواتبهم الرسمية كانت لهم بعض العوائد التى يحصلونها على المراكب والبضائع الموجودة بالميناء على أن يدفع رئيسهم الذى

يخضع لاشراف ورئاسة الصوباشى لملتزم مقاطعة (جهة الاحتساب) مبلغا من المال لقاء التزامه عن جهة (الرأس نوبية) وله الباقى من المتحصل لديه من الرسوم بعد سداد ما التزم به ·

أما الصوباشى فقد كان يحصل لمنفعته بعض العوائد على الوكائل وعن بعض السلع والبضائع على أن يسدد عن ذلك لملتزم مقاطعة (جهة الاحتساب) مبلغا من المال عن التزامه بقلم (الصوباشية والحبس) وكانت (الرأس نوبية ، والصوباشية والحبس) جهات من ضمن الأقلام والجهات التى تشكل فى مجموعها مقاطعة الاحتساب · بينما كانت مقاطعة الاحتساب تمثل احدى المقاطعات الفرعية لمقاطعة الثغر الرئيسية ، وكان الوالى أو زعيم مصر القديمة وكذلك زعيم بولاق هما اللذان يلتزمان بجهة الصوباشية ويدفعان عنها مبلغا لملتزم مقاطعة بولاق ومصر القديمة الرئيسية وذلك فى مقابل ما يتقاضونه عن الأسواق والتجار المخالفين والمصادرات والتغريم وفى مقابل ما يأخذونه عن المجرمين والواقعين تحت طائلة القانون من المخالفين ، كما كانوا يتقاضون مال حماية من التجار والحرفيين وملتزمى الباطن فى مقابل كفالة الحماية والأمن لهم ·

والى جانب ما يدفعونه عن الالتزام بجهة الصوباشية ، كانوا يدفعون ضريبة الكشوفية لمصلحة الباشا فى مقابل ما يستفيدونه من مناصبهم سواء الرواتب أو الحمايات أو من فوائض التزامهم بجهة الصوباشية والنوبة دار ، وكان زعيم بولاق يدفع ضريبة (كشوفية كبيرة) مبلغ ٧٥ ألف بارة وخفضت فى أصلاح اسماعيل باشا سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م الى مبلغ ١٥ر٤٦٤ بارة ، كما كان زعيم مصر القديمة يدفع مبلغ ١٢٥ الف بارة خفضت فى نفس العام الى ١٥ر٤٦٤ بارة وهى لمصلحة الخزينة السلطانية أما الادراك وهى خفارة الحارات والأسواق والوكائل وغيرها فكان لملتزم المقاطعة

(جهة الاحتساب) هو الذى يلزمها لمن يريد حيث شكلت (جهة الادراك) احدى جهات المقاطعات السابقة ٠

وكان بكل مدينة مبنى للصوباشية والمقدمين من العسكر يسمى (قلق) وجمعها (قلقات) يتواجدون فيه ويباشرون منه نشاطهم تحت اشراف الصوباشى ، وبه سجلات تدون بها أسماء معتادى الاجرام وسوابقها ويلحق بهذا المبنى سجن يسمى (العرقاناة) وأسمته الوثائق (سجن الشرع الشريف) يسجن فيه المخالفون وكان بالسجن مطعم يأكل فيه السجناء وبه مصلى للصلاة ٠ ويعمل هؤلاء المقدمون من خلال نظام الدورية الذى أطلقت عليه وثائق المحاكم الشرعية اسم (النوبة دار) أما اذا خالف أحد الصوباشية مقتضى وظيفته ومسئولياتها واستغل ما فرض فيه من سلطات فى احداث المظالم واشتكى منه الأهالى فانه يرسل الى الديوان العالى بالقاهرة حيث جهة الاشراف عليه ومراقبته وعقابه وفى بعض الأحيان التى كانت الاضطرابات تسود فيها ، يرسل الديوان العالى بالقاهرة موفدا يشغل منصب (دركاه عالياه) ومعه بعض الجنود ويساعده فى ذلك القبودان ويخضع لامرته دزادرة وجنود القلاع ومقدمو الأدراك فور وصوله ومعه فرمان يحدد مهمته ولقد اشتملت احدى البيورلديات التى حددت مهمته على ما يلى (عليه تعقب المفسدين والعربان والخارجين عن الطاعة ، ويؤذون المسلمين ويقطعون الطريق عليهم وعليه الفحص عنهم أو القبض عليهم وتجهيزهم للديوان صحبته ويكون أمير اللوا الشريف السلطانى معاونا له فى ذلك) والى جانب تصفية ما قد ينشب من خلافات بين الجند والأهالى كان على صاحب منصب دركاه عالياه أن يرد الى الثغور لمهمة ادارية أخرى طارئة كخلع الملتزم الرئيسى بمقاطعة التزام الثغر وعليه عند ذلك أن يدير أملاك الملتزمين بالمقاطعات الرئيسية فى حالات موتهم أو خلعهم قبل انقضاء مدة التزامهم ،

كما كان عليه في هذه الحالة أن يدير المقاطعة بالكامل لحساب ديوان الروزنامة ومصادرة كل ما يملكه الملتزم والعاملون معه الى أن يستخلص ما على الملتزم المعزول أو المتوفى للخزينة السلطانية من جملة ما التزم به لها وتستمر مهمة الأمير الموفد من قبل الديوان العالى لمنصب (دركاه عالياه) اذ يكون عليه ادارة مقاطعة الثغر الرئيسية الى أن يلتزم بها ملتزم آخر عند ديوان الروزنامة وعندما يصل الملتزم الجديد حاملا بيورلديات وتقسيطات التزامه فانه يتسلم عناصر المقاطعة من الأمير الذى أدارها بصفة مؤقتة ، أما ما تحصل لديه من الأموال من جهات المقاطعة وملتزمى الباطن فانه يسلمها الى الخزينة السلطانية فى ديوان الروزنامة بالقلعة ٠

ثانيا : ملتزمو أمن الادراك :

وتتمثل مهمة القائمين على أمن الادراك اجمالا فى حماية الممتلكات العامة والخاصة من السرقة والحريق ليلا فى حارات محددة وساحات معروفة للملتزمين بحراستها والملتزمين لهم نظير أجر معين يؤدى الى الملتزمين بحماية وحراسة هذه الأدراك بصفة شهرية أو أسبوعية ٠

ولا تسند هذه المهمة الا لرجال يرضى بهم الناس لتدينهم واستقامتهم ، وأما عملهم الأمنى فلا يكون الا ليلا بينما يقوم الصوباشية ومن تحت امرتهم من المقدمين والجنود بارساء الأمن وحراسة الممتلكات نهارا ثم يقوم بعضهم بدوريات عامة فى سائر أنحاء الثغور ٠

ويدفع الملتزمون بحراسة الأدراك وأمنها مبلغا معينا بالاتفاق مع ملتزم مقاطعة الاحتساب الفرعية وذلك لكونهم تابعين لمقاطعته ويشكل التزامه احدى جهات مقاطعة الاحتساب على أنه لابد لهم من الالتزام والاقرار أمام الحاكم الشرعى بسداد قيمة ما قد يسرق

من البيوت أو الحواصل او الوكائل أو الحقول وما بها من المواشى والسواقى والمراكب النازلة بالثغر في الميناء النهرى أو تلك الرابضه في البحر ، كما يلتزمون أمام الحاكم الشرعى باطفــــاء الحــــريق واغاثة الملهوف ، وعليهم مسئولية تجهيز القناديل لاضاءة الشوارع والأسواق وتزويدها بالزيت اللازم لذلك في أماكن دركهم وخفرهم ، وعليهم منع الرزيلة وضبطها ان وقعت ، كما تسند الى بعضهم مهمة اضافية تتمثل فى العمل مع الحاكم الشرعى ونوابه لمساعدتهم فى الأعمال الادارية المتنوعة كاحضار الشهود عند الحاجة اليهم او استدعائهم كما كان عليهم معاينة الحوادث والوقائع على الطبيعة كحوادث السرقة والقتل والنزاع على الملكيات والعقارات • أما من اتهم فى أمر ما واقتضى الأمر احضاره على ذمة الاتهام ، فلا يطلق سراحه قبل فصل القضية الا بكفيل أو ضامن يلتزم ويتعهد باحضاره متى طلب منه ذلك وفى أى وقت من الليل والنهار وتتمثل مهمة رجال الأدراك عندئذ فى مراقبة المتهم وكافله وعدم السماح لأيهما بمغادرة الثغر الى خارجه الا بعد فصل القضية وذلك ضمانا لعدم هروبهمـــا •

وتقع مسئولية مراقبة ومتابعة ملتزمى أمن الادراك على الحاكم الشرعى الذى يرفع من حاد منهم عن الطريق عن دركه وخفارته ، كما يلزمهم بتعويض المتضررين ، ويضمن عــدم مبالغتهم فى قيمــة ما يحصلون من عوائد وعليه التحقق من شكاوى الأهالى فى هذا الصدد ورفع الضرر عن المتضررين •

وكان الصوباشية يشرفون على الأدراك ورجالها وعليهم تحديد حدود وجهات كل ناحية ضمانا لعدم تداخل الجهـــات وبالتالى تشتت المسئولية ، ويحتفظ هؤلاء الصوباشية بسجلات لكل ملتزم بالادراك ى المبنى الذى يدير منه الصوباشية الأمن فى الثغور •

أما فى حالة سرقة البيوت أو الأمتعة أو الحوانيت والحواصل

فان التزامهم كان يجبرهم على تعويض اصحاب المسروقات بما يساوى ما سرق منهم ولا تبرأ ذممهم من هذا الالتزام الا باقرار المضارين أمام الحاكم الشرعى بتسلمهم ما طلبوه تعويضا عما سرق منهم من هؤلاء الملتزمين واذا امتنعوا عن الوفاء بالتزامهم حبسوا أو صودرت أملاكهم وأموالهم بالقدر الذى يفى بقيمة هذه التعويضات .

وتسوق لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية حالة سرقت فيها بعض الحواصل وكانت تشتمل على أقمشة حريرية ودراهم وبضائع أخرى مختلفة يمتلكها المعلم نسيم اليهودى ملتزم جهة الجوالى الذين فى الثغر ، ولما اشتكى ذلك للحاكم الشرعى تراضى معه ملتزمو الأدراك بالجهة التى تقع فيها هذه الحواصل على ما يلى (ان عليهم القيام لأرباب البضائع بنظير بضايعهم المذكورة ، وهو مبلغ قدره من القروش ٧٠٦ قروش ، وعليهم أن يقوموا له بذلك فى نصف شهر رمضان المعظم من تاريخه ، وأقر كل منهما بأنه لا يستحق قبل الآخر شيئا ولا استحقاقا ولا دعوى ولا طلبا ولا شيئا قل أو جل ، ما عدا المبلغ المصطلح عليه ، وهم متضامنون متكافلون فى ذلك ذمة ومالا) .

وكان تعيين ملتزمى الأمن والأدراك يتم اثر تنازل سابقيهم فى الالتزام عن التزامهم أو رفعهم وعزلهم وتقصيرهم ، ولا يتم تعيين هؤلاء الملتزمين الا بعد التأكد من حسن سيرتهم وأخلاقهم والتأكد من رضاء الأهالى وموافقتهم ، واتفاق الملتزمين مع ملتزم (جهة الاحتساب) على ما يتقاضاه من هؤلاء الملتزمين من أموال نظير انتفاعهم بعوائد عن الحوانيت والبيوت والوكائل والأسواق ويتم اقرار تعين ملتزمى الأدراك بعد ذلك فى حضور أمير اللوا القبودان وبحضور الحاكم الشرعى وكبار رجال الأوجاقات وبعض الأعيان ومشايخ الحرف والطوائف والأسواق

التى تقع فى المكان المراد الالتزام به حيث يحدد هذا الاتفاق كتابة وينص في الاتفاق على تحديد نواحى الدرك التى تخضع للاتفاق وقيمة ما يحصله ملتزم الدرك من عوايد على كل بيت أو حانوت أو سوق أو غير ذلك ، ويترك له حرية تعيين من يساعده ويرتضيه حيث يفوضه في بعض مسئولياته وان كانت المسئولية الشخصية تقع عليه حيث اتفق ابتداء على أن يعوض بنفسه كل من أضير فى نطاق عمله ·

··· ويحصل ملتزمو الأدراك عوائدهم التى تحددها قائمة تصدر من الحاكم الشرعى لتضمن عدم زيادة هذه العوائد ، وبعض هذه العوائد كان يحصل بصفة شهرية وبعضها بصفة أسبوعية ، وقد زودتنا وثائق محكمة دمياط الشرعية لسنة ١٠٢٦ هـ / ١٦١٦م بقائمة لهذه العوائد وهى :

(أ) ثلاثة أنصاف شهريا عن كل بيت أو حاصل أو قاعة حياكة أو طاحون أو فرن أو جرن ·

(ب) عن القيسارية الكبرى والصغرى ٣٣ نصف كل شهر ·

(جـ) على كل وكالة خمسة أنصاف أسبوعية ·

(د) على كل حانوت نصف واحد بصفة أسبوعية ·

(هـ) على كل حانوت من حوانيت الزياتين ثلاثة أنصاف أسبوعيا ·

(و) على كل مركب من مراكب النيل المحملة بميناء الثغر نصف واحدة ·

(ز) على التزامهم بخدمة الحاكم الشرعى وغير ذلك ٧٨٠ نصف كل شهر ·

أما حقول ثغر دمياط وما بها من مواشى وسواقى فقد كانت فى التزام عربان الزمامته الذين كانوا يتقاضون عوائد عن ذلك فى مقابل التزامهم بضمان وحراسة أموال وحقـــول النـــاس ، كما كانوا يتقاضون بخلاف ذلك عادة اضافية تسمى (الميز) عـــن الحقول والذرائب وذلك فى مقابل التزامهم بما يلى (احضـــار جميع ما يضيع أو ينسحب من المواشى بغيطان الثغر وليس لأحد منهم التعدى على الغيطان ، ويقر شيخهم بأنهم جميعا متضامنون متكافلون فى تعويض ذلك) أما حقول وحدائق وسواقى وزراعات بولاق فكانت تابعة لملتزم جهة الادراك بثغـــر بولاق الذى التزم بحراسته من قبل ملتزم مقاطعة بولاق ومصر القـديمة وكان المسئول عن جمع العوائد وتسليمها لملتزمى الأدراك وأربابه هم مشـــايخ طوائف التجار فى كل سوق ، وشيوخ الحارات فى كل حارة ٠

ثالثا : مشايخ الحارات والقرى :

كان مشايخ الحارات يعينون بترشيح أهالى الحـــارة لهم ويشترط فى من يشغل هذه المرتبة (ان يتكلم عن أهالى الحـــارة بالعدل والاستقامة والعفة) ويقر الحاكم الشرعى ترشـيح الأهالى فى كل حارة لشيخهم وتتمثل مسئولية شيخ الحارة فى الاشراف على حارته ، ومراقبة الآداب بحيث لا ترتكب فيهـــا الفاحشـــة وعليه التصدى لمن يخل بذلك وعليه فض المنازعات الناشئة بين أهالى الحارة ، وكذلك تحديد أبعاد وحدود البيوت ضمانا لعدم التنازع على الملكيات ، كما يكون عليهم أن يدلوا بشهادتهم وآرائهم أمام الحاكم الشرعى أو نوابه فى حالات التنازع بين الأهـــالى على الملكيات وعلى حدود العقارات فى نطاق حاراتم ٠

ولشيوخ الحـــارات عوائد يستحقونها على البيـــوع التى تتم للعقارات فى حاراتهم ، وعوائد أخرى يتقاضونها على تركـــات

الموتى الذى يتنازع ورثتهم على الميراث حيث يستعان بهم فى تحديد الورثة وتحديد ممتلكات المتوفين وحصرها ، وتصل عوائدهم على التركات الى ٢ أو ٣٪ من قيمة التركات ٠

وكانت جهة الاشراف والمراقبة والمساءلة على شيوخ الحارات هى الحاكم الشرعى الذى يشتكى اليه الأهالى اذا استغل هؤلاء الشيوخ نفوذهم فى احداث حادث أو تجديد مظلمة أو أخــذهم ما لا يستحقون أو انحرافهم وزيغهم ، وفى مثــل هــذه الحــالات يتصدى لهم الحاكم الشرعى ويعز لهم ان ثبت عليهم ذلك ويقيم شيوخا آخرين مقامهم ، ولا يتم اختيار الشيوخ الجدد الا بترشيح الأهالى واختيار كبار أهل الحارة لهم ٠

واجمالا فقد كان شيوخ الحارات يمثلون السلطة الاداريـة فى حاراتهم أى بالأخرى واسطة تصل بين الأهالى والأجهـــزة الادارية فى الثغور وهو تقريبا ما كان من أبرز اختصاصـــات شيوخ الطوائف والحرف ٠ ويمكن القول ان هؤلاء المشايخ كانوا ينظر اليهم الى جانب دورهم الادارى على أنهم أعيان حاراتهم وممثلوها اضافة الى دورهم الاجتماعى ويبدو ذلك بصورة بارزة واضحة ٠

أما القرى التى كانت تابعة للثغور فى دمياط والاسكندرية ورشيد ، والنواحى التى كانت تابعة لبولاق ومصر القديمة فقد كان أهلها يرشحون أحدهم للحاكم الشرعى حيث يقــر ترشيحهم له كشيخ لقريتهم ، ويخــول هــؤلاء الشــيوخ فى اختصــاصات ومسئوليات ادارية واشرافية فى قراهم وقد نقلت احدى الوثائق هذه المسئوليات التى تمثلت فيما يلى (عليهم ضمن ما يحدث من أهل عزبهم وقراهم من اصلاح أو افساد ومشى على غير الطريق ، وان عليهم السؤال والتفتيش عن الأصقياء بعزبهم وزجرهم ونهبهم عن القبائح ، أنه لا أحد من أهـــل عزبهم يبيت أحدا من المفسدين

عندد وان خالطهم أحد من أهالى العزبة ، كان عليهم أن يرفعوا ذلك الى ملتزم العزبة ، وهم فى ذلك متضامنون متكافلون وضمنهم فى ذلك وكيل الملتزم بالناحية) كما كان عليهم الاشراف على الجسور فى نواحيهم سواء كانت سلطانية أو بلدية وصيانتها ، وكذلك مساعدة الملتزمين فى تحصيل المال الميرى من الفلاحين فى قراهم وعليهم تنظيم عمليات الرى والصرف والاشراف على تنفيذ أحكام الحاكم الشرعى وأوامره فى قراهم ، والمساعدة فى عمليات مسح الأراضى ، وحل المشكلات التى قد تنشب بين أهالى قراهم وما يجاورها من القرى ، وعليهم فض المنازعات التى قد تنشب بين الملتزمين أو وكلائهم وغيرهم من رجال الادارة وبين الفلاحين ولهم فى نظير ذلك أراض يزرعونها لمصلحتهم دون أن يدفعوا عنها المال الميرى ، كما كان لهم بعض العوائد التى كانوا يتقاضونها من الملتزمين ٠

وهكذا تمثل دور مشايخ الحارات والقرى فى الاشراف الادارى والأمنى على حاراتهم وقراهم وهى أصغر الوحدات الادارية فى التنظيم الادارى لمصر العثمانية ، ويمثل ارتباطهم وخضوعهم لاشراف نفس الجهات الادارية التى تدير الثغور تكاملا وشمولا فى الجهاز الادارى واتساعا لمفهوم الأمن وادارته فى مصر العثمانية ٠

رابعا : ملتمو أمن الدروب السلطنية :

٠٠٠ نبعت أهمية الثغور المصرية من الدور الايجابى الذى لعبته مصر فى تجارة الشرق والغرب ، كما كان لهذه الثغور دور كبير فى التجارة الداخلية ، وارتبطت هذه الثغور بسائر الأنحاء عبر طرق تجارية برية ونهرية ، لذلك برزت أهمية تأمين هذه الطرق والدروب فأسندت مسئولية تأمين الطرق البرية للسالكين

فيها من التجار والمسافرين الى ملتزمين من الأعراب ، وقد اتصلت دمياط بكل من البرلس ورشيد عبر طريق برى ، وكان هذا الطريق يخترق شمال الدلتا والمسافة فيه بين دمياط ورشيد تقدر بمسيرة يوم ونصف أو يومين ، وأسند التزام حراسة المسافرين فى هذا الطريق الى مشايخ عربان السماحات والزمامته ، والتزم معهم بدرك وخفارة وأمن جزء من الطريق الى البراس نفر من أهالى قرية السنانية التابعة لثغر دمياط حيث التزم هؤلاء بحراسة هذا الطريق والقوافل المارة به نظير تقاضيهم عوائد من سالكى هذا الطريق ، وقد توارثوا ذلك طوال العصر العثمانى وامتدت مهمتهم تلك الى زمن الأشرف قايتباى وقد نقلت لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية الحقوق والواجبات المنوطة بهم حيث التزم هؤلاء النفر بخفارة الطريق الى البرلس وحددت الوثيقة واجباتهم فيما يلى (عليهم مراقبة اليزك السلطانى وخدمته بشاطىء الملح والربايط بالبر الغربى ونقل البريد وحفظ أموال التجار والدرك السلطانى بدرب البرلس من الثغر الى رشيد) · وكان التجار والمسافرون عبر هذا الطريق لا يسيرون الا فى قوافل يصحبهم فيها وينظم مواعيدها فى رحلات منتظمة الملتزمون بخفارة هذا الطريق بحيث لا يعتبر هؤلاء الملتزمون مسئولين عن من يسافر من غير علمهم وفى غير قوافلهم ·

··· ويقر هؤلاء الملتزمون بمسئوليتهم عن حماية التجار والمسافرين وحماية البضائع والمنقولات المحمولة عبر هذا الطريق وفى الرحلات التى ينظموها بأن عليهم ما يلى (جميع ما يسرق أو يضيع من المسافرين والتجار بالبر الغربى من الأموال والأمتعة والأرزاق · يكون عليهم القيام لأربابه به من مالهم وصلب حالهم بالغا ما بلغ) كم التزم مجموعة من مشايخ قرية المطرية الواقعة على بحيرة المنزلة بحفظ بوغاز أم مفرج حيث التزموا أمام سردار مستحفظان وأغا أغاة الحوالة وسائر كبار الجهاز الادارى فى

ثغر دمياط بما يلى (ان عليهم حفظ بوغاز أم مفرج فلا يدخل منه الأعداء) ويصل هذا البوغاز بين البحر الأبيض والمتوسط وبحيرة المنزلة ، وهذا الالتزام يتضمن اغلاق هذا البوغاز أمام السفن الأجنبية وضمان الرقابة على ذلك وابلاغ الجهاز الادارى بالثغر فى حالة تعرض هذا البوغاز لخطر حقيقى لا يقدر على دفعه هؤلاء الملتزمون .

أما الطريق البرى الذى كان يصل بين الاسكندرية وفرع رشيد والذى تسلكه القوافل فى طريقها بين الاسكندرية والقاهرة فقد التزم بخفارته ودركه مشايخ عربان نفيل وذلك ابتداء من الباب الشرقى لثغر الاسكندرية وحتى فرع رشيد ، ويتم ذلك باقرارهم أمام الحاكم الشرعى وأمير اللوا القبودان وسائر المتكلمين على بما يلى (ان كل ضايع يضيع من المسافرين بالدرب المذكور من قطاع الطريق وعرف فاعله وعجز عن خلاصه يكون منهم خلاصه لصاحبه ، وان ضاع شىء من المسافرين بالدرب ولم يعرف فاعله فعلى شيخ عربان نفيل رد قيمته لصاحبه أو مثله) . أما درب رشيد الواصل بين ثغر الاسكندرية ورشيد فقد التزم بخفارته ودركه مشايخ عربان البهجة حيث أقروا أمام الحاكم الشرعى والقبودان وباقى متكلمى ثغر الاسكندرية بما يلى (اشهدوا كل منهم على نفسه أن عليهم غفر درب رشيد ، وأنهم متضامنون متكافلون ، وان كل من قام بضرر الدرب عليهم دفعه وكل ضايع عليهم رده) .

وكان طريق الحجاج من الحجاز الى مصر فى التزام مشايخ العربان حيث يلتزمون بأمن سالكيه من المسافرين والتجار والقوافل ، وكانوا يرسلون مع المسافرين بعضا منهم ، ويشرف على ذلك أمير الحج المصرى فهو المسئول عن التعامل مع هؤلاء العربان وضمان أمن طريق الحج .

أما طريق التجارة بين القاهرة والسويس فقد احتكرت قبائل الحويطات والعايدي وعرب الطور نقل البضائع عبره كما التزموا بأمن هذا الطريق والسالكين فيه وتسلك كل قبيلة دربا مختلفا عن غيرها في نقلها للتجارة بين القاهرة والسويس على جمالها ، ويشرف على تجهيز هذه القوافل والاتصال بالعربان لتجهيز الابل لحمل الأحمال وتوفير المرشدين والأدلاء وتنظيم القوافل أحد رجال أوجاق متفرقة ويسمى شاغل هذا المنصب باسم (قافلة باشى) وله في نظير عمله هذا عوائد يتقاضاها على ما تحمله القوافل من البن والبضائع كما يتقاضى رسوما من المسافرين في تلك القوافل ٠

أما شيوخ القبائل فانهم كانوا يتقاضون تسعين بارة على كل جمل في كل قافلة في مقابل التزامهم بسلامة ونقل البضائع وفي سنة ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م حرم شيوخ عربان الطور من هذا العمل بما كان يجلبه لهم من فوائد مادية وعينية فاهتاجت هذه القبائل من جراء ذلك وأغارت على قافلة كانت تحمل بضائع لتجار من الفرنسيين ونهبتها مما أدى الى توقف مركز التجارة بين القاهرة والسويس في أواخر القرن الثامن عشر وأثر ذلك سلبا على السويس وجمركها ٠ وباستمرار هذه الاضطرابات وافتقار هذا الطريق للأمن تدهورت التجارة عبر السويس وتحول الشطر الأكبر الى ميناء القصير ٠ أما البضائع المنقولة ، بين القصير وقنا فقد التزم بسلامتها وخفارة طريقها عربان العبابدة ، وكان جميع التجار الذين يرتادون الطريق بين القصير وقنا وقوص ويمرون بوادى القصير يدفعون للعبابدة ثلاثة وعشرين بارة عن كل جمل ذى حمولة بالاضافة الى رسم عينى هو مكيال صغير من القمح أو الفول أو الشعير أو بالأحرى مكيال صغير من نفس البضائع التى يحملها كل جمل ، ويأخذون عينا واحدة من كل عشرين من

الخراف أو الماعز أو الدجاج – وغير ذلك من المواد التى كانت تصل الى القصير فى مقابل حراسة وتأمين هذا الطريق ومصاحبة القوافل فى غدوها ورواحها وكان العبابدة يضربون مخيمهم في ضواحى القصير لتحصيل عوائدهم وذلك حتى لا يتركوا فرصة لأحد من التجار فى التهرب من دفع ما عليه ، ولم تسلم القوافل المارة عبر هذا الطريق من اغارة عربان الحويطات وغيرهم من العربان المنتشرين فى الصحراء حتى السويس دون أن يفلح العبابدة فى منع ذلك كما لم ينج الطريق بين السويس والقاهرة من اغاراتهم وكثيرا ما كانوا يهاجمون السفن الراسية فى ميناء السويس ، وقد هاجم عرب الصوالحة أحد المراكب المحملة بالبن فى ميناء السويس ونهبوا منها ٧٥٠ فرقا من البن وقتلوا من فيها ونهبوا آلاته وكان أمن السويس والبضائع فى التزام الباشا ملتزم مقاطعة السويس والقصير ، وصعد جمع من التجار يتقدمهم كبيرهم (محمد الدادا الشرايبى) الى الباشا فى القلعة فتعهد بسداد قيمة كل ما نهب لأصحابه ٠

ويمكن القول بان أمن الدروب الصحراوية بين القاهرة والسويس كان مستتبا فى سنوات الاستقرار السياسى غير أن النصف الأخير من القرن الثامن عشر الذى شهد الكثير من حالات التجاوز والنهب وسبب ذلك أن أمن هذه الدروب كان مرتبطا بمركز الباشا ايجابا وسلبا اذ أنه ملتزم هذه الجهات والمسئول عن تعويض المتضررين فلما استحوذ الأمراء المماليك على هذه المقاطعة وأداروها لحسابهم وتضاءل مركز الباشوات بازائهم فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر كان طبيعيا أن يختل ميزان الأمن فى هذه الدروب بما لذلك من تأثير على حركة التجارة بين القاهرة والسويس ٠

خامسا : أمن الملاحة النهرية :

حظى توفير الأمن للمراكب النيلية والمسافرين فى النيل وفروعه باهتمام الادارة العثمانية لمصر وشمل ذلك الى جانب المجارى المائية أمن السالكين على جسور النيل أو بتعبير مؤرخى العصر العثمانى (البرين) وأسندت مسئولية حفظ الأمن فى فرعى دمياط ورشيد وجسورهما الى أحد الصوباشية الذى كان يعين من قبل الديوان العالى بالقلعة ويعاونه مجموعات من الجند المقيمين فى أقاليم ومدن الوجه البحرى ، ويصدر بيورلدى بتعيين هذا الصوباشى الى كشاف أقاليم البحرى والى الحاكم الشرعى وقبودان فى كل من دمياط والاسكندرية ورشيد يعلمهم بذلك ويأمرهم بشد عضده وتقوية ساعده ومعاونته بأقصى المعاونة وندب ما يريد من الجنود له ان طلب ذلك ، ويسمى هذا الرجل شاغل هذا المنصب باسم (صوباشى البحر) وقد حددت احدى وثائق محكمة دمياط المتضمنة لبيورلدى بتعيين من يشغل هذا المنصب مسئولياته وعوائدهفيما يلى (تعيين بخشى جاويش صوباشيا للبحر بالوجه البحرى ، وذلك لتعاطى الجزية ، وحفظ البحر ، ورعاية المسافرين) وله سى نظير ذلك عوائد ورسوم يتقاضاها سنويا من المراكب العاملة فى النهر ، أما معاونوه من الجنود الذين يستعين بهم ويجهزهم له الكشاف والقبودانات فلهم عوائدهم التى يتقاضونها من الخزينة السلطانية .

أما السفن العاملة فى المنطقة من شمال بولاق وحتى الوجه القبلى فكانت تخضع كالتزام الى أمين البحرين الذى تضمنت مسئولياته حفظ الأمن فى هذا المجرى المائى وله نظير ذلك رسوم سنوية من مالكى هذه السفن ويعطى فى مقابل ذلك ترخيصا منه يقضى لهذه المراكب بحق الملاحة لمدة عام ، وكان أمين البحرين

يلزم جهات الوجه القبلى الى ملزمين من باطنه مع انتقال مسئولياته وحقوقه اليهم غير أن طبيعة نهر النيل وفروعه وطوله جعلت مهمة الحفاظ على أمن سالكى هذه المجارى المائية والجسور أمرا صعبا وعسيرا لذلك لم يسلم الأمر من اغارات اللصــــوص حتى أصبح البحارة ومن يصحبهم من المسافرين يتولون أمر حماية أنفسهم والتصدى لمثل هذه التجاوزات ولكن مع ذلك ظل النيل وفروعه أكثر أمنا كطريق تجارى من الطرق البرية المكشوفة التى كانت أكثر عرضة لاغارات المغيرين من العربان وقطاع الطرق ومع تزايد نفوذ الأوجاقات استحوذ رجال الانكشارية على أمانة البحرين وفرضوا حماياتهم على السفن المارة فى النيـــل ولم يستثنوا فى ذلك مراكب الرسالة التى كانت تحمل الحبوب السلطـــانية الى الأنبار الشريفة فى مصر القديمة والتى كانت مخصصة كشـــون سلطانية تحوى الحبوب القادمة من الصعيد كالتــزام عينى يؤخذ من الكثير من نواحيه وقد تزامن ظهور حمايات الانكشارية مـــع ظهور جماعات مسلحة من عربان الحبايبة المقيمين بناحية دجوة ويقودهم فى ذلك شيخهم حبيب وتزايد خطرهم على المراكب حيث فرضوا ألوانا من العوائد لمصلحتهم على المراكب المارة فى فرعى النيل وقد وصف حبيب بما يؤكد ذلك حيث وصفه المؤرخون بأن (يقطع الطريق البر والبحر بموالسه أكابر مصر وصناجقهـــا وكبرائها ، وينهب أموال الناس ورتب على جميع المراكب التى تمر عليه عوايدا لا يختلون عنها) . وقد استغل حبيب وأولادم من بعده الصراعات المستمرة بين البيوت المملوكة لتوطيد نفوذهم ، وقد سلك سالم بن حبيب مسلك والده وتحالف مع جركس محمد أثناء شياخته للبلد زمن محمـــد باشا النشـــنجى ســنة ١١٣٣ هـ / ١٧٢٠ م فولاه (غفر البرين من بولاق الى دمياط) واشتهر ذكره وعظم صيته ووصف الجبرتى ما وصل اليه سالم من نفوذ بقوله (استولى على خفارة البرين ونفذت كلمته بالبـــلاد البحرية من

بولاق الى البوغازين وصارت المراكب والرويسا تحت حكمه وضرب عليها الضرائب والعوائد الشهرية والسنوية) . واستمر الأمر كذلك حتى توفى سالم وخلفه أخوه سويلم غير أنه اختلف مع ابراهيم كتخدا القازدغلى ثم تصالحوا على أن يكف سويلم عن فرض الحمايات على المراكب مع اكتفائه بخفارة البرين على أن الأمر لم يلبث الا قليلا حيث تسبب الصراع السياسى وخلو الساحة من ابراهيم كتخدا القازدغلى في عودة الحمايات الى سابق عهدها ووصف الجبرتى ما كانت تتعرض له الملاحة والمراكب من جراء ذلك بقوله (انشأ سويلم عدة مراكب تسمى الخراجات ، ولها شرفات وقلوع عظيمة وعليها رجال غلاظ شداد ، فاذا مرت بهم سفينة صاعدة أو صادرة أوقفوهم ، وأخذوا منهم ما أحبوه من حمل السفينة وبضائع التجار وان تلكؤا ضيقوا عليهم وأخذوا أضعافا) . وقد تحطم نفوذ سويلم زمن على بك وحتى قدوم حسن باشا القبطان سنة ١٢٠٠ هـ لا ١٧٨٥ م الذى أعاد للحبايبة نفوذهم وكتب فرمان لشيخ العرب أحمد بن حبيب يعينه بموجبه فيما يلى (خفر البرين والموارد من بولاق لحد دمياط ورشيد ، ونودى بذلك فى ساحل بولاق) ولكن الأمر لم يستمر سوى عام واحد حيث انتزعها منهم رضوان بك بعد أن التزم بسداد خمسين كيسا لقاء ذلك للميرى أى للخزينة السلطانية وفى الحقيقة أن هذا المبلغ لم يكن يصل الا الى الباشا وكبار الأمراء وأصحاب النفوذ دون أن تستفيد منه الخزينة السلطانية وهكذا ظلت المراكب والملاحة بنهر النيل وفروعه تدفع رسوما متنوعة مادية وعينية رسمية أو حمايات وذلك فى مقابل ابحارها بأمان وعدم تعرض أحد لها فى ابحارها وضمانة ذلك حتى نهية القرن الثامن عشر .

وبنظرة عامة الى نظام الأمن والأدراك نجد أن اتساع مفهوم وتطبيق نظام الالتزام فى هذا الجانب ضمن فائدة متبادلة

للملتزمين بالأدراك وخفارة الطرق من جانب ، وللمنتفعين بذلك من السكان والتجار من جانب آخر لا سيما فيما افترض فى هذا النظام من دفع قيمة المسروقات أو ردها ان أمكن ، ولو نظرنا الى قيمة العوائد التى كان الملتزمون يحصلونها لاتضح من ضآلتهـــا قيمة الفائدة العائدة على السكان والتجار الذين جعلت موافقتهم ورضاهم عن من يرشح لتولى الالتزام بخفارة الأدراك والطـــرق والدروب شرطا أساسيا لاقامة هؤلاء المرشحين كملتزمين دون أن يترتب على ذلك أية تبعات على السكان أو التجار حيث ضمن لهم هذا النظام تعويضهم عن كامل ما قد يسرقه اللصوص أو قطاع الطرق وبدهى أن هذا النظام أتاح للملتزمين سلطات أمنية وخولهم حق ضبط اللصوص والتحرى منهم وعن أماكن وجودهم غير أنه قيمة هذا النظام وجدواه كانت تتوقف على وفاء الملتزمين بتعهداتهم والتزاماتهم ومثل ذلك لا يكون الا فى ظل ادارة قوية تفرض عـــلى هؤلاء الملتزمين الوفاء بتعهداتهم والتزماتهم كما تلزم السكـــان والتجـــار والمسافرين بالتقيـــد بهـــذا النظـــام وســـداد حقوق هؤلاء الملتزمين وعوائدهم •

ولا ريب أن فائدة هذا النظام حال تطبيقه تطبيقا كاملا تكون عظيمة لحركة التجارة والاستقرار الاجتماعى والأمن ، ويؤكـــد على ذلك ما بدا واضحا فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر الذى تراخت فيه قبضة الادارة نتيجـــة للتقلبـــات السياسيـــة والعسكرية الأمر الذى أدى الى تدهور الأمن فى الدروب السلطانية والطرق التجارية مما كان له بالغ الأثر على حركة التجـــارة الخارجية والداخلية فى مصر فى النصف الأخير من القرن الثامن عشـــر •

الفصل الثالث

نظم ادارة الوحدات الاقتصادية والطوائف والحرف

تمهيـــــد :

يشير تعبير الوحدة الاقتصادية الى الدواوين التى أديرت من خلالها الأنشطة الاقتصادية والمالية مثـل ديوان مقـــاطعة الالتزام الذى كانت تدار من خلاله المقاطعة الرئيسية لكل ثغر حيث يعمل فيه موظفون لدى الملتزم الرئيسى للمقاطعة الرئيسية وتسجل بـه عناصر هذه المقاطعة وجهاتها ومقاطعاتها الفرعيـة وايراداتهـــا ومصروفاتها ، ووزن البضائع القادمة والصادرة ٠

كما يشير هذا التعبير الى الأسواق والوكائل باعتبارهـــا وحدات اقتصادية كان لها من النظم الادارية ما يضبط حركة العمل وآليته وذلك من حيث طبيعة النشـــاط فى كل وحدة ونظم ادارتها ودور العاملين فيها ، كما نتناول ما يحكمها من قوانين وأعراف التى تضبط العلاقات والنشاط الاقتصادى أو النظام الادارى فى كل

وحدة ، كما تتناول عوائد العاملين فى هـذه الوحدات وجهـات الاشراف عليهم ورقابتهم واختيارهم وعزلهم ٠

غير أنه تنبغى الاشارة الى أن تناول طوائف الحرف ليس المقصود منه البعد الاجتماعى أو الاحصائى لهذه الحرف والطوائف وانما القصد من تناولها هو الحديث عن نظم ادارتها والأعـراف التى تحد طبيعة العلاقة بين أفراد الطوائف والحـرف وشيوخهم ثم ما بينهم جميعا وبين الجهات الادارية المتمثلة فى الأجهزة الادارية فى الثغور وعوائد هؤلاء الشيوخ وسبل تعيينهم أو عزلهم ورقابتهم وجهات الاشراف عليهم ٠

أولا : ادارة دواوين الالتزام ودواوين الجمـارك :

من الثابت أن ما اصطلحت سجلات الروزنامـــة التى مثلت جزءا من وثائق ديوان الروزنامة وهو الديوان الذى اختص بتنظيم ومراقبة الادارة المالية لولاية مصر فى العصر العثمانى على تسميته باسم (أصول مال أسلكها ومقاطعات) قد شكل الى جانب (خراج أرض ولاية محروسة مصر) وما تفـرق من مصادر الدخـل (أموال متفرقة) اجمالى مصادر دخل الخزينة السلطانية ٠

٠٠ وقد تكونت مقاطعات التزام الاسكلهات أى الموانى من عدة مقاطعات رئيسية هى :

١ ـ مقاطعة التزام الاسكندرية ورشيد ٠

٢ ـ مقاطعة التزام بولاق ومصر القديمة ٠

٣ ـ مقاطعة التزام دمياط والبرلس ٠

٤ ـ مقاطعة التزام السويس والقصير ٠

... وكانت لهذه المقاطعات الرئيسية دواوين تدار فيها وتسجل بها حساباتها وايراداتها ومصروفاتها وهو ما اصطلحت على تسميته وثائق المحاكم الشرعية باسم (ديوان مقاطعة الثغر) وهو الجهة المسئولة عن محاسبة الملتزمين من الباطن وادارة نواحي المقاطعة المتعددة وضبط حساباتها كما كان بكل ثغر معين مبنى يدار منه جمرك الثغر (ديوان جمرك الثغر) وقد عرف أيضا باسم (ديوان مقاطعة جمرك الثغر) تمييزا له عن ديوان المقاطعة الرئيسية • ويخضع الديوانان معا لادارة وسيطرة واشراف ملتزم المقاطعة الرئيسية ويمثل (ديوان مقاطعة الثغر) المقر الرئيسي الذى كانت تدار منه مقاطعة الالتزام حيث تضبط فيه العلاقات المالية بين الملتزمين الأصلاء والملتزمين من باطنهم ويحتفظ فيه بسجل لكل ملتزم يسمى (تحويل) تحدد فيه مدة التزامه وما سدده من مال وما تبقى عليه وما رتب على جهته من نفقات تخصم من جملة ما على الملتزم الأصلي على أن يحاسب الأخير عنها خصما من اصل مال المقاطعة الرئيسية والذى تحدد سلفا تحت مسمى (اخراجات) •

وبهذا الديوان سجلات أخرى تضبط كل جهة من جهات المقاطعة وما يجب تحصيله عنها ضمانا لعدم تلاعب الملتزمين من الباطن ، ويرجع الحاكم الشرعى لهذه السجلات فى حالات التجاوز وشكوى الأهالى ، كما اختص ديوان مقاطعة ثغر دمياط بسجل يسمى (شاهد الليف) تسجل فيه كميات الليف المستخدم فى صناعة الحبال وصناعة السفن والحبال المرسلة الى الترسخانة السلطانية فى بولاق والسويس والاسكندرية واسلامبول •

وفى حالة عزل ملتزم المقاطعة الرئيسية لاخلاله بالتزامه وشكوى الأهالى منه ، يصدر أمر العزل من الديوان العالى بالقاهرة وتدار المقاطعة لحساب الديوان العالى (ديوان الروزنامة) وذلك

باشراف موفد من قبل الديوان العالى وذلك الى ان يلتزم باســـ
ملتزم آخر ، ويحرر كتبة ديوان المقاطعة قوائم مفصلة بالمتحصل من كل جهة سواء من المال الميرى أو من (البرانى) وهو العوائد غير الرسمية ، ثم اجمالى المتحصل من الأموال والمنصرف منهـا كرواتب العسكر وغير ذلك من الاخراجات ثم المتبقى بعد ذلك ، وترسل هذه القوائم الى الحاكم الشرعى فيقرها ثم ترسل الى ديوان الروزنامة فى القلعة ٠

أما ديوان جمرك مقاطعة الثغر فكانت عملية حصر البضائع الواردة والصادرة الى الثغر تدار من داخله وباشراف عماله الذين كانوا يقومون الى جانب ذلك بتحديد الرسوم الجمركية على هذه البضائع وتحصيلها ٠ وبهذا الديوان سجلات تضم قوائم للرســوم الجمركية الواجبة الأداء على كل صنف من البضائع صادرة أو واردة اليهاوفىحالات اعتراض التجار علىتقييم موظفىهذا اليدوان للجمارك الواجبة على سلعهم فتكون الكلمة العليا فى ذلك للسجلات التى أطلقت عليها وثائق المحكمة الشرعية اسم (دفاتر الديوان المخلدة) كما تتضمن هذه السجلات نصوص المعاهدات التجارية والفرمانات البيورلديات الصادرة من السلطات العثمانية أو الديوان العـالى بالقاهرة والتى تختص بتحديد الرســوم الجمركية على الســلع الصادرة والواردة مع التجــار الأوربيين الذين ارتبطت دولهم بمعاهدات تجارية وسياسية مع الدولة العثمانية والاعفاءات التى قد تعطى لبعض التجار كمنحة سلطانية لقاء خدمات غير عادية قدمها هؤلاء التجار للدولة العثمانية أو لأسباب أخرى ٠ وظلت هذه الدفاتر مرجعا يحظى بالاحترام من القـائمين على دواوين الجمارك فى الموانىء المصرية والملتزمين بها حتى نهـاية القــرن الثامن عشر ٠

ويقوم ملتزمو المقاطعات الرئيسية للموانىء بادارة ديوانى

مقاطعة الثغـر والجمرك بنفسه أو عن طريق وكلاء يديرون هـذين الديوانين أو أحدهما لحسابه أو يلزم أحدهما أو كليهما أو احدى جهاتها الملتزمين من باطنه ويعمل فى هذين الديوانين جهاز ادارى يتكون مما يلى :ـ

١ ـ مباشرو الديوان :

وهم الكتبة أو الشهود العاملون بالديوان ومنهم من يعمل فى ديوان مقـاطعة الالتزام وقد أجملت وظيفـة هؤلاء فيما يلى

(ضبط كل ما يرد الى الديوان من أموال الجهات والعوايد البرانية وتحرير قوائم بذلك وتجهيز متحصل الديوان) وفى وثيقة أخرى تحددت مسئولياتهم فيما يلى (عليهم قيد الوارد الى مقاطعة الثغر والوارد لجهة ديوان الثغر وضبط المصاريف الجارى بها العادة ، وجامكيتهم يأخذونها من مصرفات الديوان وذلك بدفتـر يرجع اليه عند الاحتجاج به والاحتياج اليه) أما المبـاشرون الذين اقتصر عملهم على ديوان الجمرك وأسمتهم الوثائق باسم (مبـاشرى الجمرك) وأحيانا اسم (كتبة الجمرك) فقد تمثلت مهمتهم فى تسجيل قوائم البضائع وقوائم المتحصل عنهـا ، والاشراف على كيالة الحبوب وحسابها ، وهم يعملون فى قسمين يشتمل عليهما كل ديوان للجمـارك وأولهما قسم الصادر والثـانى قسم الوارد ولكل قسم مباشروه ٠

ويرأس مبـاشرى ديوان الجمرك أحد هؤلاء المبـاشرين وأسمته الوثائق باسم (باش المباشرين) كما أسمته أيضا باسم (بازجى الاسـكلة) وحددت مهمته وعوائده فى هذه الوثائق كما يلى

(عليه أن يتقيد بضبط وتحرير مايرد من التجار وغيرهم من الأموال الديوانية لجهة ديوان كمرك الثغر ، وله ماجرت به العادة من الجامكية والجراية) ٠

ويعين هؤلاء المباشرون بموجب اتفاق بينهم وبين الملتزم أو وكيله يحدد فيه القسم الذى يعمل فيه المباشر وراتبه وميعاد صرفه ، وسجلت لنا احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية ذلك فى وثيقة تعاقد فيها ملتزم ديوان جمرك الاسكندرية مع أحد المباشرين على ما يلى (تعيينه مباشرا للصادر فى ديوان جمرك الاسكندرية نظير نصف ونصف النصف كل يوم ويصرف ذلك عند أوان صرف استحقاق المستحقين) ٠

٠٠ وبعد أن يقيم هؤلاء المباشرون الرسوم الجمركية ويحصلونها يحررون قائمة تشمل أنواع البضائع وكمياتها وما تحصل عنها من رسوم جمركية وبموجب هذه القوائم يعطى ملتزم الجمرك أو مديره تمسكا لكل تاجر مكتوبا ومختوما بختم ديوان الجمرك يفيد سداده للجمارك وقيمة ما سدده وما يحمل من تجارات حتى لا يتعرض له أحد وقد عرفت الوثائق هذا التمسك باسم (خلاص الجمرك) أو (تذكره الخلاص) ولا يسمح للسفن بمغادرة الميناء الا بعد حصول ربابنتها على تصريح بالخروج يصدر من ديوان الثغر بموجب هذا التمسك أى بموجب تذكرة الخلاص الصادرة من ديوان الجمرك والتى تعطى لحاملها حق الخروج بتجارته وعدم منعه من ذلك وتتم هذه الاجراءات فى سائر دواوين الجمارك ٠

٢ ـ الوزانون والكيالون :

أطلقت وثائق المحاكم الشرعية لعيهم لقب (القبانية) وتمثلت مهمتهم فى وزن البضائع الصادرة والواردة الى الثغور ، وبعد أن توزن يقدر عليها المباشرون الرسوم الجمركية ولا ترفع الرسوم الجمركية الا بموجب قائمة بالوزن يحررها القبانية وكان بدواوين جمارك الثغور كيالون مهمتهم هى كيالة الحبوب التى ترد

الى الديوان صادرة أو واردة ، ويتقاضى هؤلاء الوزانون والكيالون عوائدهم من ملتزم ديوان الجمرك ٠

وقد بلغ عدد العاملين بجمرك دمياط زمن الحملة الفرنسية ثمانية وخمسين من الكتبة والمباشرين ، وفى رشيد ثلاثة وعشرين وفى الاسكندرية اثنان وستون كاتبا ومباشرا ٠

٣ ـ التراجمـــه :

وعملهم يتصل بتحصيل الجمارك من الافرنج حيث يقـــوم التراجمة بدورهم كواسطة فى التعامل بين العاملين فى ديـوان الجمرك وبين التجار وبين الأوربيين ٠

٤ ـ خـولى المباشرة :

واختص ديوان مقاطعة ثغر دميـــاط دون غيره من دواوين مقاطعات باقى الموانىء بهذه الوظيفة حيث اشتملت مقاطعة ثغـــر دمياط على بعض القرى والأراضى والبساتين التى الحقت بمقاطعة الثغر مع كونها مقاطعة حضرية ولم تعامل هــذه البســاتين كجــزء من المقاطعات الريفية وكانت هذه الحقول والبساتين تدار مــن قبل الملتزم بمقاطعة الثغر كما كانت بالثغــر عــدة معــاصر للزيت والسكر ضمن ممتلكات مقاطعة الالتزام يديرها الملتزم لحسابــه وفى بعض الأحيان كان يلزمها لغيره من باطنه ٠ ويعمل خــولى المباشر من قبل ملتزم الثغر فى هـــذه الأرض والبســاتين وهـــو المسئول عن ادارة عملية زراعة هذه الأرض بما تشتمل عليه من السواقى والثيران والمعاصر ٠

٠٠٠ على أنه تجدر الاشارة الى أن نظـــام ادارة دواوين الجمارك فى رشيد وبولاق ومصر القديمة والسويس والقصير كان

يتسم ببعض الخصوصية التى أملاها الموقع الجغرافى لهذه الموانىء فلم يكن الهدف من جمرك رشيد تحصيل رسوم جديدة بقدر ما كان التحقق من عدم تهريب الضائع دون سدادها للرسوم الجمركية فى الاسكندرية أو بولاق وكان ديوان ثغر رشيد تابعا لديوان مقاطعة التزام الاسكندرية حيث ضمت هذه المقاطعة الاسكندريه ورشيد معا كما كان لموقع مصر القديمة وبولاق على النيل كمنفذين لمدينة القاهرة على النيل أثر كبير فى تنوع وتعدد النشاط التجارى عبر هذين الميناءين · ولقد أفاد نظام الوكائل التى يقتصر فيها البيع على سلع معينة مثل وكائل الأرز ووكائل القطن والعصفر والجلابة وغير ذلك فى تتبع هذا النشاط ضريبيا وكان للملتزم مقاطعة بولاق ومصر القديمة ممثل عنه فى كل وكالة واصطلحت وثائق محكمة بولاق ومصر القديمة على تسميته باسم أمين صندوق الجمرك) ودوره هو تحصيل الرسوم الجمركية على البضائع التى كانت تحمل مباشرة الى هذه الوكائل بحيث لا تدفع عن هذه البضائع رسوم جمركية الا فى الوكالة ·

أما فى مصر القديمة فقد كان بها ديوان يسمى (ديوان الموجبات) الذى تمثلت مهمته فى تحصيل الرسوم على البضائع الواردة من نواحى الصعيد والفيوم ويدير هذا الديوان (شاد) ويخضع له عدد من المباشرين والكتبه والكياليين ·

أما فى السويس فقد كانت البضائع الواردة الى هذا الميناء توضع فى مخازن أعدت لهذا الغرض ، ويحرر المباشرون قوائم بها ثم تحمل هذه القوائم للحاكم الشرعى لبندر السويس بصحبة أحد أغوات الحوالة الذى يقرها بعد أن يتأكد من عدم تجاوزها لما يجب سداده ثم تنقل هذه البضائع الى وكالة البهار فى القاهرة حيث تحصل عليها الجمارك ثم تسلم لأصحابها ولما كانت هذه المقاطعة دائما فى التزام باشا مصر فقد أدارها لحسابه أحد

أعوانه (شهر حواله) وهو المسئول عن ادارة هذا الجمرك ، ويساعده فى ذلك عدد من الكتبة والصيارف كانت لهم عوائـــد عينية ونقدية جاءت فيما بين سنة ١١٧٠ هـ / ١٧٥٧ م وسنة ١١٨٣ هـ / ١٧٧٠ م على النحو التالى :

(أ) شهر حوالة : ٦٥ ألف بارة كراتب و ٣٣٠ بارة عن كل كيس من ايرادات جمرك البهار وثلاث فرد من البن على كل ألفين فردة تقوم بنقلها القوافل من السويس الى القاهرة بمـــا يعادل ٧٥٠٠ بارة ٠

(ب) كاتب بهار : ٣٤٫٢٠٠ بارة كراتب سنوى و ١٠٥ ألف بارة من ايرادات جمرك بهار ٠

(جـ) كاتب بهار ثاني : ستون ألف بارة كراتب سنوى و ٢٥ ألف بارة من ايرادات جمرك بهار ٠

(د) عوائد للصيارفة : ٣٣٠ بارة عن كل ثلاثة كيسات من ايرادات جمرك بهار ٠

(هـ) كاتب شهر حوالة : له ١٢ ألف بارة كراتب سنوى ٠

(و) ترجمان شهر حوالة : له ثلاثة آلاف كراتب سنوى ومبلغ ٢٥٧٠ بارة عوائد من جمرك بهار ٠

(ى) توابع شهر حواله : لهم سبعة آلاف بارة من ايرادات جمرك البهار وفى السنوات التى التزم فيها بمقاطعـــة التزام السويس والقصير ملتزمون من الباطن فانهم كانوا يديرون ديوان الجمرك بمعرفتهم وبالمباشرين والوازنين الذين كانوا يتقاضـــون أجورهم من هؤلاء الملتزمين ٠

أما جمرك ميناء القصير فقد كان تابعا لكاشف قنا وأدارة

مجموعة من التجار لحسابهم كملتزمين من الباطـــن واكتسبت القصير مكانتها كمركز يلتقى فيه التجـار القـــادمون من مصر والقادمون من الجزيرة العربية ٠

على ان الموانىء النهرية فى دمياط ورشيد وبـولاق ومصر القديمة كانت تختلف فى ادارتها ونطاقها عن الموانىء الرئيسية التى تعتبر منافذ رسمية للصادر والوارد الى مصر ، ومثلت هـذه الموانىء النهرية جهات تابعة للمقاطعة الرئيسية تعطى التزاما الى ملتزمين من باطن ملتزمى المقاطعـات الرئيسية وكـان كل مينـــاء نهرى ينقسم الى عدة أقسام يعرف كل قسم باسم (المـــوردة) وهى جزء معين من هذا الميناء ترسو به سفن معينة ، وتنسب كل موردة الى سلعة رئيسية تشحن منها فهناك موردة البطيخ وموردة الحلفاء نسبة الى الحطب والأعشاب الجافة التى تستخدم كوقود فى المنازل وموردة البلاط وموردة الملح وموردة الغلال وغير ذلك كما تنسب أحيانا الى مراكب بلد معينة تنزل بها ويقصدها بحـــارة هذه البلدة تحديدا فهناك الموردة الدمياطية والموردة الفارسكورية وغير ذلك وتحصل الرسوم على البضائع فى السفن بعد رسوهـــا فى الموردات سواء بتقدير ما فيها اذا توافق أصحاب المركب مع الملتزمين أو كيالتها اذ لم يقبل أصحاب المركب ما قدره الملتزمون من رسوم ٠

ثانيا : ادارة الأسواق والوكائل :

لعبت الثغور المصرية دورا رئيسيا فى تجارة مصر الداخلية والخارجية وقد عمرت هذه الثغور بالمنشئات الاقتصادية كالأسواق والقياسر والوكائل ، وعلى حين أسند الاشراف الأمنى على هذه الأسواق والوكائل لملتزمى الأدراك كما سلف فان الاشراف الادارى على هذه الوحدات كان يوكل الى شيخ السوق الذى يشرف على

النشاط التجارى فى السوق كله والى شيخ الطائفة الذى يشرف على افراد طائفته ومعهما عناصر ادارية اخرى تسهم فى ادارة النشاط بالوحدة سوقا كانت أم قيسارية أم وكالة وفيما يلى نتناول العناصر المنوط بها ادارة السوق أو الوكالة .

١ ـ شيخ السوق :

ويشرف على كل سوق أو قيسارية شيخ يعين عادة بترشيح واتفاق التجار العاملين فى نفس الوحدة عليه ورضاءهم عنه ويشترط فيه (كمال الأهلية والاستقامة والعفة والديانة والفهم فى الموازين والمقاييس) ويعتبر شيخ السوق مسئولا عن انتظام العمل داخله وعن المحافظة على القواعد المرعية التى تحكم العلاقة بين التجار وبين المشترين ، ولشيخ السوق نقيب ينوب عنه فى غيابه عن السوق كما يعتبر شيخ السوق مسئولا عن تطبيق وتنفيذ تعليمات الجهاز الادارى للثغر أو التعليمات الصادرة عن الديوان العالى بالقاهرة ، وعليه ابلاغ التجار بوجوب احضار موازينهم الى ديوان الثغر للتأكد من صحتها وختمها وعليه ومراقبة الموازين فى السوق .

ولا يسمح للدلالين بالعمل فى السوق الا بضمانة شيخ السوق أو قبوله كما أن عليه مراقبة التجار والتصدى لمن يخفى سلعا منهم بنية الاحتكار ورفع الأسعار وكان على كل سوق فرعى متخصص فى بيع سلعة واحدة متكلم أى شيخ مهمته تحصيل العادات من التجار والاشراف على جودة البضائع وعلى التجار ويشترط فيه أن يكون ذا معرفة كاملة بتجارته وأسعارها وأنواعها ويساعد شيخ السوق كاتب مهمته تسجيل ما يأمره به شيخ السوق أو القيسارية ، ويقوم بجمع العوائد لمصلحة شيخ السوق من التجار وتنطبق شروط اختيار شيخ السوق الرئيسى على شيخ

الطائفة أو السوق الفرعى وقد أجملت احدى وثائق محكمة دمياط الشرعية مسئوليات شيخ السوق فى وثيقة تعين شـيخ القيسـارية القماش بدمياط حيث نصت على ما يلى (ان يتكلم الشيخ المذكور بين التجار بالقيسارية والبزازين بها بالمعروف والأنصاف من غير حيف ولا اجحـاف أسوة من تقـدمه من المشـــايخ السابقة ولـه الاختصاص بالنظر فى القماش القصير والردىء بمعرفة الشرع الشريف وأذن له مولانا الحاكم الشرعى المومى اليه فى مشترى الأقمشة الظهور وغيرها فى القيسارية للرشايدة والاسكندرانيـة بمفرده دون غيره تقريرا وأذنا شرعيين مقبولين) وبذلك تضمنت مسئولياته الرقابية على أفراد طائفته من التجار كيفية التعامل مع التجار القادمين الى الثغر من الغرباء لضمان حقوقهم وضمـان سلامة وجودة ما يشترون واجمالا فقد كانت مهمة شيخ القيسارية تقسيم الضرائب المطلوبة على أعضاء طائفته وهو المسئول عـن التعامل باسم طائفته مع شيخ السوق الرئيسى ، كما يشرف على أفراد طائفته من التجار فى السوق ويضمن عدم الغش فى هذه البضائع تأمينا للمستهلكين .

٢ ـ أمين صندوق الجمرك :

.. وهى وظيفة اختصت بها وكائل بولاق ومصر القديمة ومهمته تحصيل ما يستحق دفعه من الجمارك على البضائع التى ترد مباشرة الى هذه الوكائل من الريف والصعيد ، وأمين الصندوق هو أحد المباشرين العاملين لدى ملتزم المقاطعة الرئيسية لبولاق ومصر القديمة ، ويتقاضى منه أجره وفى أحيان كثيرة كان أحد التجار يلتزم بمبلغ معين لديوان المقاطعة فى مقابل تخويله حـق تحصيل هذه الجمارك وله الفرق بين ما يؤدى وما يجبى .

(جـ) القباني :

ومهمته وزن البضائع وتحرير قوائم تشتمل على زنتهـا وسعرها وجملة ذلك وعوائده على التجار بحسب مايوزن ٠

(د) السماسرة أو الدلالون :

وقد أجملت احدى وثائق محكمة دمياط الشرعيـة مهمتهم بقولها (عليهم ألا يخرجوا سعر بغير علمهم بأسعار التجـار ، وان يلاقوا بين البايع والشارى وألا يخرجوا الا بعطا ثابت) ومهمتهم بذلك هى التوفيق بين التجار وكتابة التعاقد بينهم ويتقاضى هؤلاء السماسرة والدلالون عوائدهم على الصفات من التجـار ولا يعينون الا بضمانة شيخ السوق وبعد ذلك يقرأ الحـاكم الشرعى عملهم فى الدلالة حيث يعطى كل واحد منهم حجة موقعـة من الحاكم الشرعى أو أحد نوابه تفيد تقريره وتعيينه فى الدلالة ٠

ويجمع حصيلة أجورهم جميعا شيخهـم فى السـوق أو القيسارية ثم تقسم بينهم بالسوية أما اذا كان فى السـوق أو القيسارية أو الوكالة سمسار واحد فانه يستأثر لنفسه بايراداته على أن يدفع لشيخ الطائفة ما يقرره عليه من الرسوم أما الأسواق التى تباع فيها البضائع بالتجزئة من مأكولات وأقمشة وغير ذلك فلا يشترط حضور السماسرة فيها حيث اقتصر عملهم على الصفقات المتبادلة بين التجار ٠

ويمكن القول بأن نظام ادارة الأسواق والوكائل كان نظاما مثاليا يضمن الاشراف الكامل على التجار ويضمن مصـالح الرعية فى ضبط الأسعار وعدم الاحتكار كما يكفل جو الأمن ويساعد على تقارب الأسعار ووفرة البيع ، الأمـن الذى كان يسـهم فى رواج النشاط التجارى كما ضمنت هذه الأسواق القياس والوكائل للتجار

وبخاصة الأجانب والغرباء من غير أهل الثغور اقامة ميسرة الى حين تصريف تجاراتهم ، كما ضمن نظام الالتزام بأمن هـــذه الوحـدات بما له من ضـوابط الأمن والطمأنينة للمقيمين والتجـار والتجارات ، كما أعطى ادارة هذه الوحـدات للتجـار حرية الحركة شريطة ألا يتضرر الناس وأعطاهم حرية كفلت لثرواتهم أن تنمو دونما قيود طالما تؤدى الضرائب التى كانت تجبى على حركــة التجارة والصفقات وليس علي التجار مما أسهم فى ازدهار حركة التجارة الداخلية فى مصر ٠

ثالثا : ادارة الحرف والطوائف :

أسهم نظام ادارة الحرف والطوائف فى ضمـان امتـداد اشراف الجهاز الادارى على سائر عناصر النشاط الاقتصـادى والاجتماعى فى الموانىء المصرية في العصر العثماني بحيث كفل ذلك لونا من الرقابة والاشراف على مختلف الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية والدينية ، كما تسبب فى انصهار المتحصل من هذه الحرف والطوائف من الضرائب فى الهيكل المالى لمصر من خـلال نظام الالتزام الذى أديرت به شئـون مصر المـالية فى العصر العثمانى ، لذلك كان ضروريا تناول التنظيم الادارى لهذه الطوائف بشقيها الحرفى والدينى والذى كان محوره شيخ الطائفة الذى كان يتمتع بمسئوليات ادارية واشرافية متنوعة فهو الذى يتعامل مع الجهاز الادارى فى الموانىء المصرية والجهاز الادارى بالقاهرة فى الديوان العالى من خلال الاتصال المباشر بهذين الجهازين أو من خلال شيخ أعلى له سلطة الاشراف من القاهرة على عدد من الطوائف المتشابهة فى مصر كلها وكفل ذلك حرية نسبية وادارية شبه ذاتية لهذه الطوائف والحرف تتسم بالسـهولة والبسـاطة وتتيح الاتصال المباشر بين الادارة وأفراد هـذه الطوائف وفيمـا يلى نتناول ادارة هذه الحرف والطوائف ٠

١ ـ اختيار شيخ الطائفة :

كان اختيار شيخ الطائفة أو الحرفة مسئولية كبار رجالها الذين يرشحون أحدهم اذا خلا منصب الشيخ بوفاة أو عزل أو تقاعد ، وهناك صفات يجب توافرها فيمن يرشح لهذا المنصب ، ومن هذه الصفات ما هو عام مطلوب فى شيوخ الطوائف والحرف جميعا ومنها ما هو خاص يختلف من شيخ لآخر باختلاف الطوائف والحرف وقد أجملت وثائق المحاكم الشرعية الصفات العامة للشيخ فيما يلى (استقامته وعفته وصيانته واقراره بأن يمشى بينهم بالمعروف والاصلاح ولا يحدث الحادث وان لا يفرق بين غنيهم وفقيرهم) •

أما الصفات الخاصة لشيخ الطائفة أو الحرف فقد كانت لا تخرج عن وجوب الفهم الكامل لدقائق حرفته ونظمها وقد حفلت سجلات المحاكم الشرعية بوثائق تعيين شيوخ للعديد من الحرف تضمنت كل وثيقة منها بعض خصائص وواجبات شيخها اذ يشترط فى شيخ طائفة الصرافيين مثلا (معرفته الكاملة بالضرب واظهار ما فيه من غش) كما يشترط فى شيخ طوائف (الجرايحية والمجبرين والمزينين الذين يعالجون العيون والاسنان) المعرفة الكاملة بمهنة الطب بحيث لا يمارس أحدهم عمله الا بعد أن يقره الشيخ ويجيزه ولا يجرى أحد من أفراد الطائفة عملية جراحية كبيرة الا بعد موافقته واشرافه وبتعبير الوثيقة (لا أحد يتعدى على جراحة من المثقلات الا أن يكون بالكشف عليه منه) •

وكما كان لكبار كل حرفة وطائفة أن يختاروا شيخا عليهم ، فقد كان اجماعهم على فساده أو ظلمة موجبا لعزله ويؤخذ برأيهم فى مثل هذه الأحوال •

٢ ـ تراتيب تعيينه أو عزله :

اذا خلا منصب شيخ الطائفة ورشح كبار رجالها أحدهم كشيخ للطائفة وآخر كنقيب له يعرض الاختيار على الحاكم الشرعي للثغر فيقر ما اجتمع عليه رأيهم ثم يرفع الأمر للديوان العالى بالقاهرة فيقر هذا الاختيار ويصدر بيورلدى باقامة من أختير شيخا لطائفته • ويكتفى فى الطوائف الفرعية التى تجمعها طائفة كبيرة واحدة مثل طوائف (الطحانين والفرانين والكحكين والبكسماطين) بأن يقر الحاكم الشرعى للثغر اختيار شيخ كل طائفة على حين يرفع الأمر للديوان العالى بالقاهرة فى حالة اختيار الشيخ الرئيس لعموم هذه الطوائف مجتمعة •

أما الطوائف التى كانت تخضع لاشراف بعض كبار موظفى الديوان مثل (الجبجى باشا) و (معمار باشا) و (جراح باشا) فان الديوان العالى لا يقر اختيار شيخ الطوائف التابعة لهم الا بعد اقرارهم وموافقتهم ويحدث فى العزل ما يحدث فى الاقامة من تراتيب ادارية • ولم نصادف فى خلال دراسة واسعة لسجلات المحاكم الشرعية لهذا العصر وغيرها من المصادر حالة واحدة عين فيها شيخ لطائفة على غير ارادة أفرادها الأمر الذى يؤكد احتفاظ النظام الذى أديرت به الحرف والطوائف بسلامته واحترام رأى أفراد الطائفة وهى عناصر ايجابية فى تقييم هذا النظام •

٣ ـ مسئولياته :

تمثلت مسئوليات شيوخ الحرف والطوائف تجاه أفراد طوائفهم وتجاه الجهاز الادارى والملتزمين بالثغور فى جانبين أحدهما الجانب المالى الذى يتبع التزامهم بعد اختيارهم شيوخا لطوائفهم فهم بذلك مسئولون عن سداد ما عليهم من ضرائب وعوائد للملتزمين وغيرهم وعليهم توزيع هذه الضرائب على أفراد

طوائفهم فى اطار وحدود متعارف عليها تضبط ذلك ولا تخرج عن حد الاعتدال وتتم العلاقة فى اطار ذلك بين شيخ الحرفة والملتزم أو وكيله دون باقى أفراد الحرفة وتوزع هذه الضرائب على أفراد كل طائفة على كل فرد بحسب حجم نشاطه وقدرته المالية ٠

أما الجانب الادارى من هذه المسئوليات فهو ينبع من كون هؤلاء الشيوخ يمثلون حلقة الوصل بين الجهاز الادارى فى الثغور وبين الديوان العالى بالقاهرة من جانب وبين أفراد طوائفهم من جانب آخر وهم بمقتضى ذلك مسئولون عن طوائفهم أمام هذه السلطات الادارية ومسئولون عن تنفيذ الأوامر الادارية والمالية الصادرة منها الى جانب المسئولية عن تصرفات أفراد طوائفهم وجودة صناعاتهم وتنظيم العمل بينهم وتوزيع الخامات وضم أفراد جدد الى الطائفة وعزل من حاد عن جاة الطريق ومشى على غير طريق الاستقامة أو من رآه غير صالح للعمل فى الحرف بسبب مخالفته للصنعة وخروجه عن أصولها) كما تمتد المسئولية لتشمل فحص ممتلكات من وقع من أفراد الحرفة أو الطائفة تحت طائلة التغريم أو الهروب أو غير ذلك ٠

وكان لشيخ كل طائفة مسئوليات خاصة تنبع من طبيعة نشاط طائفته وعلى ذلك كان شيخ طائفة النشارين مسئولا عن نفسه وطائفته فيما يلى (ألا تقطع أشجار من بساتين الثغر عند طلب أصحابها لذلك الا بعد الاذن لهم من الحاكم الشرعى بالثغر) وذلك لاعتبار هذه الأشجار من المواد الهامة اذ كانت الأخشاب احدى السلع الاستراتيجية اللازمة لبناء السفن " كما كان شيخ طوائف (الجرايحية والمجبرين والمزينين) وغيرها من طوائف مهنة الطب مسئولا عما يلى (التفتيش على أفراد هذه الطوائف والتفتيش على مراهمهم وعددهم وله العهد والشد والحل والربط وله الحوشى والمنع لمن لا يحسنون فى صناعتهم لجهالتهم) ٠

أما شيخ طائفة الدباغين فكان مسئولا عن (توزيع الجلد على الدباغين بحسب فقيرهم وغنيهم) ، أما الطوائف الدينية كطوائف الصوفية فتجدر الاشارة الى أن شيوخ هذه الطوائف التى كثرت فى الموانىء المصرية شأن باقى نواحى مصر سواء فى الريف أو المدن والذين كان عليهم أن يباشروا أهل طريقتهم ومنع غيرهم من شيوخ الطرق الصوفية الأخرى من استمالة أنصارهم ومثال ذلك تصدى شيخ طائفة الأحمدية الصوفية بثغر دمياط لشيخ طائفة الرفاعية وشكايته للحاكم الشرعى حيث جاء فيها ما يلى (تعدى الشيخ شهاب الدين الرفاعى على بلد السادة الأحمدية بدمياط منية ابن الطيب وطرقها بسيارة ليلا وأخذ فيها العهود من غير قانون وقد جرت العادة القديمة المستمرة أن كل شيخ طائفة لا يتعدى على محلات الشيخ الآخر) .

كما كان من مسئوليات شيوخ طوائف المتصوفة ضمان الآداب العامة فى أذكارهم والالتزام بالمشرع الشريف وقد عبرت عن ذلك وثيقة من وثائق محكمة دمياط الشرعية اذ قالت (عليهم تنبيه النسا المداحات والرجال المداحين المزاهرية بأنهم لا يتكلمون بغير مدح النبى صلى الله عليه وسلم بألفاظ خاجة عن الشرع الشريف والقانون المنيف) .

أما شيوخ الطوائف التى قد يستدعى أفرادها للخدمة السلطانية فى الجيش أو الأسطول العثمانى أو الترسخانات السلطانية من (البحارة وأ القلافطة والنجارين والدقاقين والحدادين) فكان هؤلاء الشيوخ مسئولين عن تجهيز الأفراد المطلوبين بمجرد وصول البيور لدى المعنى بذلك الى الحاكم الشرعى وأعلامهم بذلك ويتقاضون أجور أفراد طوائفهم من متحصل دواوين الثغور . كما يلتزم شيخ طائفة الصرافين عن أفراد طائفته بتمويل الادارة والجهاز الادارى بما قد تحتاجه من العملات الأجنبية

وبتعبير الوثائق (اعطاء الميرى ما يريده من أموال اجنبية أو ذهبية فى مقابل فضة ميرى بما يوازى ذلك) ويلتزم شيوخ طوائف باعة الأطعمة من (الطحانين والفرانين والزياتين والقصابين) وغيرهم بالاتفاق مع ملتزم جهة الاحتساب أو كتخداه بتسعير هذه الأطعمة وتحديد أوزانها وتحرير موازينها كما كان من مسئوليات شيخ طائفة البنائين والمهندسين التحكيم فيما قد ينشأ من منازعات بين الأهالى وتثمين العقارات كخبير فنى يستشيره لذلك الحاكم الشرعى أو أحد نوابه وكذلك لتقدير ما قد تحتاجه القلاع أو المساجد والزوايا والأضرحة من نفقات للترميم أو البناء على أن الديوان العالى الذى كان يولى صناعة الملابس والأقمشة والمقاييس التى تقاس بها هذه الأقمشة وجودتها أهمية كبيرة ٠ لم يكن ليكتفى برقابة المحتسب وشيخ طائفة الحياكين على ذلك وانما كان يرسل من قبله جاويشيه بصفة دورية للتفتيش على هؤلاء الحياكين ومعاينة صناعتهم وأذرعتهم ومقاساتهم ، ويلتزم شيخ قيسارية القماش بأن يجمع لهم رسما من أفراد التجار الذين يتجرون فى الأقمشة والذين يستفيدون من هذه الرقابة سواء فى الصناعة أو فى استيفاء المقاييس ويسمى هذا الرسم باسم (حق طريق) ٠

وامتد نظام ادارة الحرف والطوائف من خلال شيوخ هذه الحرف والطوائف فغطى النشاط العلمى والدينى حيث تنقل لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية مواد كثيرة أقيم من خلالها شيوخ على طوائف العلماء من خلال علماء الثغر أو بارسال شيخ لهؤلاء العلماء من القاهرة وفق فرمان من الباشا فى الديوان العالى ومن هذه المواد ما ورد فى أواخر القرن الثامن عشر من الديوان العالى الى الجهاز الادارى بثغر دمياط وهو فرمان يتضمن ما يلى (تعيين شيخ الاسلام محمد الدنجيهى متحدثا

ومتكلما على جميع العلماء والمتعممين وجميع حمـــلة كتاب الله المبين) ٠

وهكذا ضمن هذا النظام الذى أديرت من مختلف الحـــرف والطوائف قدراً كبيراً من الاشراف والضبط الادارى على مختلف الوان النشاط الاقتصادى والاجتماعى والعلمى ٠

٤ ـ عـــوائده :

كان لشيخ كل طائفة عوائد على أهـل طائفتـه حيث يلتـــزم بسداد ما على طائفته من ضرائب وأعباء رسمية وغير رسميـــة عينية ونقدية للملتزم الجهة التى تتبعها مقاطعته ماليا ، وله الفرق بين ما يجبى وما يدفع على أنه تجب الاشارة الى أن قاعدة الربح لم تكن هدفا لهؤلاء الشيوخ كسائر الملتزمين ٠ وتحصل هـــذه العوايد من أفراد الطائفة كل بحسب قدرته وحجم نشاطه ولكن فى اطار معين متفق عليه بين شيخ كل طائفة وكبارها حين اختياره، ويعتبر خروج الشيخ عنه بالزيادة مبررا يستوجب خلعـــه من مشيخته ٠

ويتعهد مشايخ الطوائف التى تخضع لاشراف معمار باشه وجبجى باشه وجراح باشه بسداد عوائد اليهم كمشرفين عامين على تلك الطوائف التابعة لهم والخاضعة لسلطتهم وذلك نظيـــر تفويض المشايخ فى ادخال من يريدون الى الطائفة وما يتقاضـونه من عوائد من أفراد طوائفهم ٠

واجمالا فقد أسـهم نظـام الطوائف والحـرف بمـا له من ضوابط وأعراف فى سيطرة الادارة متمثلة فى الجهاز الادارى على الحرفيين وسائر أفراد الطوائف من خلال شيوخهم كما أسهم فى عقد الصلة بين هؤلاء الحرفيين وهذه الأجهزة الادارية ، كمـــا

تحمل الدور الرقابى لشيوخ الحرف والطوائف على أفراد طوائفهم وصناعاتهم ومعاملاتهم عبئا كبيرا تخفف منه الجهاز الادارى وضمن ذلك لونا من الرقابة الفنية المتخصصة على الحرفيين كما ضمنت الادارة فى مصر العثمانية من خلاله تحصيل الضرائب من فئات متشابكة ومتعددة ومتنوعة لم يكن بالامكان حصرها بغير هذا النظام اضافة الى ما لهذا النظام من فوائد وآثار اجتماعية ٠

وقد كفل نظام التعيين والعزل لشيوخ الحرف والطوائف بما له من ضوابط لونا من الادارة والرقابة الذاتية وضمانا لسيره فى الاطار الذى افترض من أجله خاصة وأن هذا النظام كان محل احترام الجهاز الادارى فى الموانىء ٠

وباستعراض سجلات المحاكم الشرعية لهذه الموانىء على مدار فترة البحث لم تهمل هذه القاعدة فى التعيين والعزل ولم نصادف وثيقة تشير الى تعيين شيخ لطائفة على غير ارادة أفراد هذه الطائفة الممثلين بكبرائهم ، أو ابقاء شيخ على مظالمه وتجاهل الشكايات التى عرضت على الحاكم الشرعى أو نوابه تدينه وتظهر رغبة أفراد طائفته فى عزله واقالته ، ومع ما كفله هذا النظام من تراتيب تضمن عدم دخول أحد من غير أفراد الحرفة أو صبيانهم بها وفق تقاليد مرعية ، ورقابة فنية على الحرف والمنتجات الا أنه طبع الحرف والصناعات بطابع واحد جامد ووضعها فى اطار من التقليد الذى أسهم الى حد كبير فى تخلف هذه الحرف والصناعات فى العصر العثمانى مقارنة بما كان لهذه الصناعات والصناع من شهرة واسعة فى العصر الاسلامى ، كما أن هذا

النظام قد وفر وسيلة مريحة للادارة العثمانية فى مصر والأجهزة الادارية فى الموانىء ولأصحاب النفوذ من الأمراء والعسكريين للضغط على هذه الحرف وعلى أربابها عن طريق هؤلاء الشيوخ وارهاقهم بالاعباء غير الرسمية فى الفترات التى كانت قبضة الادارة وسلطة الدولة تتراخى لصالح أفراد من الأمراء أو العسكر وأصحاب النفوذ .

الباب الثالث

التنظيم المالى فى الموانىء المصرية فى العصر العثمانى

الفصل الأول : نظام الالتزام وطبيعته

الفصل الثانى : مقاطعات الالتزام بثغرى الاسكندرية ورشيد

الفصل الثالث : مقاطعات الالتزام بثغرى دمياط والبرلس

الفصل الرابع : مقاطعات الالتزام فى مينائى بولاق ومصر القديمة

الفصل الخامس : مقاطعات التزام السويس والقصير

الفصل الأول

نظـام الالتزام

تمهيـــد :

.. على الرغم مما أحدثه الفتح العثماني لمصر من تغييرات سياسية تمثلت فى سقوط دولة المماليك الجراكسة وخضوع مصر للعثمانيين ، الا أن النظم المالية فى مصر لم يطرأ عليها تغييــر جوهرى وانما استمرت قائمة فى هيكلها العام وان اختلفت تبعيتها حيث أصبحت تتبع السلطان العثمانى بدلا من السلطان المملوكى وناب عن السلطان سليم الأول فى حكم مصر فى تلك الفتــرة المبكرة أحد كبار الامراء المماليك الذين انحازوا اليه وهو خاير بك أو (ملك الأمراء) وذلك تقديرا لدوره فى نجاح الفتح العثمانى وكافأه السلطان بمنحه خراج أقاليم الشرقية والغربية وجهـــات الصعيد الى أن يموت ، أما المال الذى كان يرد من الثغور فقد أصبح يتبع الخزينة السلطانية على أن يخصص هذا المال للنفقات

الداخلية فى مصر ونفقات الحرمين الشريفين بالاضافة الى ارسال بعض المواد الغذائية الى المطبخ السلطانى فى اسلامبول كهدايا شخصية من خاير بك وفضلا عن ذلك استمر موظفو الادارة المالية فى أواخر دولة الجراكسة فى شغل نفس مواقعهم فى أوائل العصر العثمانى وهم (أولاد الجيعان) الذين اعتبر قضاء خاير بك على نفوذهم بداية لعهد ادارى جديد له خصائصه وسماته ٠

واستمر الأمر كذلك حتى قدم الى مصر ابراهيم باشا أحد كبار رجال السلطان العثمانى سليمان القانونى لاخماد ثورة (أحمد باشا الخاين) ١٥٢٥/٩٣١ ، حيث مكث بمصر لمدة تقترب من ثلاثة أشهر نظم فيها ادارة مصر المالية ووضع القواعد التى تضبط ايرادات الأقاليم والقاطعات مسترشدا بما كان سائدا زمن الجراكسة ويبدو ذلك واضحا فى الدستور الادارى الذى وضعه وسمى باسم (قانون نامه مصر) الذى أقر كثيرا من النظم والتراتيب الادارية والمالية التى كانت سائدة قبل ذلك وعدل البعض منها بما يتوافق مع النظم المالية والادارية العثمانية فخصص جزءا كبيرا من ايرادات مصر للخزينة السلطانية وقدره ستة عشر مليونا بارة فى العام من فائض ايرادات المقاطعات الريفية والحضرية وذلك لحاجة الدولة العثمانية لمصادر دخل جديدة تعينها فى صراعاتها العسكرية الطويلة فى أوربا وآسيا والتى لعب فيها ابراهيم باشا نفسه دورا كبيرا الى جانب السلطان سليمان القانونى كوزير أعظم ٠

وقد بنى ابراهيم باشا نظامه على أساس من الادارة الذاتية فى مصر للشئون المالية والادارية من خلال نظام الالتزام الذى تخففت به الدولة العثمانية من أعباء الادارة المباشرة لمصر ولم يكن هذا النظام جديدا على مصر فقد عرفته زمن الجراكسة تحت اسم (الضمان) الذى اشتمل على نفس فكرة نظام الالتزام وقد

أورد القلقشندى نصا ذكر فيه ان جهات مدينة الفسطاط جبيرة وأن متحصلها كثير وأن بعض هذه الجهات اديرت بنظام الضمان الذي يحمل نفس مفهوم الالتزام حيث قال (وبعض هذه الجهات له ضمان بمقدار معين لكل جهة ويطلب المضمن بذلك المقدار فان زادت الجهه فله وان نقصت فعليه) كما ذكر ابن شاهين في حديثه عن ثغر دمياط وجهات ايراداته أن من جملة ذلك (قياس القصب ومتحصل الخمس وضمان بحيرة السمناوية) وهو يقصد ضمان بحيرة السمناوية بحيرة المنزلة الذى نسب الى أسرة السمناوية الذين توارثوا الالتزام بهذه البحيرة فلهم ولاتباعهم حق صيد الأسماك والطيور بها ، وبذلك يمكن القول ان نظام الالتزام الذى طبق بصورة شاملة فى العصر العثمانى لم يكن بدعا جديدا وانما كان نظاما معروفا ومطبقا بصورة جزئية فى عصر المماليك الجراكسة الذى سبق العصر العثمانى فى مصر وعاصره لفترة قبل فتح العثمانيين لمصر وقد سمى الملتزمون زمن الجراكسة باسم (المقطعين) أى أصحاب المقاطعات وذلك في نص أورده ابن اياس في تأريخه لحوادث شهر ربيع الأول سنة ٩١٨ هـ حيث قال (وفيه رسم السلطان لكاشف الشرقية وكاشف الغربية بأن ينزلوا على البلاد ويستخرجوا من الفلاحين الحمايات والشياخة وقدوم الكشاف عن سنة ٩١٨ هـ الخراجية قبل أن تدخل فحصل للمقطعين غاية الضرر وصارت الكشاف تنزل على البلاد وتكبس على الفلاحين ويستخرجون منهم الأموال بالضرب) ويفيد هذا النص أن نظام الالتزام ومسميات أفراده وضرائبه وحمايته كان مستخدما فى العصر المملوكى ، وظل هذا النظام يمثل قاعدة النظام الادارى المالية مصر فى العصر العثمانى .

وظلت القواعد المالية والادارية التى أرسلها ابراهيم باشا الصدر الاعظم فى قانون نامه مصر سارية فى اطارها العام حتى سنة ١٠٨١ هـ / ١٦٧٠ م عندما تولى باشوية مصر ابراهيم باشا

الوزير الذى أعاد الى الأذهان ما أحـدث سمية الصدر الأعظم حيث أعاد تنظيم ماليـــة مصر فخفض المصروفــات وزاد فى الايرادات بمضاف جديد الى المطلوب للخزينة السلطانية من المقاطعات وقدر هذا المضاف خمسة آلاف بارة تزيد على كل كيس قـدره خمسـة وعشرين الف بارة وتجب على كل المقاطعات حضرية كانت أم ريفية فارتفعت بذلك ايرادات الخـزينة وبالتـالى ارتفع ما يرسـل منهـا كارسالية الى الخزينة السلطانية فى اسلامبول فأصبح حجم هذه الارسالية ١٢٢ر١٠٦ر٣٠ باره ، كما ربط الخزينة والسنة المالية وفقا للشهور القبطية من شهر توت الى شهر توت فأضاف هذا التعديل أيضا فارقا تمثل فى متحصل الضرائب عن أحد عشر يوما هى الفارق ما بين التقويمين القبطى والهجرى وعرفت هـذه الزيادة فى سجلات الروزنامة تحت اسم (مال توتيه) ٠

ومثلت اصلاحات ابراهيم باشا الوزير التى عرفت باسـم (دفتر ابراهيم باشا) أو (تحرير ابراهيم باشا) بداية لسلسلة أخرى من الاصلاحات المالية التى تعرضت فيها أصـــول أموال المقاطعات للزيادة نتيجة لأسباب ودوافع مختلفة ٠ وأشهر هذه الاصلاحات المالية التى عرفتها أصول أموال المقاطعات المطلوبـة للخزينة السلطانية اصلاح سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م الذى أجراه اسماعيل باشا واصلاح عام ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م ٠ واصلاح عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م واصلاح عام ١١٨٠ هـ / ١٧٦٧ م الذى تم زمن على بك الكبير ثم انقطعت ارسالية الخزينة السلطانيـــة باسلامبول بعد أن استقر الأمر لعلى بك فى مصر من سنة ١١٨٣ هـ ـ ١٧٧٩ م الى ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م حيث أعادها محمد بـــك أبو الذهب اضافة الى اصلاحات حسن باشا الغازى فى سنة ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٦ م ٠

على ان مقارنة هذه الزيادات بالتغيرات التى كانت تطرأ

على أسعار صرف البارة وهى العملة التى كانت تحصل بها الضرائب مقارنة بالعملات الأجنبية توضح أن هذه الزيادات لم تكن زيادات بالمعنى الحقيقى للكلمة ولم تمثل ارهاقا وعنتا كبيرين للناس بالقدر الذى تسببت فيه كثرة وتعدد الأعباء غير الرسمية بمسمياتها المختلفة ، ولقد ظل نظام الالتزام هو النظام المالى الذى تدار به ايرادات مصر فى العصر العثمانى حتى ألغاه محمد على باشا سنة ١٨٣٩ م واستبدل به نظام آخر هو نظام العهد قريب الشبه بنظام الالتزام والذى بمقتضاه كان المتعهد يتحمل للدولة الضرائب الجارية والمتأخرة عن القرى المعسرة ويسلم الحكومة ناتج عهدته من الأراضى بأسعار محددة فى مقابل استفادته بادارة هذه الأراضى وتحصيل الضرائب عنها ٠

أولا : التعريف بنظام الالتزام وتطوره :

ان مفهوم كلمة الالتزام يعنى وجود اتفاق بين طرفين يلتزم كل منهما لصاحبه بالتزامات محددة ، فعلى حين تلتزم جهات الادارة المتمثلة فى الديوان العالى وما يخضع لاشرافه سواء ديوان الروزنامة أو الأجهزة الادارية فى الثغور وهى الطرف الأول فى الالتزام بتمكين الملتزم وهو الطرف الثانى فى الالتزام من مقاطعة معينة بكل توابعها ومساعدته وتخويله حق جمع الضرائب وتفويضه فى بعض اختصاصاتها ، فانه كان على الملتزم وهو الطرف الثانى فى هذه العملية أن يلتزم لها بسداد مبلغ معين عن مدة التزامه سواء للخزينة السلطانية أو غيرها من الأعباء التى سبقت الاشارة اليها ، كما يلتزم بأن لا تزيد الضرائب التى تجبى من الناس عن الحدود المتعارف عليها بما لا يظلم الناس ، كما كان عليه أن يلتزم بمسئوليته عن ادارة

المقاطعة وما يتعلق بذلك من النفقات التى قد تحتاجها بعض المنشئات التابعة للمقاطعة ونفقات ادارتها ·

·· وقد عرفت النظم الاسلامية المالية هذا النظام باسم (التقبل) أو (القبالة) وفيه يكون شخص ما (قبيلا) أى كفيلا يقوم بتحصيل الخراج لنفسه فى مقابل قدر معلوم من المال يدفعه للدولة ، ويستفيد من ذلك السلطان فى تعجيل المال وضمان تحصيله ويستفيد المتقبل بالفرق بين ما يدفعه وما يحصله ·

ولقد ظهر هذا النظام فى العصر الأموى وانتشر فى العصر العباسى حتى أصبح هو النظام السائد فى الدولة العباسية وفكره نظام القبالة هى نفس فكرة نظام الالتزام بما يتضمن ذلك من حقوق وواجبات وما لها من أغراض وفوائد للدولة وللملتزمين وقد عرفت الدولة العثمانية نظما مالية متعددة ومنها نظام الأمانات الذى يعهد فيه لأمناء بمهمة تحصيل الضرائب لصالح الدولة على أن يتقاضى هؤلاء الأمناء رواتب عن أعمالهم تلك من الخزينة وقد وجد أن هذا النظام يفتقد الى فاعلية نظام الالتزام كما أنه يكلف الدولة نفقات كثيرة فى ادارته فتطور الأمر الى استخدام الدولة العثمانية لنظام الالتزام الذى التزم فيه هؤلاء الأمناء بأن يدفعوا مبالغ معينة الى الخزينة السلطانية فى مقابل اعطائهم الحق فى جباية الضرائب عن بلاد بعينها أو على نشاط ما ، ولقد استخدم هذا النظام بصورة واسعة زمن السلطان سليمان القانونى وكان الهدف من ذلك أن يوفر على الخزينة السلطانية ما كانت تتكبده من نفقات لادارة نظام الأمانات ، وما كان يجره هذا النظام من مشاكل ادارية الى جانب ضمان ثبات ايرادات الدولة ، ولذلك يمكن القول بأن نظام الالتزام حلقة متطورة عن نظام الأمانات ·

وتؤكد وثائق المحاكم الشرعية على حقيقة مفادها تطبيق

هذا النظام فى مقاطعات الموانىء المصرية فى فترة مبكرة بعد الفتح العثمانى لمصر ، حيث نصت احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية لسنة ٩٦١ هـ / ١٥٥٣ م على ما يلى (التزم المعلم سليمان اليهودى لجهة ديوان الثغر الجارى فى التزام الأمين حسن أمير اللواء الشريف السلطانى والمعين للمحافظة بالثغر السكندرى بمائتى دينار ذهب نظير تحدثه على معصرتى البلح والكتان بالثغر) كما تؤكد على نفس الحقيقة احدى وثائق محكمة دمياط الشرعية لسنة ٩٧٢ هـ / ١٥٦٤ م التى تنص على ما يلى (التزم جمال الدين بن الحاج على المناوى ومجموعة من صيادى وفلاحى بحيرة تنيس من المعلم موسى بن اسحاق عرف بابن الأشقر بمقاطعة بحيرات تنيس وتوابعها ولواحقها وفلاحيها بمبلغ ٧٥ ألف نصف فضه يقومون بذلك مقسط عليهم فى احد عشر شهرا من تاريخه ..) .

.. وأفادت وثائق المحاكم الشرعية أن لقب (الأمين) أو (الملتزم) كانا مترادفين يطلقان على شخص واحد ودليل ذلك ما نصت عليه احدى الوثائق فى تسميتها لأحد الملتزمين باسم (الأمير مراد أمين السكه السلطانية سابقا الملتزم بمقاطعة الثغر) وما نصت عليه وثيقة أخرى فى نفس السجل والسنة ولنفس الشخص (الأمير مراد جاويش الأمين بالثغر) .

ونجح نظام الالتزام فى تحقيق الغاية التى سعت الدولة العثمانية فى تطبيقه من أجلها من حيث توفير النفقات والتخلص من المشاكل الأدبية التى برزت فى نظام الأمانات وضمان ارسالية الخزينة السنوية ، وثبات الأحوال المالية ، واكثر من ذلك استغلاله فى ضمان سيطرة الدولة العثمانية على مصر فى الوقت الذى كانت فيه مشغولة فى صراعات عسكرية شبه دائمة فى أوروبا وآسيا

وذلك من خلال استغلاله كعنصر اغراء للمؤيدين وارضاء للطامعين وضرب للمتطلعين المتوثبين ٠

ويمثل نظام الالتزام نظاما ماليا مثاليا ناجحا فى ظل ادارة قوية وانضباط ادارى يأمن فى جوارهما الناس غائلة الأطماع الشخصية للملتزمين ، وقد ساقت لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية أمثلة لتجاوز بعض الملتزمين وكيف تصدى لهم الأهالى بالشكوى الى الديوان العالى بالقاهرة ، وكانت شكايتهم محل رعاية واهتمام وبحث دقيق تبين معه أنهم لا حق لهم فى شكواهم ، وأقر الديوان العالى بسبب ذلك مبدأ هاما هو أن الملتزم وأتباعه غير مسئولين عما سلف من مغارم فرضها آخرون سبقوهم الى الالتزام بنفس المقاطعة ، وحين تجاوز الملتزمون فى تحصيل الرسوم على التجار وشكاهم هؤلاء التجار للحاكم الشرعى فى دمياط فأمر ببطلان ذلك وارجاع مازاد عن القدر المحدد من الضرائب لأصحابه من المتضررين ، وتنقل لنا وثيقة أخرى كيف تصدى علماء وأهالى دمياط لمظالم ملتزم ثغر دمياط الأمير على جوربجى مستحفظان حيث أخذوا عليه سماحة للافرنج بالتجارة فى الحبوب وشرائها من الثغر وكان ذلك من المحظورات فأمر الديوان العالى بما يلى بعد أن تبين له صدق شكواهم (لا يتعاطى المذكور شيئا من الولايات أو الحسبة بالثغر مطلقا ما دام فى قيد الحياة ولاكتخداوية الاحتساب ولا القبانة ولا سردارية القابى قوليه أو سردارية مستحفظان ، وان عليه أن أراد السكنى بالثغر المرقوم أن يلزم بيت سكنه ولا يعاون ولا يعاضد ولا يداخل أحدا من أهل المناصب المتعلقة بالثغر ٠ وان لا يدخل المحكمة بالثغر ولا يحضر جمعية من الجمعيات المتعلقة بالعامة ولا غير ذلك) ٠

٠٠ على أن مثالب هذا النظام تبدو سافرة فى ظل ضعف

الادارة وتراخيها في الاشراف على الملتزمين ومحاسبتهم ، تلك المثالب التى جعلت من هذا النظام نظاما معترضا عليه من جانب الفقهاء لاحتمال عسف القائمين به وحملهم الناس على ما لا يجب عليهم وظلمهم ، وقد حدث ذلك فى العصر العثمانى حين انخرط كبار رجال الأوجاقات العسكرية العثمانية فى مصر كملتزمين فى شتى المقاطعات وجمعوا ذلك الى جانب مناصبهم العسكرية وتزامن ذلك مع ازدياد نفوذ الأمراء المماليك الذين كانت لهم السيطرة على الأوجاقات على حساب سلطة الباشوات وقد بدا ذلك بصورة واضحة فى القرن الثامن عشر ٠

حين اشتدت الصراعات بين الأوجاقات على المغانم العائدة من حيازة مقاطعات الالتزام وتحولت تلك الأوجاقات الى مراكز نفوذ كبيرة لها امتيازاتها على حساب الطبقات الدنيا من الناس الذين أرهقوا بالحمايات شأنهم شأن ملتزمى الباطن وسائر الحرفيين والتجار ٠

٠٠ وعلى الرغم من محاولات الاصلاح المالى والادارى المتعددة الا أن أثر هذه الاصلاحات كان وقتيا اذ سرعان ما كان يعود بعده الأمر الى سابق عهده وكانت السيطرة الكبرى على التزام مقاطعات الموانىء لأوجاق الانكشارية أكبر الفرق العسكرية العثمانية فى مصر ولكن هذه السيطرة تراجعت فى أواخر القرن السابع عشر حيث سيطر أوجاق عزبان أحد هذه الفرق على مقاطعات الموانىء ، ولكن الأمر لم يستمر طويلا حيث عادت السيطرة مرة أخرى لأوجاق الانكشارية ٠

٠٠ وفى سنة ١١٣٧ هـ / ١٧٢٥ م حاول الوزير محمد باشا النشنجى رفع مظالم وحمايات الأوجاقات والعودة الى (تحرير ابراهيم باشا) الذى وضعه ابراهيم باشا الوزير سنة ١٠٨١ هـ /

١٦٧٠ م • بعد أن قارن الوضع بما كان عليه آنذاك فوجد زيادة قدرها ستمائة وثمانين كيسا ، ثم أقر لديه كبار رجال الأوجاقات على أن يرسل الباشا من عنده من يضبط المقاطعات لمصلحة الخزينة، ونودى فى الأقاليم برفع المظالم وألا يدفع الناس الا بموجب القوانين القديمة ، غير ان الحال سرعان ما عاد الى ما كان عليه حيث أعطيت المقاطعات للأوجاقات مرة أخرى بكل ما يعنيه ذلك من عودة المظالم والحمايات •

وفى سنة ١١٥١ هـ / ١٧٣٩ م أرسل السلطان محمود خان خطا شريفا الى مصطفى باشا فى القاهرة يأمره بأن يضبط كامل المقاطعات فى الموانىء ومقاطعة أمانة البحرين المختصة بالرسوم على الملاحة النهرية ومقاطعة الخردة المشتملة على طوائف المغنيين والحرفيين وغيرهم وأن يرسل من عنده أغوات لادارة المقاطعات لحساب الخزينة السلطانية ، الأمر الذى بدا وكأنه عودة الى نظام الأمانات القديم ، غير أن الصناجق وقادة الأوجاقات ومن والاهم من السادات والعلماء والأغوات رفعوا شفاعتهم للسلطان فى عودة المقاطعات لأربابها وكان لهم ما أرادوه •

وفى النصف الأخير من القرن الثامن عشر تنامى وتزايد نفوذ أمراء المماليك على حساب الباشا والأوجاقات واستولوا بذلك على مقاطعات الالتزام تباعا بما يعنيه ذلك من تحول جزء كبير من هذه الايرادات لأيديهم الأمر الذى ساهم فى تقوية وتعاظم قوتهم على حساب الأوجاقات • ولما قام حسن باشا الغازى بحملة عسكرية الى مصر لاعادة الانضباط السياسى والمالى ووعد الناس على حد تعبير الجبرتى (بأن يمشى على دفتر السلطان سليمان فكادت الناس تطير من الفرح) ولما تم الأمر له أعاد جمرك البهار المختص بتحصيل الجمارك على التوابل والبن الوارد

الى السويس الى أوجاق الانكشارية فى خطوة لاعادة سيطرة الأوجاقات ، ولكنه سرعان ما فرض مظالم جديدة ثم قفل راجعا الى اسلامبول فاستولى اسماعيل بيك على مشيخة البلد سنة ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م ومعه فى ادارة مصر مراد بيك وابراهيم بيك اللذين استوليا على مقاطعات الجمارك وغيرها من المقاطعات الحضرية وأدارها لهم كملتزمين من الباطن يوسف فرعون وأنطون كساب وبولسى عفانى ، كما التزم لهم كارلو روسيتى الايطالى بمقاطعة النطرون واستمر الأمر كذلك حتى قدوم الحملة الفرنسية ١٢١٣/١٧٩٨م التى كانت لها السيطرة على مصر وعلى مواردها وقد حرر استيف وبوسليج الذين كانا مسئولين عن النظام المالى أثناء الحملة الفرنسية قوائم تشتمل على مقاطعات الالتزام كلها سواء فى المدن أو الريف ، وقد جعلوا الجمارك على هيئة أقلام منفردة يتقلدها كل من يقوم بدفع مالها المحرر ، وأقاموا سوقا فى جامع أزبك بالأزبكية لبيع هذه الأقلام وظلوا يقيمون به لمدة كبيرة حتى بيعت كل هذه الأقلام وكان الرجلان يشتركان فى القلم الواحد ، كما كان الثلاثة الأكثر يشتركون فى حيازة القلم الواحد ، ولم يكتف الفرنسيون بذلك بل أكثروا من فرض الضرائب وتحصيل الغرامات (الفرد) وأنشئوا لذلك ديوان أسموه (ديوان الفرد) وبالغوا فى ذلك حتى بلغ ما دفعه أهل الاسكندرية من أموال فى جمادى الأول سنة ١٢١٣هـ مبلغ ٤٢٢٣٠ ريال فرانسه تسلمه الجنرال مانسفور حاكم الاسكندرية العسكرى من قبل نابليون ثم أخذ مبلغا آخر على وجه السلفة وقدره ٠٦٨ ، ٢٥ ريال فرانسه ، كما أخذوا من الوكالات والمخازن كميات كبيرة من السلع كالزيت الذى بلغ حجمه ٦٦٧٧ رطلا ومن الكبريت ٧٠٦ قنطارا بخلاف الكثير مما لا يحصى من السلع والحبوب ولذلك يمكن القل أن النظام المالى العثمانى الغى فى زمن الحملة الفرنسية استبدل بنظام

جديد هو نظام الالتزام كما يقول الفرنسيون فى المظالم الامر الذى تضاءل الى جانبه ما شهده النصف الثانى من القرن الثامن عشر من أعباء غير رسمية حصلها الأمراء وكبار رجال الاوجاقات والملتزمين فى ظل الحمايات كما سيتضح فى الفصول التالية :

ثانيا التراتيب الادارية لنظام الالتزام :ـ

اشتملت الادارة المالية للمقاطعات الحضرية من خلال نظـام الالتزام على تراتيب ادارية تحكم العلاقة بين الملتزمين والديوان العالى ، وكان تنفيذ هذه الترتيبات متعلقا بقوة الادارة السياسية والعسكرية وتوجهاتها حيث كان التشدد فى تطبيقها يختلف من فترة الى أخرى باختلاف الظروف السياسية وطبيعة العلاقة بين الباشا وحائزى هذه الالتزامات من رجال الأوجاقات •

وتبدأ هذه التراتيب بأن يشهد الملتزمون على أنفسهم لدى قاضى عسكر مصر فى حضور الباشا أو كتخداه والدفتر دار وكبار رجال الأوجاقات العسكرية ، وعدد من الموظفين الرئيسيين بالديوان مثل أفندى الشهر المسئول عن سجلات مقاطعات الجمارك وأمانة البحرين والخردة وغيرها والروزنامجى بأن عليهم القيـام بمـا يلتزمون دفعه من مال للخزينة السلطانية سواء كان ذلك مالا أميريا وهو الضريبة الأساسية أو ضريبة كشوفية وذلك نظير منحهم حق التصرف والانتفاع بالمقاطعة على أن تدون حجة بمضمون ذلك يصدر على أثرها الباشا أمرا اداريا (بيورلديا) الى الملتزم وصورة من هذا البيورلدى الى ديوان الروزنامة يتم بمقتضاه تحصيل مستحقات الخزينة ، ثم يتسلم الملتزم من ديوان الروزنامة تقسـيطا يتضـمن نص البيورلدى الذى أسندت بمقتضاه المقاطعة الى الملتزم كسنـد دال لى حيازته للمقاطعة وتخـويله حـق جمع الضرائب بمجـرد تسـلمه هذا التقسـيط •

وفى حالة اشتراك أكثر من ملتزم بمقاطعة واحدة كان كل واحد منهم يحصل على تقسيط يفيد التزامه ومدة هذا الالتزام وحصة الملتزم من المقاطعة مقدرة بالقراريط حيث تمثل كل مقاطعة أربعة وعشرين قيراطا . وتتراوح مدة الالتزام بين عشرة أشهر وسنة ويجوز تجديد المدة للملتزم . وكانت اجراءات منح الالتزام لا تتم الا بوجود كفلاء يضمنون الملتزمين فى الوفاء بالتزاماتهم أو بأن يرهن هؤلاء الملتزمون من أملاكهم ما يفى بتعهداتهم فى حالة تقاعسهم أو مطلهم .

وفى القرن السابع عشر لم يعد وجود كفلاء شرطا لاتمام اجراءات منح مقاطعات الالتزام حيث أصبح الملتزم ضامنا لنفسه ، واذا كان الملتزمون فى المقاطعة الواحدة أكثر من واحد ، كانوا جميعا متكافلين متضامنين ، ويسدد الملتزمون المال الميرى المطلوب وسائر الالتزامات الى الخزينة السلطانية عن مقاطعات التزامهم على أربعة أقساط يدفع القسط الأول منها بصفة معجلة بينما تؤدى الأقساط الثلاثة المتبقية بمعدل قسط واحد كل أربعة أشهر وكان أفندى الشهر ومعاونوه من موظفى ديوان الروزنامة مسئولين عن قيد أسماء الملتزمين والمقدر عليهم من أموال للخزينة السلطانية فى مقاطعات (الاسكلهات) أى الموانىء ، وهى دواوين جمارك الاسكندرية ودمياط ورشيد ومصر القديمة ومال البهار بالسويس ويمثل التزايد على مقاطعات الالتزام هدفا يحقق الفائدة المرجوة من المقاطعات سواء للباشا أو لرجال الأوجاقات الحائزين لها ، أما ما يسدد عن المقاطعات للخزينة السلطانية فلقد كان ثابتا باستثناء التغييرات التى كانت تحدث فى أعقاب الاصلاحات المالية بالزيادة أو النقصان ، وأما الزائد عن أصول الأموال الأميرية فهو الجهة المسيطرة على المقاطعة وكانت هذه المزادات تتم بديوان

الروزنامة بالقلعة ويقوم بهـا دلال مهمته الدلالة فى مـزاد بيـع المقاطعات ٠

وبدهى أن هذه المزادات كان يحكمها سقف أعلى للتزايـد يعرف المتزايدون ولا يتخطونه بحيث يفيدهم الالتزام بمقاطعاتهم ويضمن لهم فائض التزام مقبول يمثل الفـرق بين ما يجبى من ضرائب وعوائد وما يدفع من أموال سواء للخزينة السلطانية أو غير ذلك خاصة وأن وثائق المحاكم الشعرية تسوق لنا أمثلة عديدة تضرر فيها الأهالى من الملتـزمين ومحاولاتهم زيـادة الضرائب وكيف كان الحاكم الشرعى يتصدى لذلك بمنع الملتزمين أو عزلهم ومصادرة أموالهم على مدار الفترة الممتدة من دخول العثمانيين لمصر وحتى قدوم الحملة الفرنسية على أن الأمر لم يسـلم من التجاوزات فى فترات الصراع السياسى الداخـلى بين البيوت المملوكية والأوجاقات والخارجى بين أمـراء المماليـك والدولة العثمانية ٠

٠٠ أما اذا حدث ما يضر بالملتزمين فى التزاماتهم ويحول دون وفائهم بالتزاماتهم من معوقات أو تهاون من الادارة المحلية فى تقوية ساعد الملتزم وتمكينه من حقـوق عمله فان الجهـة التى يشتكى اليها لازالة ذلك أو التصرف فى مثل هذه الحـالة هى الديوان العالى وذلك للملتزمين الأصلاء للمقاطعة ، أما ملتزمـو الباطن فجهة الفصل فى شكاياتهم مع ملزميهم هى الحاكم الشرعى للجهة التى تقع فيها المقاطعة ٠

أما اذا أراد الملتزم فرض ضريبة على من لا ضريبة عليه أو زيادتها فان للمتضرر أن يشكوه الى الحاكم الشرعى الذى كـان عليه أن يأمر الملتزم بازالة سبب الشكوى ، أما اذا كانت الشكوى جمـاعية فى حق الملتزم الأصلى فانها ترفع الى الديوان العـالى

بالقاهرة فان ثبتت صحة الشكوى يرفع الملتزم من التزامه ويقبض عليه وعلى سائر مساعديه وكتبته وتصادر كل ممتلكاتهم حيث تباع وفاء لما تأخر من مال المقاطعة ، ويجهر بالنداء لاعلام الأهالى بهذا العزل ٠

أما اذا ما مات ملتزم المقاطعة الأصلى أثناء التزامه فان أمرا من الديوان العالى يصدر بضبط تركته وممتلكاته واحضار مساعديه من المباشرين والكتبة وتقدير تركته حيث يخصم منها ما على الملتزم ، وقد يقتضى الأمر بيع ممتلكاته لتحصيل ما تأخر عليه أما ما يزيد عن المتأخر على الملتزم للخزينة السلطانية من حصيلة البيع فانه يعطى لورثة الملتزم ٠

وعندما يحين موعد جمع الضرائب يكتب أفندية الشهر تذاكر أى ايصالات تحدد بها قيمة الضرائب المستحقة على الملتزمين ثم ترسل هذه التذاكر الى قلم الروزنامة حيث تتم مطابقتها على الأصول المدونة عن المقاطعة من ذى قبل عند الروزنامجى ، وبعد المراجعة يوقع عليها المختصون بالمراجعة ثم يقوم وكيل الخرج الشريف بتحصيل مال المقاطعات من الملتزمين لتوصيله الى الديوان العالى بالقاهرة ، ويحمل وكيل الخرج الشريف فى رحلته سجلات وقوائم بهذه الأموال ويتم ذلك وفقا لأمر من الديوان العالى الى المسئولين بالناحية التى تقع بها المقاطعة بمساعدته فى ضبط جميع ما يتحصل من المال الميرى عن فترة يحددها الأمر الصادر من الديوان العالى ثم يتسلم وكيل الخرج الشريف الأموال المطلوبة بحضور كبار المسئولين الثغور ويصحب وكيل الخرج الشريف فى مهمته هذه جنود من الجاويشية وأغوات الحوالة ٠

ولما ألغى منصب وكيل الخرج السلطانى سنة ١١٣٠ هـ / ١٧١٧ م ، واضطلع بهذه المهمة أحد أغوات الحوالة وكان يصاحبه

فى ذلك رجال من أوجاق جاويشان حيث كانوا يقومون بتحصيل الأموال الأميــــرية من الملتزمين وتسليمها الى الروزنامة فيقــــوم الصراف باشا ومساعدوه باحصائها ثم نقلها الى الخزينة حيث تصدر منها ايصالات مؤقته بما تحصل لديها ٠

تلك كانت هى التراتيب الادارية التى حكمت العــــلاقة بين الملتزمين وبين الديوان العالى وديوان الروزنامة بالتبعية ، وكان من الطبيعى أن يوفر هذا النظام للملتزمين حقوقا ويشترط عليهم واجبات تشكل الاطار الذى يسير فيه تطبيق هذا النظام ٠

ثالثا : حقوق وواجبات الملتزمين

٠٠ تبدأ حقوق الملتزم عقب صدور فرمان بتمكين الملتزم من مقاطعته والباسه الأكراك الفاخرة الخاصة بالملتزمين الأصــلاء للمقاطعات حيث يخول بذلك حق تحصيل العشــــور والضرائب لنفسه فى مقابل التزامه بدفع ما قد تحدد عليه للخزينة السلطانية وباقى الالتزامات التى سجلت فى التقسيط الصادر من الديوان الدفترى الذى كان يشرف على ديوان الروزنامة الذى تحرر فيه هذا التقسيط ٠

وتمثلت هذه الالتزامات فى المال الميرى وضريبة كشوفيــــة كبير وهما للخزينة السلطانية ، وضريبة (الالباسية) بعد ارتداء الملتزم لأكراك الالتزام أو قفطان الســــلطنة حسب تعبير بعض الوثائق ، كما كان عليه أن يدفع ضريبة أخرى هى كشوفية صغير لمصلحة الباشا عند تثبيته فى التزام مقاطعته لمدة ثانية ، كما كان عليه أن يدفع ضريبة أخرى تسمى (خلعة) أو (جايزة) يدفعها وكيل الملتزم للباشا ٠

وبحيازة الملتزم لمقاطعته لا يحق لأحد أيا كان التصرف فى

هذه المقاطعة الا باذن الملتزم ولا أن يزاول أى نشاط سواء كان حرفيا أو تجاريا أو زراعيا الا باذن منه ، أما اذا ترك رجل مهنته وأقر أمام الحاكم الشرعى بتركها . أو مات فان الضريبة عندئذ ، تسقط عنه وتسقط عن ورثة من مات اذا ثبت أنهم لا يمتهنون مهنة أبيهم .

كما كان يجوز للملتزم أن يفوض من قبله وكلاء عنه أو يبيع جزءا من التزامه أو ناحية أو نشاطا الى ملتزمين من باطنه ، وفى هذه الحالة تنتقل حقوق الملتزمين الأصلاء الى ملتزمى الباطن بالتبعية ومثال ذلك (التزام الأمير أحمد جاويش ديوان مصر لمقاطعة الخردة والتزم بها من باطنه فى جهات هذه المقاطعة فى ثغر دمياط حسن جاويش لمدة سنة كاملة) .

وفى مثل هذه الحالة تقع المسئولية أمام الديوان العالى على الملتزم الأصلى ، ولذلك فان ملتزمى الباطن كانوا يرهنون أموالا أو عقارات لدى الملتزم الأصلى أو يضمنهم ضامن فى سداد ما عليهم كاجراء يضمن حق الملتزم الأصلى ان تقاعس ملتزمو الباطن عن السداد .

وتتم اجراءات التصادق والتخالص بين الملتزمين الأصلاء وملتزمى الباطن أمام الحاكم الشرعى للجهة التى تقع فيها مقاطعة الالتزام ، وفى التخالص يقر كل منهما للآخر أمام الحاكم الشرعى (انه لا يستحق ولا يستوجب شيئا قبل الآخر) وكان لكل ملتزم من ملتزمى الباطن تحويل فى ديوان مقاطعة الثغر يضبط العلاقة المالية بين الملتزم الأصلى وملتزمى الباطن .

وفى بعض الأحيان كان ملتزم الباطن يتنازل عن جزء من الأقلام التى التزم بها الى آخرين فيما يمكن أن يسمى بالتزام من باطن ملتزم الباطن ، وبرزت هذه الظاهرة بصفة خاصة فى مقاطعات دواوين الجمارك المصرية فى الثغور ، الأمر الذى اعتبر معه ذلك

تقسيم للمقاطعات الى التزامات أصغر ، واتسم هذا النوع من الالتزام ببساطة اجراءاته حيث كانت الشهادة أو الأقرار أمام الحاكم الشرعى أو أحد نوابه كافية لاتمام التعاقد بين الطرفين دونما حاجة لكفيل أو ضامن ، واذا تعدد الملتزمون فى جهة واحدة فانهم كانوا يتضامنون ويتكفلون فى التزامهم فيما بينهم .

وللملتزم أن يستعين فى ادارته لمقاطعته بمن يشـــاء من الصرافين أو الكتبة أو العمل ورجال الحراسة مع مسئوليته عــن سداد أجورهم من ماله وبعيدا عن الضرائب المطلوبة للخزينة ، ويخصم من أصل مال المقاطعة ما يسدده الملتزم كنفقات (اخراجات) مطلوبة عن مقاطعته وفق مرسوم يصدر له من الديوان العـــالى يحدد له ما يجب صرفه وأوجه هذا الانفاق والجهة التى خولت تسلم هذه المبالغ المحددة كاخراجات خزينة فيسدد الملتزم ذلك مع احتفاظه بالمرسوم الصادر من الديوان العالى بعد اقرار المتسلمين لهذه المبالغ باستلامهم وذلك حتى يرجع ديوان الروزنامة الى هذه الاقرارات والمراسيم فيتم خصم هذه النفقات من جملة ما عــلى الملتزم من مال للخزينة السلطانية . أما اذا استجدت أمور تحتاج الى نفقات لم يقدرها الديوان العالى سلفا ضمن الاخراجـــات كحاجة قلعة الى ترميم أو شراء أسلحة أو غير ذلك فان الديوان العالى بالقاهرة يرسل الى الملتزم (حكما) يحدد فيه هذا المبلــغ ومن يتسلمه ثم تحدد الوثائق طريقة خصم المبالغ التى تضمنهـــا الحكم بقولها (وما يصرف يقيد بالسجل على ان يخصم من جملة ما على الملتزم من مال الديوان ويكتب به اشهاد ظاهر هذا الحــكم الى حين يحضره العامل فى وقت الحساب) ويحق للملتـــزم أو وكيله أو من التزم منه من الباطن اتخاذ كل التدابير التى تكفل له القيام بعمله الذى به يتم به تحصيل المال الميرى ، ويجب عــلى الجهاز الادارى وسائر المتكلمين على الثغور شد عضده وتقـوية

ساعده فى ذلك) وفى اطار نظام الالتزام كان الملتزم ثغر دمياط حق تحصيل الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات من بلاد الشام وموانىء آسيا الصغرى ، وأما واردات بلاد المغرب فقد كانت حقا لملتزم ثغر الاسكندرية واذا ما وصلت احدى سفن المغاربة الى ثغر دمياط فان ما عليها من رسوم جمركية يحصل لصالح ملتزم مقاطعة الاسكندرية • والملتزم ثغر دمياط الحق فى تحصيل نصف العشر على ما يشتريه الأفرنج من بضائع دمياط سواء من الأقمشة أو الجلود أو غيرها من أنواع المتاجر وذلك اذا خرجوا بما اشتروه من ميناء دمياط أو سافروا فى النيل الى رشيد والاسكندرية بقصد التوجه الى بلادهم وتعفيهم تذكرة خلاص الجمرك الصادرة من ثغر دمياط من سداد الجمارك على نفس الرسوم ومبلغ هذه الرسوم •

ولقد اشترط نظام الالتزام على الملتزمين ألا يفرضوا ضريبة على من لا ضريبة له أو يزيدوا فى الضرائب وبتعبير الوثائق (بشرط عدم احداث حادث أو تجديد مظلمة أو خروج عن العوايد) وكانت هناك سجلات تضبط النواحى والبضائع التى يؤخذ عنها الرسوم وحجم هذه الرسوم •

ولما كان الملتزم يعتبر ممثلا للسلطة فى مقاطعته عنها فى بعض اختصاصاتها كان عليه الى جانب القيام بدفع المال الميرى وسائر الالتزامات المالية جوانب ادارية تتمثل فى كونه بالتزامه أحد أفراد الجهاز الادارى وعليه بذلك أن يحفظ البلد التى يلتزم بها ومعاملة أهلها بالرحمة والرعاية •

تلك كانت حقوق وواجبات الملتزمين ، وكما سلف كان تطبيق هذه الحقوق والواجبات يرتبط مجاله بالادارة قوة أو ضعفا انضباطا أو تسيبا ، وطبقا لتوجهاتها عدلا أو ظلما وتلك الأحوال التى تفاوتت وتباينت حسب الأحوال السياسية التى شهدتها مصر منذ الفتح العثمانى وحتى قدوم الحملة الفرنسية •

الفصـل الثانى

مقاطعات الالتزام فى ثغرى الاسكندرية ورشيد

تمهيـــــد :

كان ثغر الاسكندرية منفذا لمصر أطلت منه على دول أوربـا حيث تركزت فيها تجارة أوربا مع مصر ، وكذلك تجارة بلاد شمال أفريقيا سواء القادمة برا أو بحرا ، اضافة الى الاتصال التجارى عبر ثغر الاسكندرية مع بلاد شرقى حوض البحر المتوسط وسائر نواحى الدولة العثمانية ، أما رشيد فقد ارتبطت ماليا واداريـا بالاسكندرية حيث قامت بدور وسيط فى التجارة بين الإسكندرية وسائر نواحى مصر ولذلك أصبحت رشيد مستودعـــا لتجـارة الاسكندرية والقاهرة وكانت رشيد قد ورثت دور مدينـــة فـــوة وانتقلت اليها التجارات والتجار الأجانب بعد أن أهمل حفـر خليج الاسكندرية والقاهرة وكانت رشيد قد ورثت دور مدينـــة فـــوة الاسكندرية وأدارها من باطنه اليهود كملتزمين حتى أواخـر القرن

السادس عشر حيث استولى عليها رجال أوجاق الانكشارية واستمر اليهود كملتزمين من باطنهم الى أن نجح على بك فى الانفراد بالسلطة فى مصر فاستحوذ على مقاطعات الجمارك كلها والتزم ، يوسف ليفى اليهودى من باطنه بالاسكندرية ورشيد ثم عزله على بك الكبير وصادر أمواله فى اطار تصفيته لنفوذ اليهود فى مصر تمهيدا لاحكام قبضته على مواردها المالية ، وأدار مقاطعات الإسكندرية ورشيد لحسابه مسيحيو الشام الذين أحلهم على بيك محل اليهود ومنهم الياس فرعون ثم أدارها يوسف كساب لحساب محمد بك أبو الذهب خليفة على بك ثم عزله اسماعيل بك سنة ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م ٠

وحينما أعيدت مقاطعات الجمارك مرة أخرى زمن مراد بك لأنطوان فرعون ويوسف كساب سنة ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م أدار الاسكندرية ورشيد من قبلهما يوسف عرفجى ثم عزله مراد بك فى اطار سياسته الرامية الى تشديد القبضة على مقاطعات الجمارك وعين من قبله لادارتها الياس عايدة سنة ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م متخذا اجراءات صارمة لضبط وتحصيل أموال مقاطعة الاسكندرية ورشيد لحسابه ثم استمر الأمر كذلك حتى قدوم الحملة الفرنسية ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م التى قسمت مقاطعات الجمارك الى اقلام والزمتها للملتزمين من باطنها فى اطار سيطرة الفرنسيين على موارد مصر بعد اغراق أسطولهم فى أبى قير وفيما يلى تفصيل للمقاطعات التى شكلت ايراداتها جملة الحصيلة المالية فى ثغرى الاسكندرية ورشيد والتى دفعت جزءا من متحصلها للخزينة السلطانية وأنفق الجزء الآخر فى مصارف ذات صبغة اجتماعية أو دينية أو ادارية فى هذين الثغرين والتى شكلت بعض جهاتها عوائد مالية لأصحاب النفوذ وغيرهم حيث فرضوا ضرائب عن تلك الجهات لمصالحهم الشخصية ٠

أولا : المقاطعات الرئيسية :

تخضع المقاطعات الرئيسية فى كل الثغور عموما للخزينة السلطانية فى القاهرة حيث يقوم الملتزمون بهـا بسداد الأمـوال المقدرة عليها للخزينة السلطانية والتى تشكل الضريبة الرسميـة (المال الميرى) كما يسدد ملتزمو هذه المقاطعات ضريبة اضافية عن مكاسبهم ولقاء حيازتهم لهذه المقاطعات للخزينة السلطانيـة (كشوفية كبير) كما رتبت على هذه المقاطعات بأمر من الديوان العالى وإشراف من ديوان الروزنامة مبالغ محددة كانت تنفق فى وجوه متعددة ذات صبغة اجتماعية أو دينية أو على منشـئات داخل الثغور أو كرواتب للجنود وغير ذلك ، وكانت هذه النفقات (الاخراجات) تخصم من اجمالى المطلوب عن هذه المقاطعـات الرئيسية .

وقد أطلقت سجلات المحاكم الشرعية على مقاطعة ثغـرى الاسكندرية ورشيد فى أواسط القرن السادس عشر الميلادى اسم (مقاطعة اسكلة اسكندرية وتوابعها) أما سجلات الروزنامة فى القرن السابع عشر الميلادى فقد أسمتها (مقاطعة اسكلة اسكندرية ورشيد وتوابعها مع تعريف مراكب ورسم جلود بقـرى وجـاموس در بندر رشـيد) وكانت مقاطعـة بولاق وتوابعهـا تتبع ملتـزم الاسكندرية رشيد تشكل جزءا من مقاطعة الالتزام بهـنا إلى أن انفصلت كمقاطعة مستقلة فى أعقاب تنظيم ابراهيم باشا الوزيـر ١٠٨٣ هـ / ١٧٧٢ م .

وقد اشتملت مقاطعة ثغرى الاسكندرية ورشيد على عـدة مقاطعات فرعية كان لكل مقاطعة منها مواردها وجهاتها ، ويلتزم بها ملتزمون من باطن ملتزمى المقـاطعة الرئيسـية الأصـلاء وفيما يلى نتناول هـذه المقاطعات الفرعية .

(أ) مقاطعة جمركى الاسكندرية ورشيد :

وقد اشتملت على عدة جهات شكلت مواردها اجمالى دخل هذه المقاطعة وهذه الجهات هى :

١ - جهات ثغر الاسكندرية وأبى قير التى اشتملت على متحصلات الرسوم الجمركية على التجارة والبضائع الصادرة والواردة الى ديوان جمرك الاسكندرية (الخمس والمعشرات) وكانت هذه الجهة تمثل أهم مصادر الدخل بهذه المقاطعة الفرعية لما لهذا الثغر من أهمية فى التجارة الخارجية والداخلية ٠

٢ - جهات ثغر رشيد وقد ألحقت بثغر الاسكندرية ماليا واداريا فى منتصف القرن السادس عشر الميلادى ، وكانت ايراداتها تتكون من حصيلة ما يؤخذ على البضائع القادمة من القاهرة عبر نهر النيل وبتعبير الوثائق (وارد المعاشات من محروسة مصر) وكذلك من حصيلة ما يؤخذ على المراكب الصغيرة التى تقوم بالعمل فى النقل للبضائع بحرا بين الاسكندرية ورشيد (وارد النقاير من اسكندرية ومن حصيلة ما يؤخذ على البضائع القادمة من وسط الدلتا عبر ترعة الفرعونية التى كانت تخترق الدلتا وقد عرف ذلك باسم (وارد بحر الشرق) وكذلك مما يؤخذ على صفقات الأرز المبيع فى رشيد وقد استحدثت هذه الضريبة على مبيعات الأرز المصدر الى أوربا أواخر القرن الثامن عشر وعرفت باسم (حادثة الأرز) ٠

٣ - جهة الاحتساب وفيها يدفع المحتسب مبلغا لديوانى الاسكندرية ورشيد وذلك لقاء التزامه بالحسبة ثم انقسمت

هذه الجهة فى سنة ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م الى جهتين منفصلتين أولاهما خاصة بالالتزام بالحسبة فى ثغر رشيد وهى بذلك تابعة للملتزم بجهات ثغر رشيد ويلتزم بها المحتسبون من باطنه ، أما الجهة الثانية فهى تابعة لديوان مقاطعة الالتزام بثغر الاسكندرية ويلتزم بها المحتسبون لجهة هذا الديوان .

٤ ــ جهة المتحصل من الوزانيين فى أسواق ووكائل ثغرى رشيد والاسكندرية وديوانى الجمرك بهما وقد عرف هؤلاء الوزانون باسم (القبانية) وتشمل أيضا على ما يتحصل من الخيار شنبر فى بساتين وغيطان الثغرين ، وقد أجملت احدى الوثائق المتحصل عن هذه الجهة فيما يلى (مكس الرقيق وشمسرة الحرير ، وموجب السمك ، وما يتحصل من الخيار شنبر فى بساتين وحقول ثغرى الاسكندرية ورشيد) .

٥ ــ جهة المعاصر التابعة لديوان مقاطعة الاسكندرية وهذه المعاصر تصنع الزيت والسكر ويلتزم بها ملتزمون حيث توكل لهم مهمة ادارتها فى مقابل مبلغ معين عن فترة معينة لملتزم الثغر فى الاسكندرية ورشيد .

٦ ــ جهة المتحصل من ساحة الغلال بالاسكندرية حيث يحصل ملتزمها الضرائب على الحبوب الواردة الى هذه الساحة وهى سوق الغلال القادمة من نواحى مصر وشمال أفريقيا .

(ب) مقاطعة الرسوم المستحقة على حركة السفن فى الموانىء ومبيعات الجلود :

وقد عرفتها سجلات الروزنامة باسم (تعريف مراكب ورسم جلود بقرى وجاموس در بندر رشيد) وقد كانت هذه المقاطعة

تعطى لملتزمها حق ضبط وتحصيل الضرائب على السفن الداخلة أو الخارجة لمينائى الاسكندرية ورشيد ، ولم يكن يسمح لأى سفينة بالرحيل من الميناء الا بعد سداد الرسوم عليها وهذه الرسوم بخلاف ما يدفع من جمارك وعادات على البضائع ٠

كما كانت هذه المقاطعة تعطى لملتزمها حق تحصيل الضرائب على صادرات الجلود بأنواعها وكانت هذه الجلود تباع فى سوقين رئيسيين فى ثغر الاسكندرية هما (سوق باب سدرة) (وسوق باب البحر) حيث تؤخذ الضرائب على مبيعات الجلود من التجار الافرنج دون المسلمين وقيمتها نصف فضة واحدة تؤخذ على كل جلد جاموسى وعثمانى عن كل جلد بقرى بخلاف المتحصلات غير الرسمية من عوائد تحت اسم (عادة ووهبة) ٠

(جـ) مقاطعة الرسوم على التجار الأوربيين وعلى شيخ الدلالين :

وقد عرفتها الروزنامة باسم (مرتجع سربازار مع شادية در بندر رشيد) ، وكانت هذه المقاطعة تتكون من جهتين رئيسيتين أولاهما تعطى لملتزمها حق جباية الضرائب على التجار الأوربيين الذين كانوا ينزلون الى أسواق رشيد وتحصيل ضريبة على شيخ طائفة الدلالين مقابل تفويضه فى تحصيل رسوم على كل السماسرة والدلالين الذين يقومون ببيع الملابس والبياضات والهلاهيل أى فضلات الأقمشة فى الأسواق العامة برشيد ويدفع الملتزم الأصلى للمقاطعة الرئيسية عن هذه الجهة ألف بارة للخزينة السلطانية غير أنه يلزمها بمبلغ أعلى من باطنه أما الجهة الثانية فتختص بتحصيل ضريبة قدرها ألف بارة يدفعها مدير جمرك رشيد عن نفسه وزميله (شاد الجمرك) وهو الذى كان يقوم بادارة ديوان جمرك رشيد وذلك نظير انتفاعه بالعوائد المتحصلة والتى يتقاضاها

بحكم منصبه حيث كان شاغل هذا المنصب مسئولا الى جانب ادارة الجمرك عن تفتيش المراكب ومعه دزدار قلعة رشيد لضمان عدم خروج السلع المحظور تصديرها كالحبوب والأرز ، وفى سنة ١١١٤ هـ / ١٧٠٢ م أضيفت الى هذه المقاطعة مقاطعة (مال مرتجع سربازار در بندر رشيد) بمبلغ ١٦٢٣ بارة وقد أدمجت هذه المقاطعة فى مقاطعة اسكله اسكندرية ورشيد وتوابعها وهى المقاطعة الرئيسية سنة ١١٦٢ هـ / ١٧٤٩ م ثم انفصلت عن المقاطعة الرئيسية سنة ١١٧٥ هـ / ١٧٦١ م ٠

(د) مقاطعة الرسوم المتحصلة من وزانى الاسكندرية ورشيد :

وقد عرفتها سجلات الروزنامة باسم (خدمة قبانى بندر رشيد وقبانى ديوان در بندر اسكندرية) وكانت هذه المقاطعة تعطى لملتزمها حق تحصيل الرسوم والضرائب من الوزانين والقبانية بأسواق بندرى الاسكندرية ورشيد ، وكانت هذه المقاطعة فيما قبل عام ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م احدى جهات مقاطعة جمرك الاسكندرية ورشيد ثم انفصلت كمقاطعة مستقلة سنة ١١٣٠ هـ / ١٧١٧ م وأصبحت تتبع المقاطعة الرئيسية لثغرى الاسكندرية ورشيد وظل المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية مبلغ ٢٢٠٠ بارة منذ انشائها وحتى نهاية القرن الثامن عشر ٠

(هـ) مقاطعة ادارة بوغاز رشيد :

وقد عرفت باسم مقاطعة (خدمة رئيس بوغاز در بندر رشيد) وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل الرسوم على السفن التى تمر عبر بوغاز رشيد بين فرع رشيد والاسكندرية وكانت هذه الرسوم تحصل من الريابنة فى مقابل قيامهم بقيادة السفن للعبور

من بوغاز رشيد الشديد الخطورة على الملاحة وعـــوائدهم التى يحصلونها من السفن عن أعمالهم تلك وكان بعض هؤلاء الريابنة (الرويسا) هم الذين يلتزمون بهذه المقاطعة ، وكان المطلوب عـن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية هو مبلغ ٣٠٩٢ بارة ، وقـــد أضيفت هذه المقاطعة الى المقاطعة الرئيسية وأصـبحت احـــدى فروعها عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٥ م وظل المطلوب عنها ثابتا حتى قدوم الحملة الفرنسية •

(و) مقاطعة مال الحماية المطلوب من عدة حرف مختلفة :

ذكرت دفاتر الروزنامة هذه المقاطعة باسم (مال حمايـــة مشيخة جنتما ينجملق در بندر رشيد) وكانت هذه المقاطعة تختص بعدة طوائف متنوعة يلتزم أحد مشايخها بتحصيل الضرائب من كل شيخ من شيوخ هذه الطوائف على أن يجمع كل شيخ طائفـــة بدوره الضرائب من أفراد طائفته ، وكان المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية مبلغ ١٠٠ بارة سنويا وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١٢٨١ هـ / ١٧١٦ م كما نقلت لنا ذلك دفاتر الروزنامة •

وقد مثلت هذه المقاطعات الفرعية فى اجمالها مقاطعـــة التزام الاسكندرية ورشيد الرئيسية بما كانت تدفعـه من المــال الميرى وضريبة الكشوفية الكبيرة الى الخزينة السلطانية ، وقـد رتبت على هذه المقاطعة نفقات محددة تخصم من أصل ما لهـــا المطلوب للخزينة السلطانية كاخراجات متنوعة لتغطية الكثير من أوجه الانفاق المختلفة وفيما يلى بيان ذلك •

(د) النفقات المطلوبة من اجمالى دخل هذه المقاطعات :

رتبت هذه النفقات (الاخراجــات) المنصرفـــة من ديـوان مقاطعة التزام ثغرى الاسكندرية ورشيد فى ديوان الروزنامـــة

بالقاهرة فى عدة اقلام من أقلام هذا الديوان الحسابية وهى قلم شهر وقلم محاسبة وقلم مصرف غلال ويختص كتبة كل قلم من الأقلام بتدوين فروع النفقات المرتبة عليه (اخراجـات خزينـة) وكانت هذه الاخراجات تنفق فى الوجوه المحددة لها سلفا ، أما ما قد يتبقى من هذه الأموال المرصودة كاخراجات دون انفـــاق ويسمى باسم (فايض اخراجات) فانه كان يضاف الى المطلوب من المقاطعة فى العام التالى ـ واذا ما اقتضت الأمور زيـــادة النفقات على ما حدد سلفا لطـارىء ما فان ديوان الروزنامة كـان يقدر المبلغ المطلوب ويسجله فى الدفاتر فى حساب المقاطعة السنوى تحت مسمى (الحاق مطلوب بر اخراجات) أما المبلغ المرصود كاخراجات فان دفاتر الروزنامة كانت تجمل جهاته وحجمه تحت مسمى (موقوف اخراجات) ، وقـد اشتملت اخراجات مقـــاطعة التزام ثغرى الاسكندرية ورشيد على ما يلى :

١ ـ الاخراجات التابعة لقلم محاسبة :

تشتمل هذه الاخراجات على النفقات المطلوبة لتمويل شراء ما يرسل من الأرز الأبيض الى الباب العـالى فى اســـلامبول ، ونفقات تجهيزه وتعبئته وكيالته ، وثمن شراء السكر المطـلوب للمطبخ السلطانى فى اسلامبول وتكلفة ارساله وقد صنفت الوثائق ذلك فى بند (معتاد كمرك سكر واشربه ارسالية لدركاه عالى) كما يتبع هذا القلم ما ينفق ثمنا لشراء زيت طيب مغربى وارساله الى الحرمين الشريفين تحت بند (مهمات زيت طيب براى وقود وقناديل حرمين شريفين مع مهمات زلعهاى مغربى براى نهاده زيت مزبور) .

٢ ـ الاخراجات التابعة لقلم شهر :

تشتمل هذه الاخراجات على ما ينفق فى تغطية نشاطـــات اجتماعية معينة مثل (مرتبات زوايا واضرحة مشايخ در بندر اسكندرية) و (مرتبات علما وأضرحة كرام در بندر رشيــد) ، وكانت هذه النفقات مرصودة لترميم واصلاح هذه المساجـــد والزوايا التى لا أوقاف لها كما تشتمل على ما يصرف كرواتب للعلماء والقائمين على الزوايا والأضرحة التى لا أوقاف لها والتى كانت بالتالى تفتقر الى مصادر مالية للانفــاق عليهــا ولذلك كانت الخزينة السلطانية تتولى الاشراف عليها والانفاق على حاجتها ، أما المساجد والزوايا والأضرحة التى أوقفت عليها الممتلكــات وعقارات فان نفقاتها كانت تصرف من ريع هذه الأوقاف بحسب شروط الواقف ٠

كما تشمل هذه الاخراجات على ما يدفع كرواتب للصوباشية ومقدمى العسكر العاملين فى خدمة الحاكم الشرعى والقبــودان ومن معهم من الجند المسئولين عن حفظ الأمن بالاسكندرية وهؤلاء المعينون فى الخدمة لدى الحاكم الشرعى والقبودان بخلاف جنود القلاع وقادتهم ومقدميهم ، وكذلك على ما ينفق عـلى الســـواقى السلطانية بالاسكندرية ، التى كانت ترفع الماء من الصهاريج المعدة لحفظ الماء فى موسم الفيضان لاحتياجات مدينة الاسكندريـــة والتى كانت تتصل بخليج الاسكندرية الواصل الى فرع رشيد ٠

٣ ـ الاخراجات التابعة لقلم مصرف غلال :

تشمل الاخراجات المرتبة على هذا القلم من أقلام الروزنامة على ما يدفع كرواتب لرجال القلاع فى الاسكندرية ورشيـــد وأبى قير تحت بند (مواجبات مردان قلاع اسكندرية ورشيد وقلعة مصطفى باشا بأبى قيــر وقلعة الركن ومردان البـــوغاز ومردان

ترسخانة سلطانية در بندر اسكندرية) ويتسلم هذه الرواتب من ديوان مقاطعة التزام الاسكندرية اما دزدار كل قلعة أو أحد رجال الحوالة العاملين بها على أقساط تدفع كل ثلاثة أشهر ٠

٠٠٠ واضافة الى الاخراجات السابقة كانت هناك نفقات أخرى تدفع من مال ديوان مقاطعة االتزام ثغر الاسكندرية ورشيد بصفة غير منتظمة حين الحاجة لذلك مثلما حدث حين أحتيج لترميم قلاع الاسكندرية أو عند الحاجة الى شراء أسلحة أو لتجهيز بحارة للسفر للعمل بالأسطول العثمانى حيث تصرف لهم أجورهم ونفقات سفرهم من مال مقاطعة الثغر على أن يحاسب على ذلك الملتزم الأصلى وتتضمن كذلك ما كان يدفع ثمنا للمشاق والحبال المرسلة للترسخانة السلطانية فى بولاق واسلامبول ، وما قد ينفق على تجهيز الجنود فى حالة استدعائهم مساعدة الجيوش العثمانية ، وغير ذلك مما قد يستلزمه الحال من نفقات لترميم ديوان جمرك الاسكندرية أو رشيد أو غيرهما من المنشآت التابعة لمقاطعة الالتزام ٠

ثانيا : المقاطعات الصغيرة :

اقتضت تراتيب ونظام ديوان الروزنامة والديوان العالى بالقاهرة أن تدفع هذه المقاطعات الصغيرة المال الميرى دون أن تدفع ضريبة الكشوفية الكبيرة ، وتتيح هذه المقاطعات لملتزميها حق تحصيل الضرائب والرسوم فى مقابل وفائهم للخزينة السلطانية بالتزاماتهم ، وقد تنوعت هذه المقاطعات وتعددت بحيث غطت كثيرا من أوجه النشاط الاقتصادى فى ثغرى الاسكندرية ورشيد ، وفيما يلى تفصيل ذلك :

(أ) مقاطعة مال الحماية المطلوبة من كتبة جمرك الاسكندرية :

وقد عرفتها سجلات الروزنامة تحت اسم (مال حماية كتابة جمرك در بندر اسكندرية) وكانت هذه المقاطعة تعطى لملتزميها حق تحصيل ضريبة مال حماية من كتبه ومباشرى ديوان جمرك الاسكندرية ، وكان اليهود يحتكرون هذه المهنة حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وقد أنشئت هذه المقاطعة فى ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ م على ان يدفع ملتزموها خمسة وعشرين ألف بارة ارتفعت الى ستة وعشرين ألف بارة بعد مضاف سنة ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م ثم ارتفعت بمضاف ١١٧٤ هـ /١٧٦٠ م الى ٢٧ر٠٤٠ بارة وظل المطلوب عنها ثابتا حتى نهاية القرن الثامن عشر .

(ب) مقاطعة مال الحماية المطلوب من وزانى القطن وسوق الأرز برشيد :

وعرفتها دفاتر الروزنامة باسم (مال حماية ميزان قطن وبازار أرز در بندر رشيد) وكانت هذه المقاطعة تعطى لملتزميها حق تحصيل ضريبة مال حماية على قبانية القطن فى ميناء رشيد وكذلك عن الوزانيين بوكالة الأرز ووكالة الباشا برشيد ، وهذه الوكالة أنشأها الوزير على باشا وتحتوى على عدة وكائل صغرى وعدة حواصل وجوانيت ، وكان ملتزم هذه الوكالة هو ناظر وقف القزلارية حيث كانت هذه الوكالة ضمن أوقاف (مصطفى أغا قزلار دار السعادة) وكانت السلع التى تصل رشيد وتودع فى هذه الوكالة تخضع لدفع رسم يسمى رسم اقامة يدفع لصالح ملتزم هذه الوكالة وبذلك تكونت هذه المقاطعة من ثلاث مقاطعات فرعية هى :

١ ــ مقاطعة (مال حماية ميزان قطن) : ويدفع عنها ملتزمها ألف بارة للخزينة السلطانية ٠

٢ ــ مقاطعة (مال حماية أرز) : ويدفع عنها ملتزمها ألف بارة للخزينة السلطانية مقابل حق تحصيل رسم مال حماية على ملتزم سوق الأرز برشيد ٠

٣ ــ مقاطعة (مال حماية وكالة باشا) : ويدفع عنها ملتزمها ألف بارة فى مقابل حق تحصيل رسم مال حماية على السلع التى توضع بالوكالة ٠

ــــ وقد أنشئت هذه المقاطعة فى سنة ١١٣٢ هـ / ١٧٢٠ م ، وفى سنة ١١٧٥ هـ / ١٧٦٢ م انفصلت مقاطعتا مال حماية أرز ومال وكالة باشا لتكون كل منها مقاطعة مستقلة ٠

(جـ) مقاطعة مال الحماية المطلوب من كتبة جمرك رشيد :

وقد عرفتها سجلات الروزنامة (مال حماية كتابة جمرك بندر رشيد) وكانت هذه المقاطعة تعطى لملتزمها حق تحصيل ضريبة مال حماية من كتبة جمرك رشيد ، وقد أنشئت فى عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٣ م نظير مبلغ ١٠٨٢ بارة يدفعها ملتزمها للخزينة ٠

ثالثا : الجهات التابعة للمقاطعات العامة :

كانت هناك مقاطعات عامة تتيح لملتزميها حقوقا فى نواحى متعددة من أقاليم مصر ، ويقيم ملتزمو هذه المقاطعات فى القاهرة ويلزمون من باطنهم آخرين فى الأقاليم أو ينيبون وكلاء عنهم تكون مهمتهم هى تحصيل الأموال لحساب المقاطعة ، من هذه المقاطعات مقاطعة (بيت مال عامة) التى تعطى لملتزمها حق تحصيل

تركات الموتى الذين لا وارث لهم أو ما عرف باسم (جهة المواريث الحشرية) على أن يكون للملتزم من الباطن من كل تركة مبلغ ألف نصف أو ما يقل عن ذلك ، أما ما يزيد عن الألف نصف الى عشرة آلاف نصف فهو للملتزم الأصلى بالمقاطعات ، كما مثلت مقاطعة (بيت مال خاصة) وهى احدى مقاطعات بيت مال عامة وتختص التركات للموتى من العثمانيين والتى تزيد عن عشرة آلاف بارة حيث تحصل فيها العشرة آلاف بارة للملتزم وما زاد عن ذلك فهو للديوان العالى ٠

وكان ملتزم مقاطعة ثغرى الاسكندرية ورشيد سواء القبودان أو غيره هو الذى يلتزم بجهة المواريث الحشرية وبيت مال خاصة من باطن الملتزم الأصلى للمقاطعة المقيم فى القاهرة ٠

وفى سنة ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م انضمت مقاطعة بيت مال عامة الى مقاطعة الخردة وأصبحت احدى جهاتها ٠

وكانت لمقاطعة الخردة ذات الجهات المتنوعة والكثيرة فى أنحاء مصر أقلام عديدة فى الاسكندرية توكل الى أحد كبار شيوخ الطوائف ومن جهاتها فى ثغرى الاسكندرية ورشيد حق تحصيل الضرائب على البضائع فى السفن التى تمر عبر الخليج الناصرى المعروف حديثا باسم خليج الاسكندرية الواصل بين الاسكندرية ورشيد وفى سنة ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ م أضيفت لمقاطعة الخردة بعض الجهات فى الاسكندرية ورشيد وهى جهة (مشيخة الاسكندرية ومشيخة رشيد) وهى جهات يحصل فيها أحد شيوخ الحرف والطوائف ضريبة المشيخة من سائر شيوخ الحرف والطوائف ويتولى ذلك التزاما من باطن أمين الخردة ٠

كما شكلت الضرائب المجباة كجزية من الذميين من اليهود والنصارى جزءا من الايرادات المالية المتحصلة عن ثغرى

الاسكندرية ورشيد وكان المتحصل من أموال الجوالى ينفق جزء منه فى مصارف متعددة فى مصر والباقى كان لمصلحة الباشا الذى اعتبر ملتزم الجزية الى أن وضع السلطان محمود الأول ١١٤٧ هـ / ١٧٣٥ م نظاما جعل فائض أموال الجوالى يجبى لمصلحة الخزينة السلطانية فى اسلامبول ويرسل سنويا أحد الأغوات ومعه الحوالات المحدد بها الأسماء والمطلوب عنهم وكانت الجزية تحصل على ثلاث مراتب أولاهما تختص بالأثرياء بين الذميين والثانية تختص بالطبقة الوسطى منهم والثالثة وهى الدون وتختص بالفقراء أما الصغار دون الاثنى عشر عاما فلا جزية عليهم ٠

وكان المقيمون من أهل الذمة بهذين الثغريين يدفعون الجزية للملتزم من باطن الملتزم الأصلى لمقاطعة الجوالى أما الذميين من الأغراب الذين يقيمون بصفة مؤقتة فى الثغور المصرية فقد شملتهم مقاطعة صغيرة واحدة عرفتها سجلات الروزنامة باسم مقاطعة (مال حماية خراج ياوه عن أغراب نصارى ويهود در بندر دمياط ورشيد واسكندرية تابع مقاطعة جوالى) وقد ظهرت هذه المقاطعة كمقاطعة مستقلة منفصلة عن مقاطعة الجوالى سنة ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ م وكان ملتزمها يقوم بدفع مبلغ ١٧٧٫٥٠٠ بارة يتحصل منه ملتزم مقاطعة الجوالى الأصلى على مبلغ ١٧٥٫٠٠٠ بارة كتعويض عن هذه المقاطعة الداخلة فى التزامه ، ولكن ظهور هذه المقاطعة لم يستمر سوى عامين حيث عادت ثانية الى حوزة مقاطعة الجوالى سنة ١١٢٨ هـ / ١٧١٦ م ٠

رابعا : جهات مال الحماية المفروض لغير مصلحة الخزينة السلطانية :

أعقب تزايد نفوذ رجال الأوجاقات والأمراء المماليك فى القرن الثامن عشر وتزايد الحمايات التى فرضها كبار رجال

الأوجاقات ظهور لون مـ نألوان الحمايات تؤخذ من ملتزمى الباطن الذين يلتزمون بالمقاطعات السلطانية أى التى تخضـــع لديـوان الروزنامة أو لدواوين مقاطعات الثغور ٠

وحين تؤخذ هذه الضريبة من هؤلاء الملتزمين فانها تكـون لمصلحة كبار رجال الأوجاقات أو أمراء المماليك أو تابعيهم دون أن يعود ذلك بأية فائدة على الخزينة السلطانية وقد وضح ذلك فيما يلى من الجهات :

١ ـ تحصيل رسوم حماية عن الصيادين فى بوغاز رشيد وجنوب الاسكندرية ، وكان الملتزم بذلك يأخذ جزءا من هذا الرسم عينا فى صورة بعض أنواع الأسماك بسعر خاص يمثل من ١٥ الى ٢٠٪ من الثمن الحقيقى ٠

٢ ـ احتكار شراء الملح من منتجيه فى رشيد واحتكر ذلك بعض أصحاب النفوذ كما احتكروا بيعـــه وفى سنة ١١٧٤ هـ / ١٧٦٢ م بلغت أسعار بيعه ١١١ بارة للأردب فى القاهرة و ٢٠٠ بارة للأردب فى سائر أنحاء مصر ، وكان الملتزم بذلك هو الذى يؤدى ضريبة مال حماية عن احتكاره هذا ، ويستفيد من فارق السعر بين البيع والشراء والى جانب ذلك كان له فرق فى الكيل حيث يتسلم الملح من منتجيـــه بالأردب ذى الثلاثين كيلة ويبيعه بالأردب ذى الأربعـــة والعشرين كيلة وكان المستفيد من هذه الجهة رجال أوجاق عزبان الذين كانت هذه الجهة محمية لهم ٠

٣ ـ تحصيل رسم حماية على وكالة الأرز برشيد قدرها ١٠٨٢ بارة سنويا ، وعلى وكالة التوابل مبلغ ١٥٠ ألف بارة تؤخذ من ملتزم هذه الوكالة ، ومن ملتزم وكالة القطـــن برشيد مبلغ ١٠٨٢ بارة عن عوائد من مبيعات القطن بالوكالة

حيث كان هذا الملتزم يحصل على ٩٠ بارة على كل بالة من القطن المصرى ، و ٣٦٠ بارة عن كل بالة من القطن السورى، ويدفع ملتزم وكالة الباشا عن عوائده رسم حماية قـدره ١٠٨٢ بارة ، ويدفع شيخ طائفة الدلالين برشـيد مبلـغ ١٤٢ر١٥ بارة سنويا كرسم حماية مقابل تحصيله عوائـد متعددة من أفراد طائفته ٠

٤ ـ تحصيل رسم سردارية أو جاويشيـة فى رشيد يحصـله الجاويشية المصاحبون للمحتسب فى جولاته وهـذا الرسـم لصالح سردار مستحفظان بالاسكندرية ٠

وقد كان انتشار الحمايات فى القرن الثـامن عشر ذا أثر مزدوج حيث يمكن القول بأن الصراعات الداميـة بين رجـال الأوجاقات المتعددة بزعامة أمراء المماليك لم تكن فى مغزاهـا الحقيقى الا صراعات على المغانم والمكاسب دون أن تخفى وراءها أغراضا سياسية ذات بال وهى الظاهرة الأكثر بروزا فى القـرن الثامن عشر ، كما كان لانتشار الحمايات بمعناها السابق حيث انعدمت فائدتها بالنسبة الى الخزينة السلطانية أثر سىء عـلى الأداء الاقتصـادى فى العصر العثمانى فى مصر بمـا لذلك من مردودات اجتماعية ذات آثار سيئة على مستويات المعيشة والمجتمع المصرى فى العصر العثمانى ٠

وتبدو تبعية ثغر رشيد الادارية والمالية لثغر الاسكندريـة أمرا طبيعيا قياسا لدور كل منهما وحجم النشاط فيه وأهميته ، كما يبدو واضحا بجلاء أن آثار الحمايات والأعباء غير الرسمية كانت آثارا سلبية على النشاط الاقتصادى ، كما أن الخزينـة السلطـانية لم تكن تنتفع بالكثير من الزيادات أو الفـوائض التى حققها الملتزمون الأصلاء لأنفسـهم أو ملتزمو البـاطن حيث أنصف

المطلوب للخزينة السلطانية بالثبات الى حد كبير ولا يجب أن يوحى ذلك بثبات المطلوب من الأهالى والتجار فقد كان فى زيادة دائمة لصلحة الملتزمين وأصحاب الحمايات ويوضح الملحق الخاص بفروع ايرادات مقاطعات ثغر الاسكندرية والاخراجات والمطلوب حقيقة الدور الذى لعبه كل من ثغرى الاسكندرية ورشيد فى مالية مصر ومتطلبات الخزينة السلطانية قياسا الى جملة المطلوب والايرادات من مختلف الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ، ويبدو واضحا من خلال الملاحق الخاصة بالبيانات الاحصائية حجم الاسهام الذى أسهمت به المقاطعات الرئيسية والصغيرة فى الاسكندرية ورشيد فى الخزينة السلطانية فى الفترة من ١٠٨٨ هـ الى ١٢١٣ هـ .

الفصل الثالث

مقاطعات الالتزام بثغرى دمياط والبرليس

تمهيـــد :

كانت دمياط بموقعها على نهر النيل والبحر المتوسط ثغرا بالغ الأهمية لتجارة مصر مع بلاد شرقى البحر المتوسط خاصة وحوض البحر المتوسط عامة ، ولذلك مثلت هذه المدينة أحد مصادر الثروة فى مصر ، وقد حفلت هذه المدينة وتوابعها بألوان متعددة ومختلفة من النشاط الاقتصادى التجارى والحرفى والزراعى ، والأمر الذى أضاف تأثيرا واسعا لدور دمياط فى اقتصاديات مصر فى العصر العثمانى والعصر الاسلامى ٠

وقد ذكرت دمياط كمقاطعة التزام فى وثائق محكمة دمياط الشرعية باسم (مقاطعة ثغر دمياط وتوابعه وملحقاته) ٠ ثم

أصبحت تذكر فى دفاتر الروزنامة باسم (اسكلة دمياط وبرلس وتوابعها) • وكان ثغر دمياط فى التزام أمير اللوا السلطانى قبودان ثغر دمياط وأدارها اليهود كملتزمين من باطنه حتى أواخر القرن السادس عشر •

ومع تزايد نفوذ الأوجاقات واشتراك كبار رجالها فى حيازة الالتزامات فاننا نجدهم قد شاركوا اليهود فى الالتزام من باطن قبودان دمياط ملتزم الثغر فى مقاطعته الرئيسية ، وكان لأوجاق الأنكشارية الحظ الأكبر فى ذلك الى أن انتزعها منه أوجاق عزبان فى أواخر القرن السابع عشر ، ولكن الأمر لم يستمر طويلا حيث عادت السيطرة مرة أخرى لرجال أوجاق انكشارية •

ولما أحكم على بك الكبير قبضته على مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أطاح باليهود من حيازة مقاطعات التزام ثغر دمياط فى اطار استيلائه على ايرادات مقاطعات الجمارك فالتزم له بدمياط ميخائيل فخر ثم يوسف بيطار وفى زمن محمد بيك أبو الذهب استبدل بهما أنطون فرعون الذى أسند ادارة جمرك دمياط لأخيه يوسف • وظلت السيطرة على هذه المقاطعات لمسيحى سوريا من باطن اسماعيل بك ثم مراد بك وابراهيم بك من بعده وحتى تدوم الحملة الفرنسية الى مصر •

أولا : المقاطعات الرئيسية :

وتشتمل هذه المقاطعات على ثلاث مقاطعات رئيسية أولاهما مقاطعة ديوان ثغر دمياط وما يتبعها من مقاطعات فرعية وجهات وثانيهما مقاطعة بحيرة المنزلة وما يتبعها وثالثهما مقاطعة الضرائب المتحصلة على مبيعات الأرز الأبيض فى ثغر دمياط والمعروفة باسم (كيالة أرز بياض) •

١ ـ مقاطعة ديوان ثغر دمياط وتوابعها :

وكانت هذه المقاطعة تعتبر من أهـم مقاطعات الجمـارك فى مصر العثمانية وعرفتها سجلات الروزنامة باسم (مقاطعة اسكلة دمياط وبرلس وتوابعها) واشتملت على مقاطعـات فرعية ثلاث هى (جمرك دمياط ، ومقاطعة أرز ميرى ومقاطعة احتساب وخدمـة قبانى) فيما قبل سنة ١٠٨٨ هـ / ١٦٧٧ م ثم تأثرت هذه المقاطعة الرئيسية بعد اصلاح ابراهيم باشا حيث أضيف لها فارق التقويم المعروف باسم (مال توتية) كما أضيفت لها مقاطعة البرلس وقد تعرضت أصول مال هذه المقاطعة الرئيسية لتغيرات متعددة على مدار هذه الفترة وحتى قدوم الحملة الفرنسية ، وفيما يلى تفصيل لهذه المقاطعات الفرعية والجهات المكونة لها ٠

(آ) مقاطعة جمرك دمياط :

وتعتبر هذه المقاطعة من أهم المقاطعات الفرعية وأكثرهـا أهمية وتشتمل هذه المقاطعة على جهة رئيسية وعدة جهات فرعية وهى :

١ ـ الجهة الرئيسية التى تعطى لملتزمها حق تحصيل الرسوم الجمركية على كل البضائع الصادرة والواردة الى الثغـر (معشرات المراكب) كما تشتمل هذه الجهة على حق تحصيل الضرائب على البضائع الصادرة والواردة الى ثغر دمياط من والى ريف ومدن الدلتا عبر النيل ونصت احدى وثائق ديوان جمرك على ذلك تحت اسم (صادر ووارد النيل) كما تشتمل هذه الجهة على حق تحصيل الضرائب على المراكب (تفتيش المراكب) وما يرد برا الى ثغر دمياط من كاشفية فارسـكور وولايتى القليوبية والشرقية وغيرها من البلاد التى تقع شرقى فرع دمياط ونصت الوثيقة على ذلك فى بند (وارد لبر الشرقى) كما يدفع أفراد طائفة الجرومية من

أصحاب المراكب العاملة فى نقل البضائع في ميناء دمياط وبوغازها حين لا تستطيع السفن الكبيرة عبور بوغاز دمياط لضحالته وذلك تحت اسم (لقط البوغاز) وكان على أفراد هذه الطائفة أن يدفعوا الى ديوان مقاطعة جمرك دمياط نصف ما يلتزمون به ، أما النصف الثانى فكان يقسم بين كتخدا القبودان وقائد القلعة الشرقية ٠

٢ ــ جهة المتحصل من صيادى وفلاحى بحيرة المنزلة وكانت هذه الجهة فى التزام طائفة من أهالى هذه المنطقـــــة وهم أسرة السمناوية التى عرفت باسمهم البحيرة أحيانا فى العصر العثمانى وأحيانا كثيرة فى العصر المملوكى حيث طبق عليها نظام الضمان الذى كان يعنى نفس مفهوم نظام الالتزام ولم يقتصر النشاط المقصود فى هذه البحيرة على صيد الأسماك والطيور وانما اشتملت هذه الجهة على النشاط الزراعى فى عدة قرى صغيرة تقع على الشاطىء الغربى والجنوبى من هذه الحيرة وهى (قرى نقيصة والحمرة والرملة والقمبية ومنية القرعان والحدادى وغرب القش والبستان) واشارة الى تنوع النشاط فى هذه الجهة فان وثائق سجـــلات محكمة دمياط الشرعية جمعت ذلك فى تعريفها وتحديدها للتزمين من الباطن التزموا بها من قبل ديوان مقاطعة التزام ثغر دميـــاط (التزاموا بجهة بحيرات تينس وتوابعها وصياديهـا ولواحقـها وفلاحيها) كما يتبع هذه الجهة المتحصل من (القـــلايات ودار الطير) وهى الضرائب المتحصلة من مبيعات السمك بين التجـار فى الثغر وما يجبى من باعة السمك المقلى المتجولون وباعــــة الطيور التى ترد الى ثغر دمياط فى أوائل الخريف والربيع ٠

ثم استقلت هذه الجهة فى أعقاب اصلاحات ابراهيم أصبحت مقاطعة مستقلة عرفت فى سجلات الروزنامة باسم (مقاطعة بحيرة أسماك دربندر دمياط) ٠

٣ ـ جهة المتحصل من الخيارشنبر المعروف أحيانا باسم السنامكى وقد كان هذا النبات ذا فائدة طبية كبيرة وينبت بكثافة فى بساتين ثغر دمياط وقد وكل ديوان مقاطعة التزام ثغر دمياط أحد العاملين فيه للاشراف على جمع هذا النبات من البساتين وضبط ذلك وكان المتحصل منه يقيد فى سجلات يوضح فيها اسم كل بستان وما تحصل منه بعد وزنه على أن يقوم هذا المسئول ببيع هذه الكميات لحساب ملتزم المقاطعة الرئيسية وأحيانا ما كانت هذه الجهة تفوض لملتزم من باطن ملتزم المقاطعة الرئيسية ٠

٤ ـ جهة تمثل المتحصل من ضرائب على (عرص الفاكهة)، وهى سوق الجملة للفواكه ٠

٥ ـ جهة المتحصل عن بعض مشايخ طوائف الحرف التابعة لملتزم الثغر مثل طائفة السقائين وغيرها حيث كانت هناك بعض الطوائف التابعة لأمين الخردة وهى بذلك لا تدفع ضرائب لمقاطعة ثغر دمياط مع كون هذه الأنشطة فى دمياط ٠

٦ ـ جهة المتحصل على شادية البطيخ أى على وكالة البطيخ ويلتزم الملتزم بسداد المطلوب على هذه الجهة نظير حقه فى ادارة مبيعات البطيخ فى ساحة بيع البطيخ وتحصيله عوائد من التجار نظير مبيعاتهم فى تلك الساحة كما تشتمل على ما يتحصل من رسم على مراكب البطيخ سواء نقدا أو ما يتحصل عينا مثل «الطعمة» وهى ضريبة عينية من جنس المبيع ٠

٧ ـ جهة المتحصل من ملتزم المعاصر السلطانية وهى معاصر للسكر والزيت تابعة لديوان مقاطعة الثغر وكان لهذه المعاصر أثوار تقوم بتشغيلها ويجب ان يوفرها ملتزم مقاطعة الثغر لمن التزم من باطنه بهذه المعصرة على أن يسلمها له فى نهاية التزامه مع مسئولية الأخير عن علوفتها والعمال الموكل بهم ادارة هذه المعاصر ٠

٨ ـ جهة المتحصل عن عدة قرى صغيرة تابعة لثغر دمياط وهى بذلك داخله ضمن نطاق المقاطعات الحضرية على أن طبيعة النشاط بها كان من المفروض أن تجعلها جزءا من المقاطعات الريفية وهذه القرى هى (الشعرا والسنانية) ٠

٩ ـ جهة المتحصل من (القش والسركون والخضر والفروج ومحل الحرير) وهى جهات تختص بما يباع من المواد المستخدمة كوقود فى المنازل ، وكذلك معامل تفريخ الدجاج ومصانع الأقمشة الحريرية بدمياط ٠

١٠ ـ جهة المتحصل من ملتزم جمع الهباب الناتج عن المخابز والحمامات والمساكن والذى كان يستخرج منه ملح النوشادر الذى يستخدم فى صناعة الزجاج وغيره ٠

١١ ـ جهة المتحصل عن التزام القراريط المحلولة وهى تختص بتحصيل الضرائب عن جهات من مات من الملتزمين دون أن يكمل فترة التزامه ٠

وكان اجمالى المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية ٧٠٤٦٩٠ بارة سنويا وظل المطلوب ثابتا من أوائل القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر ٠

(ب) مقاطعة الاحتساب وتوابعها :

وقد عرفتها سجلات الروزنامة باسم (مقاطعة احتساب وخدمة قبانى دربندر دمياط) كما سميت هذه المقاطعة باسم (التزام الحسبة الشريفة مع بيت المال المعمور) وذلك فى سجلات المحاكم الشرعية وكانت ادارتها توكل للمحتسب أو بتعبير وثائق المحاكم الشرعية (ملتزم الحسبة الشريفة) وذلك التزاما من باطن ملتزم لمقاطعة الرئيسية ، وكانت شئون هذه المقاطعة تدار عن ديوان خاص يسمى (ديوان الاحتساب) ٠

وكانت هذه المقاطعة تابعة للقبودان وعوائدها له دونما فائدة للخزينة السلطانية بيد أنها ربطت بمقاطعة ثغر دمياط سنة ١٠٩٥ هـ - ١٦٨٤ م وأصبحت احدى المقاطعات الفرعية التابعة لها وبالتالى استفادت الخزينة السلطانية مما ربط على هذه المقاطعة من أموال ٠

وتتسم هذه المقاطعة بتعدد وتنوع الجهات التابعة لها على النحو التالى :

١ - جهة المتحصل من الرسوم على التجار فى الأسواق والوكائل ومعاقبة المخالفين ومصادرة بضائع الغاشين وغير ذلك من أعمال الحسبة (جهة الحسبة) ٠

٢ - جهة المتحصل من الرسوم على الملح المنتج من الملاحات الواقعة شمال مدينة دمياط وقد عرف ذلك باسم (باب الملح) ٠

٣ - جهة المتحصل عن التزام الأمن حيث يدفع ملتزمو الأمن مبالغ معينة للمحتسب لقاء عوائدهم التى يتقاضونها من الأسواق والوكائل والبيوت (جهة الصوباشية والحبس وأخذ الجرائم والمقدمين بالثغر وجهة الرأس نوبة) ٠

٤ - جهة المتحصل من شيخ طائفة الحماليين ومن المواشط والمغنيات وتجار الحشيش (مشيخة الحمالة وحملة المواشط وربات الغنا بيت القنب) ٠

٥ - جهة المتحصل من الضرائب المتحصلة من القبانية الوزانين (الوزانين بالكبير والوزانين بالصغير) ٠

٦ - جهة المتحصل عن السلخانة وما يذبح فيها (مسلخ الضأن وميسم البقرى والجملى والجاموسى) ٠

وكانت هذه المقاطعة تدفع من أوائل القرن السابع عشر الى أواخر القرن الثامن عشر مبلغ ٤٢٥ر٠٠٠ بارة للخزينة السلطانية وكانت هذه المقاطعة تابعة للمقاطعة الرئيسية حتى سنة ١١٢٣ هـ / ١٧١٤ م الى سنة ١١٢٨هـ / ١٧١٨ م حيث أصبح ملتزموهـــا يتعاملون مباشرة مع الخـــزينة السلطانية وبديوان الروزنامة أى أصبحت مقاطعة مستقلة ثم عادت بعـد عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٨ م سيرتها الأولى فأصبحت ضمن مقاطعة ثغر دمياط الرئيسية .

(جـ) مقاطعة جمرك البرلس :

.. سميت هذه المقاطعة باسم (اقليم البرلس ومورد السمك المالح الى بولاق) ويأتى دخل هذه المقاطعة من التجارة الداخلية وبعض تجارات بلاد شمال أفريقيا حيث كان بالبرلس جمرك تحصل فيه الضرائب على القوافل الآتية برا من شمال أفريقيا ونظرا لأن هذه القوافل في معظمها كانت قوافل للحجيج الذين كانت أمتعتهم معفاة من الضرائب والجمارك لذلك كانت أقل المقاطعات دخلا .

واعتبرت هذه المقاطعة مقاطعة مستقلة مـــالية حتى ألحقت بمقاطعة ثغر دمياط وأصبحت احدى مقاطعاتهـا الفرعيـــة سنة ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨ م نظير مبلغ ٣٠٦ر٠٦١ بارة يدفعها ملتزم ثغر دمياط للخزينة السلطانية ، ثم رفعت هذه المقاطعة عن ثغر دمياط كلية فى سنة ١١٠٠ هـ / ١٦٨٨ م حتى عادت مرة أخـــرى سنة ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م ولكن بمبلغ ٢٠٠ر٤٨٦ بارة يدفعهم ملتزم مقاطعة ثغر دمياط نيابة عن ملتزم البرلس رغبة فى تخفيف الأعباء المالية عليه وفى نفس الوقت لضمان عدم حدوث عجز بالخزينة . وظلت مقاطعة ثغر دمياط تدفع هذا المبلغ بينما كان ملتزم مقاطعة البرلس يدفع مبلغ ١١٧٨١٨ حتى آخر القرن الثامن عشر وقـد رتبت على هذه المقاطعة اخراجات تدفع كمواجبـــات أى رواتب

لجنود قلعة البرلس وبعض النفقات الأخرى • تخصم من اجمالى المستحق لديوان الروزنامة والخزينة السلطانية على المقاطعة وهذه الاخراجات نصت سجلات الروزنامة على أن تصرف فى (مواجبات مردان قلعة برللس ، وثمن شراء طيور سلطانية) •

(د) مقاطعة الأرز الميرى :

فرض المبلغ المطلوب للخزينة السلطانية عن هذه المقاطعة على كل من ملتزمى ثغر دمياط الرئيسية وملتزمى فارسكور • التى كانت مستقلة ماليا عن دمياط ، وكان القصد من انشاء هذه المقاطعة هو تمويل شراء ما يحتاجه المطبخ السلطانى فى اسلامبول من الأرز الأبيض وفرض لذلك مبلغ ٦٦٦٦٦ بارة سنويا ، ولم يكن هذا المبلغ يسدد نقدا وانما عينا فى صورة ألفى أردب من الأرز الأبيض يرسلهم ملتزم فارسكور ويزاد عليهم ألف أردب من انتاج قرى دمياط وبتمويل من ملتزم مقاطعة ثغر دمياط ويرسل الأرز من هناك الى المطبخ السلطانى وظلت قيمة المطلوب عن هذه المقاطعة ثابته منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى قدوم الحملة الفرنسية•

(هـ) مقاطعة الضرائب على طائفة الجرومية :

وقد عرفت باسم مقاطعة (مال حماية جريمهاى فروخت غلال دربندر دمياط) وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق ضبط وتحصيل رسم حماية على طائفة الجرومية التى كانت تقوم بنقل وبيع الغلال فى دمياط وهذا الرسم بخلاف ما يدفعه بعض أفراد هذه الطائفة كضرائب الى ديوان مقاطعة جمرك دمياط وما يدفعونه الى كتخدا القبودان ودزدار القلعة الشرقية وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١١٢٥ هـ / ١٧٦٣ م نظير مبلغ ١٥٠٠ بارة ثم رفعت لمدة ثلاث سنوات ثم عادت مرة أخرى بنفس المبلغ وألحقت بمقاطعة

اسكله دمياط وتوابعها سنة ١١٢٨ هـ / ١٧١٦ واستأثر أوجاق مستحفظان بها ٠

(و) مقاطعة الضرائب على شيخ سوق الملابس :

وقد ذكرت باسم مقاطعة (مشيخة بازار بزطوقزنجي دربندر دمياط) وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها وهو شيخ سوق الملابس الذى تباع فيه الملابس القطنية الثقيلة من الأحرمة والمناشف حق تحصيل رسم حماية من التجار فى السوق على أن يسدد عن هذه المقاطعة مبلغ ٣٠٠ بارة وقد أنشئت هذه المقاطعة عام ١١٢٥ هـ / ١٧١٣ م ٠

(ى) النفقات المطلوبة من اجمال دخل هذه المقاطعات :

٠٠ رتبت الاخراجات المطلوبة عن ثغر دمياط على المقاطعة الرئيسية فيه حيث كانت تقتطع من المتحصل لدى ديوان المقاطعة وتنفق فى أوجه متعددة ومتنوعة وهذه الاخراجات المفروضة من الديوان العالى كانت شبه ثابته وموزعة على أغراض عدة على النحو التالى :

١ ــ ما يتبع قلم محاسبة :

عنى هذا القلم بتسجيل ما ينفق على شراء الأرز الأبيض المرسل الى المطبخ السلطانى فى اسلامبول وهو ثلاثة آلاف أردب من الأرز الأبيض وبتعبير دفاتر الروزنامة (بهاى أرز أبيض براى ارسالية لدركاه عالى) وكذلك نفقات كيالته وتعبئته ٠ وتجهيزه ونقله (بهاى غزاويات براى عهده أرز ارسالية) كما يعنى هذا القلم بتسجيل ما ينفق على شراء وارسال الحطب الرومى اللازم للمطبخ السلطانى (بهاى مهمات حطب رومى براى مهمات مطبخ سلطانى) ٠

٢ ـ ما يتبع قلم شهر :

ويسجل بهذا القلم من أقلام ديوان الروزنامة ما ينفق من ديوان مقاطعة ثغر دمياط كاخراجات لشراء مهمات خاصة للدولة العلية من بارود وحبال وشواهين سلطانية وهى صقور للصيد ، كما يعنى بقيد وتسجيل المصرفات التى تنفق على انشاء سدود على بحيرات المنالة (تنيس) وقت الفيضان لحفظ الماء العذب من الضياع فى البحيرة وكذلك على ما يدفع لحفر خليج النوارى الموصل للماء الى بساتين ثغر دمياط والذى كان يخترق الثغر من جنوبه ثم يستدير شمالا حتى يصب فى بحيرة تنيس وأجمل ذلك فى دفاتر الروزنامة فى (اخراجات سد سدود بحيرات تنيس وحفر خليج النوارى) ويسجل بهذا القلم أيضا ما ينفق كاخراجات من مال مقاطعة الثغر كرواتب لبعض مشايخ وخدم المساجد والزوايا والأضرحة التى لا أوقاف لها فى ثغر دمياط مثل جامع شطا وجامع الشيخ عثمان الشرباصى وغيرها ٠

٣ ـ ما يتبع قلم مصرف غلال :

ورتب على هذا القلم ما يدفع من مواجبات أى (رواتب) لرجال قلاع دمياط (موجبات مردان قلاع) وكذلك بعض النفقات المختصة بترميم ونفقات بعض المساجد والزوايا والأضرحة التى لا أوقاف عليها حيث اختص قلم شهر بجزء منها وقلم مصرف غلال بجزء آخر ٠

٠٠ أما ما قد يدفع من مال الديوان لمصاريف ادارية فى أغراض متعددة متعلقة بمصلحة الدولة العثمانية كنقل جنود أو تجهيز بحارة للعمل بالأسطول العثمانى أو ارسال نجارين أو حدادين للعمل فى الترسخانات السلطانية أو لشراء مستلزمات

اضافية كبارود ومشاق مطلوب لصناعة سفن عثمانية وتسليح الجيوش العثمانية أو لترميم قلاع وما الى ذلك من النفقات غير الثابتة فان المطلوب لهذه النفقات كان يؤخذ من مال ديوان مقاطعة الثغر على أن يحاسب عليه الملتزم وفق تعليمات من الديوان العالى وديوان الروزنامة (بورلديات وفرمانات) صادرة اليه تحدد المطلوب صرفه والمستلم لهذه المبالغ ثم يقر المستلم باستلامه لهذه المبالغ المرصودة فى البيورلدى فى اقرار يقيد بظاهره فيحاسب الملتزم على ذلك خصما من جملة ما عليه للديوان العالى للخزينة السلطانية ·

٢ ـ مقاطعة الضرائب على صيادى بحيرة المنزلة وتوابعها :

وقد شكل المتحصل من جهة (بحيرات تنيس وتوابعها وفلاحيها فى قرى نقيصة والحصرة والرملة والقمبية والحدادى ومنية القرعان وجهة القلايات ودار الطير) جزءا من الجهات التابعة لمقاطعة ديوان جمرك دمياط وذلك حتى أوائل القرن السابع عشر حيث استقلت هذه المقاطعة فى هذا الوقت فى مقاطعة منفصلة تحت اسم (مال خراج أراضى مستجدة وبحيرة سمك دربندر دمياط) ثم سميت هذه المقاطعة باسم (مقاطعة بحيرة أسماك دربندر دمياط) وهى التسمية التى نقلتها لنا دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعات على مدار القرن الثامن عشر الميلادى وأواخر القرن السابع عشر ولهذه المقاطعة عدة جهات تمثل نفس الجهات التابعة الموضحة فى الحديث السابق عن مقاطعة دمياط ·

٣ ـ مقاطعة الضرائب على مبيعات الأرز الأبيض :

وقد عرفت باسم (مقاطعة كيالة أرز بياض دربندر دمياط) وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق ضبط وتحصيل الضرائب على

صفقات بيع الأرز فى دمياط حيث كانت دمياط مركزا لتجارة الأرز الذى يصدر عبر مينائها الى بلاد الشام وآسيا الصغرى وكانت الضرائب تحصل من التجار على ما يبيعونه من الحبوب ، أما السماسرة والكيالون فلا يدفعون ضرائب عن أعمالهم لملتزم هذه المقاطعة ، وقد حاز هذه المقاطعة رجال أوجاق متفرقة وبعد سنة ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م حازها رجال من أوجاق عزبان ، وقد التزم بهذه المقاطعة سنة ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م الشيخ أحمد العروسى شيخ الأزهر وابناه وفيما يلى تفصيل المتحصل من جهات هذه المقاطعة عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م ٠

١ ــ عشرون بارة على كل أردب من الأرز المبيع الى خارج مصر ٠

٢ ــ سبع بارات على كل أردب من الأرز المبيع فى داخل مصر ٠

٣ ــ بارة واحدة على كل أردب من الحبوب أو البقول المبيعة فى دمياط ٠

٤ ــ أربع بارات على كل أردب من السمسم يرد الى دمياط من الريف ليباع فيها ٠

٥ ــ عشر بارات على كل كيس من أكياس السمسم السورى المبيع فى دمياط ٠

٦ ــ ست بارات على كل كيس من أكياس السمسم السورى المار عبر دمياط الى القاهرة ٠

٧ ــ نصف أردب يؤخذ عينا على كل عشرة أرادب من اللوبيا أو الفاصوليا الواردة من الريف ليباع فى دمياط ٠

ثانيا : المقاطعات الصغيرة :

تمثل هذه المقاطعات ما كان يفرض لمصلحة الخزينة السلطانية

من ضريبة مال الحماية على ملتزمي المقاطعات وهى التى بسدادها كانت تعطى لدافعيها الحماية ضد الابتزازات والعنف ، وقد اختص رجال الأوجاقات بالالتزام بهذه الحمايات حيث كانوا يحصلون رسوما على معظم النشاطات الاقتصادية والحرفية واستأثر بأغلبية الحمايات رجال أوجاق الأنكشارية (مستحفظان) وفى مقابل اعطائهم هذا الحق كان عليهم أن يدفعوا مبالغ بسيطة لمصلحة الخزينة السلطانية تضاف الى المطلوب من المقاطعات ولا تدفع مثل هذه المقاطعات ضريبة كشوفية كبيرة للخزينة ٠٠ وهذه المقاطعات هى :

(أ) مقاطعة مال الحماية على ملتزمي الأرز الميرى :

وقد أنشئت هذه المقاطعة فى الرابع من ذى القعدة سنة ١١٠٨ هـ / ١٦٩٦ باسم (مال حماية أرز ميرى وملتزمى فارسكور براى تكميل خزينة عامر) وذلك اثر اصلاح سنة ١١٠٥٧ هـ / ١٦٩٠ م الذى أحدثه اسماعيل باشا بغرض تعويض عجز الخزينة بما أضافه من أموال الكشوفية على بعض المقاطعات وكبار الموظفين وقادة الأوجاقات وانشاء بعض المقاطعات الجديدة ٠ وكان المطلوب عن هذه المقاطعات عند انشائها هو مبلغ خمسين ألف بارة سنويا ثم زاد المطلوب فى مضاف سنة ١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م بمبلغ ألفين من البارات ثم ارتفع المطلوب فى عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م الى مبلغ ٥٤٫٠٨٠ بارة وظل المطلوب عنها ثابتا بعد ذلك وحتى نهاية القرن الثامن عشر ٠

(ب) مقاطعة مال الحماية المطلوب على ملتزمي وكالة الزيت :

وقد وردت هذه المقاطعة فى دفاتر الروزنامة تحت اسم

(مقاطعة مال حماية وكالة الزيت دربندر بمياط) ويدفع هؤلاء الملتزمون مال الحماية لقاء عوائدهم على مبيعات الزيت داخل الوكالة الخاصية بذلك ، وقد أنشئت هذه المقاطعة فى ١١٧٢ هـ / ١٧٥٨ م نظير مبلغ ١٠٠ بارة لمصلحة الخزينة السلطانية ارتفعت بعد عامين من انشائها الى ١٠٤٠ بارة وظل المطلوب عن هذه المقاطعة ثابتا بعد ذلك وحتى قدوم الحملة الفرنسية الى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر .

(جـ) مقاطعة مال الحماية على أمانة الاحتساب وتوابعها :

وقد سميت هذه المقاطعة فى دفاتر الروزنامة باسم (مقاطعة مال حماية احتساب وخدمة قبانى در بندر دمياط) عند انشائها سنة ١١٢٨ هـ / ١٧١٦ م وذلك فى أعقاب الحاق مقاطعة الاحتساب وتوابعها بالمقاطعة التابعة لديوان ثغر دمياط احدى المقاطعات الرئيسية الثلاث وكان ذلك أثر اقتراح قدمه دفتر دار مصر آنذاك الى الباشا وأصبح على الملتزمين بهذه المقاطعة أن يدفعوا الى الخزينة السلطانية مبلغ خمسة وعشرين ألف بارة لقاء انتفاعهم ومكاسبهم التى يتقاضونها من أمناء الأحتساب فى ثغر دمياط الذين كانوا يدفعون لقاء حيازتهم لمقاطعة الاحتساب وتوابعها مبلغ مائة وخمسة وعشرين ألف بارة لملتزم مقاطعة ثغر دمياط الرئيسية .

ولم يدفع المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية سوى عام واحد حيث ألغيت فى العام التالى لانشائها .

ثالثا : الجهات التابعة للمقاطعات العامة :

.. تعددت جهات المقاطعات العامة فى ثغر دمياط وقد زودتنا وثائق محكمة ثغر دمياط الشرعية بالكثير من التفاصيل عنها وذلك على النحو التالى :

(أ) الجهات التابعة لمقاطعة الخردة :

عرفت مقاطعة الخردة فى العصر المملوكى باسم مقاطعة (الطشتخاناه) ثم عرفت فى العصر العثمانى باسم المهترة نسبة الى أول من التزم بها وهو مهتار الباشا وكانت جهات هذه المقاطعة واسعة ومتنوعة فى أنحاء أقاليم مصر على اتساعها ويديرها فى كل أقليم ملتزم من باطن أمين الخردة أو وكيل عنه وقد حددت جهات هذه المقاطعة فى ثغر دمياط سنة ١٠٢٣ هـ / ١٦١٤ م فيما يلى (مشيخة دمياط وما به من الحمامية والدلالين فى القماش والدلالين فى الرقيق والمخدمين والنوره والشطار والعطل والغوازى والحدادين وفواتيل فارسكور ودمياط) ٠

وفى سنة ١٠٤١ هـ / ١٦٣٢ م أضيفت للجهات التابعة لمقاطعة الخردة بدمياط عدة جهات هى (طائفة السقائين والدخاخنة والحدادين وفواتيل فارسكور ودمياط) والفواتيل جمع فتال اى نساج ٠ والسيرجية والسقائين بالكوز) ٠

وفى سنة ١٠٦٥ هـ / ١٦٥٤ م ألحقت عنده طوائف أخرى بجهة الخردة وهى (طوائف الطحانين والعجانين وصناع العيش والدقاقين والحكويين فى القهاوى والترابية) ٠

وكان ينوب عن أمين الخردة أو ملتزمها وكيل فى ثغر دمياط أو يلتزم من باطنه أحد مشايخ الطوائف حيث يخول حق تحصيل الضرائب من شيوخ الطوائف السابقة الذين يقومون بدورهم بتحصيل الضرائب من أفراد طوائفهم ولا يمكن حصر اجمالى ما كانت تسدده هذه الجهات المتناثرة من ضرائب ولكن الثابت هو اسهامها الواسع فى الدور المالى لثغر دمياط فى العصر العثمانى ٠

(ب) جهات المواريث الحشرية :

وكان ملتزم مقاطعة الأحتساب هو الذى يدير جهة المواريث الحشرية التزاما من باطن ملتزم مقاطعة الثغر الرئيسية الذى كان يلتزم بدوره بهذه الجهة من الديوان العالى خارج التزامه بمقاطعة ثغر دمياط وقد انضمت هذه الجهات الى مقاطعة الخـــردة سنة ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م ، وقد حددت احدى وثائق محـــكمة دمياط الشرعية نظام التعامل فى المواريث الحشرية للموتى الذين لا وارث لهم على الاطلاق أو لا وارث لهم من الذكور وما يستفيد به الملتزم به من المواريث الحشرية وما يستفيد به الملتزم الأصلى وذلك بعد خصم نفقات دفن وتجهيز المتوفى فيما يلى (يكون لملتزم المواريث الحشرية فى كل تركه حشرية ألف نصف فمادونها ، ومازاد على ألف الى عشرة آلاف يكون للأمير على ملتزم المقاطعة المشار اليه وملتزم الثغـــر ، وما زاد على عشرة آلاف نصف يكون للديوان العالى بالقاهرة) أى أن ما يزيد من التركـــات عن عشرة آلاف نصف فهو لديوان مقاطعة الالتزام الأصلية فى القاهرة ، وما يزيد عن الألف الى عشرة آلاف يكون للملتزم من باطن الملتزم الأصلى، والمضبوط من التركات من النصف الواحد الى الألف نصف فهو للملتزم من باطن ملتزم الباطن ٠

أما الغرقى الذين لا وارث لهم فان ممتلكـــاتهم كانت تبـــاع وتضبط للسلطة خارج التزام ملتزم المواريث الحشرية ٠

(جـ) جهة المواريث الحشرية للجوالى :

وهى تختص بتحصيل تركـــات من لا وارث له من الذميين وكانت هذه الجهة تابعة لملتزم مقاطعة الجوالى المختصة بجمـــع الجزية عن أهل الذمة فى الثغر من باطن ملتزم مقاطعة الجـــوالى

بالديوان العالى بالقاهرة ، وللملتزم بهـا تركات الموتى من نصف واحد الى ألف نصف ، أما ما يزيد عن الألف نصف فهو لديوان المقاطعة بالقاهرة ٠

(د) جهة (بيت مال الينكجرية وعجم أو غلانى) :

وهى تختص بتحصيل تركات من مات من الأغراب فى مصر ودمياط من المدنيين أو رجال الأوجاقات ممن ماتوا ولا وارث لهم أو لا عاصب من الذكور لورثتهم ٠

(هـ) جهات مقاطعة الجوالى :

وتنقسم جهات هذه المقاطعة فى دمياط الى جهتين :

١ ـ جهة الجوالى أى الجزية المطلوبة من الذميين من أهـل دمياط وهى محددة بمراتب ثلاث أعلى وأوسـط ودون بحسب أحوال الذميين المادية ، ولم يكن المطلوب وفق هذه المراتب الثلاث ثابتا وانما اختلف من حين لآخر وتؤخذ الجزية عن كل الذميين وقد حددت طوائفهم كما يلى (النصارى والأرمن والأروام والمارون واليهود قرائين وحاخامات وقساوسة وشمامسة) ولا تحصـل ضريبة الجزية من الصغار دون الاثنى عشر عاما ، وتحكم نظـم جباية ضريبة الجزية ضوابط تقضى بأن كل من غاب أو اختفى من أهل الذمة يكون أقاربه أو أهل محلتة مسئولين عن دفع ما علـى الغائب مع وقوعه تحت طائلة العقاب هو ومن يحميه ، وكان جزء من متحصل ضريبة الجوالى يدفع كل عام الى وجوه اجتماعيـة حددتها احدى وثائق سجلات المحاكم الشرعية فيما يلى (الى علما عظام ومشايخ كرام وفقرا وصلحا وأرامل وأيتام) وفق بيورلدى من الديوان العام بهذا الخصوص ويحدد فيه المبـلغ المرصود لذلك ٠

(و) جهة المتحصل من مقاطعة جوالى النصارى واليهود الأغراب :

وتختص هذه الجهة بتحصيل ضريبة الجوالى عن الذميين الذين يقيمون فى الثغر بصفة مؤقته وذلك حتى ولو سدد هؤلاء الذميون فى أماكن اخرى قبل ورودهم الى الثغور فان ضوابط ذلك قد تمثلت فيما يلى كما نصت احدى الوثائق (من مكث من الأغراب بالديار المصرية لمدة ستة أشهر فانه عليه أن يدفع الجزية كاملة حتى ولو كان بيده تمسك بسداد أول العام فى بلد آخر) ٠

رابعا : جهات مال الحماية المفروض لغير مصلحة الخزينة السلطانية :

٠٠ عرفت دمياط فى القرن الثامن عشر ذلك اللون من الحمايات التى أستأثر بها لمحصلتهم رجال الأوجاقات وأتباعهم وكبار المماليك حيث أخذوا مكان الخزينة السلطانية والديوان العالى فألزموها لأتباعهم وعادت عوائدها عليهم دون أدنى فائدة تعود على الخزينة السلطانية وهذه الجهات هى :

١ ــ تحصيل رسم حماية من الملتزمين بتحصيل الضرائب على الصيادين فى بحيرة المنزلة بوغاز دمياط وبلغ المتحصل لفارض الحماية مبلغ ٧٨٣ر٤٤ بارة ٠

٢ ــ احتكار شراء الملح من منتجيه فى دمياط واحتكار بيعه فى سائر أنحاء مصر ٠

٣ ــ تحصيل رسم حماية على ملتزمى وكائل الأرز فى دمياط وبلغ المتحصل فى ذلك ٢٢٥ر١٨٢ بارة ٠

٤ ــ تحصيل رسم حماية على وكالة البهار فى دمياط وبلغ المتحصل عنها عشرة آلاف بارة ٠

٥ ــ تحصيل رسم حماية على ملتزم وكالة القطن الذى كان

يحصل ضرائب عن التزامه على القطن المصرى ٩٠ بارة عن كل باله وعن القطن السورى ٣٦٠ بارة لكل بالة ، واجمالى المطلوب كرسم حماية من هذا الملتزم مبلغ ٥٠٠ بارة سنويا ٠

٦ ـ حق السردارية وهو تحصيل رسم حماية على الباعة فى الأسواق يحصلها الجاويشية الذين كانوا يصحبون المحتسبين واجمالى العائد من هذا الرسم لمصلحة سردار مستحفظان بالثغر ٠

وتؤكد الأرقام الدالة على جملة المتحصل من بعض الجهات على ضخامة العوائد المجباة من رسم الحماية ولا ريب أن ذلك كان ذا أثر سلبى على النشاط الاقتصادى والأفراد ، حيث ألحقت هذه الضرائب والرسوم غير الرسمية أضرارا بالغة على حركة النشاط الاقتصادى لا سيما اذا تبين أنها شكلت الى جانب الضرائب الرسمية أعباء اضافية باهظة مع ما لها من أثر فى تراخى القبضة الادارية وانتشار الفساد الادارى وتمكينها للمتحرفين من الهروب من العقاب تحت مظلة حماية أولى النفوذ ٠

ويتضح من تناول هذه المقاطعات الفرعية بما لها من جهات مدى تشابك وتعقيد هذه الأنشطة التى مثلت فى مجموعها النشاط الاقتصادى بالثغر تجاريا وزراعيا وحرفيا ٠

وكانت آلية هذا النظام المالى الذى أديرت من خلاله هذه الأنشطة ذات اسهام كبير فى تنفيذ وتطبيق نظام الالتزام بسهولة فى مقاطعة ثغر دمياط شأن سائر مقاطعات الالتزام فى الموانىء ٠

كما يتضح بجلاء أن هذا النظام قد غطى ضريبيا معظم ألوان النشاط الاقتصادى فى ثغر دمياط ان لم يكن قد غطاها كلها ، ويبدو واضحا من خلال الملاحق الخاصة بالبيانات الاحصائية والتى تناولت ايرادات ومصروفات المقاطعات الرئيسية فى دمياط والبرلس حجم الاسهام الذى أسهمت به هذه المقاطعة الرئيسية والمقاطعات الصغيرة فى الخزينة السلطانية فى الفترة من ١٠٨٨ هـ الى ١٢١٣ هـ مع ما لذلك من دلالات ٠

الفصـــل الرابـــع

مقاطعات الالتزام فى بولاق ومصر القديمة

تمهيـــــــــد :

كانت القاهرة فى العصر العثمانى مركزا تجاريا ترد اليــه التجارة والتجار من الشرق والغرب ، ومثلت بولاق منفذا للقــاهرة على النيل تنتقل عبره البضائع بين القاهرة ودلتا مصر وموانيها الشمالية ، كما مثلت مصر القديمة المنفذ الثانى للقاهرة الذى ربط بينها وبين صعيد مصر وتجارة السودان وبعض تجارة الجزيرة العربية والهند الصادرة والواردة الى مصر عبر قوص والقصير واستمد هذان الميناءان من النيل أهميتهما ، ولقد اعتبر التنظيم المالى لمصر فى القرن السادس عشر كلا من هذين الميناءين مقاطعة مستقلة ثم اتحدتا فى أواخر هذا القرن فى مقاطعة واحدة تحت اسم (جهات بولاق) ثم انضمت اليها فى أوائل القرن السابع عشر مقاطعة خضرا التى كانت تشتمل على جهات تحصيل الرسوم

والضرائب من جزيرة خضرا وعدة جهات فى امبابة بالاضافة الى عدة مقاطعات فرعية وأطلقت دفاتر الروزنامة على هذه المقاطعة الجامعة اسم (مقاطعة اسكلة بولاق ومصر القديمة وخضرا وتوابعها) ٠

على أنه تجب الاشارة الى أن كثيرا من التغييرات فصلا والحاقا ورفعا قد طرأت على هذه المقاطعة حتى عام ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م حيث انضمت اليها جهات متعددة وانفصلت أخرى ثم استقرت بعد ذلك فروع هذه المقاطعة تحت اسم (مقاطعة إسكله بولاق ومصر القديمة ودباغ خانه وخضرا وتوابعها) ٠

وآلت السيطرة على هذه المقاطعة لأوجاق الانكشارية حيث حاز كبار رجال هذا الأوجاق المقاطعة كملتزمين أصلاء وحازها أتباعهم كملتزمين من الباطن ثم تراجعت هذه السيطرة فى عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م لصالح ارجاق عزبان ولكن سرعان ما عاد الأمر الى سابق العهد به حتى أحكم على بك قبضته عليها شأن كل موارد مصر وأدارها ميخائيل فخر كملتزم من باطنه ثم خلفه يوسف كساب حتى عزله اسماعيل بك والتزم بها من باطنه بعده ميخائيل كحيل الذى دفع الى اسماعيل بيك فى سبيل ذلك مبلغ عشرين ألف ريال ، واستمر الأمر كذلك حتى آخر القرن الثامن عشر حيث انقسمت هذه المقاطعة الى أقلام عديدة كانت تدار بصفة مستقلة من قبل الفرنسيين ٠

أولا : المقاطعات الرئيسية :

وهى المقاطعات التى كانت تدفع الى جانب المال الميرى للخزينة السلطانية ضريبة الكشوفية الكبيرة ، وقد تضمنت هذه المقاطعات عدة مقاطعات رئيسية لكل مقاطعة منها فروعها وجهاتها وهذه المقاطعات هى مقاطعة جمركى ولاق ومصر القديمة بما يتبعها

من مقاطعات فرعية ومقاطعة خضرا وتوابعها ، وفيما يلى تفاصيل ذلك ·

١ ـ مقاطعة جمركى بولاق ومصر القديمة :

وقد أسمتها سجلات الروزنامة باسم (اسكلة بولاق ومصر قديم وتوابعها اشتملت على ما يلى :

(أ) جهات ديوانى بولاق ومصر القديمة وتوابعها :

وقد تعددت هذه الجهات وتنوعت فغطت أنشطة اقتصادية وحرفية مختلفة منها : جهة المتحصل من ديوان جمرك بولاق حيث كانت الضرائب تحصل على السلع الواردة من دمياط والاسكندرية ومدن وقرى الوجه البحرى ، وذلك اضافة الى ما يتم تحصيله من رسوم جمركية على الصادرات والواردات فى دمياط والاسكندرية ورسم المرور فى رشيد ·

ـ جهة المتحصل من الضرائب فى ديوان جمرك مصر القديمة على الواردات من الفيوم والوجه القبلى من البضائع والحبوب ، ويتبع لهذه الجهة سوق الرقيق بالقاهرة حيث يدفع شيخ هذا السوق الضرائب على ألفين وخمسمائة من العبيد كل عام ، ما زاد عن ذلك فهو له ، وكانت هذه الرسوم تحصل اضافة الى ما يدفع على الرقيق فى واحة الخارجة عند قدومهم من السودان ثم ما يدفع فى أسيوط ، ويدفع شيخ سوق الرقيق المطلوب منه على هذا العدد من العبيد عند وصولهم الى وكالة الجلابة ببولاق من الضرائب وقيمتها اثنا عشر نصفا (بارة) على الذكور وعشرة أنصاف على الاناث كما تحصل الضرائب على البضائع القادمة مع قوافل الرقيق من دار فور وسنار حيث يؤخذ عن حمولة كل جمل ثمانية أنصاف

بالغا ما بلغ وأيا كان نوع البضاعة التى يحملها وسبعة أنصاف عن حمولة كل جمل من سن الفيل ، و١٠٪ عينا من ريش النعام وأربعين نصفا على كل قنطار من التمر الهندى ، و ٩٠ نصفـــا عن كل جوال من الششم ، ويسمح لهؤلاء التجار ببيع جزء من بضائعهم فى مصر العليا لتدبير السيولة المالية الكـــافية لسداد الجمارك على هذه البضائع فى ديوان جمرك مصر القديمة •

ــ جهة المتحصل من ملتزمى أمن الادراك لقاء تخويلهم حــق الالتزام بالادراك بما يجره ذلك من منافع لهم وكذلك ما يؤخذ من الولاة والصوباشية ى بلاوفق ومصر القــديمة • وهذه الجهــة تتبع جهة الاحتساب التى تشكل جزءا من المقاطعة •

ــ جهة المتحصل من الضرائب على مذبح الجيزة ، وكــان ملتزم هذه الجهة يسدد الحصة المطلوبة عن التزامه بصورة عينية متمثلة فى عدد من الجلود يتسلمها منه ملتزم المقاطعة الرئيسية بصفة أسبوعية •

ــ جهة المتحصل من الضرائب على السوق الأسبوعى الذى كان يقام فى ضاحية المعادى وكذلك تحصيل رسم صـــغير على البضائع الداخلة الى القاهرة من باب النصر •

(ب) مقاطعة رسم خفارة الأفراد والقوافل فى قطيا :

وقد أسمتها سـجلات الروزنامة باســم مقاطعة (مال قطيــا) نسبة الى قطيا على طريق التجارة بين الشام ومصر وكان للملتزم بهــا حق تحصيل رسوم خفارة على الأفراد والقوافل القــادمة الى مصر من والى الشام وفلسطين ، وقد ألحقت هذه المقاطعة بمقاطعة بولاق ومصر القديمة سنة ١١١٦ هـ / ١٧٠٤ م بعـد أن كانت تابعة لمقاطعة الشرقية وانتقلت بالتــالى الالتــزامات المقــررة على هــذه

المقاطعة كرواتب جنود قلعتى خان يونس والعـــريش الى ملتـــزم مقاطعة بولاق ومصر القـديمة الرئيسية الذى كان يدفع الى جـانب ذلك مبلغ ١٩٦١٥٣ بارة سنويا الى الخزينة السلطانية عن هذه المقاطعة ٠

(جـ) مقاطعة الرسوم على بيع العبيـد فى وكالة الجلابة :ـ

وقد أطلقت عليها سجلات الروزنامة اسم مقاطعة (مال حماية بنجكجى) وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل رســم مال حماية على بيع وشراء العبيد ، واسم هذا الرسم الذى يســـدد كرسوم جمركية على الرقيق هو (بنجك) ويحصله (البنجكجى) الذى كان يقيم فى وكالة الجلابه التى يباع فيها الرقيق الأســود من البنين والبنات أما الجوارى من البيض فكن يبعن فى وكالة الكشك فى خان جعفر وهذا الرسم يحصل من ملتزم وكالة الجلابة على مبيعات الرقيق بها وهو بخلاف ما يدفع من رسوم جمركية فى ديوان مصر القديمة ويدفع هذا الرسم لقاء تمتعه بأرباحه عن هذه العملية واضافة الى ذلك كان يباع فى وكالة الجلابة مختلف السلع القادمة مع قوافل افريقيا من التمر هندى والببغاوات وريش النعام وأنياب الفيل وقرون وحيد القرن والمسك والأبنوس والشمع والصمغ العربى والقرب المصنوعة من جلد الجمال والمعدة لحمل المـــاء ٠

وبالرغم من وقوع هذه الوكالة داخل مدينة القاهرة الا أنها كانت تدار التزاما من باطن ملتزم مقاطعة ثغرى بولاق ومصر القديمة ٠

وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١١٢٥ هـ / ١٧١٣ م وأنضمت الى مقاطعة ثغر بولاق ومصر القديمة عام ١١٢٩ هـ / ١٧١٧ م

التى أصبح ملتزمها يسدد للخزينة السلطانية عن هذه المقاطعة مبلغ ٢٧ر٠٠٠ ألف بارة سنويا اضافة لما كان يدفعه أصلا عن مقاطعة التزامه ٠

(د) مقاطعة الضرائب المستحقة على مدابغ الجلود :

وعرفت هذه المقاطعة باسم مقاطعة (دباغ خانة) وكانت احدى جهات مقاطعة بولاق ومصر القديمة التى تعطى لملتزمها حق تحصيل الضرائب على مدابغ الجلود ومذبح الحسينية ومذبح حارة اليهود ومذبح بولاق ومذبح ومدابغ مصر القديمة ووكالة بيع الجلد ببولاق التى يباع فيها الجلد الى التجار الذين ينقلون الى أوربا ، وكان ملتزم هذه المقاطعة يتعهد كشرط لالتزامه بتوريد احتياجات الديوان العالى وديوان الروزنامة من الجلد المدبوغ على أن يخصم ثمنه من جملة ما عليه للديوان أى الخزينه السلطانية ٠

وقد استقلت هذه المقاطعة فى القرن السابع عشر الميلادى وكانت السيطرة عليها كالتزام لرجال أوجاق عزبان ثم انتقلت السيطرة لرجال أوجاق المتفرقة ومنهم لرجال أوجاق الانكشارية (مستحفظان) وأدارها من باطنهم ملتزمون من اليهود ، وفى سنة ١٠٨٨ هـ / ١٦٧٧ م ألحقت هذه المقاطعة بمقاطعة بولاق ومصر القديمة التى أصبح ملتزمها يسدد عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية مبلغ ٣٧٨ر٦٠٠ بارة سنويا وظل المطلوب ثابتا حتى آخر القرن الثامن عشر ٠

٢ ـ مقاطعة خضرا وتوابعها :

وقد سميت هذه المقاطعة نسبة الى جزيرة خضرا الواقعة فى نهر النيل قبالة امبابة من الغرب وبولاق من الشرق ، وكانت

هذه الجزيرة تمد القاهرة بالخضروات وقد اشتملت على عـــدة مقاطعات فرعية هى :

(أ) مقاطعة خضرا :

وكان المتحصل على هذه المقاطعة يأتى من عدة جهات متنوعه هى :

- جهة المتحصل من الرسوم على واردات الوجهين القبلى والبحرى من القصب والبلح وجميع الخضروات الواردة بـــرا وبحرا عبر النيل الى بولاق ومصر القديمـــة وواردات الجيـــزة وقليوب وشبرا والجبن القديم والعجـــوة الواردة من الخـــانقاه والأرز والسمك المملح والفواكه ، وكان ملتزم هذه الجهة يدفع نصف ما عليه لملتزم مقاطعة خضرا والنصف الثانى لملتزم اسكلة بولاق ومصر القديمة .

- جهة المتحصل من الرسوم على البضائع الواردة لمدينة امبابة فى سوقها الذى كان يقـــام يوم السبت ولقد حـــددت احدى وثائق محكمة بولاق الشرعية هذه البضائع ونظام التحصيل فيما يلى (الوارد الى سوق السبت بامبابة من النيلة والبهـــائم ومعامل الفروج وسوق الغنم والضأن والجبن وسوق اللقط - وهى البضائع والأدوات المستعملة - ومشاهرة الدكاكين - وهى رســـوم تحصـــل بصفة شهرية من الدكاكين والعسل النحل والأســـود والزيت والسيرج والكتان والحصر والعنب والسمن والبلح والســـمك الفيومى والخضروات) .

- جهة المتحصل من الرسوم على بعض قرى اقليم الجيزية وهى قرى كرداسة وذهبية وكفر حكيم ، وبنى مجدول والمنصورية وغيرها وهذه القرى لم تكن تتبع ماليا مقاطعت الالتزام الريفية

وانما كانت تتبع مقاطعة خضرا وهى فى ذلك شأن القرى التابعة لمقاطعة ثغر دمياط ٠

ـ جهة المتحصل عن دلالين البطيخ ودلالين سوق البقر ، وقد بلغ المطلوب عن مقاطعة خضرا مبلغ ٤١٦٦٦٦ بارة سنويا ٠

(ب) مقاطعة (قوافل شام وحلب) :

وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل الضرائب على البضائع القادمة مع قوافل الشام والفلسطين ، وهذه الضرائب تمثل الرسوم الجمركية على هذه البضائع بينما يمثل ما يحصل فى قطيا رسم خفارة فقط ، وقد بلغ المطلوب عن هذه المقاطعة ٣٦٦٦٦٧ بارة سنويا ٠

(جـ) مقاطعة سوق الأغنام :

وقد كانت المتحصلات من الضرائب على مبيعات الأغنام فى سوق الأغنام الضأن احدى جهات خضرا فى القرن السادس عشر الميلادى ثم انضمت فى عام ١٠٨٨ هـ / ١٦٧٧ م كمقاطعة فرعية من المقاطعات التى تشكل توابع مقاطعة خضرا ، وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها نظير مبلغ ١٩١٦٦٧ بارة يدفعها الملتزم الأصلى لمقاطعة بولاق ومصر القديمة للخزينة السلطانية ٠

(د) مقاطعة الضرائب على مبيعات الكتان والنحاس :

تعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل الضرائب على الكتان المبيع فى خط وكائل الكتان ببولاق ، وكذلك على مبيعات النحاس فى سوق دار النحاس بمصر القديمة الى جانب ما يتحصل من الضرائب على مبيعات الكتان فى وكالة الكتان برشيد حيث

حدد بيع الكتان فى هذا الثغر بها ، وكانت هذه الوكالة فى التزام أحد تجار الكتان برشيد حيث كان له تحصيل رسوما على المبيعات داخل الوكالة على أن يسدد هذا الملتزم مبلغا محددا الى ملتـزم هذه المقاطعة · وكان المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية هو مبلغ ١٠٤١٦٧ بارة ارتفع فى عـــام ١١٢٨ هـ / ١٧١٧ م الى مبلغ ١٠٧١٦٧ وذلك بعد أن أضيف الى المطلوب على المقاطعـــة مبلغ ٣٠٠٠ بارة كمال حماية يدفعها ملتزم هذه المقاطعة ، ثم عادت الأمور الى نصابها سنة ١١٦٠ هـ / ١٧٤٧ م بعد أن انفصل هذا المضاف وأصبح مقاطعة منفصلة عرفت فى وثائق الروزنامة باسم (مقاطعة مال حماية كتان وقطن) ·

(هـ) مقاطعة مملحة جزيرة بدران :

وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيـــل الضرائب على عمليات جمع الملح من الملاحات الواقعة عند قرية منية بدران التى تقع بالقرب من المنزلة ، ويدفع ملتزم هذه المقاطعة مبلغـا الى ملتزم المقاطعة الرئيسية يتم الاتفاق بينهما عليه ، أما حصيلـــة المطلوب عنها للخزينة السلطانية فيقوم الملتزم الأصلى بدفعه وهو مبلغ ٤٥٨٣٣ بارة بصفة سنوية ·

وعلى هذا فان هذه المقاطعة التى كانت متحصلاتها ومجالها تقع بعيدا عن بولاق والقاهرة كانت جزءا تابعا لمقاطعة بـولاق ومصر القديمة ينتفع بفائض التزامها ملتزمو المقاطعة الرئيسية ·

النفقات المطلوبة من اجمالى دخل هذه المقاطعة :

·· رتب الديوان العالى على هذه المقاطعة مبالغ معينـــة تنفق من اجمالى مال المقاطعة كاخراجات سنوية ، وقـــد اختص

قلمان فقط من أقلام ديوان الروزنامة بتسجيل هذه الاخراجات على النحو التالى :

(أ) الاخراجات التابعة لقلم محاسبة :

يتبع هذا القلم ما ينفق من أموال على ما يرسل الى الحرمين الشريفين من معونات مالية وعينية وكذلك ما ينفق فى تزويد مطبخ الديوان العالى ببعض احتياجاته من الحطب والسكر الذى يصنع تلبية لاحتياجات المطابخ السلطانية فى القصور السلطانية باسلامبول ، وقد عرف قانون نامة مصر هذا المطلب تحت اسم (سكر خاصة) ، وقد سجلت هذه النفقات فى دفاتر الروزنامة تحت بند ثابت وهو (اخراجات بر حج شريف ومهمات مطبخ ومهمات أقفاص سكر ارسالية ، بر معتاد قديم وسنن سابقة) ، كما عنى هذا القلم ما ينفق فى شراء ارسال بعض الأطعمة الى الباب العالى فى اسلامبول ، وثمن ما يرسل من حطب رومى لمطبخ ترسخانة بولاق ومطبخ القلعة حيث يقيم جنود الأوجاقات وقادتهم ومطبخ قلاع دمياط وكذلك ما يقتطع كاخراجات كنفقات لتعمير وادارة وترميم السواقى السلطانية بمصر القديمة التى كانت تقوم برفع المياه من نهر النيل الى القلعة وذلك تحت بند (بهاى أخشاب وأصناف براى تعمير وترميم سواقى مصر قديم) وذلك حسب تعبير دفاتر الروزنامة أما المشرفون على هذه السواقى هندسيا فكانت أجورهم تدفع من الخزينة السلطانية وهى أجور عينية ومادية ٠

(ب) الاخراجات التابعة لقلم شهر :

وتبع هذا القلم الاخراجات التى تنفق لشراء ما يحتاجه مطبخ الديوان العالى فى القلعة من لحوم وغير ذلك وما يدفع فى

تغطيه رواتب العلماء والمشايخ ، وقد أجملت دفاتر الروزنامة مصروفات هذا القلم تحت بند (لحم ضانى براى مطبخ عامر ومسموحات ومرتبات علماء عظام ومشايخ كرام وغيرهم) .

ثانيا : المقاطعات الصغيرة :

تعددت هذه المقاطعات وتنوعت مع اتساع وتنوع النشاط الاقتصادى ببولاق وكانت معظم هذه المقاطعات عبارة عن حقوق تحصيل مال حماية لمصلحة الخزينة السلطانية من أصحاب الوكائل وبعض الملتزمين والموظفين فى جمركى بولاق ومصر القديمة وغيرهم وبيان ذلك ما يلى :

(أ) مقاطعة مال الحماية على كتبة جمرك بولاق :

وقد ذكرت تحت اسم مقاطعة (مال حماية كتابة جمرك در بندر بولاق) وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل مال حماية على كتاب ديوان جمرك بولاق الذين كان أغلبهم من الذميين وكان بعض هؤلاء الكتبة والمباشرين يمثل ديوان جمرك بولاق فى كل وكالة من وكائل بولاق وأطلقت عليهم وثائق المحاكم الشرعية لقب (أمين صندوق الجمرك) وتمثلت مهمته فى تحصيل الضرائب على البضائع القادمة للوكالة لحساب ديوان الجمرك وكان مبيع هذه البضائع لا يتم الا فى كل وكالة تخصصت بسلعة معينة مثل وكالة الأرز ووكالة الكتان وغير ذلك بحيث لا تباع هذه السلعة الا فى الوكالة المنسوبة اليها ، وقد كان هؤلاء الكتاب يلتزمون لديوان الجمرك فى بعض الأحيان بمبلغ معين لقاء تفويضهم فى جمع الضرائب على السلع الواردة للوكالة وضمن ذلك لهم امتيازات وفوائد كثيرة الأمر الذى نتج عنه فرض رسم مال حماية عليهم . كما كانوا يعملون أحيانا كموظفين تابعين لملتزم

المقاطعة الرئيسية أو ملتزم الباطن وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣ م على أن يدفع ملتزمها للخزينة مبلغ ١٠٠٠ بارة سنويا ارتفع الى ١٠٤٠ بـارة بمضـاف سنة ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ .

(ب) مقاطعة مال الحماية على كتبة جمرك مصر القديمة :

وعرفتها السجلات باسم مقاطعة (مال حمـاية كتابة جمـرك در بندر مصر القديمة) وكان لهذه المقاطعة نفس ظروف المقاطعة السابقة ولكنها أنشئت عام ١١٧٣ هـ / ١٧٥٩ م على أن يدفع ملتزمها للخزينة السلطانية مبلغ ١٠٠٠ بارة ارتفعت فى العالم التـالى ١٠٤٠ لمدة .

(جـ) مقاطعة مال الحماية على وكالة العصـفو :

وذكرت تحت اسم مقاطعة (مال حماية وكالة عصـفر در محروسة مصر) وقد عرف الزعفران باسم العصفر أو القـرطم حيث كان يحمل الى هذه الوكالة ببولاق فيباع القسط الأكبر منه للتصدير الى أوربا ويستهلك الباقى فى نواحى الدولة العثمانية المختلفة ، وكان للملتزم وكالة العصفر حق تحصيل الرسوم على هذه التجارة فى نظير مبلغ ٩٠٠ر٠٠٠ بارة سنويا ولكن ما يسدده عنها كرسم مال حماية هو مبلغ ٥٠٠٠ بارة سنويا وقد ظهرت هذه المقاطعة ضمن أقلام التزامات سنة ١٢١٣ هـ / ١٧٩٩ م التى ذكرها بوسليج المدير المالى للحملة الفرنسية مع أنها كانت قـد رفعت سنة ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م .

(د) مقاطعة مال الحماية على وكالة الفسيخ :

وقد ذكرت باسم (مال حماية وكالة فسيخ در مقاطعة برللس

وبولاق) وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل رسم مـــال حماية على تجار السمك المملح فى وكالة الفسيخ ببولاق ، وينقل السمك المملح الى هذه الوكالة من دمياط والبرلس ، وكانت هذه المقاطعة تابعة لمقاطعة البرلس ماليا حيث تدخل ضمن ما يجب أن يدفعه ملتزم البرلس للخزينة السلطانية وهى هنا ليست الا رسم مال حماية يدفعه الملتزم وقد أنشئت فى سنة ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠ م ويدفع ملتزمها للخزينة السلطانية مبلغ ٣٠٠ بارة ارتفـــع بعـد مضـــاف ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م الى ٣٢٠ بـــارة ثم الغيت سنة ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م ٠

(ف) مقاطعة مال الحماية على مبيعات الكتان والقطن :

وقد ذكرت هذه المقاطعة باسم (مال حماية كتان وقطـــن در بندر بولاق) وكانت هذه المقاطعة احدى جهات مقاطعـة خضـرا منذ أنشئت عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٦ م الى أن انفصلت عن مقاطعـة خضرا سنة ١١٦٠ هـ / ١٧٤٧ م وكان على ملتزمها أن يدفع مبلغ ٣٠٠٠ بارة وذلك نظير انتفاعه من التزامه بوكالة القطن والكتان ، ثم ارتفع المطلوب بمضاف ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م الى مبلغ ٣١٢١ وحين انفصلت هذه المقاطعة سنة ١١٦٠ هـ / ١٧٤٧ م دفع ملتزمها اضافة الى المبلغ القديم مبلغ ٢٣٤١٢٩ برة فأصبح المطلوب عنها اجمالا ٢٣٧٢٥٠ بارة ثم ارتفع بزيادة ضـــمن عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦١ م الى ٢٤٦٨٦٥ ، وفى سنة ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م قســـم المطلوب عن هذه المقاطعة الى قسمين أحدهما وهو بمبلغ ١٢٧٣٦ لمصلحة الخزينة السلطانية والثانى وهو بمبلغ ٢٣٤١٢٩ لمصلحة قابودان الســويس ٠

(هـ) مقاطعة مال الحماية على وكالـــة القطن والبذور وتوابعها :

وقد تناولت دفاتر الروزنامة هذه المقاطعة تحت اسم (مال حماية وكالة قطن وأبراز وتوابعها قبان وأرضية) وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل رســـم مال حمـــاية من الملتزمين الحائزين لهذه الوكائل وذلك عن أرباحهم العائدة اليهم من تلـك الالتزامات وذلك فى عدة وكائل هى وكالة القطن والأرز برشيـد ووكالة القطن والبذور (الأبزار) ببولاق على القبانية والوزانين وكذلك عن أجر تخزين القطن والبذور (أرضية) ، وكانت مبيعات البذور (قلم الأبزار) فى الوكائل ببولاق ومصر القديمة وامبابة احدى جهات مقاطعة خضرا ٠

وكانت هذه الوكائل ضمن أوقاف القزلارية وفى التزام ناظر هذه الأوقاف ثم انتزاعها منه رجال أوجاق الانكشارية (مستحفظان) فى أواخر القــرن الثامن عشر ، وقد أنشئت هذه المقاطعـــة فى ١١٧٥ هـ / ١٧٦١ م على أن يدفع ملتزمها للخزينة السلطانيـــة ٥٠٠ بارة اضافة لما يدفعه كتعويض لجهة الوقف هو كالآتى :

٩٧ر٠٠٠ بارة لوقف المرادية

٥٢ر٠٠٠ بارة لوقف المحمدية

٣٨ر٥٠٠ بارة لوقف الحرمين الشريفين

١٨٧ر٥٠٠ اجمالى المطلوب عن المقاطعة

(و) مقاطعة مال الحماية المطلوب من كتبة الأنبار :

وقد ذكرتها الروزنامة تحت اسم (مال حماية كتابة محصول رسوم أمين أنبار در بندر بولاق) وتعطى هـذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل رسم مال حماية على كتبة (الأنبار) وهى الشون السلطانية التى تخزن فيها الحبوب الواردة كالتزامات عينية ، ويدير هذه الشون أمين الأنبار السلطانية ويعاونه مجموعة من المباشرين والمعروفين والمستوفيين الذين كانوا يقومون باحصاء كميات الغلال الواردة من الصعيد والوجه البحرى والاشراف على تحميل المراكب التى تحمل هذه الغلال الى الجهات المختلفة وحساب حمولاتها ورواتبها ولهم فى ذلك أجور نقدية وأخرى عينية تتمثل فى نصف بارة لكل من الدلال والمعرف والمستوفى يتقاضونها على كل أردب الأمر الذى استدعى فرض رسم مال حماية عليهم عرفته دفاتر الروزنامة تحت بند (حماية كتبة محصول شونة أمين أنبار در بندر بولاق) نظير انتفاعهم بعوائدهم ورواتبهم ، ويدفـع الملتزم عن ذلك للخزينة السلطانية مبلغ ٥٠٠ بارة سنويا ، وقـد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١١٢٧ هـ / ١٧١٥ م ثم الغيت بعـد عامين ٠

(ل) مقاطعة الضرائب على مبيعات القمح :

وقد عرفت باسم مقاطعة (كيالة غلال بولاق) وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل الضرائب على مبيعات القمح بساحل الغلال ببولاق ومن كياليه الذين يقومـون بكيالة صـفقات القمـح المبيعة فى بولاق وكان ساحل الغلال ببولاق مركزا لتجارة الحبوب الواردة من سائر بلاد الوجه البحرى والصعيد وذلك بخـلاف ما يرد للأنبار بمصر القديمة وهى التى اختصت بالقمح السلطانى الوارد كالتزام عينى من الصعيد وقد ألحقت هذه المقاطعة باحدى

المقاطعات العامة وهى مقاطعة (سمسارية بحرين) سنة ١١٦٣ هـ/ ١٧٥٠ م وكن المطلوب عنها ١٨٠٣٤٧ بارة ارتفعت بمضاف سنة ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م ثم ارتفعت بمضاف ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م الى ١٩٥٠٦٤ ٠

(د) مقاطعة مال حماية وكالة أوجله :

وقد عرفتها سجلات الروزنامة باسم (مال حماية أوجله) وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م وهى ضريبة مال حماية تفرض على ملتزمى وكالة كانت معدة فى بولاق لاستقبال الرقيق عند توجههم الى الغرب فى واحة أو جلة بشمالى شرق ليبيا الحالية ٠ وقد حددت احدى الوثائق طبيعة هذه المقاطعة فيم يلى (مقاطعة مال حماية أوجلة وهى وكالة در بندر بولاق معدة لنزول الجلابة عند توجههم للغرب) ٠ وهذه الوكالة بخلاف وكالة الجلابة السالفة الذكر التى تختص ببيع الرقيق والتى أشرنا اليها آنفا ويدفع ملتزمو هذه المقاطعة عشرين ألف بارة للباشا وخمسة آلاف الكتخداه ، أما ما يعود الى الخزينة السلطانية فهو ألف بارة ارتفعت الى ألف وخمسمائة بارة سنة ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م وفى سنة ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠ م أصبح المطلوب ١٥٦٠ بارة وارتفع بمضاف ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م الى مبلغ ١٦٢٣ بارة وظل المطلوب ثانيا حتى قدوم الحملة الفرنسية وان تعرض ما يدفعه ملتزم هذه المقاطعة للباشا وكتخداه للنقص والزيادة ٠

ثالثا : الجهات التابعة للمقاطعات العامة :

– اتسمت بولاق ومصر القديمة بتنوع النشاطات الاقتصادية والحرفية وذلك بحكم دورهما المستمد من موقعهما وصلتهما بالقاهرة أكبر مراكز التجارة والحضارة والسكان فى مصر ،

ولذلك تعددت فيهما الجهات التابعة للمقاطعات العامة على النحو التالى :

(أ) الجهات التابعة لمقاطعة الخردة :

١ ـ جهة ما يتم تحصيله من القائمين على الملاهى والمغانى والغوازى والغجر وغير ذلك فيما أجملته الوثائق تحت اسم (ملاهى العرب) وظلت هذه الجهة تمثل عنصرا من عناصر مقاطعة الخردة بصفة دائمة باستثناء فترة ولاية مقصود باشا سنة ١٠٥٢ هـ / ١٦٤٢ م حيث أبطل ما يوخذ من الغوازى ومغانى العرب من المال لمصلحة الخزينة السلطانية ورفع هذا المبلغ عن دفاتر الروزنامة والخزينة ·

٢ ـ جهة ما يؤخذ على المصابغ والصباغين وصانعى السروج وحراس الحمامات وباعة جلود الخيل والحمير والحيوانات الميتة ·

٣ ـ جهة ما يؤخذ من اللحادين (الترابية) والعاملين فى تجبير الأعضاء البشرية المكسورة (المجبراتية) وصناع النارجيلات ·

٤ ـ وفى سنة ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ م أضيفت لأمين الخردة فى بولاق ومصر القديمة جهة جديدة كانت تابعة فيما قبل ذلك لأمين الاحتساب وهذه الجهة هى (مشايخ الغفر ببولاق) وكان هؤلاء المشايخ يدفعون مبالغ محددة لقاء انتفاعهم بما يحصلونه من رسوم على خفارة البيوت والأسواق والحوانيت والدروب والضواحى فى بولاق ·

٥ ـ جهة ما تؤخذ من رسوم على كيالة الأرز الأبيض المبيع فى وكالة الأرز ببولاق وكانت هذه الجهة مقاطعة مستقلة ثم

أضيفت الى مقاطعة الخردة على أن يدفع ملتزمها مبلغ ١٠٥ ألف بارة لأمين الخردة وذلك فى القرن السابع عشر ٠

٦ ـ جهة صناع الحلوى بمصر القديمة وبولاق حيث تحصل الرسوم لمصلحة وكيل ملتزم الخردة أى الملتـــزم من باطنه على المحلات وقاعات صناعة الحلوى وبائعيها ، كذلك تحصيل الرسوم على (مشيخة القللية والقدارية) وهم صناع الأوانى الفخارية ، وكذلك تحصيل الرســوم على القطن الوارد الى وكالة القطن ببولاق وهى وكالة الدفتردار كذلك على القطن الشــامى الوارد عبــر باب النصر من الشام وفلسطين برا والسكر الخام والعسل والظهور الحرير القادمة من الاسكندرية ٠

٧ ـ جهة المواريث الحشرية وبيت مال عامة وخاصة على نحو ما سبق توضيحه فى الثغور السابقة ٠

(ج الجهات التابعة مقاطعة (سمسرة بحرين) وتوابعها :

انضمت مقاطعة كيالة غــلال بولاﻻ لمقاطعــة سمسرة بحــرين سنة ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠ م بكل تفاصيلها وفيما يلى تفصيل المتحصل من الجهات التابعة لهذه المقاطعة :

١ ـ جهة مقاطعة (كيالة غلال بولاق) : ويحصل فيها نصف أردب من الحبوب على كل مائة أردب تؤخذ من التجــار على جملة ما عندهم مرة كل شهر ، وفى سنة ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م أصــــبح على تجار الحبوب أن يدفعوا اضافة الى ما سبق ثلاثة أربـــاع البارة على كل أردب لأمين البحرين وثلث بارة للدلالة ونصف بارة للصراف ونصف آخر للمباشر ، كما يحصل عشرون بارة على كل أردب من القمح المصدر الى خارج مصر وبارتين للمعاونيين ونصف بارة للكيال وربع بارة للحماليين ، كما أصبح على كل

كيال للحبوب أن يدفع ٣٥٠ بارة شهر لملتزم هذه الجهة عن عوائده المترتبة على عمله فى كيــان الحبوب ٠

٢ ــ جهة المتحصل من (سمسرة بحــــرين) : وقــــد تنوع المطلوب عن هذه الجهة على النحو التالى :

ــ ٢٠ بارة تؤخذ على كل قارب يصل من ناحية ميت عقبة بصفة أسبوعية ٠

١٠ بارات تؤخذ أسبوعيا على كل قارب يقوم بنقل البضائع من أمبابة الى مينائى بولاق ومصر القديمة ٠

٢٢ بارة تؤخذ على القوارب الكبيرة التى تنقل البضائع بين المينائين وامبابة ٠

بارتين على كل غرارة من الحبوب تنقــل فى القــوارب أو فى مراكب نقل البضائع ٠

٢٠ر٠٠٠ بارة سنويا من ملتزم كيالة الأرز فى بولاق ٠

١٨ر٠٠٠ بارة فى السفن تؤخذ على مغازل الصوف فى بولاق ومصر القديمة ٠

١٥ر٠٠٠ بارة سنويا على مصنع النشا فى مصر القديمة ٠

٢٠ر٠٠٠ بارة سنويا يدفعها ملتزم كيالة الحبوب فى بولاق وذلك لقاء ما يحصله من المراكب المحملة بالقمح فى بولاق ومصر القديمة ٠

٣ ــ جهة المتحصل من ضرائب الجزية على الذميين وما يتبعها فى بولاق ومصر القديمة على نحو ما سبق توضيحه ٠

رابعا : جهات مال الحماية المفروض لغير مصلحة الخزينة السلطـــانية :

مثلت هذه الجهات دخـولا خاصنة فرضها أصحاب النفـوذ من رجال الأوجاقات لمصلحتهم دون الخزينة السلطانية وأصبحوا يلزمونها لمن يشاءون وأصبحت تدر عليهم دخـولا كبيرة حيث أحلوا أنفسهم محل الخزينة السلطانية وكانوا يديرون هذه المقاطعـات بأنفسهم أو بوكلاء عنهم أو يلزمونها لأتباعهم لقاء مبلغ محدد على أن يحصل التابع الذى التزم بها من سيده صاحب النفوذ هـذه الرسوم وله الفارق بين ما يجبيه من أصحاب المراكب النيليـة وغيرهم وما يؤديه لسيده وتنوعت هذه الجهـات فى بولاق ومصر القديمة على النحو التالى :

١ ـ جهة المتحصل من (مقاطعة رسالة) :

وقد كان أمين البحرين الذى عرف أحيانا باسم (معـرف البحرين) مسئولا عن تحصيل الرسوم على السفن المـارة من بولاق الى مصر القديمة حيث مثل ذلك أحد جهات مقاطعة بحرين ، ولكن هذا الحق انتزع منه لصالح رجال أوجاق الانكشارية حيث جعلوها لمصلحتهم وحصلوا من السفن المارة فى النيل على رسـم حماية لمصلحتهم الخاصة ، ولم تسلم أية مركب من هذه الحمايات حتى مراكب الرسالة التى كانت تحمل الحبوب السلطانية من والى الأنبار فى مصر القديمة ورغم المحاولات المتعددة لالغاء هذه الحمايات أو حتى استثناء مراكب الرسالة منها الا أن الأمـور سرعان ما كانت تعود مرة أخرى لما كانت عليه ٠

وكان ملتزم مقاطعة رسالة من باطن رجال أوجاق الانكشارية يقيم عند بولاق ويبحر بطول النيل لتفتيش المراكب وضبط المتهربين من دفع المطلوب من مراكبهم وتحصل الرسوم مرة واحدة كـل

عام وهى بمثابة ترخيص للسفن بالملاحة حيث لا يسمح للسفينة النيلية بالابحار ألا بعد سداد المطلوب عنها وبلغت الرسوم المطلوبة على المراكب سنة ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م الى سنة ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠م ما يلى :

– من ١٨٠٠ الى ٢٧٠٠ بارة على المراكب الواسعة بحسب سعتها •

– من ٩٠٠ الى ١٣٥٠ بارة على المراكب المتوسطة الحجم بحسب سعتها •

– من ١٨٠ الى ٧٢٠ برة على القوارب الصغيرة بحسب سعتها •

٢ – جهة المتحصل من رسم مال الحماية على الصيادين فى نهر النيل بشواطىء بولاق ومصر القديمة •

٣ – تحصيل رسم حماية على الخيل والجمال فى بولاق والقاهرة بواقع ثلاثة وعشرين بارة على البغل الواحد واثنتا عشرة بارة على الحصان الواحد ، وخمسة وثلاثين بارة على الجمل الواحد وكانت المتحصلات من هذه الجهة لمصلحة قافلة باشى •

٤ – تحصيل رسم حماية على ملتزمى الوكائل فكان ملتزم وكالة الأرز يدفع ٢٢٠ ألف بارة ، وملتزم وكالة النيلة ٢٥ الف بارة ، وملتزم وكالة عسفر خمسة آلاف بارة ، أما ملتزم وكالة الجلد فكان يدفع ٣٠٧ ألف بارة وقد رفعت هذه الحماية بفضل عبد الرحمن كتخدا •

ولكن هذا الرفع لم يستغرق سوى عامين حيث عادت الأمور سيرتها الأولى سنة ١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ م ، وكان على ملتزم وكالة السكر ان يدفع ٣٠٠ الف بارة سنويا أما ملتزم وكالة الفسيخ

فيدفع ٥٠٠ بارة سنويا ومن ملتزم وكالة القطن فى بولاق ١٣٫٢٣٦ بارة سنويا ومن صانعي ملح النوشادر ببولاق ١٥٠٠ بارة سنويا، لاضافة الى ما يؤخذ على ملتزمى وكائل السكر والأبزار (البذور) وبيع الملح ، وكانت هذه الرسوم بمثابة رسم ايجار أو اقامة وهى بخلاف الضرائب الرسمية المقررة على الوكائل والبضائع ٠

ويتضح من ضخامة العوائد المفروضة على الجهات السابقة مدى الدور الذى لعبته الأوجاقات فى ادارة اقتصاد مصر فى العصر العثمانى وكيف أثر ذلك تأثيرا سلبيا على الحالة الاقتصادية مع ما لذلك من أثر على الادارة والضبط الادارى حيث أسهمت هذه الأوجاقات من خلال الحمايات فى اضعاف سلطة الأجهزة الادارية والملتزمين ٠

ولقد شهد القرن الثامن عشر الميلادى تطورا جديدا تمثل فى انتزاع جزء من الالتزامات الخاضعة للمقاطعات السلطانيـــة التابعة للخزينة السلطانية وتحويلها لمصلحة أوجاق الانكشارية ، وكان لهذه التطورات من الآثار السياسية الناشئة عن صراعـات الأوجاقات على المصالح الخاصة لرجالها ، الأمر الذى صـبغ هذا القرن والنصف الأخير منه خصوصا بصبغة وضحت فى التدهـور الادارى وتقلص نفوذ الدولة العثمانية فى مصر ٠

وتمثل الجداول الخاصة بهذا الفصل تفصيلا للجهات المكونة لمقاطعة بولاق ومصر القديمة الرئيسية ومقاطعة خضرا وما يتبعهما من مقاطعات فرعية والاخراجات التى رتبتها الخزينة السلطانيـة على هذه المقاطعة وكذلك ايرادات الخزينة السلطانية من المقاطعات الصغيرة والمدى الذى أسهمت به بولاق ومصر القديمة فى ايرادات ومصروفات مصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ٠

الفصـل الخامس

مقاطعات التزام السويس والقصير

تمهيـــد :

شكلت السويس والقصير انطلاقا من موقعهما على البحـر الأحمر بما له من أهمية كمجرى ملاحى يربط الشرق والغرب ، ومن أهميتها بالنسبة للحجيج المصرى والمغربى المتجه من والى المدن المقدسة الى شـبه الجـزيرة العربية واحدة من أكثر مقـاطعات الالتزام فى الموانىء المصرية دخلا وأهمية فى العصر العثمانى .

وكان جمركا الطور والقصير فى أوائل العصر العثمانى همـا الأكثر أهمية قبل أن ترتفع مكانة السويس وترث ما كـان لجمرك الطور من أهمية وكانت السويس مرفأ حـربيا لمصر فى العصر المماليكى على حين كانت الطور الميناء التجارى الأول لمصر على البحر الأحمر وفقدت مكانتها وازدهارها فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى حين انتشرت سفن الأسطول البرتغالى فى ميـاه

الهند ومدخل البحر الأحمر حتى اصبحت عند دخول العثمانيين الى مصر قرية صغيرة مهجورة وقلت القوافل الواردة اليها برا وبحرا وبدأت الاهمية التجارية للسويس تتزايد فى اوائل العصر العثماني وكانت الجمارك تحصل على التوابل وحدها بينما أعفى البن منها وفى سنة ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م فرضت الجمارك على البن الى جانب التوابل فأصبح جمرك السويس بذلك من اكثرالجمارك المصرية دخلا ٠

وحاز باشوات مصر هذه المقاطعة كملتزمين فكانت بذلك فى التزام باشا مصر وهى ميزة تمتع بها الباشوات بالاضافة الى رواتبهم ودخولهم المتفرقة وأدارها لحسابهم مساعدوهم شاغلو منصب (شهر حواله) وكان هؤلاء الباشوات يضمنون لقاء التزامهم ومنافعهم من الفائض بين ما تدره هذه المقاطعة من دخول وما يسدد عنها للخزينة السلطانية سلامة بضائع التجار ويتعهدون بسداد قيمة ما قد ينهب منها برا و بحرا ، وقد انتقلت السيطرة على هذه المقاطعة فى أواخر القرن الثامن عشر من البشوات الذين تدهور نفوذهم الى زعماء المماليك الذين تقلدوا منصب شيخ البلد حيث انتقل الالتزام بمقاطعة السويس والقصير اليهم فى الفترة التى تلت سنة ١٧٧٩ هـ / ١١٩٣ م حتى قدم حسن باشا الغازى سنة ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م ٠ فأعاد الالتزام بمقاطعة السويس والقصير للباشا ولأوجاق الانكشارية من باطنه ، وعندما تولى اسماعيل بك مشيخة البلد فى مصر بعد رحيل حسن باشا حاول تثبيت الجمارك فى جمرك السويس تشجيعا للتجار وجذبا التجار للعودة الى السويس مرة أخرى حيث انصرف جزء كبير الى القصير وفضل الكثير من التجار الأوربيين طريق رأس الرجاء الصالح وبالفعل بدأت هذه السياسة تؤتى ثمارها ولكن سرعان ما عاد الأمر الى ما كان عليه حين تولى الأمر مراد بك وابراهيم بك فأعادا الى الأذهان بجشعهم الحالة التى تقهقرت معها مكانة

السويس وضاعفوا الجمارك أضعافا كثيرة وعندما سيطرت الحملة الفرنسية على مصر تولى مديرها المالى بوسيليج ادارة جمـــــرك السويس والقصير فارتفع ايرادهما بذلك وكان المتحصل فى ذلـــك الوقت لمصلحة الفرنسيين على أنه تجب الاشارة الى أن الزيادة فى الرسوم الجمركية فى جمرك السويس لم تشمل سوى التوابل والبن على حين عوملت باقى السلع وفـــق ما أفترض عليها من رسوم جمركية منذ زمن السلطان سليمان القانونى ·

وفيما يلى المقاطعات التى اشتمل عليهـــا مينـــــاء الســـويس والقصــــــــير ·

أولا : المقاطعات الرئيسية :

اعتبر ديوان الروزنامة كلا من السويس والقصير مقاطعـــة رئيسية واحدة وأسمتها دفاتره باسم (مقاطعة عشور أصناف بهار وتوابعها مع سمسارية بهـــار ومقاطعة اسكلة قصير شـــامى) وقد انقسمت هذه المقاطعة الرئيسية الى عدة مقاطعات فرعية لكل منها جهاته وطبيعته وفيما يلى بيان لفروع هذه المقاطعة الرئيسية :

(أ) مقاطعة جمرك السويس :

وهى التى عنتها دفاتر الروزنامة بقولها (عشور أصـــناف بهار) وكانت هذه المقاطعة تعطى للملتزمين بها من قبل باشا مصر حق تحصيل الرسوم الجمركية على البضائع الصادرة والواردة الى ديوان جمرك ثغر السويس ، وقد شكلت الجمارك على التوابل والبن القسط الاكبر من ايرادات هذه المقاطعة الفـــرعية واعتبرت الرسوم الجمركية على التوابل والبن (البهار) عصب الايرادات ليس للمقاطعة الفرعية فحسب وانما للمقطعة الرئيسية كلها ·

وكان المباشرون والكتبة فى ديوان جمــرك الســويس يقومون بتقدير قيمة الرسوم الجمـــركية على البضـــائع حين ورودها الى الميناء فى قوائم تشمل كل كمية وصاحبها وما عليها من رسوم جمركية ثم يعتمد الحاكم الشرعى لثغر السويس هذه القوائم حيث تحمل بعد ذلك مع البضائع الى وكالة البهار فى القــاهرة وهناك يتم تحصيل الرسوم الجمركية المســتحقة ويشرف على ذلك وكيل عن الباشا الذى كان هو الملتزم الأصلى بهذه المقاطعة وهذا الوكيل يعرف باسم (شهر حواله) وكان مباشرو جمرك ثغر الســويس يحضرون الى السويس لفترات قصيرة فى السنة بصفة موسمية أحيانا وبصفة غير منتظمة أحيانا أخرى وذلك حينما تصــل السفن الى الميناء لتحميل البضائع ، أما مواسم العمل التى تصل فيها قوافل السفن من جدة واليمن مستغلة الظروف المناخية الملائمة فقد كان المباشرون يتواجدون فيها بصفة دائمة فى جمرك السويس.

وقد بلغت نسبة المتحصل من الرسوم الجمركية على فردة البن الواحدة و فردة التوابل فى القرن السابع عشر مائة بارة ثم تصاعدت هذه الرسوم تدريجيا حتى بلغت فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادى مبلغ ٤٠٠ بارة ، وقد بلغ اجمـــالى المطلوب عن هذه المقاطعة للخزينة السلطانية سنويا مبلغ ٢٤٥١٦٩٦ بارة سنويا .

(ب) مقاطعة الضرائب على وكائل السويس التابعـــــة للجمرك :

.. وقد عرفتها دفاتر الروزنامة باسم (سمسارية بهار) حيث عوملت الوكائل المخصصة لتخزين البضائع بعد تفريغهـــا من السفن فى السويس الى أن تقدر عليهـــا الجمارك كمقاطعـــة فرعية منفصلة وكان بثغر السويس ثمانى عشرة الى عشرين وكالة

تخزن بها البضائع ويقيم فيها التجار بصفة مؤقته حتى تتم اجراءات تقدير الجمارك واعداد القوافل التى ستحمل هذه البضـــائع الى القاهرة ٠

وتعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل ضريبة على هذه الوكائل على النازلين بها فى مقابل مبلغ ٥٠ر٠٠٠ بارة يدفعهـا ملتزم المقاطعة الرئيسية للخزينة السلطانية ٠

(جـ) مقاطعة دار الضرب :

وقد أشارت لهـا سجلات الروزنامة باسم (دار ضرب ذهب) وذلك حيث كانت دار ضرب العملات فى مصر تمنح كمقـــاطعة مستقلة منذ زمن على باشا الصوفى ٩٧١ هـ / ١٥٦٣ م حيث يرد اليها نماذج لما يضرب من عملات يحملها رسول من أسلامبول يسمى (صاحب عيار) ويعمل بها تحت اشراف صـــاحب دار الضرب صناع متعددون ولا تسك العملات الا باذن وبرقابة من الباشا ٠ ولصاحب دار الضرب عوائد على العملات يدفع منها الميرى المطلوب للخزينة السلطانية وللباشا وكتخـداه وأجر الصناع العاملين معه والباقى لمصلحة ملتزم دار الضرب ٠

ولما تقهقر نفوذ الباشا نتيجة لازدياد سلطة المماليك وتنامى سيطرتهم ونفوذهم أعطيت له دار الضرب كالتزام على أن يلزمهـا من الباطن لمن يشاء تعويضا عن ما افتقده من مزايا ولا ســيما فقده لحيازة مقاطعة التزام ثغر السويس وتشمل جهات هذه المقاطعة حق تحصيل رسوم على دمغ الذهب والفضة بخاتم دار الضرب والدال على صلاحيتهما وغيـرهما وذلك منعـا للتزييف وغش الجوهرات والمصنوعات الذهبية وكانت سلطة الملتزم بهذه المقاطعة من باطن الباشا تمتد لتشمل باعة الذهب والجواهر والمشغولات

الذهبية فى مدن الاسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة وبلبيس والسويس ٠

ولما كانت هذه امقاطعة قد أعتبرت حسابيا ضمن التزامات الباشا فان ديوان الروزنامة اعتبرها ضمن توابع مقاطعة عشور أصناف بهار ويدفع الملتزم الأصلى لهذه المقاطعة وهو الباشا عنها للخزينة السلطانية مبلغ ٦٨٣٢٣٣ بارة سنويا ٠

(د) مقاطعة الضرائب على خان الافرنج :

وقد أشير اليها باسم (قاع افرنج وفرنسيس) وقد كـانت تعطى هذه المقاطعة لملتزمها حق تحصيل الضرائب على خان يقـع على طريق الحج بالقرب من طور سينـــاء وينزل به الافرنج فى طريقهم لزيارة المقدسات المسيحية فى طور سينـــاء ٠ ويبلـغ ما تحصله الخزينة السلطانية عن هذه المقاطعة مبلغ ٢٨٦٧ بـارة سنويا ٠

(هـ) مقاطعة جمرك القصير :

وقد عرفت باسم (مقاطعة قصير شامي) حيث كانت القصير ميناء للصعيد على البحـــر الأحمـــر فهى تبعـــد عن قوص مســيرة ثلاثة أيام وتحمل القوافل البضائع من والى القصير من مـــدن الصعيد فى قوص وقنا وأبنوب وبرز دور وأهمية القصــــير فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر فى ظل تدهور مكانة السويس نتيجة لما فرضه امراء الممــــاليك الذين آلت اليهـــم السيطرة على ايراداتها من المغـــارم الباهظة على التجارة عبر السويس فأغرى ذلك التجار على تغيير مسار جـــزء كبير من تجاراتهم عبر القصير ومنها الى القاهرة عبر النيل ؛

وكانت القصير فى التزام كاشف قنا دائما من باطن باشا

مصر على أن يدفع الباشا عن جمرك القصير للخزينة السلطانية مبلغا ثابتا قدره ٣٠٫٠٠٠ بارة سنويا والتزم بها من باطن بعض التجار الذين يعملون فى التجارة بينها وبين ميناءى جدة وينبع فى الحجـــاز ٠

ثانيا : ـ المقاطعات الصغيرة

٠٠ عرفت السويس عدة مقاطعات صغيرة تدر عوائد للخزينة السلطانية من فرض رسم حماية على الملتزمين من الباطن وغيرهم لقاء انتفاعهم من مناصبهم وعوائدهم الأخرى وهذه المقاطعات الصغيرة فرضت على المقاطعات الفرعية على النحو التالى :ـ

(أ) مقاطعة مال الحماية على كتبة وكالة البهار بالقاهرة :

وقد أشير اليها باسم (مال حماية كتابة عشور أصناف بهار) اذ كان لمباشرى وكتبة ديوان جمرك السويس سواء فى القاهرة أو فى السويس حق تحصيل عوائد لهم على أعمالهم ، وقد شكلت هذه العوائد الضخمة فوائد واسعه اقتضى الأمر معها أن يفرض أصحاب النفوذ من كبار الأمراء ورجال الأوجاقات رسما معلوما كمال حماية لمصلحة الخزينة السلطـانية على هؤلاء المبـاشرين والكتبة وذلك سنة ١١٧١هـ/١٧٥٨م واختص الملتزم عن كتبة جمرك وكالة البهار فى القاهرة بسداد مبلغ ٣٠٧١٤٧ بارة ارتفعت فى العام التالى الى ٣٩٠٠٠٢ بارة ارتفعت بمضاف ١١٧٤هـ /١٧٦٠م الى ٤٠٥٦٠٣ بارة ولكنلا ونتيجة للتدهور الذى شهدته التجارة عبر السويس تراجعت الى ١٦٣٤٣٣ بارة سنويا وذلك عام ١٦٠٨هـ / ١٧٩٣م وظل هذا المبلغ ثابتا حتى قدوم الحملة الفرنسية ٠

مقاطعة مال الحمايه على كتبه جمرك السويس :ـ

وقد عرفت باسم (مقاطعة حماية مباشر ديوان دربندر سويس) وقد أنشئت هـذه المقاطعة سنة ١٠٢٧ / ١٧٩٢ لتحصيل رسم حماية على مباشرى ديوان جمرك السويس لقاء عوائدهم التى يتقاضونها على التجارة والبضائع التى كانت ترد الى ثغر السويس ويدفع ملتزم هذه المقاطع للخزينة السلطانية مبلغ ٤١٠ بارة سنويا

(جـ) مقاطعة مال الحماية على ملتزمى جمرك السويس :ـ

وقد عرفت باسم (مال حماية صهار) وقد أنشئت هذه المقاطعة عام ١١٧٥ هـ / ١٧٦١ م بغرض جباية الرسوم الجمركية علىالصادرات والواردات فى ميناء السويس من باطن الملتزم الأصلى للمقاطعة ، يدفع الملتزمون عن هذه المقاطعة مبلغ ١٦٦٧٥ بارة للخزينة السلطانية كما يدفعون ٧٢٢٠ بارة لسر خليفة روزنامجى وقد ألغيت هذه المقاطعة لسنة ١٧٦٩/١١٨٣ ٠

(د) مقاطعة مال الحماية على الوزانين بجمرك السويس :ـ

وأشارت لها دفاتر الروزنامة باسم (مقاطعـة مـال حمـاية قبانى در بندر سويس) وقد فرضت هذه المقاطعة لتحصيل رسـم حماية من القبانة والوزانين فى ديوان جمرك السويس لقاء عوائدهم على عمليات القبانة ووزن البضائع وقد أنشئت هذه المقاطعة سنة ١٢٠٧ هـ/ ١٧٩٢م نظير مبلغ ٥١٠ بارة للخزينة السلطانية ٠

وكانت هذه المقاطعات الفرعية الصغيرة هى المقاطعـات التى ذكرتها دفاتر الروزنامة وتجـدر الاشـارة الى أن مقـاطعة عشور أصناف بهار توابعها وهى المقاطعة الرئيسية لم تربط عليها اخراجات حسبما أفادت دفاتر الروزنامة، كما أن طبيعة ميناء السويس والقصير

كموانيء لاتحتوى على ماتحتوى عليه سائر الموانيء المصرية من امكانيات بشرية واقتصادية وحرفية متنوعة الأمر الذى جعل ما انفردت به موانيء الاسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة من مقاطعات الوكائل والأسواق والحرف والأقلام التابعة للمقاطعات العامة غير موجود فى السويس والقصير ٠

ويبدو واضحا من خلال الملاحق الخاصة بالبيانات الاحصائية القدر الذى أسهمت به المقاطعات الرئيسية والصغيرة فى السويس والقصير فى ايرادات الخزينة السلطانية فى مصر فى الفترة من ١٠٨٨هـ الى ١٢١٣هـ ٠

الباب الرابع

الدور الاقتصادى للموانىء المصرية فى العصر العثمانى

الفصل الأول : الطرق التجارية وتنظم الملاحة والتجارة ·

الفصل الثانى : دور الموانىء المصرية فى تجارة مصر الخـــارجية ·

الفصل الثالث : النشاط الحرفى فى الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ·

الفصل الأول

الطرق التجارية ونظم الملاحة والتجارة

تمهيـــــد :

يتناول هذا الفصل طرق التجارة ودروبها سواء تلك الطرق البحرية التى ربطت بين الموانىء المصرية فى شمال مصر ودمياط ورشيد والاسكندرية وبين موانىء بلاد حوض البحر المتوسط ، وكذلك الموانىء المصرية على البحر الأحمر السويس والقصير والتى ارتبطت بصفة رئيسية مع مينائى جدة وينبع وكذلك بسائر موانىء البحر الأحمر ، أو الطرق والدروب السلطانية البرية التى ربطت بين هذه الموانىء وبين مختلف المدن والقرى فى مصر ، كما يتناول هذا الفصل الملاحة النهرية عبر نهر النيل كطريق نهرى بالغ الأهمية فى الحركة الجارية الداخلية والخارجية ، ونظم الملاحة المستخدمة فى هذه الموانىء وأنواع السفن التى أسهمت فى النشاط التجارى والاقتصادى فى تلك الموانىء ، وكذلك طرق

المتعامل بين الريابنة والتجار والمسافرين والقواعد التى تحكم هذه العلاقات ، وطرق التعامل والتفاعلات التى شهدتها حركة التجارة بين سائر التجار على اختلاف جنسياتهم من مشاركات ومبادلات ومعاملات ونظم ادارة هذه النشاطات وتأثير ذلـــك فى حركـــة التجارة والنشاط الاقتصادى بالموانيء المصرية ٠

أولا : الطرق التجارية :

ارتبطت مصر مع الجزيرة العربية وشرق أفريقيا والهند عبر طريق التجارة القديم وهو طريق البحر الأحمر ، كان ميناء السويس هو ميناء مصر الرئيسى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى بعد ان ورث الدور الذى لعبه ميناء الطور حتى أوائل العصر العثمـانى وانتقلت مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية وحركة السفن الى ميناء السويس وظل هذا الميناء يلعب الدور الأكثر بروزا فى حركة التجارة المصرية والعالمية عبر البحر الأحمر الى أن ارتفعت مكانة القصير فى أواخر القرن الثامن عشر على حساب الدور الذى يلعبه السويس وتحول شطر كبير من حجم التجارة عبد البحر الأحمر اليه ، غير أن الموقع الجغرافى للقصير البعيد عن مركز التجـارة العالمى فى القاهرة ووعورة الميناء وضحالته التى منعت دخــول السفن ذات الحمولات الكبيرة اليه وقصرت التعامل معه عـــلى السفن الصغيرة كانت أسبابا حالت بين هذا الميناء وبين القيـام بدور أكبر واثبت فى تجارة مصر الخارجية ٠

وقد تحكمت حركة الرياح فى تنظيم الملاحة التجـــارية فى البحر الأحمر حيث اعتمد الجزء الجنوبى منه على الرياح الموسمية وهى رياح شمالية شرقية تهب فى فصل الصيف متجهة الى الجنوب الغربى فتدفع السفن الى مضيق باب المندب جنوبا حيث تستمـر هذه الرياح كوسيلة هامة لتسيير الملاحة حتى شـبه جـزيرة الهنـد

وجزر المحيط الهندى وهناك تجد السفن بسببها ظروفا طيبة للابحار .

أما اذا كانت السفن متجهة من الجنوب الى الشمال فى البحر الأحمر فان أنسب الفترات وأكثرها ملاءمة للابحار هى الفترة الواقعة بين نهاية سبتمبر الى مطلع أكتوبر ، أما الابحار فى نوفمبر أو ديسمبر فهو محفوف بالمخاطر لان الرياح تتغير فلا تهب باستمرار من المناطق الشمالية ، أما العودة الى جدة من السويس والقصير فانها تكون مناسبة فى شهرى ابريل ويونيو وتستغرق هذه الرحلة بين السويس وجدة من سبعة عشر يوما الى عشرين .

وقد ارتبطت السويس مع القاهرة بطريق برى كانت القوافل التجارية تسلكه ناقلة البضائع والمسافرين بين القاهرة والسويس وأحيانا كثيرة كانت بعض هذه القوافل تواصل طريقها برا الى مكة والمدينة المنورة وأحيانا أخرى كانت تواصل طريقها بحرا عبر السويس ، كما ارتبطت القصير مع قوص على النيل بطريق برى ، وكانت حركة المسافرين والتجار الى مكة والمدينة تتراوح زيادة وقلة بين البر والبحر بحسب ظروف الأمن فى الطريق البرى عبر سيناء حيث كانت هذه القوافل تتوقف تماما عن سلوكه فى حالات اغارات العربان والبدو على هذه القوافل سالكة الطريق البحرى عبر السويس الأكثر أمنا ، على أن حركة القوافل البرية كانت تعود الى طبيعتها بين مكة والمدينة المنورة والقاهرة عبر سيناء والسويس حينما كانت قبضة الادارة تشتد فتكفل الأمن لسالكى الطريق البرى ، وكانت السيطرة على العربان والبدو الذين يهددون القوافل تتم بالقوة أو باسترضائهم بالأموال والحبوب والهدايا المادية والعينية من التجار والمسافرين فى مقابل تعهدهم بعدم الاعتداء على هذه القوافل .

وهكذا ارتبط هذان الميناءان بمراكز التجارة فى القاهرة وبولاق ومصر القديمة برا أو بطريق البحر ونهر النيل حيث وجدت الواردات من الهند والجزيرة العربية وشرق افريقيا سوقا رائجة فى هذه المدن ومنها الى أوربا ونواحى الدولة العثمانية وشمال أفريقيا ٠

أما الموانىء المصرية على ساحل البحر المتوسط فقد ارتبطت مصر من خلالها ببلاد حوض البحر المتوسط سواء التى يسكنها التجار من المسلمين أو الأوربيين ، وكانت التجارة عبر هذه الموانىء تنشط صيفا ، أما فى فصل الشتاء فكان النشاط الملاحى فيها يتم بصورة ضيقة الى حد كبير لأن الملاحين ، كانوا يخشون الابحار فى هذا الفصل خوفا من هياج البحر وتقلبه الأمر الذى كان الابحار معه ضربا من المخاطر غير المأمونة العواقف ٠ وكان الشطر الأكبر من تجارة مصر مع بلاد الشام وتركيا وقبرص يمر عبر ميناء دمياط على حين كان الشطر الأكبر من تجارة مصر مع أوربا وبلاد المغرب العربى يتم عبر ميناء الاسكندرية ٠

وقد أتاح النيل كمجرى ملاحى دائم لدمياط وسيلة سهلت اتصالها بكافة المدن والقرى الواقعة على ضفتى النهر فى مصر حتى أسوان جنوبا ، وكانت السفن ذوات الأحجام الكبيرة لا تستطيع الدخول من بوغاز دمياط واصطلحت وثائق محكمة دمياط الشرعية على تسمية مثل هذه السفن بأنها (الراسية عند فوهة الثغر) تمييزا لها عن السفن التى كانت تصل الى مدينة دمياط وترسى قبالة ديوان جمرك دمياط والتى كانت وثائق محكمة دمياط تصفها بأنها (السفن الراسية ببحر النيل المبارك) ونتيجة لذلك نشطت طائفة الجرومية الذين كانوا يقومون بنقل البضائع من والى السفن الكبيرة الراسية بفوهة الثغر وكذلك ارشاد بعض المراكب الأصغر حجما لتمكينها من اجتياز البوغاز دخولا أو خروجا ولم

يكن يسمح بالدخول الى النيل سوى لسفن التجار من رعايا الدولة العثمانية دون الأوربيين فى حالات القلاقل السياسية والعسكرية فى حوض البحر المتوسط على أن حركة التجارة عبر البحر المتوسط كانت أقل حجما فى فصل الشتاء حيث كانت الملاحة فى هذا الفصل لونا من المخاطرة لذلك كان شطر كبير من هذه البضائع يسلك طريقا آخر الى الشام عبر بحيرة المنزلة حيث تسلك المراكب طريقها مبحرة من قرية غيط النصارى بظاهر ثغر دمياط حتى قلعة الطينة ثم تحمل البضائع برا الى الشام · كما ارتبطت دمياط بالبرلس ورشيد عبر طريق برى يخترق شمال الدلتا وتسميه الوثائق باسم (درب البرلس ورشيد) وتقطعه القوافل الى رشيد فى يوم ونصف الى يومين غير أن هذا الطريق لم يسلم من اغارات العربان على سالكيه فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ويربط هذا الطريق بين موانىء مصر الشمالية على البحر المتوسط دمياط والبرلس ورشيد ·

وهكذا أفادت دمياط من موقعها كميناء هام تخدمه مجموعة من الطرق التجارية الهامة فأصبحت مستودعا لتجارة مدن الدلتا والصعيد الواقعة على النيل وأصبحت منفذا لتصريف هذه المنتجات فى بلاد الشام وآسيا الصغرى وأوربا وبالقدر نفسه كانت مستودعا لواردات مصر من مختلف النواحى ·

وقد حالت خطورة بوغاز رشيد على حركة الملاحة من أن تلعب رشيد نفس الدور الذى لعبته دمياط ، وقد كان هذا البوغاز من الخطورة الناشئة عن ضحالته بحيث لم يكن يجرؤ على عبوره سوى البحارة الأكفاء من أهل رشيد الذين كان عبورهم له يحتاج الى قدر كبير من المهارة والجسارة معا وتعتوره مع ذلك مخاطر جمة وكان الهدف من انشاء ديوان للجمرك بها فى المقام الأول هو الرقابة والتأكد من سداد الجمارك على السلع العابرة الى

الاسكندرية أو بولاق ، وكانت رشيد قد ورثت دور مدينة فوة وانتقلت اليها التجارات والتجار الأجانب بعد أن أهمل حفر خليج الاسكندرية .

وقد ارتبطت رشيد مع الاسكندرية بخط ملاحى تحمل فيه البضائع بين البلدين على سفن أصغر حجما لتفادى عقبة بوغاز رشيد التى كانت تحول دون دخول المراكب الملاحية الكبيرة مباشرة الى النيل واصطلحت وثائق المحاكم الشرعية على تسمية هذه السفن باسم ـ النقاير) ، كما ارتبطت رشيد مع الاسكندرية بطريق برى يسمى (درب رشيد) ، كما ارتبطت الاسكندرية بفرع رشيد عبر طريق برى يسمى (الدرب السكندرى) ويبدأ هذا الطريق من باب الاسكندرية الشرقى الى (معدية الأشتوم) . وكان التجار وبخاصة الأوربيون منهم لا يفضلون أن يسلكوه سواء لأنفسهم أو لبضائعهم فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر وذلك بسبب اغارات العربان على سالكى هذا الطريق فى فترات ضعف قبضة الادارة فى مصر ، وهكذا كانت رشيد بمثابة مستودع لتجار الاسكندرية والقاهرة وجعلها ذلك تلعب دورا نشطا فى التجارة الداخلية لمصر .

أما الاسكندرية التى ارتبطت بخطوط ملاحية مع الكثير من موانىء بلاد البحر المتوسط وشمال أفريقيا فكانت البضائع تحمل اليها من والى أوربا وآسيا الصغرى وموانىء بلاد شمال افريقيا ، كما تحمل البضائع الى بولاق ومصر القديمة وسائر نواحى مصر من الاسكندرية عبر رشيد وعبر الطريق البرى ، وقد قصرت الادارة المحلية للاسكندرية على الأوربيين استخدام الميناء الغربى وحظر عليهم استخدام الميناء الشرقى الذى قصر استخدامه على سفن المسلمين ورعايا الدولة العثمانية .

وعند وصول السفن الى هذين الميناثين كانت القوارب التابعة لديوان جمرك الاسكندرية تخرج لمقابلتها وتسمى هذه القوارب باسم (قوارب الديوان) تمييزا لها عن غيرها ، وتنحصر مهمة هذه القوارب فى نقل البضائع كاملة الى ديوان جمرك الاسكندرية لتقدير الرسوم الجمركية عليها وأدائها ، وهكذا يمكن القول ان الموانىء المصرية قد استفادت من عدة طرق متنوعة بين برية ونيلية وبحرية حيث وفرت هذه الطرق لها حدا لا بأس به من المواصلات البرية والبحرية ، كما أتاح لها موقعها على ساحل البحر المتوسط بما يحويه من أسواق شتى وأمم مختلفة والبحر الأحمر كممر ملاحى بالغ الأهمية وصل مصر بشرقى أفريقيا والجزيرة العربية وجنوب بلاد فارس والهند ، وأتاح ذلك لهذه الموانىء أن تكون ذات دور متميز فى حركة التجارة العالمية ، وبالرغم من المؤثرات السلبية التى أحاطت بهذه الطرق سواء الخارجية المتمثلة فى الصراعات العسكرية او القراصنة فى البحرين الأحمر والأبيض أو الصراعات الداخلية وما يعقبها من تدهور الأمن فى بعض الأحيان فى هذه الطرق الا أن هذا لم يحل دون استمرار حركة التجارة حينا وازدهارها أحيانا ٠

٢ ـ نظم الملاحة :

أمدتنا وثائق المحاكم الشرعية بمواصفات المراكب التجارية العاملة فى البحر المتوسط والتى كانت هذه الوثائق تسميها باسم (سفن بحر الملح الأجاج) تمييزا لها عن غيرها من السفن النيلية ، وكانت هذه السفن أكبر حجما من السفن النيلية التى تعمل فى التجارة الداخلية عبر النيل والخلجان والترع الكبرى ، وقد بلغت حمولة احدى السفن العاملة فى البحر المتوسط ألف اردب من الحبوب كانت مرسلة لجهة السلطنة العثمانية ٠٠ وتشترك

تلك المراكب والسفن العاملة سواء في البحرين الأبيض والأحمر أو النيل وفروعه فى الشكل وطريقة العمل فكلهن كن يستخدمن الرياح ويسرن بقوتها ، غير أن متوسط طول السفن العاملة فى البحر المتوسط كان يتراوح بين ثلاثة عشر ذراعا وثمانية عشر ذراعا ، وأما فى السفن النيلية فقد كان متوسط طولها حوالى ثمانية أذرع ، وتصنع المراكب النيلية بطريقة تمنعها من الاصطدام بحيث تغوص مقدمتها فى الماء عن مؤخرتها وهى فى ذلك تلائم طبيعة مياه النيل الساكنة الهادئة حيث لا أمواج صاخبة كتلك التى تعرفها السفن الملاحية فى البحر المتوسط والأحمر وتكون دفة هذه المراكب كبيرة الحجم ، وتتسم عموما بانسياب الشكل ، ولها ساريتان وشراعان مثلثان كبيران ، ولها قمرة فى مؤخرتها ترتفع الى قرابة أربعة أقدام وتشغل هذه القمرة فى مؤخرتها ثلثها طولا ، وهى عبارة عن حجرات معدة لسكنى المسافرين والبحارة أما باقى المركب فهو مخصص لشحن البضائع وقد نقلت لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية وصفا كاملا لمركب نيلى فى وثيقة بيع لهذا المركب على النحو التالى (مركب باقورى طولها ثمانية أذرع بالبخارى مدهون سفلا وعلوا كاملا وقرايا ثلاث قطع ملحمة ، وله دلول ودفة ويد كاملة بالحديد وبه تسعة مجاديف وثلاثة مدارى ومرساة حديد سلسلتها كاملة الحبال والأطراف ومجارى الرياح معلومة) ٠

وللمراكب النيلية أسماء متنوعة تميز كل مركب منها عن غيره فمنها (الزهيرى ، والبقورى ، والعقب ، الأشكيف والصنادل والشختورة ، والذهبية ، والقلايك ، والجروم) ٠

وللمراكب النيلية أسماء متنوعة تميز كل مركب منها عن غيره
الرحلاتعلى المركب الواحد المسافرين الى جانب البضائع حيث يقيم المسافرون فى قمرة المركب او على سطحها اذا لم تكن ذات

قمرة ، كما عرفت الملاحة النيلية لونا بدائيا من وسائل النقل وهو الأطواف التى كان بعض أهل الصعيد يستخدمونها فى نقل الأوانى الفخارية والجرار من الصعيد الى بولاق ومصر القديمة حيث تجد هذه السلعة فى القاهرة سوقا رائجة ، كما تنقل بعد ذلك من هذين الميناءين الى سائر مدة وقرى الوجه البحرى ، والأطواف جمع طوف وهو عبارة عن عدة أوانى فخارية مغلقة بإحكام يربط بعضها ببعض ويوضع أعلاها مجموعة من ألواح خشب النخيل الخفيف ويتراوح طول الطوف الواحد من أربعين الى سبعين قدما وعرضها من ثلث الى نصف القدم ، ويقوم على الطوف الواحد من ستة الى ثمانية رجال يستخدمون فروع الشجر بديلا من المجاديف ويتخذون مطبخهم ويديرون معاشهم فوق الطوف ، فاذا ماباعوا حمولتهم فى بولاق ومصر القديمة عادوا الى الصعيد سيرا على الأقدام .

وهكذا تسير المراكب النيلية بقوة الرياح أو التجديف ، وكثيرا ما كان البحارة ينزلون الى الشاطىء حين تسكن الريح ويقومون بجر المراكب بالحبال حتى اذا ما طاب الريح لهم عادوا سيرتهم الأولى أما اذا جنحت المركب ولم تفلح المدارى وهى أعواد طويلة من الخشب الرومى فى تحريك المركب نزل البحارة الى الماء لدفع المركب بظهورهم وأكتافهم ، وغير أن هذه المراكب التى نجحت بسيرها فى مجموعات فى تفادى اغارات اللصوص كثيرا ما كانت تتعرض لخطر الغرق اذا ما هاجت الريح وعجز الملاحون عن التحكم فى أشرعتها وحركتها ، ولتفادى خطر الريح العاصف كان الملاحون يلجئون الى الشاطىء عند بوادر العاصفة فاذا زال الخطر أقلعوا مرة أخرى ، ولما قدمت الحملة الفرنسية الى مصر ورغبة من نابليون فى السيطرة على الملاحة النهرية لضمان عدم استخدامها فى أعمال عسكرية ضده سواء بفعل المقاومة من الأهلين أو من أمراء المماليك ، فانه أمر بضبط المراكب النيلية

حيث لم يسمح لأحداها بالابحار الا بعد تأكده من استخدامها فى أمور النقل وغيرها ذلك ومنح ربابنة هذه المراكب أعلاما مثلثة الألوان ترفع على ساريتها بحيث لم يكن ليسمح بالملاحة للسفن التى لا تحمل الأعلام الفرنسية ٠

وقد نقلت لنا الوثائق وصفا دقيقا للمراكب الملاحية العاملة فى البحر المتوسط والتي يتضح من مقارنتها بالمراكب النيلية الشبه التام بينهما وان كانت المراكب الملاحية أكبر حجما وأضخم أشرعة وأعلى مقدمة ، وقد ذكرت الوثيقة فى وصف المركب الملاحى ما يلى (مركب عامل بالبحر الملح الأجاج طوله ثلاثة عشر ذراعا مسدود الجوبين مغطى الخفين مدمس سفلا وعلوا وعدته الصالحة للسير هى صارى يعلوه جامور مالحي وقاريه من ثلاث قطع وقلع ملحم ودفة ويدها كاملة الحديد ، والمرساة حديد بأربعة أسنة ومجدافان ومدراه ، كامل الحبال والأطراف ومجارى الرياح معلومة) ٠

وقد شهدت دمياط والاسكندرية ألوانا وأنواعا مختلفة من المراكب الملاحية المصنوعة فى أوربا فى طولون ومرسيليا والبندقية وغيرها والتى كانت لا تفترق كثيرا عن مثيلتها المصنوعة فى دمياط والاسكندرية ، وقد كانت هذه السفن تنقل الى جانب البضائع المسافرين وان اختصت بعضها بنقل الحبوب والبضائع على حين تفردت غيرها بنقل المسافرين ، وكانت المراكب المجهزة لنقل المسافرين تحتوى على مستويات متنوعة تتفق مع حالة المسافرين ، فذوا الثراء منهم يستأجرون قمرة لاقامتهم حيث تنقسم قمرة السفينة الرئيسية الى عدة قمرات فرعية ، أما غيرهم فيستأجرون أماكن لهم أو لبضائعهم على ظهر السفينة لا يبرحونها ويديرون فيها أمور حياتهم ٠ أما السفن الملاحية العاملة فى البحر الأحمر فقد وصف لنا بوكرك مكوناتها وطريقة أدائها وهى

لا تفترق كثيرا عن السفن الملاحية فى البحر المتوسط ، غير أن ابحارها فى البحر الأحمر كان يقتصر على فترة النهار دون الليل وذلك لكثرة الشعب المرجانية والصخور المختفية تحت الماء فى البحر الأحمر والتى كانت تهدد هذه السفن فى مسيرها ، وتجنبا للاصطدام بها بما يجره من خسائر كان هناك مرشدون يجلسون فى أقصى مقدمة السفينة للملاحظة ورؤية الصخور المتوارية تحت الماء تجنبا للارتطام بها ، وتبحر السفن قريبا من الساحل فى رحلتها بين السويس وجدة دون أن تتوغل فى عرض البحر ، وعلى الرغم من عدم وجود قرصنة فى البحر الأحمر الا أن العادة جرت على أن تسير السفن فى البحر على هيئة تشبه القافلة ولعل سبب ذلك هو اتاحة الفرصة لتكوين قافلة كبيرة تستطيع الدفاع عن نفسها فى حالات الغرق أو تعرضها لأخطار أخرى ، وكانت هذه السفن تصنع أما فى السويس أو فى سورات فى الهند وكان صانعوا السفن فى السويس يقدمون من دمياط والاسكندرية لذلك كان نمط السفن المصنوعة فى السويس ودمياط ورشيد والاسكندرية واحدا ، ونقلت لنا وثائق المحاكم الشرعية مواد كثيرة ومتنوعة لتفاصيل صناعة السفن وأهم الحرف العاملة والعاملين فى هذا المجال مثل الحدادين والقلافطة ، وكانت الأوامر السلطانية الخاصة بايفاد هؤلاء الصناع الى السويس لبناء السفن السلطانية تصدر الى الجهاز الادارى بالثغور من حين لآخر حيث يجهزونهم ويرسلونهم الى الترسخانة السلطانية ببندر السويس وتحمل المواد اللازمة لبناء السفن من أخشاب ومراسى حديدية على ظهور الجمال من القاهرة الى ترسخانة السويس ، وشهد ميناء السويس والقصير أنواعا أخرى من السفن المصنوعة فى الهند التى تصنع طريقة خاصة وتسمى هذه السفن اسم (الجلاب) ، وسفنا أخرى تسمى (القنبر) ، وكانت بعض السفن تصنع فى ترسخانة بولاق وتحمل على عجل حيث تسحبها الجمال

الى ثغر السويس وكانت هناك تقاليد مرعية تحكم علاقات الشراكة فى امتلاك السفن تحدد نصيب كل فرد والصيانة والتكاليف وتفوض أحد الشركاء فى ادارة المركب والاشراف عليها والتعاقد مع التجار وغالبا ما يكون هذا التفويض لأحد العاملين فى الملاحة من أصحاب السفن على أن يتصادق صاحب السفينة أو ربانها أو المفوض لادارة شئونها مع التجار لنقل بضائعهم وتتم هذه التصادقات والاتفاقات أمام الحاكم الشرعى أو أحد نوابه حيث يحدد التصادق المكتوب نوع البضائع وأصحابها وأجر نقلها وميناء الوصول واسم من يتسلمها ان كانت مرسلة لوكيل أحد التجار ٠ ولابد ان يضمن ضامن ربان السفينة أو من يدير شونها وغالبا ما يكون هذا الضامن أحد مالكى السفينة ، وتنحصر مهمة الضامن فى اقراره عن مسئوليته الكاملة عن كافة ما التزم به ربان السفينة ومسئوليته عن وصول هذه البضائع لأصحابها وهو مسئول عن تعويض التجار بدفع قيمة هذه البضائع لهم ان أخل الربان أو فرط فيما تصادق عليه ، ولا يتسلم الربان أو أصحاب المراكب أجور نقل البضائع الا بعد التأكد من وصولها الى وجهتها وتسلم أصحابها أو وكلائهم لها ، ثم يحصل الربان على حجة من ديوان جمرك ميناء الوصول بتوقيع المستلم أو التاجر وقد أسمتها بعض الوثائق باسم (حكم قاعدة الديوان) وهى تفيد تسلم التجار والوكلاء لبضائعهم وسداد الجمارك عنها ، وبها تبرأ ذمة الربان مما التزم به وبموجبها يتحرر الضامن من مسئولية ضمانته ، وبها يحصل الربان أو أصحاب السفن على ما قد يكون متأخراً لهم من أجر نقل البضائع وبها تبرأ ذمة الربان والضامن لدى الحاكم الشرعى ونوابه ووضعت نظم جديدة أثناء الحملة الفرنسية كاجراءات صحية حيث أقيم فى الجزيرة التى تقع فى مدخل بوغاز رشيد مركز للحجر الصحى للكشف على البضائع والأشخاص

القادمين من والى رشيد فى طريقهم لخارج مصر ، وكذلك اقيم مركز آخر فى عزبة البرج عند بوغاز دمياط لنفس الغرض ، ولم يعد يسمح بالدخول أو الخروج الى مصر الا بتذكرة مختومة من هذين المركزين تثبت سلامة البضائع والتجار وأصبحت هـــذه التذكرة الى جانب تذكرة خلاص الجمرك وحكم قاعة الديـــوان مستندات هامة لابد للريابنة والتجار من الحصول عليها للدخول أو الخروج من مصر ، أما اذا غرقت سفينة بما لا حيلة لأحـد فى دفعه من العوصف أو الرياح أو اعتـرضها بعض القراصنة أو سفن لدولة فى حالة حرب مع الدولة العثمانية فأسرتها أو سلبتها ما تحمل وثبت لدى الحكم الشرعى ذلك فلا حقوق فى مثل هـذه الأحوال لأصحاب البضائع من التجار لدى الريابنة أو الضامنين لهم ، أما اذا غرقت احدى السفن باهمال ريانها أو تحميلهـا بمـا لا طاقة لها به فان أصحاب السفينة وريابنتها وضامنيها مسئولون عن تعويض التجار عن قيمة ما فقدوا ، وكانت السفن فى حالات العواصف الشديدة تتخفف من بعض البضائع بالقائها فى البحر انقاذا للسفينة من الغرق على أن يتحمل أصحـــاب البضـــائع متضامنين تعويض صاحبها عن بضاعته ٠

أما البضائع المرسلة من مصر للديوان السلطانى أو الجيوش السلطانية أو لأى جهة رسمية تخدم مصالح الدولة العثمانية فان أصحاب السفن كانوا يتصادقون على نقلهـا مع وكيل الخـرج السلطانى أو من يكلف من الأغوات بذلك ويتسلم أصحاب السفن أجورهم من دواوين مقاطعات التزام الثغور التى تحمل منهـــا البضائع وكانت العادة قد جرت بأن تخرج السفن المملوكة للمسلمين من رعايا الدولة العثمانية من الموانىء على هيئة قوافل فى سنوات الاضطرابات التى تنشأ فيها صراعات عسكرية أو يتزايد فيهـــا خطر القراصنة وكان السبب وراء ذلك هو اتاحة الفرصة لتكوين قافلة كبيرة تستطيع الدفاع عن نفسها ، وكانت السفن فى ثغرى

الاسكندرية ودمياط تخرج فى مثل هذه الحالات على هيئة قوافل تحرسها سفن حربية تابعة للأسطول العثمانى وباشراف القبودانات ومن خرج من السفن منفردا فى مثل هذه الأحوال آبقا على هـذا النظام فان مسئولية أمنه وسـلامته تقع على عاتقه ، ومن أصيبت سفينته وهى فى قافلة تحرسها السفن السلطانية فان أصحابهـا يعوضون من مال الخزينة السلطانية ·

ولا يسمح للسفن الأجنبية بمغادرة أى مينـاء الا بعد أن يصرح لها بذلك من دواوين الثغور بعد تفتيشها من قبل الجاويشية الذين يرسلهم القبودان أو كتخداه لهذا الغرض حيث يتأكدون من حمولاتها وقدرتها وسلامتها ، كما يتأكدون من خلوها من الحبوب حيث كان نقل الحبوب لغير نواحى الدولة العثمانية محظورا ، كما يفتشها بأمر من القبودان مرؤسوه من القادة العسكرية (دزادرة القلاع والملتمين (أمناء الجمارك) حيث تكتب قائمـة بحمـولة السفينة ووجهتها ، ولا يسمح لهذه السفن بأن تحمل من الحبوب سوى ما يحتاجه البحارة والركاب لطعامهم ، ولما غالى مسئولو ثغر الاسكندرية فى ذلك سنة ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م شكاهم قنصـل فرنسا بالاسكندرية للديوان العـالى بالقـاهرة الذى أمـر قبودان الاسكندرية وسائر المتكلمين على الثغر بعدم التعرض لهم فى ذلك وبتعبير البيورلدى الخاص بهذا الموضوع (لا يتعرضـون الى ما جرت به العادة من طعام البحارة والركاب) وقد أصبحت هذه الحالة متعارف عليها وحقا لربابنة السفـن الأجنبيـة وركابهـا لا يحرمونه ، أما المراكب والسفن التى ترتبط بلادها بمعاهـدات تجارية مع الدولة العثمانية والتى يضمن قناصلها ربابنة هـذه السفن فى الاسكندرية ودمياط ورشيد ، وتسمى مثل هذه السفن باسم (سفن النصارى المستأمنة) فيسمح لمثل هذه المراكب أن تعمل الى جانب سفن المسلمين فى نقل البضائع والذخيرة السلطانية

الى اسلامبول وغيرها وفق أوامر سلطانية ، ويسبق شحن مثل هذه السفن صدور فرمان من الديوان العالى بالقاهرة يحدد فيه اسم السفينة وربانها وضامنها ووجهتها وحمولتها ثم يسجل هذا الفرمان بمحكمة الثغر ويصدر من الحاكم الشرعى تصريحا الى الديوان يسمح بموجبه للسفن الأوربية المستأمنة بالاقلاع ٠

وكان استخدام السفن الأجنبية المستأمنة ثغرة أمكن من خلالها نقل الحبوب الى أوربا وتمكنت فرنسا عن طريقها عام ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٣ م من استيراد الكثير من الحبوب والأرز والسلع الغذائية من مصر وهو الأمر الذى اجتهدت الدولة العثمانية فى منعه قبل ذلك كثيرا ٠

٣ ـ نظم التعامل بين التجار :

كانت مصر فى العصر العثمانى مركزا يفد اليه التجار من الشرق والغرب حيث تواجد بموانيها التجار من المسلمين ورعايا الدولة العثمانية وكذلك من الأوربيين وغيرهم من سائر الأجناس. وكان التجار القادمون من أزمير واسلامبول وبغداد وحلب وجده وينبع يصلون الى القاهرة مع بضائعهم التى يبيعونها ثم يرحلون بعد أن يبيعوا هذه البضائع ويشتروا بثمنها بضائع أخرى من أسواق مصر لتباع فى بلادهم ، وعلى حين كانت تجارة المسلمين من رعايا الدولة العثمانية لا تعرف قيودا حيث أطلقت حرية التجارة فى كافة البضائع فان الصادرات الى أوربا قيدت بسلع معنية وكان نقل الحبوب الى أوربا محظورا ، وقد ربط قانون نامه مصر هذا الحظر فى حالة نقص وقلة المتحصل من الحبوب فى الشون السلطانية عن قدر محدد سلفا ، أما فى حالات الوفرة فى انتاج الحبوب فلم يكن هناك ما يمنع من بيعها الى الفرنجة شريطة موافقة الحاكم الشرعى على ذلك ضمانا وتنظيما لهذا الأمر ، على

أن هذه الحبوب كانت تجد طريقها الى أوروبا دون التقيد بما سلف من قيود فى الفترات التى كانت تضعف فيها قبضة الادارة المركزية أو الادارة فى الموانىء المصرية حيث كانت الحبوب تحمل من رشيد الى مراكب ترسو فى أبى قير ثم تنقل الى أوربا تهريبا دون أن تدخل ميناء الاسكندرية وبرزت هذه الظاهرة بصفة خاصـــة فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر واجمالا فان استقراء العديد من وثائق المحاكم الشرعية المتنوعة على مدار العصر العثمانى والتى تتناول العلاقات التجارية يؤكد بوضوح أن حركة التجارة كانت تعتمد أساسا على جهود الأفراد فرادى أو مجتمعين بينما اقتصر دور الادارة على تحصيل الجمارك من خلال نظام الالتزام والعناية بتدبير احتياجات الجيوش والمهمات السلطانية دون تدخـــل فى تحديد النشاط التجارى وطبيعته باستثناء ما كان من منع تجارة الحبوب مع أوربا ، ولذلك يمكن القول ان حركة التجارة فى مصر كانت تتمتع بقدر كبير من الحرية فى الممارسة والمنافسة ويحكمها ما يصطلح عليه حديثا باسم اقتصاد الســوق الذى يقــوم عــلى ترك الحرية الكاملة للتجار وأخضاع النشاط التجارى لقـــانون العرض والطلب ، حيث تركت الادارة والأجهزة الادارية للتجار الحرية الكافية لادارة أعمالهم والتعامل مع نظرائهم على اختلاف جنسياتهم مع أداء ما يفترض على هذه التجارة من الرســـوم الجمركية .

وقد ترتب على ذلك ظهور ألوان من الأنشطة التجارية التى تمثلت فى اشتراك أكثر من تاجر من جنسيات مختلفة فى تمويـل صفقة ما ، على أن يتولى أحد الشركاء مسئولية التصرف فى هذه الصفقة ، وكانت مثل هذه المشاركات توثق وتؤكد لدى الحـاكم الشرعى أو أحد نوابه ، وتحدد الصـــلاحيات المخـــولة لأحـد هؤلاء الشركاء لادارة هذه الشركة ، وقد سجلت لنا احدى وثائق

محكمة دمياط الشرعية نصا فوض فيه أحد الشركاء لادارة شركة وحددت هذه الوثيقة صلاحياته وحقوقه وهى (أن له الحق فى اختيار الأصناف والبضائع وأنواع المتاجر الصالحة ، وأن يسافر بذلك فى البر والبحر وفى أقاليم الديار المصرية وله فى ذلك أجر عن تكلفة سفره ومئونته ومصاريفه) واتسعت المشاركات التجارية الأمر الذى كان ذا أثر واضح فى ظهـــور لون من الرأسمالية التجارية بما يعنيه ذلك من استثمار صغار التجار لرؤس أموالهم فى أنشطة تجارة ذات مدى وحجم كبير بما لذلك من دور فى حركة التجارة فى مصر ، كما اتسع هذا النظام ليشمل جنسيات مختلفة اشتركت فى أكثر من شركة واحدة ودون قيود ادارية أو سياسية على ذلك وتنقل لنا وثائق المحاكم الشرعية أمثلة عديدة لصفقـات ضخمة كانت مجالا لنشاط مثل هذه الشركات الكبرى ، وقد وصل حجم هذه الصفقات الى ما يزيـــد على النصف مليون بارة فى الصفقة الواحدة ، وفى مثل هذه الصفقات الضخمة كان حجـم الصفقة يذكر مقدرا بالبارات ثم قيمة هذه البارات بعدة عملات ذهبية وفقا لسعر صرفها وقت ابرام هذه الصفقة ، كما عـــرف التجـار نظام الشركة الدائمة حيث يشترك رجلان أو أكثر فى شركة بينهما ذات رأسمال محدد يديرونه فى التجـارة عاما بعـد عام ، كما عرف التجار نظاما آخر للمعاملات يشترك فيـه رجلان أحدهما برأس المال والآخر يشترك بخبرته وجهده وسعيه ، ويأذن صاحب المال فى مثل هذه المشاركة لشريكه فى أن يسافر بتجارته فيبيعهـا ويشترى بثمنها ما يحب ويختار من البضائع ويأذن له فى البيع نقداً لانسيئه وأن يدير هذا المال على ذلك وقتا بعد وقت وحولا بعد حول فاذا ما رغب أحدهما فى انهاء هذه المشاركة كان للرجـل رأس مال ونصف الأرباح بعد خصم النفقات المختلفة ولشريكه النصف الآخر .

كما عرفت الحركة التجارية نظام الوكلاء التجاريين الذين كانوا يقيمون فى الموانىء المختلفة غير المصرية مثل جدة وينبع وغيرها وينوبون عن التجار المصريين فيها ، استمر نظام الوكلاء التجاريين قائما فى جدة وينبع حتى بعد قدوم السفن التجارية بالبضائع الهندية مباشرة الى السويس والقصير فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وكان هؤلاء الوكلاء يقومون بارسال البضائع وشرائها الى موكليهم فى القاهرة كما كانوا يقومون بادارة مصالح موكليهم التجارية ٠

كما أنام الكثير من التجار الأوربيين ووكلائهم فى الموانىء المصرية ، وكانت اختصاصات وكلاء التجار الأوربيين تحدد من قبل الموكلين أمام الحاكم الشرعى حيث تتمثل هذه الاختصاصات فى أغلبها فيما يلى (البيع والشراء والضمان والاستيفاء) ، وكان التجار من الأجانب القادمين الى مصر أو المتأهبين للسفر منها ينزلون فى خانات متقاربة أعدت لهم وكان ضروريا وجود ضامن يضمن التجار من الأجانب لدى السلطات الادارية ضمانا لحقوق التجار لديهم لضمان معاملاتهم وديونهم ، وغالبا ما كان القناصل الأوربيون فى موانىء مصر أو وكلاء هؤلاء القناصل هم الضامنون لرعايا دولهم ، حيث تشمل مسئوليات القناصل ووكلاء القناصل أو نوابهم ضمان تصرفات رعاياهم ومعاملاتهم مع المسلمين اضافة لما يكون عليهم من مسئوليات أخرى وما يديرونه لأنفسهم من التجارات وكان هؤلاء القناصل ينيبون نوابا عنهم بنفس اختصاصاتهم ومسئولياتهم فى الموانىء التى لا قناصل من بلادهم فيها ٠ ويحصل هؤلاء القناصل ونوابهم رسوما على رعاياهم من التجار تبلغ قيمتها ٢٪ من قيمة السلع الواردة من بلادهم والصادرة اليها ، وسمى هذا الرسم باسم رسم قنصلية ، أما التجار من المغاربة فكانوا يقررون أحدهم لدى الحاكم الشرعى

وكيلا عنهم وقد حددت احدى الوثائق التى أقر فيها تعيين وكيل عن التجار المغاربة مسئوليته فيما يلى (أن يكـون أمين المراكب القادمة من بلاد المغرب وتونس وأشياعها ، وعليه حفظ أمانات التجار وتشهيل زيت الحرمين الشريفين) وقد أطلق على وكيـــل المغاربة فى بعض الوثائق لقب (اليازجى) الذى اتسعت مسئولياته فأصبح يؤدى دورا أشبه بدور القناصل حيث أضيفت الى مهــامه السابقة مهام جديدة هى (النظر فى أمور أهل بلده من تجـــار وطلاب وحجاج وكافة شئونهم) ، كما أجملت وثيقة تعين وكيل عن والى طرابلس الغرب على باشا القرمانى فى الاسكندريــــة مسئوليات هذا الوكيل فيما يلى (أن عليه النظر فى أمور أهـــل طرابلس وغيرهم من جماعة الجراية من الطلاب والحجاج ويكتب فيما بينهم على عادة اليازجية الأقدمين من غير معارض له فى ذلك ولا ممانع ولا منازع ، كاتبا رضيا وعدلا زكيا يقف بين التجار بالسوية ولا يميل على أحدهم بالكلية) ، وعرف النشاط التجارى بالموانىء المصرية فى العصر العثمانى لونا آخر من الوكالة يختص فيه تاجر ما يبيع سلعة واحدة فى مدة معينة فلا يبيع هذه السلعة غيره وذلك فى بعض السلع ذات الأهمية الخاصــــة والتى يعطى بيعها وشراؤها التزاما من الخزينة السلطانية فيحتكر ملتزمهـــا شراءها وبيعها لقاء مبالغ معينة يدفعها للخزينة السلطانية التى تكفل له من خلال الأجهزة الادارية اختصاصه دون غيره بالبيع والشراء لهذه السلع ومنها النطرون والسنامكى والملح ، ويعطى هذا الملتزم لوكلاء عنه وعملاء منتشرين فى أنحاء البلاد حق بيع هذه السلع دون غيرهم ضمانا لعدم المنافسة فى مدة محــــددة ويتعهد هذا الملتزم لهؤلاء الوكلاء من التجار بألا يبيع نفس السلعة لآخر فى نفس مدنهم أو قراهم فى المدة المتفق عليها والمحددة فى التصادق المحرر بين الطرفين والملزم لكليهما ، والغرض من ذلك هو ضبط أســعار بيع مثل هذه السلع الهــامة .

وكان الحاكم الشرعى ونوابه هم أهـل الفصل فى منازعات التجار على اختلاف جنسياتهم ، فأمامهم تعقد الصفقات التجارية ويوكل الوكلاء ويفصل فى الدعاوى ويلتزم الضامنون وتبرأ الذمم وتقام الشركات التجارية وتنفصم ، واليهم يشتكى من التجاوزات الادارية سواء من أفراد الجهاز الادارى أو الملتزمين ٠

الفصل الثانى

دور الموانىء المصرية فى تجارة مصر الخارجية

تمهيـــــــد :

تأثرت أهمية مصر ومكانتها كطريق تجـــارى بين الشرق والغرب فى أواخر القرن الخامس عشر باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح حيث اتجه الأوربيون نتيجة لذلك الى مناطق انتاج التوابل فى الهند وتحول بذلك جزء كبير من حجم التجارة التى تمر بمصر الى الطريق الجديد ، غير أن الاهتمام بمصر كطريق تجارى عاد الى الظهور فى القرن الثامن عشر الذى شهد اهتماما أوربيـــا متزايدا بمصر ومحاولات واسعة للارتباط بمعاهدات تجاريـــة تتيح لرعايا هذه الدول امتيازات تجارية مع الباب العالى ثم مع الأمراء المماليك الذين برزت مكانتهم فى النصف الأخير من هذا القرن وبرزت انجلترا وفرنسا فى هذا المجال · ويتناول هذا الفصل دور الموانىء المصرية فى حركة النشاط التجارى الخارجى سواء

مع النواحى التابعة للدولة العثمانية ، ودول حوض البحر المتوسط أو الموانىء الواقعة على البحر الأحمر وتجارة الهند واليمن ، وذلك من حيث طبيعة هذا النشاط وتطوره والمؤثرات التى أثرت ايجابا وسلبا عليه ، ومدى الفائدة التى حققتها مصر من التجارة الخارجية كعنصر من أبرز عناصر النشاط الاقتصادى فى مصر عموما ، أو الفائدة التى تحققت من هذا النشاط مع كل جهة على حدة من خلال تقييم اجمالى للميزان التجارى بين مصر وبين هذه النواحى ٠

أولا : النشاط التجارى مع نواحى الدولة العثمانية :

نشطت حركة التجارة بين مصر وبلاد الشام وسائر النواحى التابعة للدولة العثمانية فى آسيا الصغرى وأوربا وجزر البحر المتوسط ، على أن الموقع الجغرافى للموانىء المصرية قد أثر الى حد كبير فى توزيع النشاط التجارى وطبيعته بين هذه الموانىء ، وتأسيسا على ذلك كان الشطر الأكبر من النشاط التجارى فى ثغر دمياط يتم مع موانىء بلاد الشام كصور وصيدا ويافا وبيروت وغيرها ، والقليل منه مع موانىء آسيا الصغرى وجزء البحر المتوسط مثل اسلامبول وغاليبولى وأضاليا وهى ميناء ومدينة أنطاليا الحالية على البحر المتوسط ويستجالى وسالونيك وأدرنه وكريت وقبرص ورودس وميناء طرابزون على البحر الأسود وأزمير وغيرهما ، بينما كان الشطر الأكبر من حجم التجارة مع الموانىء الأخيرة يتم عبر ثغر الاسكندرية ، أما ثغر رشيد فان دوره الذى بدا واضحا فى الوثائق التى حواها الأرشيف الفرنسى والتى تمثل تقييم حسابى للجهات المتعاملة مع ديوان جمرك ثغر رشيد تحت اسم « دفتر علم محصول بندر رشيد » فانه لم يكن سوى دور رقابى للتجارة بين القاهرة والاسكندرية لضمان سداد

الجمارك على هذه البضائع المارة بهذا الديوان سواء فى ديوان جمرك بولاق أو الاسكندرية حيث لم تكن السفن تبحر من رشيد الى خارج مصر مباشرة أما ما يحصل على السفن المارة عبر رشيد فلم يكن سوى مبالغ ضئيلة تعتبر رسم مرور على هذه السفن ، والى جانب البضائع والتجارات كانت السفن تحمل الركاب والمسافرين الى الشام وآسيا الصغرى أو القادمين من تلك النواحى كما كان الكثير من حجاج آسيا الصغرى يفدون بحرا الى الاسكندرية ثم يلحقون بركب الحجيج المصرى الى مكة ثم يسلكون فى عودتهم نفس الطريق ، وفيما يلى بيان لطبيعة العلاقات التجارية مع تلك النواحى التابعة للدولة العثمانية ٠

(أ) صادرات مصر الى نواحى الدولة العثمانية :

٠٠ كانت الحبوب هى أبرز هذه الصادرات حيث كانت دمياط مركزا ترد اليه الحبوب من سائر نواحى الدلتا ومن الصعيد ولعب تجار دمياط دورا هاما فى شراء الأرز من مناطق انتاجه فى الدلتا وفارسكور ، وكانت حواصل ووكائل الأرز فى ثغر دمياط غاية الراغبين فى شرائه من التجار الشوام والأتراك ، وكثيرا ما جمعت المشاركة التجارية بينهم وبين التجار من أهل دمياط ، وكان الميدان الأرحب لهذه المشاركات هو تجارة الأرز الذى كان يرسل الى نواحى الشام وآسيا الصغرى مبيضا ومعبأ فى عبوات مختلفة أسمتها الوثائق باسم (مطبوقات أو غزاويات أو زنابيل) ٠

وكانت السفن تحمل القمح من الشون السلطانية فى مصر القديمة وبولاق ومن الصعيد الى سائر هذه النواحى وفق مراسيم سلطانية تصدر الى الجهاز الادارى وتأذن للتجار فى شراء هذه الحبوب وبيعها فى سائر نواحى الدولة العثمانية وفق سعر معلوم ،

ويحدد سعر البيع وسعر الشراء فى هذه المراسيم السلطانية والتى تحدد الى جانب ذلك الغرض الذى صدرت من أجله وهو التخفيف عن الناس ، أما الحبوب التى يشتريها التجـار من المنتجين لغرض التجارة فيتحكم في ســعر بيعها وشرائها قانون العــرض والطلب كما كانت حصة كبيرة من الحبوب السلطانية التى تمثل فى حقيقتها ضرائب عينية يدفعها الملتزمون الى الشون المخصصة لتجميعهـا فى مصر القديمة وبولاق والتي اصطلحت الوثائق على تسميتهـا واما باسم (الأنبار الشريفة) أو باسم (الشون السلطانية) وكانت هذه الحصص الى جانب كميات الأرز المقررة كالتزام عينى على ملتزمى فارسكور ودمياط ترسل عبر ثغــر دمياط على نفقة الخزينة السلطانية وتخصم قيمتها من المستحق على الملتزمين بها كاخراجات الخزينة السلطانية المرسلة الى جهة السلطنة باسلامبول من ثغـر دمياط وتقدر بثلاثة آلاف أردب من الأرز كجـزء من المستحق عينا من ملتزمى فارسكور ودمياط واذا ما أحتيج لكميات اضافية منذ مولت هذه الصفقات منمتحصل ديوان مقاطعة التزام ثغر دمياط من الأموال الأميرية على أنه تجب الاشارة الى أن كل الصادرات المتنوعــة المرسلة الى جهة السلطنة كانت لا تدفع عنها رسوم جمركية فى الموانىء المصرية · ويشمل السكر الخام المصنوع فى دمياط احـدى سلع التصدير الهامة الى المطابخ الســلطانية باسـلامبول ويحمـل نوع من السكر يسمى (السكر الجفنه) وهو اقل جودة وسعرا الى بلاد الشام كما تجهز صقور الصيد من الشـــواهين والتى صيدت فى نواحى بحيرة المنزلة وترسل الى القصر السلطانى فى اسلامبول وكان البن العربى المنتج فى اليمن يصــدر الى نواحى الدولة العثمانية فى مصر وقد وجد سوقا رائجة فى الشام وآسيا الصغرى خاصة حين حظرت الدولة العثمانية دخول البن الأمريكى الى سائر نواحيها ، وشملت الصادرات الى جهة السلطنة الخيول حيث كانت الاسطبلات السلطانية فى الاسكندرية مركـزا لتجهيـز

وتجميع هذه الخيول وارسالها الى اسلامبول بعد أن يعاينها أحد السراجين المرسلين من اسلامبول بغرض معاينة الخيل السلطانية المشتراة من نواحى مصر واستبعاد غير الصالح منها ، كما ترسل الحبال المصنوعة فى دمياط والتى اصطلحت الوثائق على تسميتها باسم (السحيل السلطانية) الى الترسخانات السلطانية فى مصر واسلامبول وقد بلغت كمية الحبال المرسلة فى عام واحد وهو عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥ م الف قنطار من الحبال المصنوعة من ليف النخيل وبلغ المطلوب عنها ٢٠٠٧٥ بارة ، وأما المشاق الذى كان يستخدم فى صناعة السفن واصلاحها والذى يمنع تسرب المياه الى هذه السفن حين يوضع بين فواصل الألواح الخشبية ثم يدهن بالقار فقد كان أحد أهم الصادرات من ثغور دمياط والاسكندرية ورشيد الى جهة السلطنة وتفيدنا احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية أن عدد السفن التى نقلت المشاق السلطانى زمن حسن باشا الغازى فى أواخر القرن الثامن عشر اميلادى قد بلغ احدى وثلاثين مركبا من الاسكندرية وحدها ، وفى هذا دلالة واضحة على ضخامة حجم الصادرت من هذه السلعة الهامة الى الدولة العثمانية .

وكانت طائفة الدقاقين فى البن فى دمياط والاسكندرية ورشيد تكلف مجموعة من أفرادها لدق البارود وتجهيزه ثم ارساله الى معملى البارود فى مصر القديمة وبولاق حيث تقوم طائفة (الجبخنجية) بتجهيزه تمهيدا لارساله الى السلطنة لامداد الحبوب السلطانية كما يرسل الفحم الى جهة السلطنة وكان البكسماط المصنع من القمح الوارد من الشون السلطانية والذى كانت طائفة (الطحانين البكسماطية) يصنعونه لحساب السلطنة وتحت اشراف وكيل الخرج السلطانى أو أحد أغوات الحوالة يمثل أحد الصادرات الهامة التى كانت ذات أثر كبير فى امدادات

الجيوشى العثمانية من الأطعمة والتى كانت تصدر بصفة شبه دائمة الى نواحى الدولة العثمانية ومثلت الجلود الجاموسى المدبوغة أحد سلع التصدير الهامة التى كانت تجد أسواقا رائجة فى بلاد الشام وآسيا الصغرى وكانت دمياط والاسكندرية مركزين ترد اليهما الجلود من سائر نواحى مصر ٠

وعلى حين اكتفت بلاد الشام بحاجتها من التوابل عن طريق البصرة فان الاسكندرية كانت تتكفل بحاجة باقى الولايات العثمانية من التوابل والبن والسنامكى والنيل الهندى والحناء واللبان الشحرى المجلوب من الشحر والزنجبيل والفلفل الكالكوتى المنسوب الى كلكتا بالهند ، وكانت بالاسكندرية حواصل سلطانية تسمى (حوامل البهار السلطانى) يوضع بها جزء كبير من المتحصلات العينية من البهار الوارد الى مصر ، وما يشترى من التجار لسد حاجة المطابخ السلطانية فى اسلامبول ، ثم يباع منها ما يزيد عن حاجة المطابخ السلطانية للتجار الواردين الى الاسكندرية طلبا له ٠

وكان الخيار شنبر وهو نبات ذو فائدة طبية علاجية يمثل أحد المنتجات التى تنبت بكثرة فى بساتين ثغر دمياط حيث يصدر منها الى بلاد الشام على أن تصديره فى ميناء الاسكندرية كان يتعرض لرقابة شديدة من السلطات الادارية فى الفترة التى يقل فيها انتاجه وذلك ضمانا لعدم تهريبه الى أوربا ، وفى تلك الأحوال كانت السلطات الادارية تمنع الاتجار فيه تصديرا الى خارج مصر الا بعد الحصول على أمر من الديوان العالى يوجه الى الحاكم الشرعى وأمير اللوا القبودان والدزادرة قادة القلاع يحد فيه اسم التاجر والكمية المسموح له بخروجها وكانت المراكب تفتش للتأكد من عدم تهريبه الى أوربا مثلما يحدث مع الحبوب ٠

وانتشرت بالاسكندرية ورشيد ودمياط صناعة الأقمشة الكتانية المستعملة كأشرعة للسفن ، وكانت هذه الأشرعة تباع فى نواحى بلاد الشام وآسيا الصغرى وغيرها ، وكذلك الحصير المصنوع فى منوف والذى كان يجد سوقا رائجة فى اسلامبول وأزمير ومدن الشام ، وماء الورد الذى كان يصدر الى سوريا والسمك الملح والنيله والسكر والزعفران والأعشاب الطبية وصدف الأحجار الكريمة والسمسم والزنجبيل والرقيق من السود والنطرون والمشغولات الفضية من الحلى والأسرجة والأثاث المصنوع من الحديد والنحاس الأصفر المشربيات الخشبية والموسيلين والقطن والبن ٠

(ب) الواردات الى مصر من نواحى الدولة العثمانية :

تمثلت الواردات من بلاد الشام وآسيا الصغرى وسائر نواحى الدولة العثمانية الى مصر فى بعض المواد الخام المتنوعة مثل غزل الحرير الذى يرد من سوريا الى الصناع فى مدن دمياط والمحلة وسمنود حيث يصنع فيها ثم يعاد تصديره الى هذه البلاد ، والقطن ومواد أخرى مما تحتاجه صناعة النسيج وكذلك المشمش وقمر الدين والتبغ وكان القماش الوارد من بلاد الشام يختم فى ديوان الجمرك بدمياط بخاتم سلطانى اشارة الى سداد الجمارك عنه وتميزا له عن الأقمشة المصنوعة فى مصر ٠

وترد الى الاسكندرية كميات كبيرة من الأخشاب من اسلامبول حيث يباع جزء منه الى التجار ويباع الجزء الآخر الى الترسخانات السلطانية لصناعة السفن فى الاسكندرية وبولاق والسويس وكان الحديد أحد السلع العامة التى ترد الى مصر من سالونيك وكان تصديره الى غير نواحى الدولة العثمانية يلقى حظرا صارما

ولا يسمح بنقله الى موانىء مصر على سفن أوربية وذلك لكـونه أحد السلع الاستراتيجية الهامة ·

وكانت الأخشاب تجلب الى دمياط فتصنع منها السفن ويحمل التجار كميات كبيرة منها الى القاهرة وسائر مدن مصر وتشمل بعض أصناف الخشب التى أحصتها احدى وثائق محكمة دمياط الشرعية فيما يلى (الصنوبر والبياض المدخن ، وأنواع القرو ، والسـنديان والحطب الرومى) وقد وجدت هذه السلعة سوقا رائجـة فى مصر ·

كما كان الصابون البيروتي والنابلسى وزيت الزيتون وحجارة الطواحين والزبيب والتين وأصناف الفواكة والعجـــوة والجبن القرص الرومي والكبريت ترد الى دمياط والاسكندرية من نواحى بلاد الشام ، كما يرد الخرنوب من قبرص والتبـــغ والحــديد والصناديق والرقيق والشيلان والزفت من آسيا الصغـرى حيث تجـد طريقها الى سائر نواحى مصر عبر الموانىء المصـــرية ونهـر النيـــل ·

وفى سنوات الأزمات الغذائية التى كانت تحـــدث فى مصر عقب الفيضانات المدمرة أو قصور الفيضـــــان والتى كان نقص الحبوب فيها يهدد سكان مصر بالمجاعة ، فى مثل هذه الأحوال كان السلطان يصدر أوامره (بيورلديات) الى أجهزة الادارة فى الاسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة يأمر فيهـــــا بتجهيز السفن وارسالها الى موانىء الشام وآسيا الصغـــــرى فتحمل منها القمح الى سائر نواحى مصر وتحدد هـــذه المراسيم السلطانية أسعار البيع وغرض ذلك حيث تنص صراحة على أن الغرض من ذلك هو غرض انسانى لا مادى نفعى فتقول (عليهم بيع ذلك للناس سعر الله تعـالى للتوسعة على العبـاد من الفقراء والمساكين) وينص البيورلدى على وجوب اتخاذ الأجهزة الادارية

لاجراءات مشددة بهدف مراقبة عمليات بيع هذه الحبوب تحقيق الغرض المقصود وقد أورد الجبرتى فى احداث سنة ١١٣٠ هـ ١٧١٧ م نصا يؤكد على التكامل الاقتصادى فى أوقات الأزمـا الغذائية حيث قال (وردت شاهقتان من أرضى حـوران مملؤتا قمحـا وحنطة وفى كل واحدة عشرة آلاف أرب وبيعتا فى دميـ وكان سعر الغلة غاليا لقصور النيل فى العام الماضى) ، ويمـ القول ان هذا اللون من التكامل تحت ادارة الدولة العثمانية نج مصر والمصريين من الكثير من المآسى والمجـاعات التى عرفته مصر كثيرا زمن المماليك ومن سبقهم ٠

وقد مثلت حصيلة الرسوم الجمركية فى الاسكندرية ورش ودمياط شطرا كبيرا من الموارد المالية لمقاطعات الالتزام فيها وقد سجلت احدى وثائق محكمة دمياط الشرعية الخاصة بحسا ديوان الجمرك أن هناك رسوما جمركية تحصـل على الواردا يحصلها مباشرو قسم الوارد فى ديوان جمرك الثغر تحت اسـ (وارد المراكب الملاحية) كما أن هناك رسوما تحصل على الصادرا تحت اسم (صادر المراكب من قهوة وكتان وأرز وخلافه) وأطلق الوثائق اجمالا على دخل جمـرك الاسكندريـة اسم (معشرا المراكب) والمقصود به العشور أى الجمارك المتحصلة على صاد ووارد هذا الميناء ، وطبقا لقائمة استيف زمن الحملة الفرنسيـ فقد تراوحت نسبة الرسوم الجمركية على معظم السلع من ٤ الى ٥٪ من القيمة النهائية للبضائع الصادرة أو الواردة وقد بلغ الرسوم الجمركية على بعض السلع الواردة الى مصر مثل المشمش واللوز والخروب واللحم والملح والحديد والفواكه المجففة والجـ والصوف والعسل والتبغ والزيتون والزبيب والعرقسوس قيمة ١١٪ م ثمنها تؤدى كرسوم جمركية، وقد بلغت نسبة الجمارك على الصادرا ١٠٪ على بعض السلع مثل الأقمشة الهندية والمراهم والخزف وكان

الجمارك المتحصلة على بعض البضائع الصادرة والواردة ترتفع الى ١٢٪ من قيمتها وتقدر هذه الرسوم على السلع بعد خصم راس المال والمصاريف مع ملاحظة أن الصادرات من الاحتياجات السلطانية المطلوبة للقصور السلطانية أو الجيوش العثمانية من أرز وحبوب وبارود وغير ذلك والواردات من احتياجات الديوان العالى بالقاهرة والترسخانات وغيرها لم تكن تدفع رسوما جمركية واتسمت الرسوم الجمركية بالثبات الى حد كبير وكانت هذه الرسوم تحصل اما على أساس من أسعار السلع وقد كانت هذه الأسعار محددة ومعلومة سلفا ، أو على أساس بعض وحدات القياس والموازين ، وعلى الرغم مما كان يحصل من ضرائب غير رسمية (برانى) الى جـــانب ما يحصل كرسوم جمركية الا أن تأثير ذلك على حركـــة التجـــارة لم يكن تأثيرا كبيرا حيث استفاد التجار من تنـــوع الأســـواق واتساعها فى سائر الولايات العثمـــانية كما كفلت لهم حريـــة استقدام ما يرون من بضـــائع الى مصر من شـــتى الولايات قـــدرا كبيرا من حرية الحركة التى أتاحت للتجار استغـــلال حصيلـــة صادراتهم فى استقدام ما يرون من واردات ولهذا أثر كبير على حركة التجارة وتنامى رؤوس الأموال •

كما أســـهم تنوع العمـــلات وحرية التعـــامل بها داخل نواحى الدولة العثمانية شراءا وبيعا اسهاما كبيرا فى اضفاء المرونة على النشاط التجارى وذلك سواء كان التعامل بالعمـــلات المحـــلية كالأنصاف الفضية (البارات) وهى العملة الرسمية التى يتعامل بها فى الجمارك أو العملات المختلفة لدول أوربا كالبندقية وهولندا وألمانيا والمجر وأسبانيا وغيرها الا أن تذبذب أســـعار الصرف لهذه العملات وما حدث لبعضها من التزييف الذى نقلته لنا مصادر هذه الفترة فى مرات عديدة وبأساليب مختلفة كان ذا أثر سلبى فى حركة التجارة واضطراب الأسواق •

على أنه تنبغى الاشارة الى وجود لون من التكامل الاقتصادى حققته التجارة بين مصر وبلاد الشـام وآسيا الصـغرى ويبـدو ذلك واضحا فى الحالات الطارئة سواء فى المجاعات أو الجفاف أو الفيضانات أو الحروب ، تلك الحالات التى كانت تستدعى تدخل الادارة المركزية فى اسلامبول حيث نقل لنا المؤرخون وسجـلات المحاكم الشرعية المختلفة الكثير من المواد التى اشتملت على حالات كثيرة تدخلت فيها الادارة المركزية وأمرت بارسال الحبوب انقاذا لأهل مصر من المجاعات ٠ على حين كانت مصر فى معظم الأحوال موردا هاما يمد هذه النواحى بمنتجاته الزراعية والصناعية ، كما نقلت لنا الوثائق المختلفة كما سلف كيف مثلت مصر معينـا اقتصاديا هـامـا استندت اليه الجيـوش السلطـانية فى حروبها الطويلة فوجدت عندها ما تحتاجه من حبوب وطعام وبارود وسلاح الأمر الذى كان له أثره فى زيادة قدرة هذه الجيوش وثباتها فى صراعاتها الطويلة ٠

ثانيا : النشاط التجارى مع بلاد المغرب العربى :

ربط البحر المتوسط والامتداد الجغرافى والصلات الاجتماعية والدينية بين مصر وبلاد المغرب العربى وكانت القوافل التجارية تأتى الى مصر من المراكز الحضارية فى مدن طرابلس وسوسـه وتونس وجربه والجزائر ومراكش وفاس ، وكان قدوم هذه القوافل حاملة الحجيج من أهالى هذه البلاد يعتبر موسما تجاريا عظيما حيث تحمل هذه القوافل الى جانب الحجاج طلاب العلم القاصدين الى الأزهر والتجار بما يحملونه معهم من بضائع وتجارات بـلاد المغرب وكانت قافلة فزان بولاية طرابلس وقافلة تونس تمثل أهم هذه القوافل ، وكانت هذه القوافل تدخل الى مصر برا دون أن تدخل مدينة الاسكندرية حيث كان جمرك البرلس هو الجهة المسئولة

عن التعامل مع هذه القوافل ، وكان أغلب ما تحمله هذه القوافل من البضائع لا يؤخذ عنه جمرك وهو بذلــك معفى من الجمارك ولذلك كان جمرك البرلس أقل الجمارك المصرية متحصلا حيث كان الحجاج لا يحملون من البضائع والتجارات الا بالقدر الذى يكفل لهم نفقــات رحلتهم تلك ٠

وكانت البضائع القادمة مع قوافل فزان التابعــة لولايــة طرابلس الغرب تتمثل فى العجوة ومنتجات طرابلس من الطرابيش والبرانس وهى معاطف ذات غطاء للرأس تصنع من الصوف الأبيض والأغطية المصنوعة من نفس الصوف ، ويحملون فى عــودتهم الأقمشة الكتانية والأرز وغير ذلك ، أما القــوافل القادمة من تونس فهى تحمل معها زيت الزيتون والطرابيش والشيلان الصــوفية البيضاء والنعال المصنوعة من جلد الشختيان الأصفر والبرانس والأغطية الصوفية والعسل والزبد والشمع ، وتحمل هذه القوافل فى عودتها الأقمشــة الكتــانية المصــنوعة فى أسـيوط ومنفلوط وأبوتيج والقاهرة والأقمشة القطنية والفلفل والبن وورود الزهــر الجافة النيلة وملح النوشــادر والقــرفة ٠

واضافة الى هذا النشاط التجارى الموسمى عبر طريــق القوافل ، فقد ارتبطت دمياط ورشيد والاسكندريــة بموانىء درنه وطرابلس وتونس وجربة والجزائر وفاس ومراكش وتطــوان ، ولكن الاسكندرية بحكم قربها جغــرافيا من بلاد المغــرب كــانت مركزا للتجارة بين مصر وبلاد المغرب وتركز وجود التجار المغاربة بها وكانوا يعيشون فى حارة تسمى (حارة المغاربة) وامتلكــوا بالثغر العديد من الوكائل والحواصل بها ، وكان الوكلاء التجاريون عن تجار كل بلد يديرون مصالح طوائفهم وكانوا يقــومون بنفس دور القناصل الأوربيين كممثلين عن حكام بلدهم ٠

وقد لعبت السفن الأوربية دورا نشطا فى نقل البضائع بين بلاد المغرب والاسكندرية وكانت هذه السفن تحمل على متنهـــا المسافرين والحجاج والبضائع المغربية من طرابيش ونعال مغربية مصنوعة فى مراكش وطرابلس والبرانس الصوفية والحريريـة والشمع والعسل وجرار الزبد القـــادمة من تونس والجـــزائر ومراكش •

وكان القليل من السفن المغربية هـــو الذى يصـــل الى دمياط وتحمل هذه السفن الى جانب الحجاج الزيت المعـــد للحـــرمين الشريفين •

واستمرارا لسياسة التكامل التى أشير اليهـا وفى اطـــار حرية التجارة والحركة بين نواحى الدولة العثمانية وما يتبعها من بلاد المغرب كان القمح المغربى يمثل أحد أهم السلع التى ترد الى مصر فى فترات الأزمة الغذائية وكانت ساحة الغلال فى الاسكندرية منفذا تجاريا هاما لهذه السلعة كما كانت الحبوب والأرز فى المقابل تصدر من الاسكندرية الى سائر مدن وبلاد المغرب دون أن تتعرض الى المنع أو الرقابة التى كانت تتعرض لها صـــادرات الحبوب المصرية الى دول أوربا غير أن الصادرات من الحبـــوب والأرز الى هذه البلاد تعرضت للحظر فى أواخـــر القرن الثامن عشر حيث نقلت لنا احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية كيف شدد مراد بك وابراهيم بك على هذا الخطر مهددين من لا يمتثل لذلك فتقول (الى قاضى الشرع الشريف وأمير السدادره وكامل اعيان الاسكندرية بعد السلام عليكم لا يخفاكم أن حال وصـــول هذا المكتوب لكم تمنعوا ارسال الأرز والغلال والمراكب الى درنـــه او البلاد التى بقربها ، ولم أحد معه اذن أى اجازة يرسل شىء جملة كافية ، وكل من أرسل شىء ولو مركب فارغ لم يلوم الا نفسه وذنبه فى عنقه ولذلك يجب أن تكونوا على بصـــيرة من ذلك فى ٨

ذى الحجة سنة ١١٩٤ هـ ـ توقيع ابراهيم بك أمير اللوا حالا) ويحمل الى الجزائر وتونس ومراكش من مصر الأقمشة الكتان والقطن والبن والنيلة والنشادر والبخور والقرفة والأقمشة الحريرية المصنوعة في القاهرة ، كما تحمل من الأسواق المصرية ما سبق للتجار المصريين استيراده من الأقمشة القطنية الواردة من دمشق ونابلس والحرير البيروتى والكتان من الشعر المغـــزول والبن والفلفل والبخور وصمغ الصنوبر ، وقد بلغ عدد السفن الوارد سنويا الى الاسكدرية من تونس زمن الحملة الفرنسية من عشر الى أثنتى عشرة سفينة ومن الجزائر من ثلاث الى أربع سفن ، ومن طرابلس من سفينتين الى ثلاث ٠

وطبقا لقوائم استيف فان نسبة الرسوم الجمركية عـــلى البضائع الواردة من بلاد المغرب تراوحت بين ١٠٪ الى ١١٪ وكانت هذه النسبة ترتفع فى جمرك دمياط الى ١٢٪ حيث تحصل لمصلحة ملتزم جمرك الاسكندرية ، بينما يستفيد ملتزم ديوان جمرك دمياط من الفارق بين الرسوم المطلوبة فى دمياط والاسكندرية وهى ٢٪ وكانت هذه الرسوم الجمركية تسدد فى جزء منها نقدا والآخـــر عينا ، وتحدد هذه الرسوم وفق تقييم قريب من السعر الحقيقى للسلع وهو دائما ما يكون أقل من السعر الواقعى للسلع ، وكانت هذه التســهيلات فى سداد الجمارك تمنح للتجـــار من رعايا الدولة العثمانية ورعايا ولايات بلاد المغرب على حين كان التجار الأوربيين يدفعون الرسوم الجمركية على تجـاراتهم نقــدا ٠

ثالثا : النشاط التجارى مع دول أوربا :

حاول العثمانيون بعد أن استتب لهم الأمر فى مصر تنشيط حركة التجارة الخارجية عبر مصر واعادتها الى سابق عهدهـــا زمن المماليك وذلك بعقد عدة معاهدات تجارية مع دول أوربا يمنح

بمقتضاها تجار هـــذه الدول بعض التسهيلات والامتيازات التجـارية تنشيطا للتجارة وحفزا لهم لجلب البضائع الواردة من الهنـــد والجزيرة العربية والمنتجة فى الدولة العثمانية ونواحيها المختلفة مع ما لذلك من أثر فى استعادة مصر وهى كانت محور النشـاط التجارى العالمى قبل ذلك لسابق دورها الذى فقدته فى أوائل القرن السادس عشر عقب نجاح البرتغاليين فى بسط نفـوذهم فى بحـر العرب والمحيط الهندى ٠

وكانت أولى هذه المعاهدات التجارية ما عقده السلطان سليم الأول مع البندقية فى الثانى والعشرين من المحرم سنة ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م فى أعقاب فتحه لمصر حيث جددت هذه المعاهدة ما كان للبنادقة من امتيازات تجارية فى مصر زمن السلاطين المماليـــك الجراكسة ، وقد كفلت هذه المعاهدة للتجار من البنادقـة بعض التسهيلات فى ميناء الاسكندرية مع اعفائهم من سداد أى نوع من الضرائب العينية أو النقدية عند وصولهم أو مغـادرتهم لـوانىء بولاق ورشيد ودمياط ٠

ثم تبع هذه المعاهدة ما عقده ممثل السلطان سليمان القانونى وممثل فرانسوا الأول ملك فرنسا فى ١٨ فبراير سنة ٩٤٢ هـ / ١٥٣٦ م حيث أقرت هذه المعاهدة مبدأ المعـاملة بالمثل جمركيـا لكل من رعايا الدولة العثمانية والتجار الفرنسيين ، ثم فتحت هــذه المعاهدة الباب لانجلترا واسكتلندا للانضمام اليها ، وقد تجـــدد العمل بهذه المعاهدة أكثر من مرة واستمر العمل بها الى ما بعـد سقوط الخـلافة العثمانية ١٣٣٧ هـ / ١٩١٨ م ٠

ثم لحقت انجلترا بفرنسا حين عقد أنطونى جنكنسن معاهدة بين انجلترا والدولة العثمانية فى عام ٩٥٦ هـ / ١٥٥٣ م تمتع التجار الانجليز بمقتضاها بنفس ما تمتع به التجار الفرنسيون فى مصر ، وأصبح لهم حرية الاقامة فى الموانىء المصرية كالسويس

وبولاق والاسكندرية ودمياط ورشيد وتمتعوا بحماية ومعاونة السلطات الادارية فى هذه الموانىء لهم وتسهيل احتياجاتهم على أن تكون نسبة الجمارك المطلوبة منهم على بضائعهم القادمة من الهند ٦٪ منها ٣٪ نسبة مقررة على البضائع و ٣٪ يدفعها المشترون من الانجليز فى حالة شرائهم لهذه البضائع من أسواق مصر وفى حالة رجوع هذه البضائع ترجع دونما رسوم غير أن النشاط التجارى الانجليزى لم يكن ليقارن بنشاط التجار الفرنسيين حيث اقتصر على الاستيراد والتصدير من مصر واليها دون القيام بشراء سلع الهند من مراكز انتاجها ·

وقد شهد النصف الثانى من القرن الثامن عشر نشاطا انجليزيا محموما للحصول على امتيازات تجارية فى مصر وذلك بعد أن أطلقت معاهدة باريس يد انجلترا فى الهند وتنازلت فرنسا بمقتضاها عن مصالحها فى الهند وبدأ جيمس بروس جهوده فى ذلك عام ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ م للحصول على امتيازات تجارية لانجلترا ومحاولة فتح الطريق أمام السفن الانجليزية للتقدم فى البحر الأحمر حتى السويس ، ثم عاد الى القاهرة مرة ثانية عام ١٨٨٨ هـ / ١٧٧٥ م حيث وقع اتفاقا بين بلاده ومحمد بك أبو الذهب سمح بموجبه للسفن الانجليزية بالوصول الى السويس الأمر الذى حاربته الدولة العثمانية طويلا واجتهدت لمنعه · ثم واصل جورج بلدوين جهود سلفه جيمس بروس حتى نجح فى عام ١٢٠٩ هـ / ١٧٩٥ م فى الاتفاق على ضمان حرية الملاحة للسفن الانجليزية فى البحر الأحمر حتى السويس ، وبجهوده سمح للتجار الانجليز فى احضار بضائعهم عبر السويس نظير رسوم جمركية قدرها ٨٪ بدلا من ١٤٪ اضافة لاعفائهم مما اعتادوا دفعه فى جده على بضائعهم من رسوم ، أما الفرنسيون والبنادقة والنمساويون فقد سعوا لاقتفاء اثر النجاح الانجليزى ، وبالرغم من الاعتراضات

المستمرة من الباب العالى فى اسلامبول والتى لاقت استجابة وقتية من الحكومات الانجليزية والفرنسية أصدرت الحكومة الانجليزية ومجلس العموم بمقتضاها تحذيرا قاطعا لرعايا انجلترا بعدم استخدام طريق السويس الا أن الرسائل والطرود البريدية بين الهند وأوربا كانت تمر عبر السويس رغم ذلك ثم تبع ذلك أن صرحت الدولتان لسفنهم بزيارة موانىء مصر على البحر الأحمر فى غير أغراض نقل البضائع ثم عادت الأمور بعد ذلك لما كانت عليه وقد أسهم تزايد نفوذ القوى المحلية فى مصر المتمثلة فى أمراء المماليك فى اضعاف تأثير اعتراضات الدولة العثمانية على ما يمنح من تسهيلات ملاحية وتجارية للاوربيين فى مصر وذلك لما للأحوال السياسية داخل مصر من تأثير كبير على حركة التجارة الخارجية فى مصر ايجابا وسلبا .

أما النشاط التجارى بين الموانىء المصرية على البحر المتوسط وأوربا فقد تركز فى الاسكندرية باستثناء القليل من السفن التى كانت ترد الى دمياط من البندقية وراجوزه ولكن وثائق الأرشيف الوطنى الفرنسى بباريس التى رصدت لحركة الملاحة فى ميناء دمياط فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر سجلت أن السفن الأوربية التى قدمت الى الاسكندرية عام ١١٨٥ هـ / ١٧٧١ م قد بلغت ٣٥٧ سفينة بينما قدم الى دمياط ٨٤ سفينة فقط كما قدم الى دمياط عام ١١٨٩ هـ / ١٧٧٦ م اثنتا عشرة سفينة من مرسيليا وسفينتان من البندقية ومثلهما من انجلترا كما سجلت أن السفن التى غادرت ميناء دمياط محملة بالبضائع عام ١١٩٥ هـ / ١٧٨١م قد بلغت ثمانى سفن فرنسية متجهة الى مرسيليا وعشر سفن تتبع البندقية وراجوزه أبحرت من دمياط الى قبرص والشام وسفينتان كانتا تتبعان روسيا متجهتين الى قبرص والشام واجمالى السفن الأوربية التى غادرت ميناء دمياط فى هذا العام بلغ تسع وثلاثين

سفينة • ويثبت هذا أن ميناء دمياط شـــغل قدرا لا بأس به من تجارة مصر مع أوربا مع استئثار الاسكندرية بالقســط الأكبر من ذلك لقربها الجغـــرافى من أوربا وكان التجــار من الأفرنج والاوربيين الذين كانوا يشترون بضائع من ثغر دمياط ويسلكون فى عودتهم الى بلادهم طريق النيل الى رشيد ثم الاسكندرية يدفعون الرســوم الجمركية على بضائعهم الى ملتزم ديوان جمرك الاسكندرية على أن يدفعوا لملتزم ديوان جمــرك ثغــر دميــاط نصف العشر وللتــزم ديوان جمــرك الاسكندرية النصف الآخر ، ولما حــاول قنصل الافرنج بدمياط الاحتجاج على ما يدفع فى دمياط من رسوم جمركيـــة بدمياط الاحتجاج على ما يدفع فى دميــاط الا أن الاطــلاع على دفاتر ديوان جمرك دمياط التى تحوى ضوابط التعاملات مع التجار فى هذا الجمرك أثبتت ما يلى (ان النصارى الفــرنج اذا تســـوقوا ظهورا أو جلودا أو سمكا من الثغر وسافروا بذلك فى بحر النيل المبارك لرشيد والاسكندرية بقصد التوجه الى بــلادهم فيجب أن يصرفوا نصف العشر عن ذلك لملتزم الثغر) • فاضطروا لدفــع الرسوم الجمركية على بضائعهم وهم فى طــــريقهم من دميــاط للاســـكندرية •

أما الرسوم الجمركية على البضائع الأوربية عامة فقـــد تباينت من وقت لآخر ومن دولة لأخرى حيث نجحت المعاهدات بين الدولة العثمانية وبين انجلترا وفرنسا فى جعلها ٣٪ بدلا من ١٧٪ على الواردات وقد عومل تجار السويد بنفس معاملة التجـــــار الانجليز والفرنسيين أما الألمان والهولنديون فقد كانوا يدفعـــون رسوما جمركية على وارداتهم تبلغ ١٠٪ فى الاسكندرية بالاضافة الى ١٠٪ فى بولاق كما كانت السفن الأوربية تدفع رسوما للدخول والخروج فى ميناء الاسكندرية على أن هذه الرسوم كانت اجمالا أقل مما تدفعه السفن التابعة لرعاية الدول العثمانية ثم عوملت

سائر الدول الأوربية فى القرن الثامن عشر بنفس المعاملة الجمركية وحصلت على نفس الامتيازات التى كان الانجليز والفرنسيون يعاملون بها ٠

ويبدو واضحا من القوائم التى أوردها استيف أن المعاملة الجمركية مع التجار الأوربيين فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر أصبحت ثابته وواحدة مع كل مدن ودول أوربا وتراوحت فى الأسكندرية ودمياط على الواردات بين ٣٪ الى ٥٪ وفى بولاق ٣٪ أما الرسوم الجمركية على الصادرات الى أوربا عبر الاسكندرية فكانت بنسبة ١٠٪ تقريبا وهى النسبة التى كانت تعامل بها الصادرات الى نواحى الدولة العثمانية عبر دمياط ، على أن وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية تسوق لنا مواد توضح شكوى التجار الأجانب من ملتزمى ديوان الاسكندرية مثلما نقلت لنا سجلات عام ١٢٠٦ هـ / ١٧٩١ م التى شكا قنصل انجلترا بالاسكندرية وتجارها فيها من زيادة الرسوم الجمركية عن القدر المعلوم فأمر الحاكم الشرعى بالثغر بالرجوع الى المعاهدات المسجلة بين الدولة العثمانية وانجلترا بهذا الخصوص والى الفرمان المحدد للرسوم الجمركية الواجب تحصيلها والتى اتضح من خلالها أن ما أتفق عليه هو نسبة ٣٪ من اجمالى ثمن التجارات فأمر مراد وابراهيم بك بمحاسبة التجار وفق ذلك وتلقى مثل هذه الوثيقة ظلالا من الغموض حول النسب الجمركية التى أوردها استيف والرحالة فى مصر عن هذه الفترة ٠

وبالاضافة الى الرسوم الجمركية كان على التجار الأوربيين أن يدفعوا أعباء غير رسمية مع الاشارة الى أن ما يدفعه التجار الأوربيين فى هذا الصدد كان أقل بكثير مما يدفعه التجار من رعايا الدولة العثمانية ، ومن هذه الأعباء ما يدفع فى ميناء السويس كرسم خدمة لوكيل السويس ، وما يدفع هناك لأغوات الحواله ،

وما يدفع كحق طريق عن احضار البن كما كانت السفن الأوربية تدفع لقناصلها رسما قدره ٢٪ من ثمن السلع الصادرة والواردة من والى هذه الدول الى مصر وهذا الرسم يسمى (رسم قنصلية) وهو يشكل فى مجموعة رواتب هؤلاء القناصـــل ، على أن هذا الرسم تحول بعد ذلك لأغراض أخرى بينما تكفلت غرفة تجارية مرسيليا برواتب قنصلها فى الاسكندرية وسلك الآخرون مسلكها ، وخصص جزء من متحصل هذا الرسم لصالح ملتزمي الجمارك نظير قيامهم بتسهيل عمليات شحن البضائع ورسو واقلاع السفن ، واضافة الى ذلك كان للقناصل أن يتقاضوا رسوما من التجـــار الذاهبين ببضائع الى البلاد التى ينتمي اليها هؤلاء القناصـــل سواء كان هؤلاء التجار من الأفرنج أو من المسلمين أو من غيرهم من رعايا الدولة العثمانية ويسمى هذا الرسم فى وثائق المحاكم الشرعية باسم « عادة القنصلية » وهو فى ذلك يتقاضى هـــذا الرسم من هؤلاء التجار بصفة غير رسمية ولما اشتط أمـــراء المماليك في أواخر القرن الثامن عشر فى تحصيل المغارم والقروض الاجبارية من التجار الأجانب المقيمين فى مصر سمحت لهم الغرفة التجارية بفرنسا بتحصيل رسم اضافى من هؤلاء التجار كرسم حماية فى مقابـل الغـاء هـذه المغارم وبلغت قيمة هـذا الرسم ٢٪ من ثمن البضائع الواردة من فرنسا ١٪ من قيمة السلع الصادرة الى فرنسا من مصر ، واجمالا ورغم ذلك فقد كان التجار الأوربيون أقل تضررا من هذه الأعباء الأضافية من نظرائهم من التجـــار المسلمين وظل الأمر كذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر وبعد وصول الحملة الفرنسية الى مصر تعرضت التجارة الخـارجية لمصر مع أوربا لضربة شديدة نتيجة للحصار البحرى الذى فرضته ظروف الصراع العسكرى بين انجلترا وفرنسا ، ولم تفلح دعوة الجنرال مينو للتجار لاستئناف نشاطهم وتشجيعـــه لهم بخفض الرسوم الجمركية فى اعادة النشاط التجارى الى سابق عهده على

الرغم من وصول عدة سفن محايدة تحمـــل مختلف البضـائع والسلع ·

أما الصادرات والواردات فقد تمثلت فى صادرات مصر الى البندقية وتريستا من المنسوجات المصرية والجلود والنشادر الذى كانت رشيد مركزا لتجارته حيث كانت تصدر منه كميات كبيرة الى البندقية وتريستا ومرسيليا وليفورنو أما صادرات مصر من السلع التى ترد اليها من دارفور وسنار فقد تمثلت فى الصمغ والعاج والتمر الهندى وريش النعام ، ومن بضائع الهند والجزيرة العربية يصدر الصمغ العربى الذى كانت قوافله ترد به من سيناء حيث بعض مراكز انتاجه المنتشرة فى شبه جزيرة سيناء والجزيرة العربية وكذلك الشمع الأصفر وفى الظروف التى كان يزيد فيها انتاج مصر من الحبوب كان القمح والأرز والفول يصدران الى أوربا ، غير أن تصدير مثل هذه السلع الاستراتيجية كانت تحكمه اعتبارات سياسية معينة تحدد الدول التى يصدر اليها هذه الحبوب وحجم المسموح به للتصدير ، غير أن الحبوب رغم ذلك كانت تجد طريقها شهريا الى أوربا فى فترات الضـــعف الادارى وتراخى قبضة الادارة المحلية مما يسمح بتصدير كميات كبيرة منه وذلك لما كان يتيحه ذلك للملتزمين والتجار والمســئولين من أربـاح طائلة ، وبهذه الطريقة وجد الأرز والقمح طريقهما الى أوربـــا فى فترات معينة ، غير أننا لا نستطيع القول سوى أن مثل هذه الحالات كانت حالات قليلة تصدت الادارة لهـا حيث كان رجـال قلعة أبى قير يتصدون لتهريب القمح عبر رشيد وأبى قير حينما يعود الانضباط الادارى والسياسى وتحكم الادارة قبضتها على الموانىء وسائر المنافذ كما كانت مثل هذه المحاولات تواجه بغضب الأهالى حيث كانوا يتصدون لذلك ويثيرون الشغب ويشتـــكون للحاكم الشرعى وغيره من المسئوليين ولذلك يمكن القول ان مثل

هذه الصفقات كانت تتم بطريقة سرية مما يجعلهـا ليست ذات بال بالنسبة لصادرات مصر الى أوربا ٠

وقد شكل الكتان وغزل القطن وملح البارود والمنسوجات القطنية والكتانية المصنوعة فى دمياط ورشيد وأسيوط ، وجلود الجاموس والأبقار والخـراف والجمال التى كان يصدر منها سنويا من سبعين الى ثمانين ألف قطعة حيث كانت الاسكندرية مركزا ترد اليه الجلود من سائر نواحى مصر كما وجد الزعفران سوقا رائجة فى أوربا حيث كانت الصادرات منه تبلغ كل عام من خمسة عشر ألف قنطار الى ثمانية عشر ألف قنطار يرسل أغلبـــه الى مرسيليا وليفورنو والبندقية ٠

أما الواردات الى مصر فقد تمثلت فيما يرد من فرنسا من الأصواف والنيلة والأسلحة ومختلف مــواد صناعــة النحـــاس والأجواخ الرقيقة المسماة (لوندران باب أول) و (لوندران باب ثانى) وهى من صنع مقاطعة لانغدوك الفرنسية وكان الفرنسيون يربحون من بيع هذه المنسوجات سنويا نسبة كبيرة وصلت الى ٤٠٪ من اجمالى المبيعات سنويا ويستهلك منه سنويا فى مصر كمية تتراوح ما بين ٧٠٠ الى ٨٠٠ بالة من القماش كما يرســل منه من ستين الى ثمانين بالة الى مكة المكرمة كما كانت ترد الى مصر المنسوجات من ليون والطرابيش من بروفانس والحديد من سانت ايتيـــان والـورق من مونبليه والخـــزف من مرسيليـــا واسلحة النحاس والزنك والصلب من ألمانيا ، والرصاص والحديد من السويد وموسكو والقصدير والرصاص الزنك والفراء من فرنسا، وورق الكتابة والورق المصقول من البندقية ومرسيليا حيث كان يرد منه حوالى مائة بالة سنويا يستهلك جزء منها فى مصر ويصدر الآخر الى جدة وكان الورق المصقول يستخدم فى معاصر السكر ومحلات البقالين كما كان يستخدم فى صناعة الشبابيك الخشبية

والحديدية ، كما كان البن الأمريكي يرد من فرنسا الى مصر حيث يخلط في البن العربي ، غير أن تقلص النشـاط التجارى الفرنسى فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر جعل السعر متقاربـا مـع البن الأمريكى وأصبح البن العربى الوارد من اليمن موجودا بكثرة فى مصر عبر ميناء القصير كما يرد من سائر نواحى أوربا الى مصر صناديق المرجان وعسل النحل والحرير الكمخ والحريـر المخمل الأسود والشب الذى كان يحجز فى حواصل سلطانيـة كسلعة هامة ولا يتصرف فيه الا بأوامر اداريـة حيث يخضـع التصرف فيه لأوامر الادارة المركزية وفى سنة ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٨ م ورد كتاب من الديوان العالى بالقاهرة الى الجهاز الادارى بثغر الاسكندرية بخصوص ذلك ينبئهم بما يلى (ضرورة وضع الشب الوارد من بلاد الافرنج والروم فى الحواصل ويختم عليه واخبار الدولة العلية بذلك ولا يتصرف فيه الا بأوامرها) . كما يحمل من ليفورنو الى مصر القرمزية المستخدمة فى الصباغة والساتان والأقمشة الحريرية والأجواخ والطرابيش والرصاص والقصدير وكذلك العملات الأوربية من أسـبانيا والبنـدقية ، وكـانت بعض أصناف التوابل ترد الى مصر من هولندا حيث لا تكفى التوابل القادمة من البحر الأحمر وكذلك الأخشاب .

وليس لدينا احصائيات كاملة عن حجم الميزان التجـارى بين مصر ودول أوربا باستثناء بعض الاشارات الطفيفة التى وردت متناثرة فى كتب الرحالة والتى أشارت الى أن الميزان التجـارى بين مصر ودول أوربا كان لصالح مصر بشكل كبير اذ أن ما تصدره مصر سواء من منتجاتها أو من البضائع الواردة اليها أكثر مما تستورده ويهى أن هذا لايمثل الميزان التجارى الحقيقى بين مصر ودول أوربا والذى ينبغى أن يتحدد فى ضوء صادرات مصر من منتجاتها المحلية مقابلا بما تستورده من دول أوربا على أن طبيعة الصادرات

المصرية الى أوربا والتى كان أغلبها من المواد الخام والواردات التى كان أغلبها من المواد المصنعة غالية الثمن توضح ضعف الفائدة التى عادت على مصر من ذلك وهذا ما أشار اليه بعض الرحالة الأوربيين آنذاك ، كما أسهمت نظم التعامل المالى النقدى بين التجار الأوربيين والمصريين فى قلة الفائدة العائدة على مصر من ذلك حيث كانت هذه المعاملات تتم بالعملات الذهبية أو الفضية الأجنبية أو المضروبة فى اسلامبول دون أن تجد العملات المحلية المصرية مكانا لها فى مثل هذه الصفقات نظرا لما كان يعتورها من التزييف وكانت العملات الأجنبية تتداول فى مصر بأكثر من قيمتها الفعلية بخمس بارات وقد تسبب ذلك فى ارهاق التوازن النقدى لمصر والهبوط المنتظم فى قيمة العملة الفضية فى مصر فى أثناء القرن الثامن عشر ولعل الفائدة الأكبر من هذه التجارة تمثلت فى المتحصل عليها من الجمارك غير أن هذه الفائدة العائدة وخاصة فى القرن الثامن عشر الذى نشط فيه التجار الانجليز والفرنسيون فى شراء بضائع الهند من مناطق انتاجها فى الهند وغيرها من خلال شركة الليفانت والوكلاء الأوربيين الموجودين ضمن البيوت الأوربية المختلفة فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ورشيد .

واجمالا فقد أسهم ذلك فى الحد من اشتراك التجار المصريين فى النشاط التجارى بين مصر وأوربا الأمر الذى قلل من الفائدة التى جنتها مصر من النشاط التجارى مع دول أوربا فى القرن الثامن عشر .

رابعا : النشاط التجارى عبر موانىء البحر الأحمر :

شهدت بدايات القرن السادس عشر الميلادى تحول مصر عن دورها التقليدى فى التجارة العالمية بين الشرق والغرب وذلك اثر

تعاظم القوة البحرية البرتغالية فى المحيط الهندى وبحر العرب وفشل آخر سلاطين الجراكسة قنصوه الغـورى وحـلفائه من البنادقة فى التصدى للبرتغاليين رغم استعانته بامكانات العثمانيين البحرية ٠

ولما دانت مصر للعثمانيين حاول سليمان القـانونى أحياء التحالف القديم الذى كان معقودا بين الجراكسة وحكام قاليقوط فى الهند وبهادور شاه حاكم كجرات وذلك فى محاولة للتصدى للعدو المشترك لهم وهو البرتغاليون والقضاء على نفوذه المتنامى فى المحيط الهندى ، وتوج التحالف بحملة بحرية بقيادة سليمـان باشا الخادم متزامنة مع جهد عسكرى بحرى من حاكم قاليقوط ٩٤٥ هـ / ١٥٨٣ م ، ولكن هذه المحاولة المشتركة لم تصـادف ما ارتجى لها من أهداف وكان عدم التنسيق بين الأسـطولين العثمانى والقاليقوطى سببا فى فشلهما فى انهاء النفوذ البرتغالى بالمحيط الهندى وبحر العرب ، وأعقب هذا الفشل انسحاب فلول الأسطول العثمانى عائدة الى مصر مؤذنة ببداية حقبة طويلـة امتدت لما يزيد على نصف القرن من الزمان كانت للبحرية البرتغالية فيها الكلمة العليا دون منازع حيث لم تفلح عدة حملات بحريـة عسكرية جردتها الدولة العثمانية وقادها بيرى رئيس وسيدى على رئيس ومراد رئيس وغيرهم من كبار رجال البحرية العثمانية فى القضاء على النفوذ البرتغالى فى المحيط الهندى وبحر العـرب وذلك لانشغال الشطر الأعظم من الأسطول العثمانى بقيادة خير الدين بربروسا فى الصراع البحرى على سيادة البحر المتوسط بين الدولة العثمانية وأسبانيا ٠ وتأكد للدولة العثمانية أن الجهود العسكرية البحرية لن تنجح فى اعادة السيطرة البحرية والتجارية لها فى المحيط الهندى واعادة التجارة الى طريقها القديم عبـر البحر الأحمر ومصر خاصة وأن قوة العثمانيين الرئيسية البحرية

كانت فى خضم صراعات عسكرية طويلة واتجه تفكيرها الى أن شق قناة تربط بين البحرين الأحمر والمتوسط عمل سيكون عظيم الفائدة وتعود به التجارة سيرتها الأولى ، وأرسل السلطان سليم الثانى فرمانا لوالى مصر مسيح باشا سنة ٩٧٥ هـ / ١٥٦٨ م يأمره فيه بجمع المعماريين والمهندسيين لدراسة هذا الأمر وتحديد طول هذه القناة وسعتها وعدد السفن التى يمكنها العبور منها ومناقشة هذا الاقتراح وحدد السلطان غرضه من ذلـــك فى نص الفرمان وهى (بدأ الجهاد فى سبيل الله فى تلك الديار بعناية الله جل وعلا وتيسير فتح الهند والاستيلاء عليها من يد البرتغاليين الكفار ليدون ذلك فى أعمالنا ويسطر) غير أن أسبابا خفية حالت دون اتمام هذا العمل ولعلها تكاليفه الباهظة أو لعلها انشغـــال الدولة العثمانية فى حروبها الطاحنة فى أوربـــا ، وفى اشارة السلطان للجهاد كغرض أساسى من مشروعه فهم واضح لطبيعة الصراع العثمانى والملوكى مع البرتغاليين الذين كانت العنصرية الدينية وكره الاسلام أحد أهم دوافعهم فى نشـــاطهم البحـــرى والعسكرى فى تلك النواحى وانطلاقا من مسئولية الدولة العثمانية البنية وكره الاســـلام أحـــد أهـــم دوافعهم فى نشـــاطهم البحـــرى العثمانية اثر فشل حملاتها البحرية المتعددة بالمحافظة على اغلاق البحر الأحمر فى وجه السفن الأوربية وكانت بضائع الهند ترد الى مخا وعدن حيث تحمل منها الى جدة وسائر الموانىء المصرية على البحر الأحمر . ثم بدأت الحركة والنشاط تدب رويدا رويدا حتى اتسعت وبلغ حجم بن المخا المباع فى أسواق القاهرة وحدها فى القرن السابع عشر حوالى نصف مليون جنيه استرلينى حيث يجد من القاهرة طريقه الى شتى أسواق أوربا واليونان واسلامبول وسواحل سوريا ويستهلك بعضه فى مصر ، ثم بدأت السفن القادمة من الهند بتجارها من الأوربيين والهنود والعرب تصل الى جدة وينبع فأصبحتا مركزين تجاريين هامين وورثت جدة الى حد كبير

ما كان لعدن من دور تجارى وكانت جدة هى ثغر مكة على البحر الأحمر على حين كانت ينبع ثغر المدينة المنورة غير أن الابحار الى الشمال من جدة ظل محرما على السفن الأوربية الى أن تمكنت السفن الانجليزية والفرنسية من الوصول الى السويس والقصير فى أواخر القرن الثامن عشر ٠

أما السيادة البحرية والتجارية التى كانت معقودة للبرتغاليين فى المحيط الهندى حتى أواخر القرن السادس عشر الميلادى فقد تدهورت من جراء مزاحمة هولندا التى سرعان ما نجحت فى انتزاع المراكز التجارية الهامة فى الهند وجزرها من البرتغاليين سنة ١٠٧١ هـ / ١٦٦٠ م ، وتحكمت الشركات التجارية الكبرى فى تجارة بضائع الهند بدءا بشركة الهند الشرقية الهولندية التى تأسست سنة ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤ م ثم تبعتها شركة الهند الشرقية الانجليزية سنة ١٠٠٩ هـ / ١٦٠٠ م ، ثم أنشأت فرنسا شركة الهند الشرقية الفرنسية سنة ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤ م ، وكانت فرنسا قد أنشأت من قبل ذلك شركة الليفانت سنة ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م ذات الاهتمامات السياسية والتجارية الواسعة فى شرق البحر المتوسط ٠

على أن المعاهدات والاتفاقيات التجارية التى منحت بها الدولة العثمانية من الامتيازات التجارية لرعايا دول أوربا على نحو ما سبق تفصيله ، قد أسهمت فى ذلك التجارة عبر البلاد الخاضعة للدولة العثمانية ، كما أسهم فى ذلك تشجيع القوى المحلية الحاكمة فى بلدان حوض البحر الأحمر سواء المماليك فى مصر أو ائمة اليمن أو أشراف مكة الذين كانوا يحصلون رسوما وعوائد كبيرة على التجارة الواصلة الى جدة تمهيدا لنقلها الى مصر الأمر الذى طمع على بك الكبير فى الاستحواذ عليه حين أخضع جدة وينبع لسيطرته بمعاونة حسن بك الجداوى ومحمد بك

ابو الذهب فى اطار محاولاته للاستقلال بمصر وتشجيع الاوربيين على القدوم الى تلك النواحى بتجارة الهند ، ولكن التطورات السياسية التى حدثت في مصر بعد ذلك حالت دون الاستمرار فى هذه السياسة ووفائها بما طبقت من أجله • أما الموانىء المصرية على البحر الأحمر فى العصر العثمانى فقد تمثلت فى السويس الثغر الأكثر أهمية ونشاطا وتأثيرا الى جانب القصير وبعض الموانىء الهامشية كالطور وشرم الشيخ ، وظلت السويس هى الثغر الأول على البحر الأحمر الى أن أرتفعت مكانة القصير فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر الميلادى حين بدأت الأنظار تتجه اليها وأعتادها الرحالة الأوربيون وأشاروا الى امكانية الاستفادة بها كميناء رئيسى بدءا من جيمس بروس وسونينى واليكس ابروين الذى نزل بالقصير سنة ١١٨٤ هـ / ١٧٧٠ م وكتب عن امكانية استخدامها كميناء داخلى يصلح للسفن الشراعية طوال العام •

وحين أغلقت السويس أمام السفن الأوربية سنة ١١٩٨ هـ / ١٧٨٣ م اقترح أحد الرحالة الفرنسيين ارسال البضائع الى القاهرة عبر القصير •

وقد اجتمعت عدة عوامل كانت وراء ارتفاع مكانة القصير على حساب السويس فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر الميلادى تمثلت الى جانب الموقع الجغرافى الذى جعلها منفذا لتجارة مصر العليا مع بلاد الجزيرة العربية والهند اضافة الى تدهور الحالة الأمنية فى طريق التجارة بين السويس والقاهرة وفى ميناء السويس نفسه ، الذى تعرض لهجوم عربان الصوالحة على المراكب الراسية فيه وقد نهبوا من أحدها ٧٥ فرقا من البن وقتلوا من فيه ونهبوا آلاته ، وصعد الدادا الشرابى كبير التجار الذين يعملون فى التجارة بين جدة والسويس ومعه بعض أعيان التجار الى

الباشا فى القلعة الذى تعهد بسداد ما نهب وكان الباشا يقع فى دائرة مسئوليته كملتزم لمقاطعة عشور أصناف بهار وتوابعها على أن يضمن سلامة بضائع التجار منذ وصولها الى السويس وحتى وصولها الى القاهرة وبديهى أن انتزاع السيطرة على جمرك السويس من أيدى الباشاوات لصالح أمراء المماليك الذين كان محور اهتمامهم فى المقام الأول ينصرف الى ما يعود عليهم من فوائد قد تأثر بما تبعه من تدهور الأمن وكثرة اغارات العربان على قوافل التجار ونهب البضائع وقد أثر ذلك تأثيرا سلبيا فى حجم التجارة المارة عبد السويس ٠

غير أن المبالغة الرهيبة فى الرسوم الجمركية على التوابل والبن فى جمرك السويس مقارنة بالقصير فى أواخر القرن الثامن عشر كانت ذات أثر بالغ فى تحول جزء كبير من حجم التجارة المارة بالسويس الى القصير ، وكانت الرسوم الجمركية فى القرن السادس عشر لا تؤخذ الا على التوابل فقط فى جمرك السويس والقصير حيث كانت تجارة البن معفاة من الجمارك ولذلك كان دخل مقاطعة جمرك السويس ضئيلا ، حتى كانت سنة ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م التى اتسعت فيها عائدات الجمارك ورسومها لتشمل البن الى جانب التوابل فأصبحت مقاطعة جمرك السويس بهذا الاجراء من أكثر المقاطعات دخلا لما كان عليه حجم تجارة البن من ضخامة ٠

وقد اتسمت قيمة الرسوم الجمركية بالثبات الى حد كبير فى القرن السابع عشر وحتى نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر حيث تعرضت للزيادة وفق فرمان سلطانى من الباب العالى وأصبح المطلوب على فرق البن الواحد بعد هذا الفرمان مائة وستة وأربعين بارة بعد أن كان مائة بارة فقط ، وكانت هذه الزيادة لمصلحة أمير الحج ، ثم بدأت الزيارات تتوالى تارة لصالح قافلة باشى وأخرى لغيره حتى بلغت زمن ابراهيم كخيا القازدغلى

ورضوان كتخدا الجلفى الذين كانت لهما الادارة والسيطرة فى مصر سنة ١١٦٢ هـ / ١٧٤٩ م مبلغ اربعمائة بارة على الفـــرق الواحد من البن وقد ارتفعت هذه الرسوم زمن على بك الذى خلفهما الى ستمائة بارة وبلغ حجم الوارد الى السويس من البن فى العام الواحد ثلاثين ألف فرق من البن تقريبا ، ثم ارتفعت هذه الرسوم ارتفاعا صارخا زمن مراد بك وابراهيم بك حتى وصلت الى ألفى بارة على الفرق الواحد من البن وأثر ذلك تأثيرا كبيرا على حجم الواردات الى السويس فانخفضت الى عشرة آلاف فرق من البن ثم الى ما دون ذلك ، فى الوقت الذى كانت فيه الرسوم على الفرق الواحد من البن فى القصير أربعمائة وخمسين بارة فتحول لذلك الشطر الأكبر من التجارة الى القصير ·

ويرجع ارتفاع الجمارك فى السويس دون القصير الى أن القصير كانت خارج نطاق سيطرة باشا مصر كالتزام حيث كان ملتزمها دائما هو كاشف جرجا من باطن باشا مصر ملتزم السويس والقصير وقد ظل أمر القصير على ماكان عليــه بينمــا سيطر أمراء المماليك على السويس وفى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ونتيجة للصراعات السياسية بين أمراء المماليك الذين انتزعوا هذه الجمارك لحسابهم واستأثروا بها نظير مبلغ يدفعونه للباشا الذى كان عليه أن يسدد للخزينة السلطانية ما على هذه المقاطعة من أعبا مالية ونتيجة لذلك أصبحت القصير فى يد كاشف جـــرجا يديرها لحســابه ويستحوذ على ايراداتها لنفسه دون أن يمتد نفوذ أولئك الأمراء فيشمله وكان يلزمها من الباطن لبعض التجار الـذين يعملون فى التجارة بين جــدة وينبع والقصــير ·

وهكذا عانت التجارة عبر السويس من سيطـرة الأمــراء المماليك الذين بالغوا فى الرسوم الجمركية لمصلحتهم تحت مسميات مختلفة منها ما يجبى بصفة رسمية ومنها ما يجبى كحمايات ،

فالى جانب الرسم الجمركى كانت تجبى ضريبة تحت اسم رسم خدمة وكيل السويس وأخرى باسم رسم أغاة الباشا وضريبة حق طريق عن احضار البن وغير ذلك ولم يكتف متلزمو جمرك السويس من الأمراء بذلك بل أكثروا من المغارم والقروض التى كانوا يحصلونها من التجار فى أوقات الصراعات العسكرية ليستعينوا بها على تجهيز الحملات العسكرية مثلما حدث أثناء فتنة جركس محمد زمن باكير باشا والتى جمع خلالها (قاسم جلبى الشرايبى) من التجار مبلغ ثلاثمائة كيس كقرض يحاسبون عليه كجزء من الرسوم الجمركية على بضائعهم التى سيجلبونها من جدة وقد زاد هذا الأمر زيادة كبيرة زمن مراد بك وابراهيم بك ٠

تلك كانت العوامل التى اجتمعت وراء تدهور التجارة عبر السويس فى أواخر القرن الثامن عشر وتراجع دور السويس لصالح القصير ، غير أنه يجدر القول بأن مرور قافلة الحج المصرى عبر السويس ضمن لها فى هذه الفترة حظا من النشاط التجارى الذى كانت تعهده من ذى قبل وقد تمثلت الواردات عبر القصير فى أقمشة الهند والتوابل والبخور والصمغ وقد بلغت الرسوم الجمركية عليها فى أواخر القرن الثامن عشر ١٠٪ وكانت الرسوم لا تحصل الا مرة واحدة على البضائع عند وصولها الى القصير وحتى تصل الى القاهرة ، كما شكل البن اليمنى الذى كان يخلط فى القاهرة بالبن الأمريكى الأقل جودة ثم يرسل من القاهرة الى أوربا السلعة الرئيسية الواردة من الجزيرة العربية على حين كان القمح وبعض سلع دارفور وسنار ومنتجات الصعيد أهم الصادرات عبر القصير ٠

أما واردات مصر عبر السويس فقد تمثلت فى الأقمشة والموسيلين من الهند والشيلان من كشمير الى جانب التوابل والعقاقير والسنامكى الذى كان ينبت فى صحراء السويس ويشكل

أحد صادراتها الى الخارج ، كما شكل البن اليمنى أحد أهـم السلع الواردة الى السويس وكانت هذه السلع ترد الى السويس والقصير من جدة وينبع حيث تصل الى هذين الميناءين السفن القادمة من الهند والبنغـال وسورات ومدراس وغيرها سواء بتجار من الهنود أو من الأوربيين أو العرب ، وكانت جدة وينبع مركزا للتجارة بين الهند والجزيرة العربية وبين مصر حيث أقام بهما وكلاء للتجار المصريين يقمون بتصريف أعمالهم وشراء هذه السلع وارسالها الى مصر ، وقد استمر تواجد هؤلاء الوكلاء فى جدة وينبع حتى بعد أن تمكنت السفن الأوربية من الوصول الى السويس فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ٠ وتراوح عدد السفـن العـاملة بين ميـنـاء جـدة وبين موانىء المحيط الهنـدى بين خمس عشرة سفينة ماليزية وعربية وخمس أو ست سـفن انجليزية وفرنسية ، كما تراوح عدد السفن القادمة الى السويس من جدة وينبع ببضائع الهند والجزيرة العربية من خمسـين الى ستين سفينة سنويا وذلك قبل أن يتحـل جزء كبير منها الى القصـير فى أواخر القرن الثامن عشر ٠

وقد شكله قافلة الحج المصرية معبرا للكثير من تجـارة الهند والجزيرة العربية وقد ساهم اعفاء الحجاج من الرسوم الجمركية فى تزايد الدور التجارى الذى شكلته مثل هذه القوافل ولـكنه تجدر الاشارة الى أن حجم التجارة عبر هذه القوافل كان يتـوقف على درجة الأمن المكفول لهـا حيث كانت هذه التجـارة تنعدم فى سنوات اضطراب الأمن وازدياد اغارات البدو على الحجيج ، أمـا الصادرات المصرية الى الجـزيرة العـربية والهند فقد تمثلت فى البضـائع الأوربية مثـل الحـلى الزجاجية الواردة من البنـدقية والمرجان والقرفة التى كانت تجـد سوقا رائجة فى الهند والزعفران والحديد والرصاص والنحاس والرق وأسـلاك النحـاس المذهبـة

كما كان زيت الزيتون المغربى أحد سلع التصدير الهـامة عبـر السويس الى مكة والمدينة ٠

أما الصادرات من المنتجات المصرية فقد كان عمادها هـو منتجات مصر الزراعية من القمح والفول والعدس والسكر والزبد وزيت الخس والقرطم والكتان والكثير من هذه الحبوب وكان من عائد الأوقاف الخيرية الموقوفة على مكة والمدينة وقد بلغ مجموع ما رصدته الخزينة السلطانية فى مصر كارسالية لأهالى الحرمين الشريفين فى مكة والمدينة من ايرادات الأوقاف الكبرى مثل وقف الدشيشه الكبرى ووقف المرادية والمحمدية والأحمدية والذين عرفوا جميعا باسم أوقاف الحرمين الشريفين تحت بند (تعينات اشراف حرمين) من سنة ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥ م الى ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م مبلغ ٩٣ر٦١٦ بارة تزايدت الى ١٧٠ر١٥٨ بارة ثم ارتفعت فى اصلاح سنة ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م الى ٠٠٠ر١٧٠ بارة لشراء نقـل ثمانمائة أردب من الأرز الأبيض اضافة الى حوالى أربعـين ألف أردب من القمح تؤخذ من الانبار الشريفة التى تتجمع فيها الايرادات العينية للخزينة السلطانية من حبوب مقاطعات الالتزام العينيـة والأوقاف ، اضـافة الى ما يرصـد لشراء مسـلتزمات للحرمين الشريفين من حصير وزيت وقناديل وغيره وما رتب على الخزينة السلطانية كنفقات لنقل هذه الحبوب والالتزامات الأخرى ٠

وقد بلغ مجموع نفقات النقل ٦٣ر٨٠٠ بارة ، وكانت هذه الحبوب تنقل من القـاهرة الى السويس حيث توضع فى شون أعدت لهذا الغرض وأنشئت أولهـما سنة ١٠٨١ هـ / ١٦٧٠ م وكانت تتسع عشرة آلاف أردب من القمح ثم بنيت شونة أخرى ١١١٧ هـ / ١٧٠٥ م وكانت تسع لعشرين ألف أردب ولما استقر الأمر فى مصر بعد فتنة افرنج أحمد لاسماعيل بك ابن أيواظ وجركس بك وتولى اسماعيل بيك امارة الحج سنة ١١٢٩ هـ / ١٧١٦ م فانه بنى فى

السويس شونة جديدة وأصبح حجم الحبوب التى تسعها هـــذه الشون أربعين ألف أردب وبتعبير مؤرخ هذه الحادثة (جعل فى بندر السويس كذلك غلال الأوقاف أربعين ألف أردب قمح لما يجيىء أوان سفر المراكب يشحنوا من البندر ويسفروا على ما تيجى الغلال من قبلى وتتوجه الى السويس وظل الأمر على هذا الحال والترتيب سنين) ويتضح من ذلك أن الغرض من انشاء هذه الشون هـــو ضمان انتظام عملية ارسال الحبوب الى ءهالى الحرمين الشريفين وكانت هذه الحبوب تنقل من السويس الى جدة فى أسطول السفن السلطانية التي كانت ترابط في ميناء السويس تحت اشراف قبودان ثغر السويس ، وفى القرن السابع عشر تعرض هذه الأسطول للاهمال تدريجيا ، وتساقطت سفنه فريسة للعطب وعدم التجديد وذلك اثر استحواذ الأمراء المماليك على منصب قبودان السويس واستئثارهم لأنفسهم بما يرصد لاصلاح هذه السفن ، كـما كانوا يستخدمون هذه السفن فى نقل تجاراتهم والمسافرين لحسابهم حتى أصبحت هذه السفن اعجزة وتناقص لذلك ما يرسل من الحبوب الى ثلاثين ألف أردب على أن تدفع الخزينة السلطانية نقدا الى شريف مكة مبلغا يوازى ثمن عشرة آلاف أردب من القمح وهو ما رصدته الخزينة اجمالا لهذا الغرض ، وقد تسبب ذلك فى ارتفاع أسعـــار الحبوب فى مكة والمدينة لهذا السبب ، ثم أعيد رصد مبلغ من الخزينة السلطانية لاصلاح السفن وبناء عدد جديد منها ولكن أمراء المماليك حالوا دون ذلك حيث حولوا هذه المبالغ لأنفسهم ، ولما حكم على بك مصر وافق على ارسال الحبوب الى المدن المقدسة شريطـــة أن يدفع شريف مكة نفقـــات نقل هذه الحوبب ·

ولم تكن تدفع على هذه الصادرات كلها الى الجزيرة العربية رسوم جمركية عند خروجها من مصر ســواء عن طريق السويس أو القصير عبر القوافل البرية أو البحرية ·

وقد كان الميزان التجارى لتجارة مصر مع الهند والجزيرة العربية فى غير صالح مصر حيث لم تكن تصدر الى بلاد الهند بضائع ذات شأن فى حين أن مشتروات التجار المصريين من سلع هذه البلاد كانت واسعة بالعملات الذهبية كما أن معظم صادرات مصر الى الجزيرة العربية كانت تدور كأعباء عينية ونقدية التزمت بها مصر منذ أمد طويل وورثتها الدولة العثمانية عن دولة المماليك الجراكسة وفرض الدور الدينى للدولة العثمانية فى العالم الاسلامى استمرار أداء هذه الالتزامات والوفاء بها وأشتملت هذه الأعباء على ما كان يرسل من أموال سائلة (الصرة الشريفة) مرصودة على الحرمين الشريفين وأشراف الحجاز وفقراء مكة والمدينة وما يرسل من الصادرات العينية كالحبوب وغير ذلك ، وقد أسفر ذلك كله عن اختلال الميزان التجارى فى هذه الجهة لا سيما وأن جانبا كبيرا من واردات أوربا من سلع الهند كان يصل اليها عبر الطريق الجديد حيث أصبح التجار الأوربيون يجدون الكثير من احتياجاتهم من سلع الهند فى المراكز التجارية فى أوربا فى برشلونة وأمستردام وغيرها ، وقلت بذلك الفائدة التى تعود على مصر من تجارتها مع بلاد العرب والهند التى تسببت فى استنزاف شديد للذهب والفضة من مصر حيث كان التوازن التجارى يوفى عن طريق اعادة تصدير البضائع الأوربية الى سائر النواحى عبر مصر أو يدفع ثمنها نقدا ولم يكن العرب والهند يقبلون التعامل بالعملات المحلية أو العثمانية ولم تسهم بذلك تجارة الهند والجزيرة العربية مع مصر فى تنشيط الاقتصاد المصرى الداخلى أو الخارجى الا بصورة هامشية ونتج عنها الى جانب أسباب أخرى تدهور فى

اقتصاديات مصر وكان الانخفـاض المتـوالى لسـعر صرف العملة المحلية الرسمية وهى البارة مقارنة بالعملات الذهبية الأوربية أحد الدلالات الواضحة عليه · على العكس مما كان زمن دولة المماليك حيث كانت التجارة مع بلاد الهند أحـد أهم أسباب ثراء مصر ومصدرا ثريا أسهم فى ازدهار دولة المماليك ·

الفصـل الثالث

النشاط الحرفى فى الموانىء المصرية فى العصر العثمـــانى

تمهيـــد :

أسهم الموقع الجغرافى لكل ميناء من الموانىء المصريـة فى العصر العثمانى فى تحديد حجم وطبيعة النشاط الحرفى داخل هذا المينـاء ، وانطـلاقا من ذلك يمكن القول بأن الموقع الجغرافى لبولاق ومصر القديمة على نهر النيل قد أسهم فى اتساع وتنوع النشاط الاقتصادى فيهما واتصالهما بمراكز الانتاج والسكان فى مصر العليا والسفلى ، كما أسهم فى جعل هـــذين الميناثين النهريين ضاحيتين ومنفذا للقاهرة أكبر مراكز مصر السكانية والحضارية بما لذلك من دور بالغ الأهمية فى اثراء وتنوع النشـاط الاقتصادى فى هذين الميناثين مع ما يضيفه كون القاهرة مركزا رئيسيا للتجارة بين الشرق والغرب من أهمية على كل من بولاق ومصر القديمة ٠

وكان لنفس العامل الجغرافى الفضـل فى جعـل النشاط

لاقتصادى سواء التجارى أو الزراعى أو الصناعى أكثر حجما تنوعا فى الموانىء المصرية على البحر المتوسط دمياط ورشيد الاسكندرية عن مثيلاتها على البحر الأحمر السويس والقصير للتين فرض عليهما العامل الجغرافي والسكاني تحديد النشاط لاقتصادى واقتصاره تقريبا على التجارة الخارجية وجعلهما أقرب الى كونهما محطات تجارية شبه موسمية من كونهما موانىء ذات ثافة سكانية على نحو ما كان فى باقى الموانىء ، وفيما يلى نتناول عناصر النشاط الاقتصادى فى تلك الموانىء :

أولا : التجارة الداخلية :

عرفت الموانىء المصرية فى العصر العثمانى لونين من النشاط لتجارى الذى كان أحد أبرز ألوان النشاط الاقتصادى فى هذه الموانىء ، وأولهما هو تجارة الجملة التى يقوم فيها التجار بتسويق شراء السلع بكميات ضخمة من منتجيها على أن يقوم تجار التجزئة الشطر الثانى المكمل وهو تسويق هذه المنتجات للمستهلكين فى الأسواق الداخلية ، وكان العبء الأكبر فى ادارة النشاط التجارى الخارجى خارج مصر مع غير المصريين مسلمين كانوا أم أوربيين يقع على تجار الجملة الذين كانوا محورا للنشاط التجارى الداخلى الخارجى فى الموانىء المصرية فى ذلك الوقت ·

وكان ميناء مصر القديمة النهرى يمثل منفذا للقاهرة الى مدن وقرى الصعيد وتجارة القوافل الواردة من سنار ودارفور والتجارة الواردة من الجزيرة العربية واليمنء عبر القصير فاسنا قوص · وتحمل هذه المراكب الواردة من الجنوب الى القاهرة الحبوب والأقمشة المصنوعة من القطن والكتان والزيوت المختلفة السكر والعصفر ، وتحمل هذه المراكب فى طريق عودتها مصنوعات لقاهرة وأوربا ومنتجات مدن وقرى الوجه البحرى الى الصعيد

ومن أسواق أسيوط واسنا تجد هذه البضائع طريقها الى دافور وسنار وغيرها من نواحى السودان الشرقى والغــربى ، وكانت أسيوط وجرجا واسنا وقوص محطات نهرية تجارية ارتبطت ملاحيا تجاريا عبر نهر النيل مع مينائى القاهرة على النيل مصر القديمة وبولاق ، وكان القسط الأكبر من النشاط التجارى بين هذه الموانىء النهرية وبين القاهرة يتم عبر ميناء مصر القديمة الذى يشهد لذلك أعداد كبيرة من المراكب والمتاجر المختلفة والنـــاس من بائعين ومشترين ووسطاء ، وشكلت الأوانى الفخارية والجرار التى كانت ترد من الصعيد على الأطواف العائمة احدى السلع الهامة التى كانت تجد لها سوقا رائجة فى القــاهرة وقرى ومدن الوجه البحرى وكانت الأوانى الفخارية والجرار سلعة معفــاة من الرســوم والضرائب سواء فى ميناء مصر القديمة أو بولاق وغيرها كمـا كانت ترد الى مصر القديمة منتجات الصعيد الزراعية مثل القصب السكرى الوارد من أطفيح وقراها ، ونبات الحلفــاء الصعيدى الذى كان يستخدم كوقود فى المنازل ، وكانت واردات القــاهرة من هذا النبات الجاف من الضخامة بحيث سجلت لنا احدى الوثائق صفقة اشترى فيها أحد التجار القاهريين من أحد التجار من أهل الصعيد ستا وأربعين ألف حزمة من الحلفاء مرة واحدة ، كمـا مثل الحطب الوارد من الصعيد الى جانب الحلفاه وقودا يستخدم فى الطهى وغير ذلك سواء للأهالى أو لمطبخ الديوان بالقلعة حيث يقيم الكثير من أفراد الأوجاقات العسكرية الى جانب الباشا وكبار الموظفين فى القلعة .

أما بولاق فقد كانت مركزا تجــاريا هاما وميناــاءا نهريا يرد اليه شطر لا بأس به من منتجات الوجه القبلى - غير أن القسط الأكبر من حجم النشاط التجارى فى وكائل وحواصل وأســواق وبلاق كان مصدره منتجات الوجه البحــرى واقليــم الجيزة وقراه،

والوارد من بلاد الشام وتركيا وأوربا وشمال أفريقيا عبر فرعى دمياط ورشيد ، ولذلك يمكن القول بأن معظم البضائع والتجارات المتداولة فى أسواق ووكائل القاهرة كانت تمر عبر ميناء بولاق النهرى ·

كانت بولاق مركزا رئيسيا لتجارة الحبوب فى مصر حيث يهبط كبار تجار الحبوب من بولاق الى الصعيد وضواحى الوجه البحرى لشراء القمح والفول والشعير والسمسم والعدس والبرسيم من منتجيها سواء الفلاحين منهم أو الملتزمين الذين كانوا يتقاضون جزءا من التزاماتهم من الفلاحين بصورة عينيــة أو يديــرون لحسابهم أراضى زراعية وقد بلغت احدى الصفقات التى عقدها أحد تجار بولاق مع كاشف الغربية لشراء الحبوب مبلــغ مائة وخمسين ألف نصف من الأنصاف الفضية وهى وحدة التعامــل النقدى المعروفة باسم البارة ، وتبرز ضخامة هذه الصفقة حقيقة مفادها وجود رأسمالية محلية من التجار الأمر الذى كان ذا أثر محمود فى النشاط الاقتصادى عموما والتجارى خصوصا كمــا كان هؤلاء التجار يشترون الحبوب من الشون السلطانية فى مصر القديمة · فى حالة وجود فائض لدى هذه الشون عن الحاجات السلطانية للجيوش وغير ذلك ، واجمالا فقد كان ســاحل الغــلال ببولاق هو المركز الرئيسى لتجارة القمح فى مصر سواء القادم من بلاد وقرى الصعيد أو القمح القادم من البحيرة والغربية وسائر نواحى الوجه البحرى ·

وتواصلت العلاقة بين تجار الحبوب فى دميــاط ورشيــد والاسكندرية وتجار ساحل الغلال فى بولاق وكان لتجار بــولاق حواصلهم ووكائلهم فى دمياط ورشيد والاسكندرية ، كما كـــان لتجار هذه الموانىء حواصلهم ووكائلهم وشركائهم ووكــلائهم فى بولاق ، وكانت تجارة الحبوب فى هذه الموانىء تتم فى أسواق

خاصة لبيع الغلال اصطلحت وثائق المحاكم الشرعية على تسميتها باسم (ساحات الغلال) وأحيانا أخرى باسم (عرصة الغلال) وتعتمد هذه الساحات الى حد بعيـــد على واردات الحبوب من ساحل الغلال ببولاق ، وكان تجار الحبوب فى بولاق ومصر القديمة ودمياط ورشيد والاسكندرية مسئولين أمام الأجهزة الادارية فى الديوان بالقلعة وفى مختلف الموانىء عن أسعار بيع وشراء القمح زمن الأزمات الغذائية منعا للاستغلال أو الاحتكار ، كما كـانوا مسئولين عن تسلم وتوزيع القمح على صغار التجار فى تلك الظروف سواء كان هذا القمح قادما من الشون السلطانية فى مصر القديمة أو من خارج مصر ، على أن يقوم هؤلاء التجار بيع القمح (لحساب الميرى) ى لحساب الدولة العثمانية ممثلة فى الجاويشية المشرفين على هذه العملية والذين يصحبون المراكب المحمـــلة بالحبـوب ويقومون بتسليم الحبوب وفق قوائم يحدد فيها اسم كل تاجـــر والكمية التى تسلمها على أن تحدد للتجار بالاتفاق مع الجهـاز الادارى فى كل ثغر نسبة للربح وهى رمزية الى حد ما ويشرف الجهاز الادارى على استلام وبيع القمح اشرافا كاملا ضمانا لعدم الاحتكار وحبس القمح طلبا للأسعار المرتفعة ، وتسمى وثائـق المحاكم الشرعية القمح المباع فى مثل تلك الحالات للتجار باســم (الغلال الديوانية) تمييزا لها عن غيرها من الغلال ٠

وكانت بولاق اضافة لذلك مركزا يزود القاهرة بفواكه الفيوم والبرلس والخضروات التى تنتجها جزيرة خضرا ، وقرى اقليم الجيزة وامبابة وواردات الخانقاه من الجبن والبطيـخ والبـلح، وواردات اطفيح من القصب السكرى والأوانىء الفخارية ، وواردات دميـاط ورشيد والبرلس والاسـكندرية من السـمك المملح والأرز وسلع أوربا والشام وتركيا ٠

أما ثغر دمياط فقد وجد النشاط التجارى فيه مناخا ملائما ، وكان المجال مفتوحا للتجارة أمام التجار من مختلف الأجناس الذين تشاركوا فى التجارة وامتلاك الوكائل والحوانيت والحواصل والبساتين ، وكانت دمياط مركزا ترد اليه المنتجات الزراعية والصناعية من الاقاليم والقرى المجاورة كاقاليم الغربية والدقهلية والشرقية والمنزلة ومراكز التجارة والصناعة على النيل مثل فارسكور وسمنود والمنصورة والمحلة الكبرى وطنطا والقرى التابعة لها حيث تجد هذه المنتجات طريقها عبر تجار وحواصل ووكائل دمياط الى بلاد الشام وتركيا ٠

ومثل الأرز أحد أبرز الحاصلات الزراعية الواردة الى ثغر دمياط من الحقول احليطة به ومن قرى البر الغربى للنيل مثل كفر سليمان البحرى وميت أبو غالب ، وكفر الترعة ورأس الخليج والأحمدية ودنجواى وغيرها ٠

كما يرد الى ثغر دمياط انتاج قرى البر الشرقى من الأرز سواء من كاشفية فارسكور وتوابعها الروضة والطرحة وكفر العرب وشرباص والسرو ، أو من دقهلة وطرانيس وشرمساح ومحلة انجاق وغيرها ٠

وكان التجار ينزلون الى تلك النواحى لعقد صفقات لشراء الأرز والقمح والجلود ، ويضرب الأرز فى دمياط ليباع فى أسواقها مبيضا كما يصدر الى خارج مصر على هذه الحالة أما التعامل بين التجار والمنتجين فى مثل هذه الصفقات فكان يتم عينا أو نقدا ، وكثيرا ما كان المنتجون يقترضون من التجار أثمان هذه الصفقات قبل أوان الحصاد ، أما الفائدة التى كانت تعود على المنتجين من الفلاحين فهى تجهيز زراعاتهم والانفاق عليها حيث حالت أحوالهم المالية دون القيام بذلك بغير الاقتراض ، وأما التجار فقد تمثلت الفائدة العائدة عليهم من ذلك فيما نقلته احدى الوثائق

وهى (ان يكون سعر الضريبة انقص من السعر الواقع حين ذلك دينارا واحدا) ، وتتم التعاقدات بين التجار والمنتجين أمام الحاكم الشرعى أو أحد نوابه حيث تحدد فى التصادق المحرر فى المحكمة الشرعية الكمية المتعاقد عليها ومكان استلامها سواء فى حواصل التجار بالثغر أو فى مقر اقامة المنتج ، وتبرأ ذمة كل من التاجر والمنتج لدى الحاكم الشرعى أو أحد نوابه بعد الوفاء بهذا التصادق ويعطى كل منهما حجة تبرأ بها ذمته لدى صاحبه ٠

وقد وضعت ضوابط ادارية لمنع المضاربة على أسعار الأرز يلتزم بها جميع التجار وتتم بمعرفة كبارهم وشيخ طائفتهم وأعضاء الجهاز الادارى ويحدد بمقتضاها ثمن شراء ضريبة الأرز ولا يجوز لأحد من التجار أن يرفع الأسعار عما أتفق عليه سلفا ، واذا حدث مثل هذا التجاوز واشتكى التجار للحاكم الشرعى فانه يتصدى لهذا التاجر ، وقد نقلت لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية حالات كثيرة تجاوز فيها التجار وفى احداها طلب جمع كبير من التجار نفى التاجر الخارج عن اتفاق الجماعة خارج الثغر واقرهم الحاكم الشرعى على ذلك وقد نقلت لنا وثائق محكمة دمياط الشرعية مواد كثيرة تحتوى على حالات مشابهة لذلك ، منه ما نقلته عن انفراد أحد التجار بسعر خاص اشترى به الأرز وضارب بذلك على تلك السلعة الهامة وخرج على ما اتفق عليه التجار فكان مما نالته (انه انفرد عن التجار وتوجه الى ناحية فارسكور وابتاع من أمينها أرزا شعيرا كل ضريبة بثمانية دنانير ذهبا سلطانيا جديدا بزيادة عن السعر المعتاد وكان قصده من ذلك الاضرار بالتجار والرعايا لأنه اذا حصلت الزيادة فى الأرز الشعير تحصل الزيادة فى الأرز البيض فى سائر الديار الاسلامية وفى ذلك ضرر للمسلمين وانهم وجماعة التجار لا يرضون اقامته بينهم بالثغر فأجابهم مولانا الموهى الى طلبهم) وحين فر هذا التاجر من الثغر من جراء فعلته تلك حضر أخوه وضمن احضاره لدى الحاكم الشرعى وبتعبير

الوثيقة (كفل احضار أخيه متى طلب منه ذلك فى ليل أو نهار أو صباح أو مساء ، وان تعذر عليه احضاره كان عليه أن يخضع لما يراه الشرع وولى الأمر فى ذلك ضمانا وكفالة شرعيين) .

والى جانب الأرز كان التجار يشترون ثمار البساتين المحيطة بثغر دمياط وقراها وكان انتاج هذه البساتين من الفواكه والخيار شنبر من الصادرات الهامة الى سـائر نواحى مصر ، كما كان العسل المنتج فى معاصر الأقصاب فى دمياط والسكر والشمع الخام والأصفر وزيت السمسم والأخشاب والنخيل والسـمك المملح والحصر الذى يصنع من نبات البردى الذى ينمو بكثرة فى بحيرة المنزلة والمستنقعات المنتشرة فى ظاهر الثغر والجبن وسائر منتجات هذا الثغر تمثل سلعا هامة قامت عليها حركة التجارة بين دمياط وسائر نواحى مصر ، كما عرفت التجارة فى دمياط نفرا من التجار أسمتهم الوثائق باسم (التجار السـفارة) وكان نشـاطهم يتسم بالتجوال الدائم ببضائعهم بين دمياط وسائر مدن وقرى مصر ووسيلتهم فى ذلك هى المراكب النيلية ، يحطون رحالهم من مكان لآخر يبيعون ويشترون وقد لا يعود أحدهم الى الثغر قبل عام أو بعض عام ، وكان لهؤلاء التجار السفارة شيخ يشرف على شئونهم وأحوالهم . كما عرفت تجارة الأقمشـة نفرا من التجـار المتجولين أسمتهم الوثائق باسم (تجـار البقجة) وهـؤلاء التجار يحملون فضلات الأقمية والوانا من الأقمشة البسـيطة والرخيصـة الثمـن التى تناسب العامة على ظهورهم ويجولون بها فى شوارع المـدن والقـرى .

وكان ثغر رشيد مستودعا لبضائع التجار التى تنقل بين بولاق ومصر القديمة والاسكندرية وذلك لأن السفن القـادمة من بولاق وغيرها عبر فرع رشيد لم تكن تتجاوز رشيد فى معظم الأحيـان وكذلك السفن القادمة من الاسكندرية التى لم تكن تدخل الى فرع

رشيد الا فيما ندر ، ولأهمية رشيد على طريق التجارة بين أوربا والمغرب والشام وبين القاهرة ومدن الصعيد فقد أقـام بها قنصلان أحدهما فرنسى والآخر من البندقية ، كما أقام بها بعض من التجار الأوربين كى يشرفوا على تجاراتهم بين القاهرة والاسكندرية ، ونتيجة لهذا الموقع الهام الذى حازته رشيد كان النقـل النهرى والملاحة هما العمل الأكثر شيوعا والحرفة الأعظم رواجـا بين أهلها ، كما لعب تجار رشيد والاسكندرية دورا وسيطا فى نقـل وتسويق منتجات مدن وقرى الدلتا والصعيد ووارد القاهرة من الجزيرة العربية واليمن والهند حيث كانت هـذه السلع تجد طريقها الى الشام وأوربا والمغرب وغيرها عبر مخازن رشيد وأسـواق الاسكندرية ، كما كانوا يقومون بنفس الدور فى نقل صادرات تلك النواحى الى سائر نواحى مصر .

وكانت رشيد قد ورثت الدور التجارى الذى لعبته مدينة فوه والتى تضاءلت مكانتها بتراجع الاهتمام بحفر الخليج الناصرى الموصل بين فرع رشيد وبين الاسكندرية ، حيث لم يعد هذا الخليج يصلح للملاحة سوى فترة قليلة فى السنة تتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين يوما تقع زمن الفيضان فى أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر ، وكانت منتجات رشيد الزراعية تنقل الى الاسكندريـة بحرا بالنقاير وهى سفن شراعية صغيرة أو برا عبر درب رشيـد المحاذى لساحل البحر المتوسط بواسطة الحمير والبغال والجمال التى تقطع المسافة بين رشيد والاسكندرية فى نهار يوم من صباحه الى عصره ، كما كانت رشيد والاسكندرية تتلقيان ما تنتجه بلطيـم والبرلس من الفواكه والبطيخ حيث تحمل المراكب هذه المنتجات بحرا الى رشيد والاسكندرية ، أما السويس فكانت ذات ظروف خاصة جغرافية وسياسية جعلتها مدينة شبه موسمية ترتبط الحركة فيها بموسم الحج وقدوم السفن من الجـزيرة العربية واليمن فى

فترات محددة ، وتلك كانت الى حد بعيد حالة ميناء القصير ، وقد أمدت بلبيس السويس بمنتجاتها من الطيور والبيض والأغذية ٠

وقد عمرت الثغور بالمنشئات التجارية التى أديرت من خلالها حركة التجارة الداخلية والخارجية مثل الأسواق والقياسر والوكائل والخانات والساحات والشوادر وفيما يلى تفصيل يتناول تلك المنشآت ودورها فى النشاط التجارى فى تلك الثغور ٠

١ ـ الأسواق :

خلطت وثائق المحاكم الشرعية فى الدلالة بين السوق والقيسارية حيث أطلقت التسميتان أحيانا على منشأة واحدة مثلما وصفت بعض وثائق محكمة بولاق الشرعية قيسارية سنان باشا أحيانا بصفتها تلك وأحيانا أخرى أسمتها باسم سوق سنان باشا ، ونفس الخلط فى الدلالة عرفته وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية حيث وصف سوق القبانين أحيانا كثيرة بأنه قيسارية القبانين وكانت الأسواق فى الثغور أسواقا دائمة تشتمل على عدد كبير من الحوانيت التى تبيع سلعا مختلفة ، وأسواقا تقام بصفة أسبوعية مثل سوق الخميس الذى كان يقام بالاسكندرية وهو مخصص لبيع المواشى ، وينقسم السوق الواحد الى عدة أسواق فرعية يختص كل واحد منها بسلعة معينة ، ومن أشهر أسواق ثغر دمياط الرئيسية (سوق الحسبة) وكان به عدد كبير من الحوانيت والحواصل والوكائل ، ومن أسواقه الفرعية (سوق الحدادين وسوق البزازين وسوق الحريرين) ومن الأسواق الرئيسية فى هذا الثغر أيضا (سوق السمك) أحد السلع الرائجة بدمياط وكذلك (سوق قنطرة الغواصين) وهى قنطرة كانت تقع على خليج النوارى الى الشرق من ثغر دمياط وكان يقام عندها سوق دائم وبالأطراف الشمالية للثغر اقيم (سوق المنشاة) لخدمة الامتداد العمرانى فى هذا الثغر ٠

أما أسواق ثغر الاسكندرية الرئيسية فقد تمثلت فى (سوق باب البحر) الذى اشتمل على عدة أسواق فرعية مثل (سوق القبانين وسوق الصوف) وتباع فى السوق الأخير أنواع الأحرمة والبسط والبرانس و (سوق الجلد) الذى يباع فيه الجلد ويعتبر مركزا لتصديره الى أوربا كما كان بهذا السوق عدة وكائل متنوعة النشاط ، ولهذا السوق شيخ يديره ويشرف على شيوخ الأسواق الفرعية والوكائل الواقعة فى نطاق هذا السوق ، ومن الأسواق الرئيسية فى ثغر الاسكندرية (سوق سنان باشا) الذى ينسب الى سنان باشا الذى تولى باشوية مصر سنة ٩٧٥ هـ / ١٥٦٧ م وأقام منشآت كثيرة تحمل اسمه و (سوق الميناء الشرقى بالجزيرة الخضرا) وكان سوقا متكاملا فيه سوق للخضريين وآخر للجزارين وسوق للزياتين ، ومن الأسواق الرئيسية فى الاسكندرية (سوق بابا سدرة) وكذلك (سوق المغاربة وسوق الشماعين وسوق العطارين) وبالسوق الأخير وكالة كانت مخصصة لسكنى التجار من الأجانب والغرباء من غير أهل ثغر الاسكندرية ، كما كان برشيد سوق كبير يعج بالصناع والتجار •

ومن أسواق بولاق الرئيسية (سوق سنان باشا) وقد أنشأه سنان باشا والى مصر بعد عودته من اليمن وعرف باسم (السنانية) وكذلك (سوق اللحم وحلقة السمك) ومن أسواق مصر القديمة الرئيسية (سوق الخليج) وكذلك (سوق الشرب ، وسوق دار النحاس) •

أما السويس فقد ذكر العياشى فى وصفها فى القرن السابع عشر أنها مدينة صغيرة ذات أسواق ومساجد ووكالات مستطيلة على شاطىء البحر المالح الذى يأتى من الهند • وكان من أسواقها الرئيسية (سوق وقف الدشيشة الكبرى) وكانت حوانيته وحواصله ضمن أوقاف الدشيشة التى يربط ايرادها كنفقات للحرمين الشريفين •

(ب) القياسر :

وقد كانت كثيرة في الموانىء باعتبارها مراكز تدار منهـــا الحركة التجارية الداخلية الى جانب الأسواق ، وهي عبارة عـن شوارع تجارية تمتد على جانبيها الحـوانيت المبنية عادة من طابقين أحدهما يستخدم كحوانيت والثانى لسكنى التجار ، كانت هـذه القياسر مسقوفة الشوارع بالأخشاب وذلك لحفظ الحوانيت والتجار ورواد هذه القياسر من الناس كما كان لبعضها أبواب يقيم عليهـا بوابون مسئولون عن أمن هذه القياسر كما كانت تشتمل أحيانـا على العديد من الوكائل الصغيرة ومن أشهر قياسر ثغر دمياط القيسارية الكبرى وكان بها ثمانية وثلاثون حـــانوتا بخـــلاف الحواصل ، والقيسارية الصغرى التي كانت مخصصة لتجـارة الأقمشة حيث أسمتها الوثائق باســم (قيســـارية القمــاش) ، أما القياسر ببولاق فأشهرها (قيسارية بولاق) ، وقد أنشأ على بك قيسارية كبيرة بها وكان لها بابان وبها خان عظيم تعـلوه مساكن من الجهتين وبها حوانيت متعددة وشون للغلال ، وكانت هـذه القيسارية تشرف على النيل ، وقد استخدم الخان للدلالة على معنى القيسارية فيما نقلته احدى وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية في وصفها لخان الوزير الأعظم علي باشا برشيد حيث اشتمل هـذا الخان على حوانيت وأطباق وحواصل وقد تنوعت الســلع التى تباع فيه على نحو ما في القياسر ، ثم وصف في وثيقة أخرى بأنه وكالة الوزير الأعظم علي باشا التى تحتوى على عدة أســواق صغيرة .

(جـ) الوكائل :

تتكون الوكالة من مبنى واسع يشتمل على العديد من المخازن والحوانيت ولكل تاجر في هذه الوكالة حانوته وحواصله ومن هذه

الحواصل ، الحواصل السفلية والعلوية ولكل حاصل باب يغلق عليه وللوكالة باب مربع يغلق عليه باب من الخشب ، وفناء واسع وعلى جوانب هذا الفناء يوجد رواق بأعمدة يؤدى الى الحواصل والحوانيت وفوق كل رواق طابقان للسكنى وشرفة تطــل عــلى الفناء ، ويفصل بين مبنى الوكالة وبين الطريق العام رواق لعزلها عنه ، وكان هناك نوع من الوكائل المخصصة لسكنى التجار مثل (وكالة الفرنسيس) بالاسكندرية مما جعل بوكــوك يخلط فى الوظيفة فى الدلالة بين الخان والوكالة حيث ذكر أن الخـــانات العديدة فى بولاق والتى يؤوى اليها المسافرون والتجار يسميهــا العامة باسم الوكالة وقد حظيت هذه الخانات والوكائل باهتمام الجهاز الادارى فى الثغور تيسيرا على التجار وتشجيعا لهم على القدوم الى الثغور والتجارة بها وذلك من حيث ترميمها أو كفالة الأمن لهــا ، وعهد بحراسة هذه المنشــآت الى ملتزمين بأمنهــا لقاء تحصيل عوائد أسبوعية من أصحاب الحوانيت ، وتدار هذه الوكائل عن طريق أصحابها أو وكلاء عنهم الذين كانوا يتقاضون ايجــار هذه الحواصل والحوانيت من شاغليها ، وفى نفس الوقت كانت الوكالة تدار ضرائبيا بواســطة من حازها كالتزام لجمــع الضرائب عنها ، وتختص كل وكالة بالتعامل فى سلعة بعينها حيث يحظــر تداول هذه السلعة فى غير الوكالة المخصصة لها · وقد عرفت بولاق العديد من الوكائل التى بلغ عددها ثلاثين وكالة رئيسية من أهمها الوكالة التى أنشأها أحمد باشا حافظ الخــادم سنة ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠ م وهى تنقســـم الى وكالتين فرعيتين ، وكــذلك وكالة السكر ووكالة الجــلابة ووكالة القطن ووكالة الفسيخ ووكالة الأرز ووكالة الصيارف وغيرها ، أما وكائل ثغر دميــاط فكان منها وكالة الوزير الأعظم على باشا الذى نهج كســلفه سنان باشا فأنشأ كثيرا من الوكائل بالموانىء ومن وكائلها وكالة الزيت التى كانت تختص ببيع الزيت والسيرج الى تجـــار التجزئة من الزياتين ،

وبرشيد كانت وكالة على باشا الوزير التى أطلقت عليها احـدى وثائق محكمة الاسكندرية اسم (خان الوزير الأعظم على باشا) وقد ذكرت هذه الوثيقة أن هذا الخان يشتمل على وكالـة كبرى تشتمل على أطباق وحواصل وحوانيت وبها وكالة صغرى ٠

(د) الساحات والشوادر :

٠٠٠ اختصت هذه الساحات بتجارة الحبوب والغلال وعرفتها الوثائق حينا باسم (ساحة الغلال) وحينا آخر باسم (عرصة الغلال) أما الشوادر فـهى ساحات مسقفة بسـقوف مؤقتة من الأخشاب والبردى وتختص ببيع السلع الموسمية مثل البطيخ ويجد تجار التجزئة حاجتهم من هذه السلع فى تلك الشوادر ٠

وقد أسهم نظام المنشآت التجارية المتخصصة الذى يقوم على تداول السلعة الواحدة فى مكان واحد فى توحيد الأسـعار وامكانية المراقبة التامة للأسـعار والبضـائع والموازين والمكاييـل والمقاييس ووفرة البيع ـ كما أتاحت الغرف والمساكن التى كانت تشغل أعلى الوكائل والخانات لأصحاب الحوانيت والتجـار من الغرباء أو الأجانب الاقامة القريبة وسهولة الاتصال لعقـد الصفقات وتصريف التجارات ، كما أسهم هذا النظام فى ادارة هذه المنشـآت ضمان حسن الاشراف والرقابة مع ما لذلك من تأثير ايجابى على كل من التاجر والمستهلك ٠

غير أنه تجب الاشارة الى أن حركة التجارة الداخـلية تعرضت لمؤثرات سلبية بسبب الحمايات التى فرضها رجـال الأوجاقات وأصحاب النفوذ على التجـار الأمر الذى أدى الى ارهاق الناس من المستهلكين وكذلك تراخى القبضـة الادارية والاشراف والرقابة على السلع والجودة والأسعار ، غير أن المؤثر السلبى الأكثر خطورة تمثل فيما تعرضت له العملات المتداولة فى

المعاملات التجارية الداخلية من تزييف حيث انتشرت المقاصيص وهى قطع البارة التى كانت تقطع الى أجـزاء عدة مع ما يتبع ذلك من ارتباك فى الأسواق والمعاملات ، كما انتشر التزييف فى العملات عن طريقة خلط الفضة بالنحاس وكان أول ما عرفته الساحة من تزييف زمن على باشا الصوفى ٩٧١ هـ / ١٥٦٣ م وذلك نتيجة لجعله دار الضرب مقاطعة من مقاطعات الالتزام فأصبح شغـل حائزيها هو تحقيق الربح ولجـأوا لذلك لخـلط الفضـة بالنحاس بنسبة زائدة عن المتعارف عليه وقد صدرت فرمانات تبطل بعض العملات التى انتشرت فيها التزييف كما اتخذت اجراءات ادارية كثيرة لمنعه دون جدوى ٠

وعلى الرغم مما كان يتخذ من اجراءات عنيفة لمنع تزييف العملة وتسعير السلع الا أن خطر الحمايات ظل يتهدد حركـة التجارة الداخلية من آن لآخر ويبرز بصورة واضحة فى القـرن الثامن عشر الميلادى وكان لذلك شديد الأثر على حركة التجـارة الداخلية والخارجية على السواء وقد عبرت عن ذلك احدى الوثائق التى صورت حالة الأسواق فى ثغر الاسكندرية من جراء تزييف العمـلات فقالت (حدث توقيف بالبندر وتعطيل من قبـل المعاملات وبسبب ذلك تعطلت أحوال العبـاد والأخذ والعطا والبيـع والشراء وسائر المعاملات) الأمر الذى ألقى بظـلال كثيفة على حركة التجارة الداخلية فى مصر وفى الموانىء التى تعتبر مراكز تجارية ذات تأثير فى حركة وشكل التجارة الداخلية والخارجية فى مصر ٠

ثانيا : النشاط الزراعى :

تركز النشاط الزراعى فى دمياط ورشيد حيث شكلت الزراعة أحد أهم النشاطات الاقتصادية فى هـذين الثغـرين ، اما فى الاسكندرية وبولاق ومصر القديمة فقد كان هذا النشاط أحد الأنشطة

الهامشية وذلك لضيق مساحة الأراضى الزراعية فى تلك الموانىء ، وانعدم النشاط الزراعي فى السويس والقصير لجغرافية وطبيعة الأرض فى هذين الميناثين ٠

وقد اعتبر التنظيم المالى لمصر أن الأراضى الزراعية والبساتين الواقعة ضمن نطاق الثغور جزءا وجهة من الجهات التى تشكل مقاطعات الالتزام فى هذه الموانىء ، وعلى هذا خضعت الأراضى الزراعية فى قرى (نقيصة والحمرة ، والقمبية ، والرملة ومنية اللنرعان والبستان والسنانية ومنية طيب والشعرا والعادلية) لمقاطعة التزام ثغر دمياط التى كان ملتزمها يلزم هذه القرى لشيوخها أو بعض الملتزمين من باطنه ، كما خضعت ضواحى رشيد والحقول الواقعة على ضفتى الخليج الناصرى الواصل بين فرع رشيد وثغر الاسكندرية وحتى (غيطان رمل أبى قير) وكانت هذه الحقول تقع ضمن ثلاثين قرية منتشرة على هذا الخليج وتتبع هذه القرى مقاطعة ثغرى الاسكندرية ورشيد ٠

أما مقاطعة بولاق ومصر القديمة فقد تبعتها ضواحى مصر القديمة وهى قريتا دير الطين والبساتين كما تبعتها الأراضى الواقعة فى جزيرة الروضة وجزيرة الذهب ، والأراضى الواقعة جنوبا حتى (معادى الخبيرى) التى نسبت لعربان الخبيرى الساكنين بها وهم أحد فروع عربان غزالة ، كما تبعتها ضواحى بولاق وقريتا (كفر البارزى ، والكفر المستجد) و (جزيرة خضرا) أو القرطية التى كانت تبلغ ضعف مساحة جزيرة الروضة وهى قبالة بولاق ٠

وقد اهتمت الادارة العثمانية بحفر وتطهير الخلجان الرئيسية مثل خليج النوارى بدمياط ، والخليج الناصرى بالاسكندرية ، وعوملت جسور هذين الخليجين معاملة الجسور السلطانية وكان حفر خليج النوارى يتم فى فصل الشتاء من كل عام على نفقة

الخزينة السلطانية من مال ديوان مقاطعة ثغر دمياط ، ويقع هذا الخليج جنوب ثغر دمياط ويتجه الى الشرق ويستدير شمالا حتى يتصل بحيرة المنزلة وتفصل بينه وبين هذه البحيرة سدود تفتح كمنفذ ومفيض يجنب الثغر خطر الفيضانات المدمـــرة حيث يلقى بمياه الفيضان الزائدة الى بحيرة المنزلة وتقوم السواقى السلطانية على هذا الخليج برفع المياه من النيل اليه أثناء انخفاض منسوب المياه ، وتدار هذه السواقى بإشراف ونفقات على حساب ملتزم مقاطعة الثغر على أن تقوم السواقى التى يمتلكها الفلاحون برفع المياه من الخليج الى بساتينهم وحقلهم وكانت عملية الرى في رشيد أيسر منها فى دمياط وذلك لارتفاع منسوب المياه فى فرع رشيد عنه فى فرع دمياط .

أما الخليج الناصرى فقد كانت مسئولية تطهيره تقع على كاشف ولاية البحيرة الذى كان يستعين فى حفره بفلاحى القرى الواقعة على ضفتى الخليج ، ويحفر هذا الخليج فى أوائل يونيو وتستمر عملية الحفر لمدة ثلاثين أو أربعين يوما ، ويساهم ديوان مقاطعة التزام الاسكندرية ورشيد بجزء من نفقات الحفر والتطهير على أن يتحمل كاشف البحيرة القسط الأكبر من هذه النفقات ، ويمد هذا الخليج صهاريج الاســكندرية بالمياه فى موسم الفيضان حيث تخزن هذه المياه لاستهلاك سكان الثغر على مدار العام فى اثنين وثمانين صهريجا تقع أسفل المدينة تحت الأرض ، وبعـــد الوفاء بحاجة الصــهاريج من الميــاه كان على كاشف البحيرة أن يعلن أن بامكان الفلاحين الواقعة قراهم على ضفتى الخليج أن يفتحوا الجسور القائمة على الترع المتفرعة منه لزراعة أراضيهم وكفاية حاجتهم ، ولقد تركزت الزراعة فى ثغر دمياط فى البساتين الواقعة على نهر النيل وخليج النوارى فى شواطىء (العـــدوة وشاطىء العياشى وشاطىء سيدى شطا التابعى) وكان الأخير

يقع الى الشرق من ثغر دمياط ، وشاطيء (غيط النصارى) الذى يقع الى الشمال الشرقى من الثغر و (شاطيء القبة) الذى يقع الى الشمال من الثغر وحتى القلعة الكائنة عند فوهة الثغر والمعروفة باسم القلعة الشرقية السلطانية (وشاطيء السيالة) الذى يقع جنوب شرقى الثغر ، أما أراضى الضفة الغربية لنهر النيـــل وشمال شرقى الثغر فقد عرفتها وثائق المحكمة الشرعية تحت اسم (البرية) أو (الأراضى المستجدة بظاهر الثغر) حيث كان الأهالى يقومون باستصلاح أجزاء منها لزراعة الأرز فى تلـــك الأراضى المستصلحة ، واضافة الى الأرز والقمح والبرسيم كانت حقـــول دمياط تنتج الاقصاب الحلوة السكرية التى قامت عليها صـــناعة السكر والعسل والحلوى كما كانت بساتين هذا الثغر تنتج الفواكه والليمون النـــارنج والخيـــار شنبر • كما تحاط البساتين والحقول بأشجار الزنزلخت والجميز ، والموز الأخضر النيلى ، وحوت هذه البساتين حظائر لتربية المواشى وكانت الأراضى الزراعية فى ثغر دمياط تزرع بصفة دائمة صيفا بالأرز وشتاء بالبرسيم أو القمح ، أما البساتين فتزرع بالخضروات والرسيم الى جانب ما بها من أشجار الفاكهة • وأسهمت الموارد المائية التى توافـــرت لهـــذه الزراعات على مدار العام من نهر النيل والترع والخلجان المتصلة به فى جعل هذا النشاط أحد الأنشطة الاقتصادية البارزة فى ثغر دمياط •

على أن النشاط الزراعى بدمياط قد تعرض لمصاعب عدة من جراء فتح ترعة الفرعونية فى القرن الثامن عشر الواقعة على فـــرع دمياط مما جعل مياه البحر تنخفض فى نهـــر النيـــل وحتى فارسكور لانخفاض المنسوب الأمر الذى ترتب عليه تلف الزراعات وخـــراب بعض الجزر النيلية المحيطة بالثغر • ولم يتوقف ذلك الا بعد اقامة سد على ترعة الفرعونية قبيل قدوم الحملة الفرنسية بثلاث سنوات

فارتفع منسوب النيل ارتفاعا منع ماء البحر من أن يطغى على المنطقة ، وقد تركزت الزراعة فى رشـيد فى ضـواحى هـذا الثغر وخاصة فى الجنوب منه حيث تمتد البساتين التى تعج بأشجار الجميز والفاكهه والنخيل والليمون والتين ثم تتلوها الحقول التى تزرع بالأرز والبرسيم وسائر الزراعات التقليدية وتزرع الارض فى رشيد بصفه دائمه صيفا وشتاء حيث توفر لها ما توفر لثغـر دمياط من الموارد المائية ، وترفع الميـاه الى هـذه الحقول والحدائق من نهر النيل والترع المتفرعة عنه بواسطة السواقى والشواديف والطنابير ، كما تركزت الزراعة فى الاســـكندريه فى البساتين والحقول المنتشرة حـول الخليج الناصرى ، وفى جـزيرة فاروس القديمة التى كانت تسمى باسم جزيرة التين أو جزيرة الفنـــار حيث ينمو التين فيها بكثافة وقد أسمتها الوثائق باسم (الجزيرة الخضرا) لكثرة ما بها من الزراعات كما انتشرت الحدائق داخل مدينة الاسكندرية حيث كانت تزرع بها الفواكه والخضروات ، كما يزرع البطيخ والشمام حول لسان المياه المالحة الى الغـــرب من الاسكندرية وحتى ضريح (الشيخ العجمى) وخارج المدينة يزرع البدو على مياه الآبار والأمطار البرسيم والحلبة والشعير والقمح والخضروات .

وكانت زراعات ضـواحى مصر القديمة وبولاق وجزيرة خضرا مقتصرة على الخضروات والفواكه التى كانت تمد بها هذه الحقول والبساتين مدينة القاهرة التى كانت تمثـل سوقا واسعة للمنتجات الزراعية ليس لضواحى مصر القديمة وبولاق فحسب بل للقـرى والأقاليم المجاورة لها فى الشرقية والجيزة .

وكانت الأراضى الزراعية فى الثغور تزرع بواسطة أصحابها الفلاحين الذين كان لهـم حق الاســـتمرار فى زراعة الأرض طالما كانوا يسددون ما على هذه الأرض من ضرائب ، كما كان لهـم حق

الانتفاع بها أو تأجيرها أو رهنها لمدة صغيرة اذا دعت الظروف الى ذلك أو التنازل عن حق الانتفاع بها الى الغير فى مقـابل مبلغ معين يتقاضاه المتنازل ، ولقد امتلك التجار والأعيان الكثير من هذه الحقول والبساتين ، وأجر هؤلاء التجار والأعيان أراضيهم للفلاحين أو شاركوهم فى انتاجها فيما عرف باسم (المزارعـة) حيث كان يلتزم المستأجر بزراعة الأرض وريها على أن يتقاضى المؤجر نصف الانتاج من هـــذه الأرض ، وتنص بعض وثائـــق الاستئجار على شروط اضافية تقع ضمن مسئولية أحد الطرفين حيث اشترط مؤجر على مستأجر ما يلى (تطهير القنوات والهرى ودفع مين العرب) والهرى هو قناة فرعية تصل بين الترعة الرئيسية والترع المتفرعة عنها أما المين فهو ما يتقاضاه مشايخ العربان من أصحاب البساتين والحقـول بصفة سنوية لقـاء التزامهم بحمـاية البساتين والسواقى والمواشى على حين اشترط مستأجر آخر على صاحبه أن له ما يلى (ما يخرج من الأرض من غير زراعة كالليف والبردى والعجير والحطب والخيار شنبر والطعمة أربع نخلات بلح على العادة) والطعمة هى انتفاعه بنتائج هذه النخـلات منفردا .

غير أن الاستقراء الواسع لسجلات المحاكم الشرعية للموانىء يوضح حقيقة هامة مفادها ان انتماء فـــلاحى هذه النواحى الى مقاطعات التزام الموانىء وهى مقاطعات حضرية جنبهم ما عاناه اخوانهم من الفلاحين التابعين للمقاطعات الريفية من مظالم ومغارم سواء من الكشـاف أو الملتزمين أو المباشرين أو العســكر وهى الأسباب التى أدت الى كثرة حالات التسحب والهروب وتـــرك الأرض دون زراعة ، وقد حفظت لنا هذه السجلات ببـورلديات صادرة للأجهزة الادارية فى الثغور تأمرهم بالبحث عن المتسحبين من هؤلاء الفلاحين البؤساء اللاجئين الى ما فى الثغور من حقول وبساتين ليعملوا بها ولم تسجل لنا الوثائق حالة واحدة تشير

الى تسحب فلاحى الثغور ، وكانت الأجهزة الادارية مطالبة بمقتضى هذه البيورلديات باعادة المتسحب من الفلاحين من مدة لا تزيد عن عشر سنوات وذلك حتى سنة ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠ م ، ثم خفضت هذه المدة الى خمس سنوات سنة ١٠٢٦ هـ / ١٦١٦ م حيث نص بيورلدى صادر في نفس العام على ما يلى (وجوب الفحص عن هؤلاء المنسحبين من الفلاحين أينما كانوا ، ومن كان قد تسحب دون الخمس سنوات فلا بد من عودة الى بلدته ومحل وطنه واقامته ليزرعوا فلايحهم ويعمروا أماكنهم ، ويستخلص ما بذمتهم من المال) ٠ وقد تزايد التسحب فى القرن الثامن عشر من جراء ازدياد المغارم والأعباء غير الرسمية والصراعات العسكرية بين البيوت المملوكة الأمر الذى جعل القرى تتعرض للسلب والنهب والابتزاز فى الوقت الذى ضعفت فيه الادارة عن حماية هذه القرى ، وكانت القرى التابعة للثغور الى حد بعيد بمنأى عن تلك الأمور وما تبعها من مظالم وأعباء أثرت على النشاط الزراعى فى سائر ريف مصر ٠

ثالثا : النشاط الصناعى والحرفى :

مثل النشاط الصناعى أحد عناصر النشاط الاقتصادى الهامة التى أديرت من خلال نظام طوائف الحرف ، واعتمد هذا النشاط على تصنيع المواد الخام المحلية بما يخدم الاستهلاك المحلى سواء داخل الثغور نفسها أو فى مختلف نواحى مصر باستثناء النزر اليسير من المنتجات الصناعية التى كانت تجد أسواقا مفتوحة لها خارج مصر فى بلاد الشام وتركيا والمغرب ، كما كانت بعض المواد الخام كالحرير ترد من الشام الى دمياط ورشيد حيث يقوم الصناع على تصنيعها واعادة تصديرها ، وقد تمثلت الصناعات فى الموانىء المصرية فى العصر العثمانى فيما يلى :

(أ) صناعة السكر والعسل الأسود :

... ازدهرت هذه الصناعة فى ثغر دمياط حيث قامت على ما يزرع بحقول دمياط وبساتينها من القصب المتميز المنسوب الى دمياط وقد أسمته الوثائق وحددت أنواعه وهى (الأقصاب الحلوة الدمياطية الفحل والخلفة) وكان بثغر دمياط مصنعان رئيسيان لصناعة السكر والعسل الأسود أشهرها (المعصرة التمرازيـة) التى كانت احدى جهات مقاطعة التزام ثغر دمياط يلزمها ملتزم مقاطعة الثغر لمن يشاء ، أما نفقات صيانتها فتخصم من جملة المستحق للخزينة السلطانية وكانت هذه المعصرة تقوم بعصر القصب وتصنيعه للتجار لقاء أجر معين لكل قنطار ، وكان هؤلاء التجار يشترون القصب من مناطق انتاجه ثم يأخذونه الى تلك المعصرة على أن يتسلموه سكرا جاهزا للاستهـــلاك ، ومثلت (المعصرة العتيقة) المصنع الثانى بثغر دمياط ، وكانت هذه المعصرة ضمن أوقاف سنان باشا وتدار عن طريق ناظر أوقاف سنان باشا بثغر دمياط ، وقد تأثرت هذه الصناعة وأغلقت هاتان المعصرتان اثر طغيان مياه البحر المتوسط على النيل من جراء فتح ترعة الفرعونية على فرع دمياط وانخفاض منسوب المياه العذبة بهذا الفرع مما نتج عنه تلف مزارع قصب السكر ، وقد قامت عدة صناعات فرعيـة على هذه الصناعة ومنها صناعة العسل الأسود وصناعة الحلوى الدمياطية وهى (المشبك والعلافة والحلاوة المشتهرة بدمياط) كما اعتمدت عدة طوائف فى حرفهم وصناعاتهم على صناعة السكر والعسل الأسود مثل طوائف (الحلوانية والشرباتلية والمعصرانية والقهوجية) وقد اختص ثغر دمياط بهذه الصناعة ، على أن قدرا يسيرا من صناعة السكر والعسل عرفته بولاق واعتمدت هــــذه الصناعة بهذا الثغر على ما يرد من الصعيد وبخاصة من اطفيح

من القصب السكرى ، ومثل العسل الأسود المنتج الأكثر أهميـة في معاصر القصب ببولاق ٠

٥ ـ صناعة الاقمشة :

كانت صناعة الأقمشة احدى الصناعات القديمة التى اشتهر بها ثغر دمياط فى العصر الاسلامى وازدهرت فيه ازدهارا كبيرا وبلغت دور صناعة الأقمشة فيه آنذاك ما يربو على خمسة آلاف دارا لصناعة وصباغة الأقمشة ، غير أن هذه الصناعة فى العصر العثمانى قد تدهورت ، وتخلت الأقمشة الدمياطية الذائعة الصيت عن الكثير من أسواقها الخارجية واقتصرت على الأســواق الداخلية والقليل الذى كان يصدر الى بلاد الشام وآسيا الصغرى وشمال أفريقيا وقد أطلقت وثائق المحكمة الشرعية بدمياط على هذه الدور اسم (معامل الحياكة) للدلالة على مصـــانع النســـيج والأقمشة والدور التى تجهز فيها وتعد كملابس ومفروشات ، وكما تدل على المصابغ التى تصبغ فيهــا هذه الأقمشة ، وتعتمد صناعة النســيج على الأنوال والمغازل التى تدار بطريقة يدوية بدائية على النحو الذى عرفته هذه الصناعة طوال العصر الاسلامى ، وتمثل صناعة الحرير الوارد الى ثغر دمياط من بلاد الشام أرقى ما تنتجه دمياط من الأقمشة التى تجد قبولا طيبا من الأثرياء والتجار ويعتبر لذلك الحرير الدمياطى من السلع الرائجة فى أسواق القاهرة ، وكان هذا الحرير يرد من بلاد الشام على هيئة شرانق حريرية فتفــك وتتحول الى خيوط فى معامل صناعة الحرير بدمياط ، ثم تلف هذه الخيوط فى بكرات حيث يصنع شطر منها فى دمياط بينمــا تنتقــل حصــة من هذه البكرات الى المحلة حيث يبيض الحـــرير ويصبغ بألوانه المطلوبة وهى الأصفر والأحمر والأســود ، ويـرد القطن الى ثغر دمياط من البحيرة والدقهلية كما يرد الكتان من قرى الغربية المنوفية ، وتصنع من هـــذه المودا الخــام الأقمشــة

الكتانية ذات الحـواف الحريرية الملونة المستخدمة كلون من الزينة، ولهذا الغرض تعددت المصانع والمعامل التى تقوم بعمل هذه الحواف وصباغتها لمختلف الألوان ، ويجد هذا النوع من الأقمشة سوقـا رائجة فى الشام حيث تصنع من هذه الأقمشة الشيلان والعمائم ، من القطن تصنع المفروشات والأحرمة والمنـاديل وسائر ما يستعمل فى الأغراض المنزلية كما تصنع من القطن خمر النساء التى كانت تباع فى سائر أقاليم وقرى مصر ، وبدمياط وضواحيها كما تصنع الأقمشة الكتانية التى تستخدم فى صناعة أشرعة المراكب والقوارب والسفن ، وقد تركزت هذه المصانع والمصابغ حيث تتم عمليات نسج وتجهيز الأقمشة فى احدى الضواحى القريبة من ثغر دمياط وهى قرية (منية طيب) التى تقع الى الجنوب قليلا من الثغر ، وقـد سميت هذه الضاحية أحيانا باسم (منية نعمان) وذلك نسبة لأحد الشيوخ الذين أقاموا بها وهو الشيخ نعمان الطيب الذى زاره ابن بطوطة وله فى هذه الضاحية زاوية دفن فيها ، وكان بهـذه الضاحية وحدها نحو ثلاثمائة نولا لصناعة ونسج الأقمشـة المخصصة لصنع الشيلان والعمائم وأغطية الرؤوس ، وخمسين نولا تصنع فيها الأقمشة ذات الحواشى الحريرية الملونة ، كمـا يصنع بهذه الضاحية نوع من الأقمشة الحريرية يستخـدم فى صـناعة خمـر النساء ويسمى هـذا القمـاش باسم (الشاش) وتتم صناعته فى أنوال خاصة يبلغ عددها من خمسين الى ستين نولا. ومثلت أنوال ومصابغ قرية منية طيب الى جانب ما بالثغر نفسه من أنوال ومصابغ قاعدة أدير خلالها أحد ألوان الأنشطة الاقتصادية الهامة فى ثغر دمياط ، ولكن مقارنة حجم هذه الصناعة فى العصر العثمانى بحجمها فى العصر الاسلامى الذى زادت فيه أعـداد الأنوال المستخدمة فى صناعة النسيج بالثغر وحده دون الضواحى على خمسة آلاف نول توضح مدى تراجع وتدهور هذه الصناعة التى حات بها دمياط من ذى قبل مكانة عالمية وأسواقا رائجة .

وفى فارسكور القريبة من ثغر دمياط يصنع نوع من الاقمشة الحريرية التى اشتهرت باسم (الفارسكورى) نسبة الى محـــل صناعتها فى فارسكور ، وقد شكلت صناعة النسيج أحد الأنشطة الاقتصادية البارزة فى ثغر رشيد الذى تعددت به المعامل أو الأنوال المخصصة لنسيج الكتان والقطن حيث تصنع منهما أقمشة يختلط فيها الكتان مع القطن ، أقمشة كتانية بهـا خيـوط من الحـــرير الأبيض تستخدم فى صناعة ملابس النساء الداخلية وكان الكتان يرد الى رشيد من قرى ومدن ولايتى الغربية والمنوفية ، كما يــرد القطن اليها من دمنهور والحرير من سوريا ، وكانت أقمشـــة الأشرعة والقلوع المطلوبة للمراكب الملاحية فى النيل والبحـــر المتوسط المصنوعة فى رشيد من أفضل ما يستخدم فى هذا المجال اذ أنها تفوق ما يصنع فى دمياط والاسكندرية وامبابة وبولاق . وقد قامت الى جانب صناعة الأقمشة عدة صناعات وحرف مكملة وطوائف عدة مثل (العقادين والحياكين والرفـــائين والمطرزين والقزازين والكتانية والصباغين) وذلك فى الثغور التى قامت فيها صناعة الأقمشة وان اختلفت كثافة العاملين فى كل حرفة من ثغر لآخر وفق أهمية هذه الصناعة احدى أهم الأنشطة الاقتصادية فى ثغر دمياط بما صاحب ذلك من تنوع الحرف المكملة لها وارتفاع مكانتها وأثرها فى النشاط الاقتصادى فى ثغر دمياط ولقد كانت هذه الصناعة ذات أثر هامشى فى بولاق ومنعدمة فى السويس والقصير كما تأثرت هذه الصناعة فى الاسكندريـــة فى العصر العثمانى وتراجعت كثيرا عما كانت عليه فى العصر المملوكى حيث بلغت عدد الأنوال المستخدمة فى الاسكندرية فى نهاية القرن الثامن الهجرى ألفا وأربعمائة نولا تصنع من خلالها أرقى أنواع المنسوجـــات والملابس بينما قدرها أوليفيه أثناء رحلتة الى مصر عام ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م بمائتى نول تصنع فيها المنسوجات الحريرية الخفيفـــة الخاصة بملابس الطبقة الميسورة من الناس من كلا الجنسين ،

وأربعمائة نولا تنسج فيها الأقمشة التيلية ، وهى ألنمشة يستخدمها أهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وخمسين نولا تصنع فيها منسوجات صوفية خشنة يؤثرها العربان والبدو على غيرها ٠

وتبرز المقارنة مدى التراجع الذى لحق بصناعة النسيج فى الاسكندرية فى العصر العثمانى شأنها فى ذلك شأن دمياط ، وهذا التراجع الذى كان سمة بارزة للكثير من الأنشطة الاقتصادية وخصوصا الصناعى منها فى العصر العثمانى ، وبنظرة عامة الى هذه الصناعة فى العصر العثمانى يمكن القول بأنها انحسرت فى هذا العصر انحسارا كبيرا قياسا الى أهميتها فى العصر المملوكى والأيوبى وفقدت الأقمشة الدمياطية والسكندرية التى حازت شهرة واسعة فى العصر الاسلامى أسواقا كثيرة فى الشرق والغرب ، وظلت هذه الصناعة فى العصر العثمانى تدار بنفس الطريقة اليدوية القديمة التى تعتمد على الأفراد والآلات العتيقة ولذلك كان طبيعيا ذلك التراجع الكبير لاحدى أهم الصناعات فى مصر عامة وفى ثغرى دمياط والاسكندرية بصفة خاصة ٠

(جـ) صناعة ضرب الأرز :

وازدهرت هذه الصناعة فى دمياط ورشيد باعتبارهما من أكبر مراكز انتاج وتجارة الأرز فى مصر ، حيث كانتا يضرب فيهما الأرز تمهيدا لبيعه الى المستهلكين والى التجار الذين ينقلونه الى بلاد الشام وتركيا وغيرها ، واشتملت هذه الصناعة الى جانب ضرب الأرز على طحن القمح ويلحق بهذه المضارب والمطاحن مخازن للقمح والأرز ، وتدار بواسطة الخيول وكان الفقراء من الناس يمسوقون بطحن حبوبهم فى بيوتهم باستخدام طواطين خاصة صغيرة من الحجارة وهى (الرحايا) أما الأغنياء فقد كانوا يطحنون حبوبهم فى الطواحين العامة ، وقد نقلت لنا وثيقة من

وثائق محكمة دمياط الشرعية وصفا لطاحونة حيث ذكرت أنهـــا تتكون من (عجلة خشب ، وعروس خشب ، وقادوس من الخشب، وحجر نجدى ، وقاعدة يركب عليها هذا الحجر وهى من الحجر الصوان ، ويلحق بهذه الطاحونة ميزان من الخشب) ، أما طاحونة ضرب الأرز فقد نقل كتاب وصف مصر وصفا دقيقا لمكوناتها وطريقة عملها حيث ذكر أنها كانت عبارة عن (مدقات حديدية مثبتة فى روافع متحـــركة رأسيا وهى مركبـــة على ترس أفقى من الخشب ، وتتحرك هذه التروس بقوة جر الخيول أو الجمال أو الأبقار حيث يوضع الأرز فى ثقوب مرتبطة بالمدقات لكى يتم ضربها وهناك عامل فى مقدمة الطاحونة لتجميع الأرز تحت هذه المدقات) ، وكانت مضارب الأرز ومطاحن الحبـــوب ســـواء فى دمياط أو رشيد أو الاسكندرية وبولاق ملكا للأهالى حيث لم تسجل لنا وثائق المحاكم الشرعية لهذه الموانىء ما يثبت تبعية مضرب للأرز أو مطحن للحبوب لاحدى مقاطعات الالتزام فى تلك الموانىء ٠

(جـ) صناعة السفن :

مثلت هذه الصناعة احدى الصناعات الهامـــة فى الموانىء المصرية فى العصر العثمانى التى تضرب بجذورها الى عصــــور بعيدة ، وكانت هذه الصناعة ذات شقين أحدهما يقوم فيه الصناع بتصنيع السفن الشراعية للأهالى كى تعمل فى الملاحـــة ونقـــل البضائع والمسافرين أو الصيد فى النيل أو فى البحر المتوسط أو البحر الأحمر ، أما الشق الثـــانى من هـــذه الصـــناعة فتقـــوم بـ (الترسخانات السلطانية) وهى دور كانت مخصصة لصناعـــة السفن اللازمة للخدمة لدى الدولة العثمـــانية فى الأســـطول أو فى مجال النقل ، وقد ورثت هذه الترسخانات الدور الذى قامت به دور الصناعة سواء فى الاسكندرية أو ساحل بولاق أو الروضة أو القلزم ثم السويس بعد ذلك فى العصرين الأيوبى والمملوكى ،

وتعددت هذه الترسخانات فى الموانىء فى الاسكندرية وبولاق والسويس وكانت (ترسخانة بندر السويس) تخضع لاشراف (أمير ترسخانة بولاق) وذلك لأن معدات المراكب والسفن المطلوبة للعمل فى الأسطول العثمانى بالبحر الأحمر كانت تعد فى ترسخانة بولاق ثم تحمل على ظهور الجمال الى ترسخانة بندر السويس حيث يقتصر العمل فيها على تجميع أجزاء السفن المعدة سلفا وقد نصت الوثائق على تحديد مهمة ترسخانة بولاق فى ذلك ووصفتها بأنها (ترسخانة بولاق المعدة لمهمات المراكب الشريفة ببندر السويس) ، وتمثلت مهمة هذه الترسخانات فى الأغلب الأعم فى صناعة وتجهيز السفن التجارية الكبرى والسفن التى تعمل فى خدمة الأسطول العثمانى وكانت بعض هذه السفن من الضخامة بحيث تجهز لحمل من أربعين الى خمسين مدفعا وكانت صناعة هذه السفن تحتاج لأنواع خاصة من الأخشاب التى تستخدم فى حمل المدافع والصوارى وكذلك المراسى الحديد الثقيلة وكانت هذه المواد ترد الى الترسخانات السلطانية فى مصر من الترسخانة السلطانية الكبرى باسلامبول ، أما باقى ما تحتاجه صناعة تلك السفن فكانت الأخشاب المجلية من أشجار الجميز وغيرها تقوم به ، وعملت فى صناعة السفن عدة حرف وطوائف مختلفة ومنها (الحدادة والقلفطة والنجارة وطائفة الخواصين والخراطين والنحاسين وهى فروع تابعة لطائفة الحدادين) وكان افراد هذه الطوائف يعملون فى صناعة السفن للأهالى فاذا ما احتيج اليهم للعمل فى الترسخانات السلطانية صدرت البيورلديات الى الأجهزة الادارية فى الموانىء التى تلزم بدورها شيوخ هذه الطوائف بارسال عدد محدود من أفراد كل طائفة الى الترسخانة التى تنوى الدولة العثمانية بناء السفن بها ويتقاضى شيخ الطائفة أجور أفراد طائفته قبيل سفرهم لتوزيعها عليهم من دواوين المقاطعات فى تلك الموانىء ، ويمكن القول اجمالا بأن هذه الصناعة لم تشهد تطورا

ملموسا عما كانت عليه فى العصر الاسلامى باستثناء التطور فى أحجام وتسليح وتجهيز بعض السفن المطلوبة للعمل فى الأسطول العثمانى أما السفن العاملة فى التجارة والملاحة والصيد فلم تشهد تغيرا ذا بال فى نظم أو طريقة صناعتها عن ذى قبل ولذلك لجأ محمد على لشراء سفن حربية وتجارية من أمريكا والنمسا وبنيت له عدة سفن فى ترسانات فرنسا وانجلترا حيث حال تخلف صناعة السفن فى مصر عن أوربا دون بناء أسطول مصرى ينهض بطموحات محمد على السياسية ٠

(د) صناعة الملح :

تقوم هذه الصناعة على استخراج ملح الطعام عن طريق البخر الطبيعى للمياه المالحة التى تدخل الى ملاحات صغيرة على سواحل دمياط ورشيد والاسكندرية والسويس ، ثم يجمع الملح بعد تمام عملية البخر حيث يحمل للاستهلاك فى سائر نواحى مصر ٠

وقد انتشرت الملاحات فى ثغر دمياط الى الشمال منه ، كما انتشرت الملاحات فى شمال ثغر رشيد وشرق الاسكندرية وكانت ملاحة (سيدى جابر الأنصارى) بالاسكندرية أكبر الملاحات بهذا الثغر وهى تقع ضمن أوقاف جامع العطارين به ٠

أما ثغرا بولاق ومصر القديمة فقد تركزت فيهما صناعة ملح البارود حيث كان معملا البارود فى بولاق والروضة بمصر القديمة مركزا يرد اليه ملح النطرون الذى يصنع منه البارود من الطرانة غرب فرع رشيد فهناك تتجمع مياه الرشح فى منخفضات وادى النطرون وينتج عنها بعد البخر مادة ملحية حجرية هى ملح النطرون اضافة لما يرد من هذه الأملاح من اسنا وضواحى الاسكندرية والسويس وما تجلبه معها قوافل طرابلس الغرب ودارفور ويعمل بهذين المعملين رجال طائفة (الجبخانجية

البارودية) ويشرف عليهم (الجبجي باشا) حيث يعد البـــارود المطلوب لاستخدام وتموين الجيوش العثمانية ٠

وفي الحالات التي تزداد فيها حاجة الدولة العثمانية للبارود لظروفها السياسية والعسكرية كانت البيورلديات تصدر من الديوان العالي بالقاهرة الى الجهاز الادارى فى دمياط لتجهيز وارسال أفراد من طائفة الدقاقين فى البن وذلك بمعرفة شيخ هذه الطائفة حيث يرسلون الى هذين المعملين للمساهمة الى جانب أفراد طائفة الجبخانجية فى تجهيز احتياجات الدولة العثمانية من البارود على أن يتقاضى هؤلاء النفر أجورهم مقدما من ديوان مقاطعة ثغـــر دمياط وقد نقلت لنا احدى وثائق محكمـــة دمياط الشرعية نصـــا لبيورلدى يوضح الاجراءات والتراتيب المعهودة فى ذلك وجاء فيها (وعليكم أن تنبهوا على جميع الدقاقين فى البن بالثغر صحبـــة المعين لذلك لدق أربعة آلاف قنطار من البارود للسلطنة الشريفة لأجل سفر مالطة ، وحضر طائفة المعلمين القهوجية بالثغر وفوضوا ثمانية منهم للسفر وتسلمهم المعين للتوجه بهم الى مصر لأجل دق البارود على أن يقوم يوسف وأحمد من طائفة القهوجية الدقاقين بدق بن المسافرين على أن يدفع كل قهوجى من الطـــائفة المذكـــورة نصف فلوس لكل رجل فى كل يوم) ٠

(و) صناعة الحبال :

ازدهرت صناعة الحبال فى ثغر دمياط وان وجدت بصـــورة أقل فى رشيد والاسكندرية ، وكانت تقوم على الخامات المحليـــة المتوافرة فى ثغـــر دمياط والمتمثلة فى (الليـــف) الذى يؤخـــذ من أشجار النخيل التى انتشرت بكثافة فى هذا الثغر وفى بساتينه ، وتقوم على صناعة الحبال أفراد طائفة الحبالين ، وتستخدم الحبال المصنوعة من الليف فى السفن والمراكب الواردة الى ثغر دمياط ،

كما تباع منه كميات كبيرة في شتى نواحي مصر وبلاد الشـــام وتركيا ، أما حاجة السفن السلطانية والترسخانات من الحبال فكانت توكل الى ملتزم ثغر دمياط الذى كان يشترى كميات كبيرة من الليف من البساتين على أن تصنع كحبال للسفن السلطانية ، وتسجل هذه الكميات فى سجل خاص بديوان مقاطعة ثغر دمياط يسمى (شاهد الليف) لارسالها الى الترسخانات السلطانية فى بولاق والاسكندرية والسويس بموجب بيورلديات الديوان العالى بالقاهرة وتقع مسئولية تنظيم واستلام هذه الحبال والتأكد من مطابقتها لما يفترض فيهـا من مواصـــفات ، وكذلك كمياتها المطلوبة على أحد المسئولين من الضباط العسكريين المعروف باسم (أغـا المشاق) وكان من مسئوليته الى جانب جمع الحبال أن يجمع المشاق المستخدم فى صناعة السفن والحبال ولم يكن استخدام هذه الحبال والمشاق مقصورا على السفن السلطانية والأسطول العثمانى وانما يباع الفائض منه الى السفن المختلفة المملوكة للأفراد . وبلغ حجـم المرسل من هذه الحبال من ثغر دمياط الى مختلف الترسخانات فى الســـنوات من ١٠٢٣ هى ١٠٢٨ هـ ســتة آلاف قنطــار من الليف المفتول كحبال بلغ اجمالى ثمنها ٨٣٣٩٥ بارة .

(ل) الصيد وتمليح الأسماك :

أسهمت الثروة السمكية التى توفرت فى الموانىء المصريـــة بحكم موقعها سواء على شاطىء النيل وفروعه أو بحيرات تنيس بدميـاط والبرلس برشـيد وادكو بالاسكندرية أو شواطىء البحرين الأحمر والأبيض المتوسط فى جعل صيد الأسماك احدى الحــرف الهامة وكانت البحيرات تعطى التزاما الى مجمـوعة من الصـيادين العاملين بها من باطن ملتزم مقاطعات الثغـور لقـــاء مبـالغ يلتـزم هؤلاء الصيادون بسدادها على أقساط سنوية ولهم فى نظير ذلك حق تنظيم صيد الأسماك والطيور بتلك البحيرات وتقـاضى الضرائب

مادية أو عينية وليس من حق أحد الصيد الا باذنهم واقرارهم وأتاح الالتزام فى بحيرة المنزلة لملتزميها نفوذا بعيدا ومن أشهر هؤلاء الملتزمين حسن طوبار الذى كان له النفوذ وحيازة الالتزام ببحيرة المنزلة فى أواخر القرن الثامن عشر وقد التزم من باطنه خمسة من كبار الصيادين بالبحيرة حيث احتكر هؤلاء الناس وأتباعهم الصيد فى هذه البحيرة سواء للأسماك أو الطيور دون أن يشاركهم أحد وبلغ عدد الصيادين آنذاك قرابة ألف ومائة رجل، قادهم حسن طوبار بعد ذلك لمقاومة الحملة الفرنسية • وقد نشأت صناعة تمليح الأسماك فى دمياط والبرلس والاسكندرية ورشيد الى جانب حرفة الصيد حيث يملح السمك البورى ويلقى رواجا كبيرا فى القاهرة وسائر ريف وصعيد مصر كما كان يصدر الى الشام وتركيا وسالونيك وغيرها وبلاد كثيرة من أوربا كما ظهرت صناعة أخرى قامت على حرفة الصيد وهى صناعة بيض السمك المجفف (البطارخ) فى بلطيم والبرلس ودمياط ، وكان صيادو الأسماك فى ساحل القصير يقومون بتجفيف ما يصيدونه ليستخدم فى تموين السفن ، ويرد هؤلاء الصيادون ببضاعتهم تلك الى القصير حيث يتبادلونها بلوازمهم المختلفة من المصنوعات والأطعمة •

وفى فصل الخريف كانت ترد الى البحيرات الشمالية الطيور المهاجرة من أوربا وسيبيريا فرارا من البرد القارس مثل البط وأبى الروس السمان ، وتصل هذه الطيور فى أواخر سبتمبر وشهر أكتوبر الى البحيرات الشمالية منهكة بعد عناء سفر طويل فتتلقفها شباك الصيادين فى دمياط والبرلس ورشيد وتصبح طعاما سائغا له رواده فى تلك الثغور ، وكان هناك نوع من الطيور الجارحة كالصقور الغالية الثمن التى تقع فى أيدى الصيادين فيشتريها ملتزمو ثغر دمياط والبرلس لارسالها الى استامبول لقصور

السلطانية وللديوان العالى بالقلعة حيث تستخدم فى الصيد ، وهذه الصقور من فصيلة (الشواهين) الغالية الثمن التى رصدت لشرائها وعلوفتها والعناية بها ونقلها الى اسلامبول والقاهرة أموال كثيرة بصفة سنوية يدفعها ملتزم مقاطعة ثغر دمياط ثم تخصم من جملة المستحق عليه للديوان العالى والخزينة السلطانية ٠

(ز) صناعة الزيت :

عرفت هذه الصناعة فى دمياط ورشيد والاسكندرية وبولاق لونين من هذه صناعة الزيوت أحدهما صناعة الزيت المستخرج من بذور القرطم أو الشلجم ، وهذا الزيت يستخدم فى الطعام أو انارة الشوارع والاضاءة ، وتتم هذه الصناعة فى معاصر تطحن فيها هذه البذور تحت حجرين من الصوان حتى تتحول الى عجينة ثم تعصر هذه العجينة فيستخرج منها الزيت أما بقايا البذور فتستخدم كعلف للحيوان ٠

أما اللون الثانى فهو الذى يستخرج منه زيت السمسم الذى عرفته الوثائق باسم (السيرج) وعرفت معاصره باسم (السيرجة) ويطحن السمسم تحت أحجار ضخمة من الصوان بعد أن يوضع على النار لوقت معلوم ويعتبر هذا الزيت طعاما للأغنياء أما بقايا السمسم فتستخدم كادام للطعام ، وقد نقلت لنا احدى الوثائق وصفا لسيرجة يصنع فيها زيت السمسم حيث ذكرت أن محتوياتها هى (بيت نار معد لقلى السمسم ، وطاحون معد لدش البذور ، وقاعات لخزن البذور والأعواد المعدة للعصر ومعجن وحجر صوان) وقد تعددت المعاصر فى الثغور وشكلت طائفة (المعصرانية والزياتين والسيرجية) الطوائف القائمة على هذه الصناعة ، وكانت هذه الصناعة بغرض لاستهلاك المحلى والقليل من انتاج الزيت والسيرج هو الذى يصدر الى بلاد الشام وتركيا بينما كان

زيت الزيتون احدى السلع الواردة الى مصر من بلاد الشام والمغرب وذلك لأن الزيتون لم يكن يزرع فى حقول دمياط أو رشيد ٠

(حـ) صناعة الصابون :

كانت دمياط تستورد الصابون لاستهلاك سكانها ، كما كان تجارها يستوردون الصابون لبيعه الى تجار التجـزئة فى سائر مدن وقرى مصر وعرفت مخـازن تجار دمياط (الصـابون الطـرابلسى والرملاوى والصابون البيروتى والنابلسى) ولأهمية هذه السلعة فانه كثيرا ما كان التجار يحبسونها فى مخازنهم طلبا للسعـر الأعلى وكثيرا ما تصدى الديوان العالى لذلك بايفاد من يصادر هذا الصابون بغرض بيعه للناس بسعره المعتاد ٠

وفى غضون ذلك قامت بالاسكندرية صناعة للصابون اعتمدت على ما يرد من زيت الزيتون اليها من المغرب ، ومن الموره فى اليونان وجزيرة كريت ومن بلاد الشام وبلغ عدد مصانع الاسكندرية للصابون ثلاثين مصنعا وقد أطلقت الوثائق على هـذه المصانع اسم (الدور المعدة لطبخ الصابون) وسجلت أن انتاج هذه الدور كانت تحمله السفن الى رشيد ومنها القاهرة وسائر مدن وقرى مصر ، وأن هذه الصناعة أعفيت من العوائد الجمركية سواء على الدور أو المنتجات ادراكا من السـلطات لأهمية تشـجيع صـناعة هـذه السـلعة الهامة ٠

(ط) صناعات صغيرة مختلفة :

وعرفت الموانىء المصرية فى العصر العثمانى صناعات كثيرة تعتمد على الخامات المحلية وتختلف من مدينة لأخرى فقـد قامت صناعة (القفف والحصر والأقفاص) فى دمياط ورشيد على الخامات المكونة من سعف وجريد النخيل الذى وجد بكثرة فى بسـاتين

ومزارع هذين الميناءين ، والبردى الذى كان ينبت بكثافة وبصورة عشوائية فى بحيرات المنزلة والبرلس وعزف صناع الحصر والققف باسم (طائفة الحصرية أو الاكيابية) ، كما شهدت بولاق صناعة الجلود التى كانت تردها مدبوغة أو تدبغ فى مدابغها ، وتستخدم هذه الجلود بعد دبغها فى استخدامات شتى كصناعة الأحذية، وفى تعبئة السكر المرسل الى القصور السلطانية فى اسلامبول أو المصدر الى بلاد الشام وغيرها كما استخدمت هذه الجلود فى صناعة حزم البارود التى تعبأ فيها البارود بعد تجهيزه ، كما كان الجلد المراكشى الأحمر يرد الى الاسكندرية من بلاد المغرب فتصنع منه مصنوعاتها التى تحظى باقبال كبير فى القاهرة ومدن مصر المختلفة وفى ذلك الأسرجة والأحذية ، وكانت هذه الجلود من أجود أنواع وتباع فى مصر وافريقيا وعمل فى صناعة الجلد رجال طوائف متعددة هى (السروجية والباغين والصرماتية والاساكفة والقباقبية) .

وكان لموقع كل من دمياط والاسكندرية على البحر المتوسط الذى كفل لهما سرعة وسهولة الاتصال بالأساطيل العثمانية العاملة فى البحر المتوسط والقرب من ميادين الصراع المعسكرى بين الدولة العثمانية ودول أوربا أن جعلت هاتين المدينتين مركزا لصناعة المواد الغذائية المرسلة الى الجيوش العثمانية وخاصة الخبز الجاف الذى يظل صالحا للاستعمال لمدد طويلة والذى أسمته الوثائق باسم (البكسماط) وانتشرت صناعته فى الاسكندرية ودمياط اعتمادا على ما يرسل الى أفراد الطائفة العاملة فى هذه الصناعة وهى طائفة (الطحانين والبكسماطية) من القمح المصرى الوارد من الأنبار الشريفة فى مصر القديمة أو من مختلف المدن فى مصر ، وكثيرا ما كان القمح الشامى يرد الى هاتين الطائفتين لتصنيعه فى ثغرى دمياط الاسكندرية ثم يعاد ارساله الى الجيوش العثمانية فى شتى نواحى الدولة العثمانية والى الجنود العثمانيين

الموجودين فى قلاع مصر ونواحيها المختلفة ، وترد كميات القمح المستهدف تصنيعها الى الاسكندرية أو دمياط فى صحبة جاويشية معينين لذلك ومعهم بيورلديات الى الأجهزة الادارية بتكليف شيخ طائفة الطحانين والبكسماطية بتصنيع هذا القمح على أن يحاسب شيخ هذه الطائفة لنفسه وأفراد طائفته من مال ديوان مقاطعة التزام الثغر ، ويشرف الجاويشية ورجال من الجهاز الادارى على تصنيع القمح واستلام البكسماط المصنع ثم نقله الى الأماكن المراد ارساله اليها حيث الجيوش العثمانية ، وفى الأحوال العادية يقوم أفراد هذه الطائفة بتصنيع البكسماط لحساب التجار حيث كان يجد فى بلاد الشام أسواقا رائجة ٠

وبنظرة عامة الى النشاط الصناعى فى مصر عموما فى العصر العثمانى يبدو واضحا محلية هذا النشاط من حيث مقوماته وأدواته أو نظمه الادارية أو انتاجه ، وكانت الأنشطة الصناعية على اختلاف نوعياتها تهدف فى الأساس الى تغطية احتياجات السوق المحلية ومعظمها كانت ذات طابع استهلاكى ، ويبدو واضحا مدى تراجع هذا النشاط من حيث الحجم والنوعية عنه فى العصر الاسلامى كما اختفت صناعات رئيسية مثل صناعات الأسلحة والأقمشة الفاخرة وغيرها ، وبقدر ما أسهم النظام الطائفى الذى اديرت من خلاله الأنشطة الصناعية المختلفة فى ادارة شئون الحرفة وضمان لون من الرقابة على هذه الحرف وأفرادها وانتاجها الا أنه حصر هذه الحرف والقائمين عليها فى نطاق ضيق حال دون تطورها من خلال الاحتكاك مع الفكر الصناعى المختلف القادم من الشرق والغرب وخصوصا أوربا التى كانت قد بدأت رحلة التفوق الصناعى فى عصر النهضة الذى تزامن فى بداياته تقريبا مع الفتح العثمانى لمصر ، ونتج عن ذلك كله أن القرن الثامن عشر كان بداية لفجوة كبيرة فى مجال الصناعة بين مصر وأوربا اتسعت مع الأيام دون أن تنجح محاولات محمد على وخلفائه فى تضييقها حتى أواخر القرن العشرين ٠

خاتمة

يمكن القول اجمالا أن سياسة الدولة العثمانية فى ادارة مصر قد قامت على ترك الجوانب الادارية فى النواحى المالية والاقتصادية والاجتماعية الى السلطة المركزية المتمثلة فى الباشا والديوان العالى وكبار الموظفين كالدفتردار وقادة الأوجاقات وقاضى العسكر وذلك فى اطار من السيطرة العثمانية والخضوع الكامل للسلطان العثمانى خاصة وأن معظم هؤلاء الباشوات وكبار الموظفين وقضاة العسكر وغيرهم كانوا فى خدمة الدولة العثمانية قبيل قدومهم الى مصر حيث عملوا فى مختلف الأجهزة الادارية العثمانية والجيش وأهلتهم كفاءتهم وولائهم للعمل فى مصر ، غير أن الدولة العثمانية احتفظت لنفسها بحق تعيين القادة العسكريين فى الموانىء المصرية الرئيسية دمياط والاسكندرية والسويس وذلك فى اطار من مركزية الادارة العسكرية للجيوش العثمانية وهى السياسة التى اتبعتها الدولة العثمانية ضمانا لولاء الولايات وعدم انفصالها والاستفادة من قدرات وامكانات هذه الولايات لخدمة الجيوش العثمانية فى صراعاتها العسكرية الطويلة مع أوربا وروسيا وفارس ٠

وفى ظل الدولة العثمانية أمنت الموانىء المصرية طوال العصر العثمانى غائلة الحملات العسكرية المعادية والهجمات المتتابعة التى طالما نكبت بها فى العصر الاسلامى وشهدت فترة طويلة من الأمن

لم نعرفها من قبل خاصة بعد سقوط قبرص ورودس فى قبضة الدولة العثمانية حتى كان أواخر القرن الثامن عشر الميلادى حين بدات القبضة والقوة العثمانية فى التراخى · أما الاضطرابات السياسية والعسكرية الداخلية التى شهدتها مصر على فترات متفاوتة فى أواخر القرن السابع عشر الميلادى وعلى مدار القرن الثامن والتى ظهرت وتمثلت فى الصراعات بين ذوى النفوذ من الأمراء المماليك وكانت ذات آثار سلبية على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى القاهرة وفى سائر ولايات مصر ، فقد كانت الموانىء المصرية باستثناء السويس بمنأى عنها ، وكان اختفاء منصب القبودان فى الموانىء فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر وظهور منصب سردار مستحفظان بدلا منه ايذانا بمعاناة سكان هذه الموانىء من هذه الصراعات وذلك لأن شاغل هذا المنصب كان يدين بالولاء للمتصارعين من رجال الأوجاقات وكبار الأمراء باعتباره أحد كبار رجال أوجق مستحفظان الذى كان أحد أهم الفرق العسكرية المتصارعة على النفوذ فى مصر ·

أما نظام الادارة وأجهزتها فى الموانىء فقد امتزجت لديها مسئولية الاشراف الادارى والاقتصادى والأمنى والقضائى وخضعت هذه الأجهزة والقائمين عليها لرقابة مزدوجة من الادارة المركزية فى القاهرة وفى اسلامبول أحيانا فى اطار من التسلسل الادارى الرقابى الذى صحبه وعى من سكان هذه الموانىء بدورهم وحقوقهم وواجباتهم تمثل فى تصديهم لانحرافات المنحرفين من أعضاء الجهاز الادارى والملتزمين وشيوخ الطوائف والحرف وغيرهم ، وكم من مرة أقيل فيها هؤلاء المنحرفون حتى ولو كانوا على رأس الجهاز الادارى مثل الحاكم الشرعى وسردار مستحفظان على نحو ما سبقت الاشارة اليه ، وبلغ الوعى من الأهالى مبلغا عظيما حينما تصدوا كثيرا لمحاولات أصحاب النفوذ والملتزمين

تهريب الحبوب الى الافرنج وهو الأمر الذى منعته الدولة العثمانية .

وقد نقلت لنا وثائق المحاكم الشرعية على اختلافها أمثلة كثيرة توضح دور الأهالى فى الرقابة الشعبية على الأجهزة الادارية ونقلت نفس الوثائق كيف كانت استجابات الديوان العالى فى القاهرة لشكايات الأهالى سريعة وحاسمة وايجابية حيث لم تحل مكانه ولا وظيفة المنحرفين من عزلهم وسجنهم ومصادرة أموالهم .

وقد أديرت الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ماليا من خلال نظام الالتزام ومثل كل ميناء وما يتبعه من جهات مقاطعة مستقلة من مقاطعات الالتزام الحضرية ، وأسهمت هذه الموانىء فى تمويل الخزينة السلطانية فى القاهرة التى أسهمت بدورها فى تمويل الدولة العثمانية من خلال الارسالية السنوية لاسلامبول ، واقتطعت حصص كبيرة من الحصيلة الضرائبية فى كل ميناء باستثناء السويس كنفقات متنوعة ذات أبعاد اجتماعية وانسانية واقتصادية ، وقد تعرضنا لتقييم شامل لنظام الالتزام وفروع الايرادات والمصروفات فى كل مقاطعة واتضح من خلال ذلك أن نظام الالتزام لم يكن نظاما ماليا فحسب وانما كان فلسفة ادارية شملت معظم أوجه النشاط الاقتصادى والادارى والاجتماعى فنظام الأمن وأجهزته والوحدات الاقتصادية كالأسواق والوكائل والطوائف والحرف والملتزمين من الباطن ، وكل هذه الأنشطة أديرت التزاما حيث خول القائمون عليها سلطات متعددة وحقوق متنوعة فى مقابل التزامهم بحصة محددة من الضرائب لجهة تابعة لاحدى المقاطعات الفرعية المكونة فى مجموعها للمقاطعة الرئيسية فى كل ميناء مع التزامهم بحد معين من الضرائب يفرضونه ولا يتعدونه وباستثناء فترات متنوعة اضطرب فيها هذا النظام لضعف القبضة الادارية وخاصة فى القرن الثامن عشر فان هذا النظام مثل نظاما ماليا ناجحا للدولة والرعية حيث تصدت الادارة لجشع الملتزمين

وتجنبت بيروقراطية الموظفين وتخففت بذلك من أعبـاء اداريـــة مرهقة .

أما الأحـوال الاقتصـــادية فى الموانىء المصرية فى العصر العثمانى فقد تأثرت فى أوائل حكم العثمانيين لمصر من جراء تحول طرق التجارة عن مصر عبر طريق رأس الرجاء الصالح ولكنهـا سرعان ما عادت الى سابق عهدها ، وقد كفلت التجارة الداخلية والخارجية وسائر الأنشطة الاقتصادية التى عرفتها المـــوانىء لسكانها حظا من الثروة والرفاهية وذلك لاعتبارات عدة جعلت هؤلاء السكان أسعد حظا من اخوانهم فى مختلف نواحى مصر ، وقد بدا بوضوح حرص الأجهزة الادارية فى الموانىء المصرية على تهيئة المناخ المناسب لادارة هذه النشاطات المختلفة وذلك من خلال حماية التجار الأجانب والتشديد على الملتزمين للوفاء بالمعاهدات الموقعة بين مختلف الدول والدولة العثمانية والتى تنظم العلاقـة الادارية والمالية مع التجار الأجانب ، وكذلك من خلال التصدى لتجاوزات الملتزمين وغيرهم مع ما لذلك من أثر طيب فى تهيئـــة المناخ المناسب للنشاط الاقتصادى .

على أن حقيقة بارزة تبدو واضحة وهى التكامل الاقتصادى بين الولايات العثمانية والذى أسهمت من خلاله الادارة المركزية فى اسلامبول فى التصدى لخطر المجاعات فى مختلف الولايات وذلك حين قدمت السفن العثمانية بالحبوب الى مصر من الشام وآسيـا الصغرى مرارا وتكرارا فى سنوات قصور النيل الأمر الذى جعل مصر طوال العصر العثمانى بمنجاة من المجاعات التى عانت منها مصر كثيرا فى العصر الاسلامى والتى كانت تودى بحيـاة الكثيرين وتدفع الناجين الى الهجرة من بلادهم الأمر الذى لا يقلل من شأنه ما شهده العصر العثمـانى فى كثير من الأحايين من ارتفـاع فى أسعار الأطعمة وتذبذب قيم العملات .

وقد تنوعت الأنشطة الاقتصـــــادية فى الموانىء باستثناء السويس والقصير اللذين تحكمت طبيعتهما الجغــرافية فى قصــر النشاط الاقتصادى بهما على التجارة ، على حين شكلت الزراعة والتجارة والصناعة اطار النشاط الاقتصادى فى باقى المــوانىء وقد عوملت الأراضى الزراعية التابعة لدمياط ورشيد والاسكندرية وبولاق ومصر القديمة كنواحى وجهات من مقاطعات الالتزام بهذه الموانىء وهى مقاطعات حضرية الأمر الذى جعل الفلاحين بهــذه النواحى لا يعرفون ما عاناه اخوانهم التابعين للمقاطعات الريفية من مظالم وأعباء غير رسمية جعلت البعض منهم يهرب تاركا خلفه أرضه بغير زراعة ، ولم تقم قيود على التجارة الداخلية والخارجية فى سائر الموانىء حيث كانت حرية التجارة مكفولــــة للجميع ما داموا يؤدون ما عليهم من أعباء ورسوم جمركية لذلك شـــــهدت هذه الموانىء وكلاء من غير أهلها وقناصل وتجـــار من مصريين وعثمانيين وشوام ومغاربة وتجار من أهل الجزيرة العربية والهند وأوربيين على اختلاف جنسياتهم ، وامتلك التجار على اختــلاف مشاربهم وبلادهم فى تلك الموانىء وكائل وحواصل ومتاجر وكثيرا ما قامت العلاقات التجارية والشراكة بين التجار على اختــلاف جنسياتهم ، أما الصناعات والحرف التى أديرت من خلال النظام الطائفى على نحــو ما سبق تفصيله فقد اتسمت بالجمود وأدى ذلك الى تراجع الدور الصناعى المعروف لدمياط والاسكندرية ورشيد والذى كان سبب شهرة واسعة لهذه الموانىء فى العصر الاسلامى ٠

وهكذا فان الموانىء المصرية قد شكلت شريحة بالغة الأهمية من مصر فى العصر العثمانى حيث أسهمت بدور بالغ الأهميــة فى الدولة العثمانية بالمال والحرفيين الذين أســهموا كثيــرا فى بنــاء تشكيل الصورة العامة لهــا كما أسهمت الى حد كبير فى تمــويل الأساطيل العثمــانية وتمويلها واصــلاحها وكانت بمثــابة قــواعد

عسكرية للأساطيل العثمانية ومراكز امداد للجيوش العثمانيـــة ساهمت فى القدرات العسكرية العثمانية التى من خلالها خاضت هذه الدولة حروبا طويلة كما كانت الصادرات عبر هذه الموانىء من التجارة الواردة اليها ومنتجاتها ذات أهمية بالغــة فى ادارة النشاط الاقتصادى داخل الدولة العثمانية كلها والنشاط الاقتصادى العالمى الأمر الذى جعل الدول الأوربية تتنافس فى أواخر القــرن الثامن عشر الميلادى على التعامل مع هذه الموانىء ثم أغراهــــا الضعف الذى كان يسرى فى أوصال الدولة العثمانية آنذاك على احتلالها وتوجت هذه الأطماع بالحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى ٠

الملاحق

ملحق رقم (١)

أولا : تمهيد للملاحق الاحصائية والبيانية :

يشتمل هذا التمهيد على توضيح للبيانات والاحصاءات التى تضمنتها الجداول التالية على النحو التالى :

(أ) تمثل البيانات الاحصائية صورة لفروع المقاطعات الرئيسية والمبلغ المقرر على كل مقاطعة ثم اجمالى ايرادات المقاطعات الفرعية والتى تشكل اجمالى ايراد المقاطعة الرئيسية ثم الضرائب الاضافية كالكشوفية والمضافات ثم المبالغ التى رصدتها الخزينة كتنزيل اخراجات وهى تمثل نفقات مرتبة على هذه المقاطعات ثم الباقى بعد ذلك كمطلوب للخزينة السلطانية ، وتتعرض هذه الاحصاءات للتطورات التى لحقت بكل مقاطعة من حيث الزيادة والنقص والمقاطعات التى استجدت وسنوات انشائها والمقاطعات التى ألغيت وسنوات الغائها .

(ب) لا تمثل هذه البيانات والاحصاءات سوى ما أسهمت به المقاطعات الرئيسية والمقاطعات الصغيرة فى الموانىء فى ايرادات ومصروفات (اخراجات) الخزينة السلطانية من ١٠٨٨ هـ

الى ١٢١٣ هـ ، ولا يدخل فيها ما أسهمت به الموانىء فى ايرادات المقاطعات العامة كالجوالى والخردة وغير ذلك ٠

(جـ) استخرجت هـذه البيانات من دفاتر الروزنامة عـلى اختلافها كمـا استخرجت بعضها من كتا بشو (SHAW) عن التطور المالى والادارى فى مصر فى العصر العثمانى وذلك فى السجلات غير الموجودة فى دار الوثائق المصرية والتى توجـد بالأرشيف العثمانى فى تركيا ويشتمل الباب الثالث من هذه الرسالة عـلى السجلات التى رجع اليها البحث ٠

(د) تجب الاشارة الى أن جداول مقاطعة السويس والقصير الاحصائية والبيانية جاءت مجملة وذلك للطبيعة الخاصة لهـذه المقاطعات حيث لم ترتبط عليها الخزينة السلطانية أية اخراجات كنفقات متنوعة على عكس باقى المقاطعات فى مختلف الموانىء ٠

(هـ) جميع العمليات الاحصائية والبيانية التاليـة تمت باستخدام قواعد الاحصاء الرياضية الدقيقة والتى تعطى أرقامـا حقيقية تمثل المتوسطات الفعلية للبيانات التى تم استخدامها فى عمل الاحصاءات والرسوم البيـانية ،ة وبذلك تم تعـويض السنوات التى افتقد البحث لسجلاتها خاصة الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر الميلادى ٠

كما أن هذه الرسوم البيانية والعمليات الاحصائية الرياضية تم اجراؤها ومراجعتها بواسطة الكمبيوتر وعلى أيدى المتخصصين فى ذلك حرصا على سلامة ودقة البيانات المستخدمـة فى هـذه الجداول ٠

وكمثال على طريقة تناول هذه البيانات تم حساب متوسط مساهمة مقاطعة بولاق ومصر القديمة فى اجمالى ايرادات الخزينة السلطانية ونفقاتها وارسالية الباب العالى وغير ذلك كالتالى :

ـ تم ايجاد مجموع المبالغ المطلوبة للخزينة السلطانية فى الفترة من ١٠٨٨ هـ الى ١٢١٣ هـ وهى الفترة التى تناولتها الجداول حيث ترجع الى السجلات الموجودة فى دار الوثائق المصرية والتى تبدأ من هذا التاريخ مع مراعاة سنوات التكرار التى تكررت فيها البيانات وذلك بالنسبة لكل من المقاطعة الرئيسية والمقاطعة الصغيرة ومقاطعة خضرا وتوابعها ، ثم ايجاد متوسط حاصل جمع اجمالى ايرادات الخزينة من هذه المقاطعات خلال ١٢٦ عاما وهى الفترة التى أجريت عليها الاحصاءات ، والناتج النهائى هو المتوسط الذى عولت عليه الاحصاءات والرسوم البيانية وذلك على اعتبار أن السنوات التى لم تتوافر فيها البيانات من خلال السجلات الموجودة فى دار الوثائق القومية التى تم الرجوع اليها تتبع هذا المتوسط ٠

ملحق رقم (٢)

(أ)

المقاطعات الصغيرة التابعة لثغرى الاسكندرية ورشيد

السنة	مقاطعة مال حماية كتابة جمرك اسكندرية	مقاطعة مال حماية ميزان قطن وبازار ارز	مقاطعة مال حماية كتابة جمرك رشيد	مقاطعة مال حماية ارز	مقاطعة مال حماية وكالة باشا	اجمالى المطلوب للخزينة
١١٣١/١١٢٦	٢٥٠٠٠	—	—	—	—	٢٥٠٠٠
١١٥٤/١١٣٢	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠	—	—	—	٢٨٠٠٠
١١٧٣/١١٥٥	٢٦٠٠٠	٣١٢٠	—	—	—	٢٩١٢٠
١١٧٤	٢٧٠٤٠	٣٢٤٥	—	—	—	٣٠٢٨٥
١١٧٥	٢٧٠٤٠	٢١٦٣	—	١٠٨٢	—	٣٠٢٨٥
١٢١٣/١١٧٦	٢٧٠٤٠	١٠٨١	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	٣١٣٦٧

اجمالى متحصل الخزينة السلطانية من المقاطعة

الرئيسية فى الاسكندرية ورشيد والمقاطعات الصغيرة فى سنوات متفرقة

السنة	فائض المخزينة من المقاطعة الرئيسية	متحصل من باقى المقاطعات الصغيرة	اجمالى الدخل الصافى للخزينة
١١٣٠	٥٠٠٥٦٢٧٣	٢٥٠٠٠	٥٣١١٢٧٣
١١٣٥	٥١٢٨٢٥١	٢٨٠٠٠	٥١٥٦٢٥١
١١٥٤	٥١٢٨٢٥١	٢٨٠٠٠	٥١٥٦٢٥١
١١٧٤	٥٥٢٩٢٧٦	٣٠٢٨٥	٥٥٥٩٥١٦
١٢١٣	٥٥٢٢٠٠٣٤	٣١٣٦٧	٥٥٥١٤٠١

(ب)

اجمالى المطلوب للخزينة السلطانية من المقاطعة الرئيسية لثغرى الاسكندرية ورشيد

السنة	مقاطعة جمركى اسكندرية ورشيد	مقاطعة تعريف كشوفية	مال كوفية	مقاطعة مرتجع سربازار ع شادية رشيد	مقاطعة خدمة اقبانى اسكندرية رشيد	مقاطعة خدمة رئيس بوغاز رشيد	مال حماية مشيخة جنتما يتحملق رشيد	مضاف
١١٢٠/١٠٨٨	٤٨٣٣٣٣٤	٤٨٠٠٠	١١٠١٩٣	—	—	—	—	—
١١٣١	» » »	» »	» »	—		—	—	—
١١٣٧/١١٣٣	» » »	» »	» »	—	—	—	—	—
١١٢٩/١١٣٨	» » »	» »	» »	—	—	٣٠٩٢	١٠٠	—
١١٥٤/١١٣٣	» » »	» »	» »	—	٢٢٠٠	» »	١٠٠	—
١١٦١/١١٥٥	» » »	» »	» »	—	» »	» »	١٠٠	١٩٩٨٧٧
١١٧٣/١١٦٢	» » »	» »	» »	١٤٥٦٠	» »	» »	١٠٠	١٩٩٨٧٧
١١٧٤	» » »	» »	» »	١٤٥٦٠	» »	» »	١٠٠	٤٠٩٣٧١
١١٧٦/١١٧٥	» » »	» »	» »	—	» »	» »	١٠٠	٤٠٩٣٧١
١٢١٣/١١٧٧	» » »	» »	» »	—	» »	» »		٤٠٩٣٧١

تابع : اجمالى المطلوب للخزينة السلطانية

من المقاطعات الرئيسية لثغرى الاسكندرية ورشيد

السنة	تنزيل	جملة المال الميرى	كشوفية كبير	اجمالى	تنزيل اخراجات	باقى مطلوب للخزينة
١١٢٠/١٠٨٨	—	٤٩٩١٥٢٧	١٣٣٩٧٢٢	٦٣٣١٣٤٩	١٢٧٤٩٧٦	٥٠٥٦٢٧٣
١١٢١	—	٤٩٩٣٥٢٧	» » »	٦٣٣١٣٤٩	١٣٠٨٤٩٠	٥١٢٤٨٥٩
١١٢٧/١١٢٢	—	٤٩٩١٥٢٧	» » »	٦٣٣١٣٤٩	» » » »	٥١٢٣٨٥٩
١١٢٩/١١٢٨	—	٤٩٩٤٧١٩	» » »	٦٣٣٤٤٤١	» » » »	٥١٢٢٨٠٥٩
١١٥٤/١١٣٠	—	٤٩٩٦٩١٩	» » »	٦٣٣٦٦٤١	» » » »	٥١٢٨٢٥١
١١٦١/١١٥٥	—	٤١٩٦٧٩٦	» » »	٦٥٣٦٥١٨	١٣٣١٢٩٦	٥٣٠٥٢٢٢
١١٧٣/١١٦٢	—	٥٢١١٣٥٦	» » »	٦٥٥١٠٧٨	» » » »	٥٣١٩٧٨٣
١١٧٤	—	٥٤٣٠٨٥٠	» »	٦٧٦٠٥٧٣	» » » »	٥٥٢٩٢٧٦
١١٧٦/١١٧٥	—	٥٤٠٦٣٩٠	» » »	٦٧٤٦٠١٢	١٢٢٥٤٥٦	٥٥٢٠٥٥٦
١٢١٣/١١٧٧	١٦٢٢	٥٤٠٤٦٦٨	» » »	٦٧٤٥٤٩٠	» » » »	٥٥٣٠٠٣٤

١ ـ تذكر شو أن ضريبة الكشوفية هى مبلغ ١٣٣١٣٤٩ على حين سجلتها دفاتر الحسول مال اسكلها المبالغ ثابتة منذ أواخر القرن السابع عشر وحتى ١٢١٣ هـ ، كما لم يذكر أن مقاطعة خدمة قبانى اسكندرية ورشيد قد أضيفت لعام واحد هو ١١٢١ ثم رفعت واكتفى بانضمامها الأخير عام ١١٣٠ هـ ولذلك اختلف اجمالى المتحصل من المال الميرى والكشوفية ومن ثم المتبقى المطلوب للخزينة عما ذكره البحث .

الملحق رقم (٣)

(أ)

اجمالي المطلوب للخزينة السلطانية من المقاطعات الرئيسية بثغري دمياط والبرلس

السنة	جمرك دمياط	ارزميري	احتساب وخدمة قباني	برلس	مال خراج اراضي مستجدة	مشيخة بازار بزطقزنجي	مال حماية جرمهاي قروخت غلال	مضاف
١٠٨٨	٧٠٤٦٩٠	٦٦٦٦٦	٤٢٥٠٠٠	—	—	—	—	—
١٠٩٢/١٠٨٩	» » »	» » »	» » »	٣٠٦٠٦١	٩٣٣٣٤	—	—	—
١٠٩٩/١٠٩٣	» » »	» » »	» » »	٣٠٦٠٦١	٩٣٣٣٤	—	—	—
١١٠٦/١١٠٠	» » »	» » »	» » »	—	—	—	—	—
١١٢٠/١١٠٧	» » »	» » »	» » »	—	—	—	—	٤٧٨٥٤
١١٢٢/١١٢١	» » »	» » »	» » »	٢٠٠٤٨٦	—	—	—	٤٧٨٥٤
٩١٢٧/٩٢٣	» » »	» » »	—	» » »	—	—	—	٤٧٨٥٤
١١٢٨	» » »	» » »	—	» » »	—	٣٠٠	١٥٠٠	٤٧٨٥٤
١١٥٤/١١٢٩	» » »	» » »	» » »	» » »	—	٣٠٠	١٥٠٠	٤٧٨٥٤
١١٧٣/١١٥٥	» » »	» » »	» » »	» » »	—	٣٠٠	١٥٠٠	١٠٥٧١٤
١٢١٣/١١٧٤	» » »	» » »	» » »	» » »	—	٣٠٠	١٥٠٠	١٦٥٨٨٨

تابع : اجمالى المطلوب للخزينة السلطانية

من المقاطعات الرئيسية ثغرى دمياط والبرلس

السنة	تنزيل	اجمالى المال الميرى	كشوفية كبير	الاجمالى	تنزيل اخراجات	مطلوب خزينة
١٠٨٨	—	١١٦٣٥٦	٦١٨٣٣١	١٨١٤٦٨٧	٣٩٧٦٣٧	١٤١٧٠٥٠
١٠٩٢/١٠٨٩	—	١٥٩٥٧٥١	» » »	٢٢١٤٠٨٢	٣٩٧٦٣٧	١٨١٦٤٤٥
١٠٩٩/١٠٩٣	٢٩٧٥٠	١٥٦٦٠٠١	» » »	٢١٨٤٣٣٢	٥٩٢٤٥٠	١٦٢١٦٣٢
١١٠٦/١١٠٠	—	١١٩٦٣٥٦	» » »	١٨١٤٦٨٧	٣٩٧٦٣٧	١٤١٧٠٥٠
١١٢٠/١١٠٧	—	١٢٤٤٢١٠	» » »	١٨٦٢٥٤١	٣٠٣٦٥٢	١٥٥٨٨٨٩
١١٢١/١١٢١	—	١٤٤٤٦٩٦	» » »	٢٠٦٣٠٢٧	٢٩٩٤٠٨	١٧٦٣٦١٩
١١٢٧/١١٢٣٣	—	١٠١٩٦٩٦	» » »	١٦٣٨٠٢٧	٢٩٩٤٠٨	١٣٣٨٦١٩
١١٢٨	—	١٠٢١٤٩٦	» » »	١٦٣٩٨٢٧	٢٩٩٤٠٨	١٣٤٠٤١٩
١١٥٤/١١٣٩	—	١٤٤٦٤٩٦	» » »	٢٠٦٤٨٢٧	٢٩٩٤٠٨	١٨٠٥٤١٩
١١٧٣/١١٥٥	—	١٥٠٤٣٥٦	» » »	٢١٢٢٦٨٧		١٨٤٤٩١٣
١٢١٣/١١٧٤	—	١٥٦٤٥٣٠	» » »	٢١٨٢٨٦١		١٩٦٣٧٠٧

ملاحظات : تمثل هذه الاخراجات المبالغ المرصودة عن أعوام متفرقة وكذلك المطلوب للخزينة عن هذه الأعوام وهما يختلفان من عام لآخر زيادة ونقصا وهذه الأعوام هى ١٠٨٨ ـ ١٠٨٩ ـ ١٠٩٣ ـ ١١٠٠ ـ ١١٠٧ ـ ١١٢١ ـ ١١٣٣ ـ ١١٣٥ ـ ١١٣٩ ـ ١١٥٥ ـ ١١٧٤ .

(ب)

اجمالى المطلوب للخزينة السلطانية من المقاطعات الصغيرة بثغرى دمياط والبرلس

السنة	بحيرة اسماك	كيالة ارز	كشوفية كبير	مال حماية وكالة زيت	مال حماية أرز ميرى	مال حماية احتساب وقبانى	الاجمالى
١٠٨٨	٤٠٦٦٧	١٠٠٠٠٠	٣٠٧٦٥	—	--	—	١٦٦٣٩٢
١٠١١/١٠٨٩	٤١٤٠٤	١٠٣٠٥٨	٣٠٧٦٥	—	٥٠٠٠٠	—	١٧٠١٨٧
١١١٤/١١٠٧	٤١٤٠٤	١٠٧١٨٠	٣٠٧٦٥	—	٥٠٠٠٠	—	٢٢٩٣٤٩
١١٢٨/١١١٥	٤١٤٠٤	١٤٢٧٤٢	٣٠٧٦٥	—	٥٠٠٠٠	—	٢٦٤٩١١
١٣٠/١١٢٩	٤١٤٠٤	١٤٢٧٤٢	٢٥٧٢٥	—	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥١٤٩١١
١١٥٤/١٣٠	٤١٤٠٤	١٤٢٧٤٢	٢٥٧٢٥	—	٥٢٠٠٠	—	٢٦٤٩١١
١١٧١/١١٥٥	٤٢٠٦٠	١٤٨٤٥٢	١٤٨٤٥٢	—	٥٢٠٠٠	—	٢٧٤٢٧٧
١١٧٣/١١٧٢	٤٢٠٦٠		٥٤٣٩٠	١٠٠٠	٥٤٠٨٠	—	٢٧٥٢٧٧
١١٢٣/١١٧١				١٠٤٠	—		١٨٥٠٥٨

اجمالى المطلوب للخزينة السلطانية من إلمقاطعات الصغيرة والرئيسية بدمياط والبولس فى سنوات متفرقة

السنة	فائض للخزينة من مقاطعة ثغر دمياط وبرلس	متحصل من باقى المقاطعات	اجمالى الدخل الصافى للخزينة
١٠٨٨	١٤١٧٠٥٠	١٦٦٣٩٢	١٥٨٣٤٤٢
١٠٨٩	١٨١٦٤٤٥	١٧٠١٨٧	١٩٨٦٦٣٢
١١٠٧	١٥٥٨٨٨٩	٢٢٩٣٤٦	١٧٨٨٢٣٨
١١٣٩	١٨٠٥٤١٩	٥١٤٩١١	٢٣٢٠٣٣٠
١١٥٥	١٨٤٤٩١٣	٢٧٤٢٧٧	٢١١٩١٩٠
١١٧٤	١٩٦٣٧٠٧	١٨٥٠٥٨	٢١٤٨٧٦٥

الملحـــق رقم (٤)

(أ)

اجمالى المطلوب لمخزينة السلطانية من المقاطعات الرئيسية التابعة لبولاق ومصر القديمة

السنة	مقاطعة بولاق ومصر القديمة	مقاطعة دباغ خانة	مقاطعة خضرا وتوابعها	مال كوتيه	تفاوت مهمات جلود	مواجبات رجال قلعة خان يونس	عن كاشف قطيا
١١٠٦/١٠٨٨	١٠٩١٦٦٧	٣٧٨٦٠٠	١١٢٥٠٠٠	٥٧٦٢٣	—	—	—
١١١٤/١١٠٧	» »	» »	» »	» »	٥٨٥	—	—
١١١٦/١١١٥	» »	» »	» »	» »	» »	٢٠٨٣٥٤	—
١١١٧	» »	» »	» »	» »	» »	» »	٢٨٤١٨٥
١١٢٥/١١١٨	» »	» »	» »	» »	» »	» »	» »
١١٢٧/١١٢٦	» »	» »	» »	» »	» »	» »	» »
١١٥٤/١١٢٨	» »	» »	» »	» »	» »	» »	» »
١١٥٩/١١٥٥	» »	» »	» »	» »	» »	» »	» »
١١٦٠	» »	» »	» »	» »	» »	» »	» »
١١٧٣/١١٦١	» »	» »	» »	» »	» »	» »	» »
١١٨٩/١١٧٤	» »	» »	» »	» »	» »	» »	» »
١٢١٣/١١٩٠	» »	» »	» »	» »	» »	» »	» »

١ ـ يحاسب الملتزم للمقاطعة الرئيسية مع الخزينة السلطانية على مبلغ ٢٨١١٨٥ عن كاشف قطيا على أن يسدد هذا المبلغ على قسمين أحدها للخزينة السلطانية وهو مبلغ ٢٤٣٧٧٣ والثانى ما يدفعه كرواتب لرجال قلعة العريش وهو مبلغ ٣٧٤١٢ ٠

٢ ـ ذكرشو أن المال الميرى لمقاطعة خضرا قد زاد فى المدة من ١١٣٨ الى ١١٦٠ بمبلغ ٣٠٠٠ بارة فأصبح المطلوب ١٢٨٠٠٠ بارة ثم خفض هذا المبلغ مرة أخرى من عام ١١٦٠ الى ١١٩٠ ثم أضيف مرة أخرى من عام ١١٩٠ الى ١٢١٣ وحقيقة الأمر أن هذا المبلغ هو المطلوب عن مقاطعة مال حماية كتان وقطن وقد أضافها شو الى مقاطعة خضرا على حين أكدت دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعات على أن المطلوب عن مقاطعة خضرا هو مبلغ ١١٢٥٠٠٠ بارة ولم يتغير هذا المبلغ بالنقص أو الزيادة ٠

(ب)

مقاطعة مال حماية كتان وقطن	مقاطعة مال حماية بنجكجى	تنزيل	مضاف	جملة المستحق المطلوب	كشوفية كبير	اجمالى	تنزيل اخراجات	باقى مطلوب خزينة
—	—	—	—	٢٦٥٢٨٩٠	٦٠٠٠٠	٢٧١٢٨٩٠	٧٠٩٤٠٦	٢٠٠٣٤٨٤
—	—	—	١٠٦١١٦	٢٧٥٩٥٩١	٦١٨٣٣١	٣٣٧٧٩٢٢	» »	٢٦٦٨٥١٦
—	—	—	» »	٢٩٦٧٨٤٥	» »	٣٥٨٦١٧٦	٥٩٤٦٥٣	٢٩٩١٥٢٤
—	—	—	» »	٣٢٤٩٠٣٠	» »	٣٨٦٧٣٦١	» »	٣٢٧٢٧٠٩
—	—	—	» »	٣٢٤٩٠٣٠	٧١٧٤٣٤	٣٩٦٦٤٦٤	» »	٣٣٧١٨١٢
٣٠٠٠	—	٢٥٠٠٠	» »	٣٢٢٧٠٣٠	» »	٣٩٤٤٤٦٤	» »	٣٣٤٩٨١٢
» »	١٧٠٠٠	» »	» »	٣٢٥٤٠٣٠	» »	٣٩٧١٤٦٤	» »	٣٣٧٦٨١٣
» »	» »	» »	٢٣٦٢٧٨	٣٣٨٤١٩٢	٧٣٠١٦٢	٤١١٤٣٥٤	٥٩٤٦٥٢	٣٥١٩٧٠٢
—	» »	» »	» »	٣٣٨١١٩٢	» »	٤١١١٣٥٤	٥٨٤٦٥٢	٣٥٢٦٧٠٢
—	» »	» »	٢٣٦١٥٨	٣٣٨١٠٧٢	» »	٤١١١٢٣٤	» »	٣٥٢٦٥٨٣
—	» »	» »	٣٧١٥٢٢	٣٥١٦٤٣٦	٧٩٢٤٣٦	٤٣٠٨٨٧٢	» »	٣٧٢٤٢٢٠
٣٠٠٠	» »	» »	٣٧١٥٢٢	٣٥١٩٤٣٦	» »	٤٣١١٨٧٣	٥٨٣٨٩٠	٣٧٢٧٩٨٢

السنة	كيالة غلال بولاق	مال حماية أوجده	مال حماية كتابة محصول رسوم انبار	مال حماية كتابة جمرك بولاق	مال حماية وكالة كتان وقطن	مال حماية وكالة فسيخ	مال حماية كتابة جمرك مصر قديم
١١٠٦/١٠٨٨	١٨٠٣٤٧	—	—	—	—	—	—
١١٢٠/١١٠٧	١٨٧٥٦١	—	—	—	—	—	—
١١٢١	» » »	١٠٠٠	—	—	—	—	—
١١٣٦/١١٢٢	» » »	» » »	—	—	—	—	—
١١٢٨/١١٢٧	» » »	» » »	٥٠٠	—	—	—	—
١١٥٤/١١٢٩	» » »	» » »	—	—	—	—	—
١١٥٥	١٦٥٠٦٤	» » »	—	—	—	—	—
١١٥٩/١١٥٦	» » »	» » »	—	١٠٠٠	—	—	—
١١٦٢/١١٦٠	» » »	» » »	—	» »	٢٣٧٢٥٠	—	—
١١٧٣/١١٦٣	—	١٥٦٠	—	» »	» » »	٣٠٠	١٠٠٠
١١٨٢/١١٧٥	—	١٦٢٣	—	١٠٤٠	٢٤٦٨٦٥	١٢٠	١٠٤٠
١١٧٤	—	» » »	—	» »	» » »	» »	» »
١٢٠٦/١١٨٣	—	» » »	—	» »	١٢٧٢٦	» »	» »
١٢١٢/١٢٠٧	—	» » »	—	» »	» » »	—	» »
١٢١٣	—	» » »	—	» »	» » »	—	» »

١ ــ أضيفت مقاطعة سمسارية بحرين الى المقاطعات الصغيرة التابعة لبولاق ومصر القديمة مع أنها أدرجت كمقاطعة عامة لأن أغلب جهاتها كانت تغطى أنشطة متنوعة يدور معظمها فى بولاق ومصر القديمة

السنة	مال حماية وكالة قطن وابزار وتوابعها	مال حماية وكالة عسفر	مقاطعة سمسارية بحرين	اجمالى دخل الخزينة السلطانية من المقاطعات الصغيرة
١١٠٦/١٠٨٨	—	—	٥٦٠٢٥٦	٧٤٠٦٠٣
١١٢٠/١١٠٧	—	—	٥٨٦٥٦٨	٧٧٤١٣٩
١١٢١	—	—	» » »	٧٧٥١٣٩
١١٣٦/١٣٢	—	—	» » »	٧٧٥٦٣٩
١١٣٨/١١٣٧	—	—	» » »	٧٧٥١٣٩
١١٥٤/١١٣٩	—	—	» » »	٧٧٥٦٣٩
١١٥٥	—	—	٦١٠٠٣١	٨٠٦٥٩٥
١١٥٩/١١٥	—	—	» » »	٨٠٧٥٩٥
١١٦٢/١١٦٠	—	—	٨٠٥٠٩٥	١٠٤٤٨٤٥
١١٧٣/١١٦٣	—	—	٨٣٧٣٠٠	١٠٤٦٢٠٥
١١٧٤	—	—	» » »	١٠٨٨١٨٨
١١٨٢/١١٧٥	١٥٠٠	—	» » »	١٠٩٦٨٨
١٢٠٦/١١٨٣	» »	—	» » »	٨٥٤٠٥٩
١٢٢١/١٢٠	» »	—	» » »	٨٥٣٧٣٩
١٢١٣	» »	٥٠٠	» » »	٨٥٤٢٣٩

اجمالى المطلوب للخزينة السلطانية من المقاطعات
من مقاطعة عشور أصناف بهار وتوابعها

الملحق رقم (٥)
(١)

السنة	مقاطعة عشور أصناف بهار	مقاطعة دار ضرب ذهب	مقاطعة سمسارية بهار	مقاطعة قاع افرنج وفرنسيس	مقاطعة قصير شامى
١٠٨٨/١١٠٦	٢٤٥١٦٩٦	٦٨٣٣٣٣	٥٠٠٠٠	٢٨١٦٧	٣٠٠٠٠
١١٠٧/١١٢٨	» »	» »	» »	» »	» »
١١٢٩/١١٥٤	» »	» »	» »	» »	» »
١١٥٥/١١٧٣	» »	» »	» »	» »	» »
١١٧٤/١٢١٣	» »	» »	» »	» »	» »

١ ــ ذكر شو أن جملة مال الخراج فى السنوات من ١٠٨٢ / ١١٠٧ هى مبلغ ٣٠١٣١٩٦ بارة وذلك بعد تخفيض عــزاه الى المطلوب عن مقاطعة قاع افرنج وفرنسيس وقدره بمبلغ ١٣٣٣ بارة ولكن دفاتر الروزنامة التى رجع اليها البحث فى الســنوات من ١٠٨٨ وما بعدها ذكرت أن الميرى المطلوب عن هذه المقاطعة هو مبلغ ٢٨١٦٧ دون تخفيض وهذا ما عولنا عليه ٠

٢ ـ نسبت شو زيادة ضخمة الى المطلوب عن هذه المناطعـة الرئيسية وذلك فى السنوات من ١٢٠٠ الى ١٢٠٧ وقدر هذه الزيادة ٦ مليون بارة ثم ألغى هذهالزيادة فى سنة ١٢٠٧ وما بعدها ولكن باستعراض دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعـات لهذه السنوات لم نجد اثرا لهذه الزيادة •

ميـرى مال حماية	مضـاف	اجمال المال الميـرى	كشوفية كيـسير	اجمـالى دخـل الخزينة السلطانية
—	—	٣٢٤٣١٩٦	١٠٥٠٠٠٠	٤٢٩٣١٩٦
—	—	» »	١٢٨٠٠٠٠	٤٥٢٣١٩٦
٨٣٦٨٠٠	—	٤٠٧٩٩٩٦	« «	٥٣٥٩٩٩٦
« «	٦٦٣٢٠٠	٤٢٤٣١٩٦	١٦٥٨١٣٢	٥٩٠١٣٢٨
« «	٣٣٢٩٢٨	٤٤١٢٩٢٤	» »	٦٠٧١٠٥٦

(ب)

اجمالى المطلوب للخزينة السلطانية

من المقاطعات الصغيرة فى السويس والقصير

السنة	مقاطعة مال حماية كتابة عشور أصناف بهار	مقاطعة مال حماية بهار	مقاطعة مال حماية مباشر ديوان در بندر سويس	مقاطعة مال حماية قبانى در بندر سويس	اجمالى المطلوب للخزينة (١)
١٧١	٣٠٧١٤٧	—	—	—	٣٠٧١٤٧
١١٧٣/١١٧٢	٣٩٠٠٠٢	—	—	—	٣٩٠٠٠٢
١١٧٤	٤٠٥٦٠٣	—	—	—	٤٠٥٦٠٣
١١٨٢/١١٧٥	» »	١٦٦٧٥	—	—	٤٣٢٢٧٨
١٢٠٦/١١٨٣	» »	—	—	—	٤٠٥٦٠٣
١٢٠٧	» »	—	٤١٠	٥١٠	٤٠٦٥٢٣
١٢١٣/١٢٠٨	١٦٣٤٣٣	—	» »	» »	١٦٤٣٥٣

١ ـ ذكر شو أن اجمالى المطلوب من مقاطعة مال حماية بهار للخزينة السلطانية هو مبلغ ٢٣٨٩٥ ولكن المطلوب ١٦٦٦٧٥ وقد أضافة الى ما يدفعه ملتزم هذه المقاطعة لسر خليفة الروزنامجى وهو مبلغ ٧٢٢٠ بارة ونسب الاجمالى للخزينة السلطانية ٠

(أ)

احصـــاء اجمـــالى

السنة	اجمالى ايرادات مصر	اجمالى المصروفات	الباقى المرسل للخزينة
١٠٨٢	٩٥٨٠٠٢٣٨	٧٥٤٤٢٢٢٥	٢٠٣٦٣٠١٣
١٠٩٤	٩٩٨٠٨٤٩٨	٧٦٨٥٣٣١١	٢٢٩٥٥١٨٧
١١٠٧	١٠٨١٩٦٠٠٧	٧٦٤٧٧٠٥٢	٣١٧١٨٩٥٥
١١١١	١٠٧٤٢٨٩٩٣	٧٧١٥٦٢٢	٣١٧٢٢٧٦٤
١١٨٠	١٢٣٩٨٢١٤٣	٩٨٩١٤٥١٠	٣٠٢٧٢٧٦٤
١٢٠١	١٣٠٠٩٨٥٤١	٩٤٧٧٥١٢٣	٣٥٠٦٧٦٣٣
١٢٠٩	١١٩٨٩٩٢٥٩	٨٩١٦٤٠٤٢	٣٥٣٢٣٤١٨
١٢١٢	١١٩٨٩٩٢٥٩	٨٩١٦٤٠٤٣	٣٠٧٣٥٢١٧
١٢١٣	١١٧٦١٤٤٤٣	٨٩٢٣٨٦٢٨	٢٨٣٧٥٨١٥
١٢١٤	١١٦٦٥١٧٢٧	٩٩٨٦٨٢٧٦	١٦٧٨٣٤٥١

صافى المرسل للباب العالى

السنة	صافى المرسل للباب العالى
١١٠٠	١٤٥٣٢٢٤٣
١١١٤	١٩٥١٠٢٨٦
١١١٨	١٣٨٤٣٢٠٤
١١٢١	١٣٣٦١٢٦٠
١١٣٠	١٧٨٤٤٥٥٠
١١٣٢	٣٦٨٦٦٧٤١
١١٣٧	٢٩٩٨٧٠٥٣
١١٤٢	٢١٥١٨٣٢٨
١١٤٥	٩١٦٨٩٣٥
١١٥٣	٦٠٣٢٠١٩
١١٥٥	١٧٣٠٨٢٠٣
١١٥٦	١٠٦٩٣٥٧٦
١١٦٢	١٠٨٢٦٦١٧

ملحق رقم (٧)

العنوان : الحاكم الشرعي وجهة الاشراف عليه ومحاسبته :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ تصدى الأهالى لفساد أحد الحكام الشرعيين .

٢ ـ استجابة الديوان العالى لشكاية الأهالى وتحققه من صحتها .

٣ ـ الاجراءات العقابية الصارمة وعزل المفسدين أيا كانوا .

٤ ـ التبعية الادارية والاشرافية من أجهـــزة الادارة فى الموانىء للديوان العالى .

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية ـ سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل رقم ٨١ يبدأ من ١١ من المحرم الحرام سنة ١٠٤٥ هـ الى ربيع الأول ١٠٤٥ هـ وثيقة رقم ٨٦ .

سبب تحرير حروف وموجب تسطير صنوف أنه بالديـوان العالى بمصر المحمية وبحضرة مولانا الوزير المعظم المشير المفخم

الدستور المكرم حضرة مولانا حسين باشا حافظ مصر المحميـــة والأقطار الحجازية دامت سعادته وعامله الله بألطـــافه الخفية ، وسيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام ومؤيد شريعة سيدنا محمد خير الأنام عليه الصلاة والسلام الناظر فى الأحكام الشرعية قاضى مصر المحمية أدام الله تعالى علاه ، وعمده الفضلا الفخام والأمرا الكرام الأمير مصطفى جاويش الدفتردار بمصر حالا والأمـــرا الصناجق وأغوات واختيارية السبع أوجاقات وذلك (بعد حضور الحجم الغفير والجمع الكثير من التجار والرعايا بثغر دميـــاط وشكوا وتضرروا من القاضى محمد بن عبد الحليم الحنفى بالثغر بسبب ضرره العام وتعديه عليهم بالبلص والمسك والحبس والضرب وأخذ أموالهم وأفعاله قبيحة ، برز الأمر العـــالى بموجب حـــكم كافلة لقاضى الشرع بالمنصورة وقاضى الولاية وقاضى المنزلـــة بالنظر فى ذلك والتفتيش واستخلاص حقوق الرعايا منه ووقـــع النظر فى ذلك) وجهز الى الديوان العالى ووقف أولو الأمر المومى اليهم على حقيقة حاله وأمر بسجنه وسجن بالعرقاناه واقتضى الحال اطلاقه بشرط أن لا يتعاطى بالثغر المذكور منصب ولاية من الولايات ولا نيابة ولا غيروا ، وأن لا يكون شاهدا ولا كاتبا بالثغر المذكور وأن لا يدخل بين الرعايا فى أمورهم مما لا دخل له فيه ولا يقف فى باب حاكم من حكام الثغر المذكو رالا ما يتعلق بخاصة نفسه، ورضى بذلك وأشهد على نفسه القاضى محمد المذكور أنه متى فعل شيئا من ذلك وخالف الشرط المذكور فيقابل بأنواع السياســـات والحقارات حسبما أشهد على نفسه بذلك ورضى به الرضى الشرعى وثبت اشهاده على نفسه بذلك ثم أطلق القاضى محمد المذكور من السجن وتوجه الى حال سبيله وجزى ذلك وحرر فى حادى عشر جمادى الأولى سنة ١٠٤٥ هـ .

الزينى جعفر كتخدا الجاويشيه　　السيد احمد الترجمان

القاضى محب الدين الظاهرى

ملحق رقم (٨)

العنوان : سردار مستحفظان حقوقه وواجباته وجهة الاشراف عليه ومحاسبته :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ تصدى الأهالى لسردار مستحفظان رأس الجهاز التنفيذى فى الموانىء •

٢ ـ خلعه وعزله وفرض الاقامة الجبرية عليه وحرمانه من كافة المناصب •

٣ ـ الموارد المالية التى يحصل عليها سردار مستحفظان الذى ورث منصب القبودان وحيازته لمقاطعة الالتزام بالثغر •

٤ ـ التصدى للافرنج فى حال شرائهم للحبوب من الموانىء المصرية •

٥ ـ دور العلماء والفقهاء وكبار شيوخ المذاهب الفقهية •

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ١٦٧ يبدأ من ١٥ رجب سنة ١١١٤ هـ الى ١٢ ربيـــع أول سنة ١١٤ هـ ق ١٩١ •

صورة حجة واردة من مصر المحروسة من قبل قاضي عسكر مصر ، بخصوص شكوى أهالي ثغر دمياط من أمين مقاطعة الثغر وذلك بخصوص تضرر أهالي دمياط من الأمير علي جوربجي طايفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة والمتحدث على مقاطعة ثغر دمياط المحروس والحسبة والاحتساب والقبان وسردارية القابيقولية وسردارية طايفة مستحفظان وغير ذلك مما يتعلق بالثغر المذكور في المناصب والولايات بمقتضى انه أحدث حوادث ومظالم بالثغر المرقوم وبمقتضى أنه يأخذ على كل ربع من القمح الحنطة جديدا واحدا وأن ذلك حادث وضرر على المسلمين وان أهالي الثغر لا يرضونه متحدثا على مقاطعة الثغر ولا يتعاطى الاحتساب بالثغر ولا يتعاطى القبان ولا سردارية القابيقولية ولا سردارية مستحفظان ولا منصب من المناصب المتعلقة بالثغر وأنهم متضررون من طايفة الافرنج النصارى ودخولهم للثغر وسكناهم وتجارتهم بالثغر وأخذهم لأقوات المسلمين من قمح وأرز وغيره ويتوجهون الى بلادهم ويضيقون بذلك على المسلمين القاطنين بالثغر وأذيتهم للمسلمين وأنهم من قديم الزمان لم يكن لهم عادة بذلك ولا بدخولهم الثغر المذكور مطلقا ، واتفقت الآراء الشريفة بالديوان المشار اليه أعلاه بمعرفة الاختيارية بطايفة مستحفظان من قلعة مصر المحروسة على أن الأمير علي جوربجي المرقوم المرفوع معزول من تاريخه عن تعاطيه ما ذكر بعاليه وأن يتعين شخص آخر غيره من طايفة مستحفظان يتعاطى ذلك شرط الخوالي القديمة السابقة على تولية علي جوربي بشرط ألا يحدث حادث ولا يجدد مظلمة خارجة عن القوانين القديمة وأن يأخذ على كل ستة أرباع من الغلال جديدا واحدا وليس فيما دون ذلك شيىء ويؤخذ على الاثنى عشر ربعا من الغلال جديدان اثنان ويؤخذ على الثمانية عشر ربعا من الغلال ثلاث حدد ، وفي كل أردب من الغلال أربعة حدد وكل ذلك لطرف الكيالة ولا شيء على المشتري فيما ذكر لجهة الاحتساب وأن عدا

ذلك من باقى الغـلال والحبوب والسمسم وغير ذلك من الفـواكه من بلح وبطيخ ورمان وعنب وكرنب وخوخ وبصل وجبن وسمن وعسل وغير ذلك فيما هو داخل تحت قلم الاحتساب وقلم كتخداوية الحسبة وغير ذلك يكون على حكم الخوالى القديمة السابقة على تولية على جوربجى المرقوم من غير زيادة على ذلك ، وعلى أن على جوربجى المرقوم أعلاه لا يتعاطى شيئا من الولايات والحسبة بالثغر مطلقا ما دام فى قيد الحياة أو كتخداوية الحسبة والاحتساب والقبانة وسردارية القابيقولية وسردارية مستحفظـان وأن عليـه ان أراد السكنى بالثغر المرقوم أن يلزم بيت سكنه ولا يعاون ولا يعاضد ولا يداخل أحدا من أهل المناصب المتعلقة بالثغر وأن لا يدخـل المحكمة بالثغر المرقوم ولا يحضر جمعية من الجمعيات المتعلقـة بالعامة ولا غير ذلك ، وعلى أن طايفة الافرنج المرقومة لا يدخلون الثغر ولا يسكنون به ولا يتوطنون به ولا يتجـرون به لأنفسهم ولا بوكلائهم ولا يأخذون شيئا من الأقوات ويتوجهون الى بلادهم ولا الى غيرها ، وبرز أمر حضرة مولانا الوزير المشار اليه أعلاه باتباع ذلك وعدم العدول عنه وكتب بذلـك بيورلدى شريف على بياض مكمل بالختم الكريم والعلامة على العادة من مضمونه الشريف وهو مؤرخ فى سابع عشر شهر تاريخه أدناه وأطلع مولانا شيخ الاسلام المشار اليه أعلاه على ذلك جمعية بحضر من ذكر أعلاه من السادة العلماء والفضلاء والمدرسين والمفتين بالجامع الأزهرى الذى من جملتهم مولانا الشيخ الامام العلامة الهمام صدر الأفاضل الكرام الشيخ عبد الرؤوف البشبيشى الشافعى والشيخ منصور المنوفى الشافعى ، والشيخ أحمد الدقدوسى الحـنفى والشيخ عبد الله المغربى المالكى وغيرهم من العلماء والفضلاء من أهالى مصر المحروسة وأهالى ثغر دمياط المحروس وأطلعوا على ذلك اطلاعا كافيا وتأمل ذلك وأحاط علمه الكريم بذلك وقابله مولانـا شيخ الاسلام المشار اليه أعلاه بالقبول وأمرنا باتباع ذلك وعدم

العدول عما ذكر بعاليه ومنع المعارضة والمدافعة والمداخلة فى كل ما ذكر وعين بعاليه لأن ما اتفق عليه رأى الجمع الغفير من المسلمين لا ينقض الاتفاق والاطلاع وعلى ذلك جرى ووقع التحـرير فى ١٨ ذى الحجة الحرام فى ١١١٣ هـ ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ٠

الشيخ عبد الحليم الحنفى　　　　محمد سليمان الجمالى

ملحـق رقم (٩)

العنوان : القبودان وتأمين الملاحة فى البحر المتوســط من أخطار القرصنة :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ دور كتخدا القبودان فى أدارة الثغر ودور القبودان فى حراسة المراكب المسافرة على هيئة قوافل بحرية .

٢ ـ كانت حراسة التجارية أمرا معتادا فى زمن تزايد نشـاط القراصنة والصراعات العسكرية .

٣ ـ مسئولية السفن التى تخرج منفردة فى غير القوافـل التى تحرسها السفن العثمانية الحربية عن حماية نفسـها .

٤ ـ لا تخرج السفن من الموانىء الرئيسية الى غيرها من الموانىء الا بموجب أمر ادارى من ادارة الثغر تحدد وجهتهـا وحمـــولتها .

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالاسكندرية ـ سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ســجل ٢٠ يبـدأ من ٢١ ربيــع ٢١ أول مســـنة ٩٩٢ هـ الى ٢٦ جمادى الثانى ٩٧١ هـ وثيقة رقم ٣١٢ .

- حضر كتخدا قدوة الأمرا الكرام وعمدة الكبرا الفخام القدر والاحترام محمود بيك أمير اللوا الشريف السلطانى وقابودان العمارة الشريفة بالثغر المذكور دام عزه مع الزينى غضنفر بن عبد الله قدره ومعه داود ريس بمركبه السنبك المرساة الآن بميناء الاسكندرية المشحون بالأعيان والمؤن الى اسطنبول المحمية وبيده حكم عال حضره صاحب السعادة بالديار المصرية دامت عدالته متضمنة لأن يمكن داود الريس المذكور من السفر بمركبه من ميناء الاسكندرية حيث طلب السفر باختياره قبل ورود القبودان بمراكب الدونانمة السلطانية مؤرخ الحكم المشار اليه بثالث عشر شهر رجب سنة تاريخه وقوبل ذلك بمزيد الامتثال وحضر جماعة التجار المسافرين بمركب داود المذكورة وهم الحاج مصطفى بن الحاج ناصف ومحمد بن الحاج عثمان ويوسف بن عبد الله وعثمان بن مصطفى راشد وأشهدوا على أنفسهم أنهم رضوا بأن يسافروا فى المركب المذكور الى اسطنبول فى البحر المالح قبل وصول الأمير القابودان المذكور بمراكب الدونانمة الشريفة لحراسة المراكب المسافرين فى البحر فحذرهم الكتخدا المومى اليه من قرصان الفرنج وصبرهم الى ورود القبودان لحراسة المراكب على العادة فامتنعوا عن انتظار الدونانمة وذكروا انهم متوكلون على الله سبحانه وتعالى وأرادوا السفر بأنفسهم وطلبوا التوجه باختيارهم الى اسطنبول فى المركب المذكور ، متى حدث لهم حادث فى البحر من القرصان والعياذ بالله تعالى كان باختيارهم للسفر ولا دخل لأحد من خلق الله تعالى فى ذلك وكتب ذلك طبقا للواقعة وقيد بالسجل الحكمى بموجب الأمر المومى اليه فى أواخر شهر رجب سنة ٩٩١ هـ .

ملحق رقم (١٠)

العنوان : كيفية تعيين ملتزمي الآمن فى الأدراك وحقـوقهم وواجباتهم :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ التراتيب الادارية التى تحكم العلاقة بين الباشا وسائر الأمراء وكبار رجال أوجاق مستحفظان والحكام الشرعيين .

٢ ـ المسئوليات الموكولة لملتزمى أمن الادراك وحقـــوقهم وواجباتهم .

٣ ـ معالم ثغر بولاق فى النصف الأول من القرن الثامن عشر .

٤ ـ لم يكن اختيار ملتزمى أمـن الادراك يتم الا بترشيح وقبول كبار التجار والأهالى وبحضور كبار المسئولين .

٥ ـ كان لملتزمى أمن الادراك أن يستعينوا برجال فى نطاق عملهم وعوائدهم على هؤلاء الملتزمين .

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالقاهرة ـ سجلات محكمة بولاق الشرعية سـنة ١١٣٠ هـ وثيقـة ٢٧٢ .

ـ لدى الحاكم الحنفي ، لما ورد البيورلدى الشريف الواجب القبول والتشريف من حضرة سيدنا ومولانــا الوزيــر الأعظم والدستور المكرم كافل الديار المصرية مولانا عابدى باشا يسر الله له من الخيرات باللغة التركية على ما ورد فى العرضحال المرفوع لحضرته العلية من الكريم العالى رتب المفاخر والمعالى الأميــر الكبير أمير اللوا الشريف السلطانى الأمير اسماعيل أمير الحج الشريف المصرى حالا ، بسبب الدرك بالأخطاط الآتى ذكرها فيه وتهاونهم وعدم تقيدهم ، وتوجيه الدرك للحاج خضر كساب الآتى ذكره فيه فقابله الحاج خضر المذكور بمزيد الامتثال وحضر فخر الأماجد المكرمين ذوى المحامد المعظمين الأمير على أغا زعيم مصر المحروسة حالا وبصحبته المكرم الحاج خضر المرقوم ، من أهالى كفر البرادعة بولاية القليوبية وحضرة فخـر الأعين المكـرم الأمير عبد الرحمن جوربجى مستحفظان وسردار تكيـة المحـافظين ببولاق حالا والأمير عثمان جوربجى بالتكية المذكورة حالا والأمير عثمان أغا زعيم بولاق حالا والسيد الشريف أحمـد جوربجى مستحفظـان بن المرحوم السيد عمر الخشاب كان ، والأمير حسن مستحفظان ببولاق والحاج سليمان سليم زاده ومصـطفى جلبى كـلاهما من التجار والكتبجية ببولاق ومحمد الناصرى من طايفة عزبان وأمين الصندوق بوكالة الأرز ببولاق تابع الأميــر ابراهيم جـوربجى الصابونجى ، وغيرهم من التجـار والكتبجية والعسـكر والرعية من أهالى بولاق المزبوره وأشهد على نفسه الحاج خضر كســاب المرقوم أعلاه شهوده أنه وفى كمال صحته وسلامته وطواعيتــه واختياره من غير اكراه ولا أجبار وجواز الاشهاد عليه شرعا أن عليه غفر جزيرة القرطية وكفـر البارزى ، وخط المواجهـة ببــولاق، والحكر والمذبح الجـاموسى خـارج بولاق ومعمـل البارود وتوابعه والسلك والجناحين والأجران والسواقى والأثوار والزراعات مـن أشجار وغيرها الداخلة فى حدود الدرك المتعلق به وهى من الخليج

الفاصل بين غيط عراب وكاتب غريب قديما والآن يعرف بجنينة أولاد بيبرس وجنينة البقلجي الى قنطرة الليمون والشيخ شعيب، ومن الشيخ المظلوم الى ساحل بولاق والخضرا على حكم الخوالى القديمة ، وعليه ادراك العايط واغاثة الملهوف ونقب الحيطان وكسر الضبب وقطع الدروب بنفسه وبمن يستعين به من الرجال والحراسة بالليل والنهار من غير تهاون ولا تراخي ولا تقصير ولا تفريط وان شيء ضاع من الأخطاط المذكور يكون عليه احضاره ممن يفعله والا فيدفع قيمته لأربابه حكم الخوالى السابقة والعوائد القديمة أسوة من تقدمه من الغفرا والدراكين من غير احداث حادث ولا تجديد مظلمة ولا تخوف ولا أذيه ولا اضرار باعترافه بذلك لشهوده الاعتراف الشرعي وقبلوا منه ذلك الحاضرون ورضوا به على الحكم المشروح قبولا شرعيا ، وثبت مضمون لدى مولانا الحاكم المشار اليه شهودا وثبوتا شرعيين ، وكتب ذلك ليراجع عند الاحتجاج به ويتمسك به عند الاحتياج اليه ، وحرر ورفع في الثاني رجب سنة ١١٢٨ ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

ملحق رقم (١١)

العنوان : ملتزمو أمن الدرب السلطانية وواجباتهم :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ نظم ادارة الأمن فى الطرق البرية الموصلة الى الموانىء وعوائد الملتزمين بأمن هذه الطرق وواجباتهم ·

٢ ـ بعض المهمات الاضافية لملتزمى أمن الدروب السلطانية الواصلة بين دمياط والبرلس ·

٣ ـ توارث الالتزام بأمن الادراك والدروب السلطانية ·

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية ـ سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ١٠٧ يبدأ من ٦ ربيع أول ١٠٦٨ هـ الى ١٥ ذى الحجة ١٠٦٩ هـ وثيقة رقم ٢٣٨ ·

ـ سبب تحرير حروف وموجب تسطير صنــوف أن أبناء الحاج عبد الوهاب السنانى بالسنانية رفعوا شكوى الى الديوان العالى بمصر المحمية فحواها أنهم قائمون بما عليهم من خدمــة اليزك السلطانى بشاطىء البحر الملح والرباط بالبر الغربى والدرك السلطانى درب البرلس ونقل البريد وحفظ أموال التجار من الثغــر

الدمياطى والى رشيد ، وهم متصرفون فى ذلك هم وآباؤهم وأجدادهم وأبرزوا أوامر خنكارية بخط الأشراف قايتباى وخط الظاهر جقمق وأحكاما ديوانيه شاهده على ذلك والحقيقة أن المذكورن قايمون بما عليهم من الخدمة المذكورة ، وطائفة التجار راضية عنهم وشاكرون منهم وأبرزوا حجة شرعية من الثغر سنة ١٠٤٣ هـ مرتبة على حجة شرعية من « قاضى المحلة الكبرى متضمنة بقاؤهم فى الدرك المذكورة ، ورسم بالعمل بما بيدهم ومنع المعارض لهم وعلى حكم العادة القديمة ولابد من منع من يتعرض لهم بأدنى أذيه أو ضرر أو تشويه أو فعل مخالف للشرع الشريف والقانون المنيف عملا بما بيدهم من التمسكات المذكورة قولا واحدا لازما ورأيا واحدا قاطعا وعلى ذلك جرى التحرير ، العاشر رمضان سنة ١٠٦٩ هـ .

ملحق رقم (١٠٢)

العنوان : اجراءات تنظيم التعامل فى جمرك الاسكندرية لمنع التهريب :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ المسئولية المشتركة فى الأجهزة الادارية بالموانىء ٠

٢ ـ عمليات التهريب فى ثغر الاسكندرية فى أواخر القرن الثامن عشر ونتائجها ٠

٣ ـ نظم العمل بديوان جمرك ثغر الاسكندرية ٠

٤ ـ نظام عمل بالمراكب التى يمتلكها غير المسلمين والمسماة بالمراكب المستأمنة واجراءات حصولها على تصريح بالسفر والعمل ٠

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالاسكندرية سجل رقم ١٠١ يبدأ من ٢٧ محرم سنة ١٢٠٣ هـ وآخره ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٠٧ وثيقة رقم ٢٤٣ ٠

صور فرمان من ديوان مصر المحروسة

- صدر هذا الفرمان الشريف الواجب القبول والتشريف فى ديواننا السعيد ديوان مصر المحروسة خطابا وانهـا الى أقضى قضاة الاسلام مولانا قاضى افنـدى ثغر الاسـكندرية ، زيد علمه وجميع العلما زيدت فضايلهم وأغوات القلاع ، وسردار مستحفظـان وساير الحكام والأعيان زيد قدرهم نعلمهم هو انه واقع نقصان فى الأموال الأميرية بسبب الأمور الآتى ذكرها فعند حضور هذا الفرمان اليكم وتلاوته عليكم بمحكمة الثغر بحضور جميع التجار وجمهور الناس يكون العمل بمقتضاه ، وأن جميع ما يورد من الأرزاق الى الثغر المرقوم الى أربابه أو الى وكيـله خاص أو عـام يدخل الى مخزن الديوان ويثمن ويندفع جمركـه عن طيب قلب وانشراح صدر حكم المعتاد من غير تعنت وكذلك عند دخـول المراكب الى منية الثغر سواء كان قبطانا أو سركبيا يقـدم الى الديوان الدفتر المتضمن شحنه المراكب وأن لا يتوجهوا القوارب أو خلافهم الى جانب المراكب قبل توجه قارب الديوان اليهم وجميع المواعيد والقوارب والصنادل بتوع المراكب الذى ينقلون الأرزاق لشحن المراكب وتفريغها فيكون ذلك من على اسكله الديـوان ، ولا أحد يشـحن أو يفـرغ فى غير محـلات أسكله الديوان ، ومن آذان المغرب جميـع المواعين والقـوارب والصـنادل يربطـون ولا يسرحوا الى أعمالهم الا وقت شروق الشمس ، وكـل من يهرب أرزاق من الجمرك يؤخذ منه جمركه ويعـاقب ، وكذلك العتـالين والشيالين لم ينقلوا ولا طردا واحدا الى المخزن المذكور الا بعد أداء الجمرك كما هو مشروح ومبين ولا أحدا يمانع خدمة الديوان فى التفتيش ولا أحدا يطلع صاحبا لحماية أرزاق غيره ويجعلوها اعفا رزقه ، ولا احد يشترى أرزا فى المراكب ، ويقوم بدفع الجمرك على نفسه بل يكون دفع الجمرك على البايع وعلى هذا الحـال

يكون الديوان فى أتم الصيانة والحماية ، ولا حدا يبدأ بشحن مركب مستأمن ما لم يكن بيده فرمان من ديواننا السعيد ويسجل بمحكمة الثغر وبعده يأخذ التسريح فى الديوان ، حكم ما جرت به العوايد والخوالى السابقة والعمل بمضمونه والكف الكريم والختم الفخيم عليهما الاعتماد فى ذلك والحذر ثم الحذر من المخالفــة تحريرا فى ١٧ شوال سنة ١٢٠٣ هـ .

ابراهيم بيك أمير اللوا

وقايم مقام مصر سابقا

ملحق رقم (١٣)

العنوان : تعيين شيخ لقيسارية القماش ومسئولياته :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ اجراءات تعيين شيخ السوق أو القيسارية وظروف ذلك ٠

٢ ـ مسئوليات شيخ السوق وحقوقه وواجباته ٠

٣ ـ الأسس التى تقوم عليها عملية اختيار مشايخ الأسواق والقياسر ٠

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية ـ سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ١٢١ يبدأ من ١٧ ربيع الثانى سنة ١٠٧٦ الى ٦ ذى القعدة ١٠٧٦ هـ وثيقة رقم ٤١ ٠

ـ قرر سيدنا ومولانا السيد على أفندى الشهير بقدرى زاده دامت له السيادة الأجل الأمثل الخواجكجى المعتبرى العريق ، الحاج على ابن المرحوم الخواجة المعظم بها الدين الشهير بنسبه الكريم ، أحد التجار هو بالثغر عمره الله شيخا ومتحدثا على طايفة التجار والدلالين بسوق القيسارية والقماش وسوق البزازين

بالثغر المذكور أعلاه بحكم العادة القديمة التى كان عليها الشيخ السابق الآتى ذكره ، عوضا فى ذلك عن الشيخ السابق الحاج عبد القادر بن المرحوم الحاج شمس الدين متفرقة هو بديوان مصر المحروسة زيد قدره بحكم فراغه له عن ذلك عن طيب قلبه وانشراح صدره برضاه وحسن اختياره لأهلية المشار اليه واستقامته وعفته وديانته وكمال استحقاقه ، وليتكلم الشيخ المقرر اليه بين التجار بالقيسارية والجزازين المذكورين بالمعروف والأنصاف من غير حيف ولا اجحاف اسوة من تقدمه من المشايخ السابقة وله الاختصاص بالنظر فى القماش القصير والردىء بالسوقين المذكورين بمعرفة الشرع الشريف وأذن له مولانا أفندى المولى اليه فى مشترى الأقمشة الظهور وغيرها من السوقين المذكورين للرشايدة والاسكندرية بمفرده دون غيره تقديرا وايذانا شرعيين متبولين بالطريق الشرعى وأشهد على نفسه مولانا أفندى المومى اليه بذلك وجرى ذلك وتحرر فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٠٧٦ ٠

ملحق رقم (١٤)

العنوان : العلاقة بين الملتزمين والرعايا ورقابة الحاكـــم الشرعي :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ طبيعة العلاقة الادارية بين الديوان العالى فى القاهرة وبين الأجهزة الادارية فى الموانىء ٠

٢ ـ حقوق الملتزمين وتصدى الأهالى لتجاوزات بعضهم ٠

٣ ـ بعض النظم القضائية المعمول بها فى هذا الصدد ٠

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية ـ سجلات محكمة دميـــاط الشرعيـة سجل ٤٧ يبدأ من ١١ رمضان المعظم سنة ١٠١٦ هـ الى أول ربيع الآخر سنة ١٠١٨ هـ وثيقة رقم ٦٩١ ٠

صورة بيورلدى وارد من الديوان العالى بمصر المحروسة

ـ أقضى قضاة المسلمين أولى ولاة الموحدين معدن الفضـل واليقين مولانا الحاكم الشرعى بثغر دمياط زيدت فضائله ، نعلمه

انه قد اتصل بأسماعنا أن الفلاحين والرعايا متسلطون على الأمنا الملتزمين وغيرهم بدعاوى لا حقيقة لها بسبب حدوث مظالم ومغارم صدرت فى السابق ويجعلون ذلك وسيلة لتضررهم وغرمهم ، وهذا لا نرضاه ولا نقر عليه ، وقد رسمنا بأن يكون الحاكم الشرعى المشار اليه بغاية التيقظ لذلك ، وأنه ما وقع من المغارم والمظالم والحوادث فيما قبل ذلك فلا تسمع الدعوى بسببها على أمين ولا ملتزم ولا غير ذلك واذا ورد عليهم أمر من خصوص ذلك مرتب على انهاء مخالف لما ذكر فذلك لا يعمل به ولا يعول عليه ، وأما الحقوق الشرعية فان كانَ فصل شرعى لا ينقض ولا يعاد ولا تسمع الدعوى فيهثانيا وكل قضية مضى عليها خمسة عشر عاما فتبقى على حكمها وليعتمد ذلك حسن جاويش قولا واحد ، تحرز فى سابع ذى الحجة سنة ١٠١٦ هـ ، وصلى الله على سيدنا محمد على آله وصحبه أجمعين ٠

ملحق رقم (١٥)

العنوان : الملاحة النهرية ودور صوباشى البحر

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ الاشراف المركزى من الديوان العالى بالقـــاهرة على أمن الملاحة النهرية بالتعاون مع الأجهزة الادارية فى الولايـات والكاشفيات والموانىء ٠

٢ ـ مسئوليات القائمين على أمن الملاحة النهرية وحقوقهم مـن خلال نظام الالتزام ٠

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية ـ سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل رقم ٢٠ يبدأ من ١٥ صفر سنة ٩٨٥ لغاية ٧ من ربيع الثانى ٩٨٥ وثيقة رقم ٨٢ ٠

صورة حكم وارد من الديوان العالى بمصر المحمية

ـ صدر هذا المرسوم الى كل واقف عليـــه من القضـــاة والكشاف والأمراء العربان ومشايخهم ، والمتكلمين وولاة الأمـور

وأصحاب الأدراك والحكام والخاص العام ، يتضمن اعلامهم أن الحال اقتضى تعيين فخر الأماثل بخشى جاويش صوباشيا بالبحر بالوجه البحرى على العادة فى ذلك ، فيتقدم كل واقف عليه باعتماد ذلك كما شرح وتقوية يده وشد عضده ومساعدته على تعـــاطى الجزية من الرويسا والمسافرين وحفظ الجدر وقيــام نامــوس السلطنة بحيث لا يحصــل أدنى ضرر على الرعايا من المســافرين ولا حادث ولا تظلم وبسبب ذلك تحرر فى أول ربيع الآخر سنة ٩٨٥ هـ .

ملحق رقم (١٦)

العنوان : اجراءات رفع الملتزمين المخالفين والتحفظ على ممتلكاتهم حماية للمال الميرى :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ الاجراءات المعمول بها فى حالة رفع الملتزمين الأصلاء بالمقاطعات الرئيسية فى حالة اخلالهم بواجباتهم والتزاماتهم ٠

٢ ـ نظم الادارة فى ديوان مقاطعة الالتزام بالموانىء والعاملين فى مثل هذه الدواوين ٠

٣ ـ اجراءات تعيين الملتزمين أو وكلائهم ونوابهم ٠

٤ ـ التراتيب الادارية المعمول بها لضبط متحصلات المقاطعات الرئيسية من الضرائب فى الفترات التى يرفع فيها الملتزمون الأصلاء الى أن يلتزم بالمقاطعة الرئيسية آخرون ٠

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية ـ سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل رقم ٣٣ يبدأ من ١٢ رمضان سنة ١٠٠٣ هـ الى ٩ شوال سنة ١٠٠٣ هـ وثيقة رقم ٥٩٤ ٠

ـ بعد أن ورد البيورلدى المطاع الواجب القبول والاتباع من الديوان الشريف العالى بمصر المحمية على يد قدوة الأماثل والأعيان على أغا جاويش الى أقضى قضاة المسلمين الحاكم الشرعى بالثغر وجميع العلماء والأعيان وأغوات القلاع وساير المتكليمن بالثغر بخصوص تولية الأمير سليمان جاويش كاشف اقليم القليوبية وكيلا عن الأمير محمد المهمندار لمقاطعة الثغر وان ينادى بأرجاء الثغر بالأمن ورفع المظالم عن الفقراء والمساكين والخاص والعام وأن يقبض على الأمير مراد جاويش الملتزم السابق بمقاطعة الثغر وعلى ساير مباشريه وكتبته وخدامه ويختم على جميع حواصله وموجوده وأسبابه وتؤخذ جميع دفاتره وتوضع بصندوق تحت الختم وتحفظ بمجلس الشرع وتجهز مماليكه وعبيده لمصر المحروسة والمباشرين منهم من وجد كفيلا ببدنه يحضره وقت الحاجة فيكفل عليه ومن لا يكفل له يوضع بسجن الشرع الشريف بالثغر ، والموجود الخارج عن الحواصل يكتب بدفتر مفصل الى غير ذلك ، فقوبل ذلك بمزيد من الامتثال وأجهر الندا بأرجاء الثغر المذكور لكافة البرايا وعامة الرعايا بالأمن والأمان ورفع الظلم ودفع العدوان ، وحضر المعين الأمير سليمان جاويش المشار اليه ولبس قفطان السلطنة الشريفة بحضور جماعة من التجار ، وأحضر مصطفى جاويش وكيل الأمير الملتزم السابق المرفوع وقرىء عليه شفاها فأجاب بالسمع والطاعة وتوجه النايب والمعين والأمير ومن سيكتب اسمه بأخره الى ديوان الثغر فوجد الأمير مراد جاويش الملتزم السابق مسافرا عن الثغر وقبض على المباشرين بالديوان المذكور وأخذ منهم ما وجد من الدفاتر المتعلقة بالأمير مراد جاويش وضبط جميع ما وجد بالديوان المذكور لأربابه وما كان لمحل سكن الأمير مراد المذكور على القليل والكثير وكتب بذلك دفتر مفصل فمضى على العادة وقيد علمه بالسجل الحكمى بمحكمة الثغر ، وذكر مصطفى جاويش الوكيل المذكور أن

موكله الأمير مراد مسافر من الثغر المذكور فى تاريخـــه لمصر المحروسة ، وحرر ٠ ما تحصل منه محصول الأسكلة وغيرها وهو من حين سفره الى يوم الأحد أحد عشر شهر تاريخه مبلغ ذلك تسعة وعشرون ألف وستمائة وثلاثة وعشرون نصف فضة ، قبض وكيله أيضا الحاج ولى الدين بن الحـاج صلاح الدين ، وذكـر أن الذى صرفه منها فى غيبة موكله الأمير مراد جاويش المذكور من جوامك العساكر المنصورة وغيره ستة آلاف وأربعمـــائة نصف وتأخر بعد ذلك ثلاثة وعشرون ألف ومائتان واثنان وثلاثون نصفا وضعت ضمن كيس وختم عليها وأحضرت لمجلس الشرع الشريف فوضع يده عليهـا الأمير ابراهيم المعين كى يوصلها الى الخزانة العامرة بمصر المحروسة وعليه الخروج من عهده ذلك الديوان الى الديوان العام لمصر المحروسة ، وبمقتضى ذلك خلت يد الحاج ولى الدين المذكور أعلاه من جميع ما تولى قبضة لموكله الأمير مراد المذكور فى مدة غيبته ، وحرر ضبطا للواقعـة بتـاريخه وبمحفـل الشرع الشريف ٠

ملحق رقم (١٧)

العنوان : النظام المحاسبى لدواوين مقاطعات الالتزام :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ دور كتخدا القبودان في مساعدة القبودان فى الأمور المالية الخاصة بكونه ملتزم مقاطعة الثغر الرئيسية ونظم وتراتيب ذلك ٠

٢ ـ وكيل الخرج السلطانى الموفد من قبل ديوان الروزنامـــة والديوان العالى لاستلام الأقساط المالية من دواوين مقاطعات الالتزام بالثغور لحساب الخزينة السلطانية ٠

٣ ـ النظام المحاسبى المعمـول فى دواوين مقاطعـــات الالتزام بالثغور ٠

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية ـ سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ١١٠ يبدأ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٠٦٨ وتتخلله مواد تقـــع فى سنوات مختلفة ٠ وثيقة رقم ٤٥٤ ٠

ـ قايمة مباركة ان شاء الله تعالى ٠

– حررت بالباب العالى بثغر دمياط امحروس أجـلـه الله تعالى ، وبعد أن ورد الأمر المطاع الواجب القبول والاتباع خطابا لمولانا أفندى وأغاة الحوالة والأمير على كتخدا القبودان وساير المتكلمين بأن يضبط جميع ما تحصل من مال الميرى بثغر دمياط المحروس من غرة شهر محرم الحرام سنة ١٠٧١ هـ وبحـضـرة الحكام والمتكلمين وحضر بمجلس الشرع الشريف الجناب العالى وكيل الخرج الشريف السـلطانى والأمير على كتخدا القبـودان بالثغر والأمير خليل بلوك باشى مستحفظان والأمير محمد بلوك باشى الحـوالة والأمير مصطفى بلوك باشى وكيـل الجناب العـالى بالقاهرة زيد قدره ، وحضرت مباشرو ديوان الثغر وضبطوا جميع ما ورد لديوان دمياط المحروس من غرة شهر محرم الحرام سنة ١٠٧١ الى ثانى شهر صفر تاريخه أى مدة اثنان وثلاثون يومـا من الوارد والصادر واللقط التفاتيش والجهات والعـوايد البرانية فضبط المقبوض جميعه على يد المعلم حاييم اليهودى طرف الديوان وجيمعه ١٨٩١٢٤ نصف فضة وبيانه هو :

عن وارد المراكب المالحية
١٣٩١٤٤ نصف فضة

من عوايد الصابون
٤٨٣ نصف فضة

عن وارد النيل من المراكب
٣٨٣٤ نصف فضة

من مراكب البوغاز الجروم
١٩٥ من مراكب

من تفاتيش المراكب
٥٩٩٣ نصف فضة

ومن جهة الثغر
٣٠٨٥ نصف فضة

من طعمة الأخشاب
٣٤٥ نصف فضة

من المصابغ
٨٣٠ نصف فضة

من القاطعجية	من مراكب البوغاز
٣٠٤٧٦ نصف فضة	٤٩٠ نصف فضة
من المواشط ورأس نوبة	من عوايد حسبة شريفة
٥١٠ نصف فضة	١٨٨ نصف فضة
كيالة ملح من البرانى	من جملة الولايات
١٠٠٠ نصف فضة	٥٢٣٣ نصف فضة
من الصادر من قهوة وكتابة وأرز وخلافه	من الشعرا
١٠٧٧٩ نصف فضة	١٥٠٠٠٠ نصف فضة
من مربوط المراكب والديوان	من وزانى الموردات النيلى
٤١٩٨ نصف فضة	٧٥٠ نصف فضة

الموجب من تعلق الديـــوان فى الثغر عن شهر تاريخه

جامكية أغا الحوالة	جامكية كتبة الأرز
٣١٥ نصف فضة	١٣٠ نصف فضـة
جامكية مباشرين	بشارة المراكب
١٣٠٠ نصف فضة	٢٦٠ نصف فضة
جراية أغا الحوالة والخدم	لكتخدا البوغاز
٦٠٠ نصف قضـــة	٣٧٥٧١ نصف فضة

لأرباب الجامكيات بموجب قايمة :

١١٣٨ نصف فضة

واجمالى المتبقى ١٤٧٧١٠ نصف قضة

ومنه لمواجبات رجال قلاع الثغر ما بيانه هو :

مالبرج الثغر على يد أحمـــــر	ليرج عبد الصمد
كتخدا	على يد محمد
٧٥٥٥ نصف فضة	جوربجى ٩٤٧١ نصف فضة

مالبرج الطينة على يد مراد

جوربجى ١٧٣٥٨ نصف

وجملة ما للقلاع ٣٤٣٨٩ نصف فضة ٠ والخير يكون ٠ والصعب يهون

كاتبه الشاهد بديوان الثغر	مباشر الديوان
مصطفى بن أبي العلا السقا	الزينى محمد
السبع يوسف السكندرى	القاضى عبد الرحمن الحنفى

ملحق رقم (١٨)

العنوان : مقاطعة الخردة وبعض طوائفها ونظم ضبطهـــا وتحصيلها :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ نظام ادارة المقاطعات العامة مثل مقاطعة الخردة من خلال وكلاء عن الملتزم الأصلى أو ملتزمين من باطنه ٠

٢ ـ تعدد وتنوع وتشابك الطوائف التابعة لمقاطعة الخردة ٠

٣ ـ الحمايات وأثرها فى نظام الالتزام ٠

٤ ـ نماذج للالتزام من الباطن فى بعض المقاطعات العامة ٠

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية ـ سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ٩٠ يبدأ من ١٨ محرم سنة ١٠٥٥ هـ الى ٢٩ شوال سنة ١٠٥٤ هـ وثيقة رقم ٥٤ ٠

صورة أمر شريف وارد من مصر المحروسه

مضمونة صدر عنا الأمر الكريم الواجب القبول والتعظيـم الى كل واقف عليه وسامع له وناظر اليه من أرباب الألوية الشريفة

السلطانية وحكام الشريعة المطهرة الاسـلامية والكشاف والحـكام وولاة أمور الاسلام والخاص والعام بالوجه القبلى والبحـــرى والبنادر والثغور نعلمهم أن فخر الأماجد مجمع المحامد الأميـر أحمد جاويش ديوان مصر وملتزم مقاطعة الخردة زيد قدره عرفنا أن ما أضيف لمقاطعة الخردة وصار تابعا لها مع طائفة السقايين والحمامية والمدقنين والأدبا وأرباب الفنون والصنايع الطـوائف الآتى ذكرها وهم طايفة الصيادين للطير ببركة الحــاج والخصوص وطايفة النورة والحدادين بالوجه القبلى والبحرى وقاعة الزقف وسمسرة السختيان بالركن ومشايخ دلالى الأسباب وعلى مشيخة المحلة الكبرى ومشيخة النحارية ومنف ومشيخة اسكندرية ومشيخة رشيد ومشيخة دمياط والمنصورة وبلبيس وجهات الحوشة والحكما والكحالين وبقية الطوايف والحرف ومشايخ الغفر ببولاق والقراءة والاساكفة والقباقبية ومشيخة سوق أخفاف النسا والمنجـــــدين ومشيخة الحياكين والسماكرة والحصرية بالفيوم والواردين منهم لمصر والحكويين فى القهاوى وطايفة الطبـــالين العــــربى لمصر والوجهين القبلى والبحرى وخيال الظل وطايفة الزوامل والحلبية وطايفة الغجر وطايفة الحمالين بالقفص على رءوسهم ، وقد التزم بذلك من باطنه فخر الأماثل والأعيان حســن جاويش لمـدة ســنة كاملة بموجب الحجة الشرعية بيده وهو متوجه لاستخلاص ما على الطوايف المذكورين من المال الميرى الجــارى به العادة بالتمــام والكمال بالسرعة والعجلة من غير تمرد ولا حماية ولا عذر ولا حجة ولا تهاون ولا اهمال بحيث لا يتأخر الدرهم الفرد والحذر كل الحذر من حماية فرد منهم عن القيام بما جرت به العادة مما عليه من المال الميرى ومتى حصل من أحدهم أدنى عنا أو مخالفة فمقرر احضاره للديوان فان المال الميرى من الأمور المهمة ، وقد كتب فى خصوصه حكم آخر أحدهما للوجه البحرى والثانى للوجه القبلى . تحريرا فى ١٨ شعبان سنة ١٠٥٥ هـ .

ملحق رقم (١٩)

العنـــوان : ســـيطرة مشايخ البلد على المقاطعات وادارتها

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ تزايد نفوذ كبار أمراء المماليك من حائزى منصب شيخ البلد واستئثارهم لأنفسهم بمقاطعات الالتزام فى الموانىء وادارتها لصالح كبار الأمراء من المماليك وأتباعهم ٠

٢ ـ بعض العاملين من قبل هؤلاء الأمراء من الشوام الذين حلوا فى الادارة المالية محـل اليهود ٠

٣ ـ ضعف مكانة الأجهزة الادارية فى الموانىء فى تلـك الفترة لصلح كبـر الأمراء من المماليك وأتباعهم ٠

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالاسكندرية ـ سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية سجل ١٠١ يبدأ من ٢٧ محرم سنة ١٢٠٣ هـ الى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٠٧ هـ وثيقة رقم ٤٢٦ ، ٤٢٧ ٠

أقضى قضاة الاسلام مولانا الأفندى قاضى الشرع الشريف وقدوة الأكابر وعمـــدة الأعيـــان الأميـــر لى جاويش سردار

مستحفظان والأمير عثمان أغا دزادرة القلاع والأمراء السدادرة والجوربجية والأعيان بثغر الاسكندرية أعزهم الله ٠

بعد مزيد السلام عليهم لا يخفاهم اننا استخرنا الله تعالى الذى لا خاب من استخاره وقررنا المعلم يوسف فرعون تابعنا معلما للدواوين والمراد منكم أنكم تكونوا محافظين الى الديوان ومعاونين الى معلم الديوان وأتباع الديوان تماما وحفظ الأموال الميرى والتجار وكل من تعدى على الديوان أو خلافه تخرجوا من حقه وان كان يحصل أى خلل لم تقدروا تردوا لنا جواب والله تعالى يستركم ، حرر فى ١٨ محرم ١٢٠٥ ٠

أمير اللو السلطانى

اسماعيل بيك

أقضى قضاة المسلمين مولانا قاضى الشرع وقدوة الأكابر والأعيان الأمير على جاويش سردار مستحفظان والأمير عثمان أغا دزادرة القلاع والأمراء والسدادرة والجوربجية والأعيان بثغر الاسكندرية ، بعد المزيد من السلام عليهم وكثرة الأشواق اليهم لا يخفاهم أن الواصل لكم معلم بولس عفانى مقرر معكم ديوان الثغر وكيل من طرف المعلم يوسف فرعون معلم مقاطعة الدواوين تابعنا والحال تكونوا معه بالمحبة مساعدين فى كامل الأمور العائدة نفعا والصواب ، وضبط وتحصيل الأموال الأميرية من وجوه أربابها حكم القوانين السابقة وسلوك كامل الخدمة والمتدركين كل منهم بوظيفته حفظ الدرك اللازم عليكم وتكونوا مستمعين الكلام وتحت معرفته والذى يحصل منه خلل تخرجوا من حقه وتجعلوا نظركم معاه فى كل ما يمكن وان يحصل أدنى شىء لا نعرفه الا منكم ، والله تعالى يحفظكم ، حرر فى ١٨ من المحرم الحرام سنة ١٢٠٥ هـ ٠ رضوان كتخدا مستحفظان حالا ٠

ملحق رقم (٢٠)

العنوان : اجراءات تنظم حركة الملاحة والابحار للسفن :
ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ النظم المعمول بها فى ادارة الميناء والتى يتم التعامل بمقتضاها مع المراكب والسفن العاملة في هذه المواني‌ء ٠

٢ ـ الاجراءات المطلوبة للسماح للسفن بالاقلاع من المواني‌ء ٠

٣ ـ نظام الضمانة الذى تكفلت به الادارة فى المواني‌ء لوصول البضائع لأصحابها والتزام الربابنة بما فيه سلامة التجار والمسافرين والبضائع ومسئولية الضامنين فى ذلك ٠

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالاسكندرية ـ سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية سجل ١٠٨ يبدأ فى ٦ شوال سنة ١٢١١ هـ الى ٦ ربيع الثانى سنة ١٢١٢ وثيقة رقم ١٩٠ ٠

حضر لدى الحاكم الشرعى الحنفى الواضع ختمه وخطه أعلاه ، مصطفى قابودان حاجى غليونجى ، وأنهى اليه أن سفينته المرساة يومئذ بمينة الثغر الغربية أكراها لجماعة من التجار بأجرة معلومة بينهم وشحنها بأرزاقهم وهى ١٢١٦ زنبيل أرز ،

١١ فصلة كتان ، وبالة واحدة ، ٣ أقفاص نشادر فجملة ذلك يكون ١٢٣١ بموجب تذكرة الخلاص من ديوان رشيد مشمولـــة بختم المحترم خليل أغا أمين الجمرك ومحافظة رشيد حالا ومؤرخة فى ٢٨ من شهر ربيع الأول من شهور سنة تاريخه أدناه ، وألزم نفسه القبودان المذكور بضمان المكرم الحاج أحمد أغا مؤذن أو غلـــو الكريدى بأن يوصل الأرزاق والمذكورة الى محمية اســـلامبول ولا يخرج منها شىء الى بلد غيره وكتب ذلك ضبطا وحفظا للمقال عند توجيه طلب أو سؤال ليراجع عند الاحتياج اليه به ، وجرى ذلك وحرر وسطر فى الخامس من ربيع الثانى ١٢١١ .

ملحق رقم (٢١)

العنوان : نقل الجنود والأسلحة والمؤن الى الدولة العثمانية من مصر :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ استئجار مركب فرنسى التبعيـة لنقل المؤن والجنود وذلك فى الفتـرة التى كانت فيهـا العـلاقة بين الدولة العثمـانية وبين فرنسا طيبة حيث كانت أغلب السـفن المسـتأمنة من السـفن الفرنسية ·

٢ ـ دور الموانىء كقواعد امداد للجيوش العثمانية كانت تمدها بالجند والمؤن والأسلحة ·

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالاسكندرية ـ سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية سجل ٥٥ يبدأ من ٥ محرم سنة ١٠٩٦ هـ الى ١٤ ربيع أول سنة ١٠٩٨ هـ وثيقة رقم ٢٧ ·

بموجب البيورلدى الشريف الوارد من الديوان العالى بمصر المحروسة فى ١٧ شهر تاريخه على يد عمدة الأعيان المفخمين حسين أغا الحوالة بديوان الثغر والوكيل به حالا زيد قدره ، أشهد على نفسه جان بطيستينه قابودان النصرانى الفرنسيس شهوده الاشهاد

الشرعى وهو بأكمل الأحوال وأتم اوصاف المعتبرة أنه قبض وتسلم ووصل اليه من الأمير حسين أغا المشار اليه من مال الديـــوان المرقوم بقية أجـــره عن مركبه المعـــروف بالغليون المرســاه يومئذ بميناء الثغر وقدرها ١٠٠٥٥ نصف فضـــة وذلك خارجـــا عن الخمسمائة قرش أسدى المقبوض بيده بمدينة أزمير بالبــلاد الرومية من طرف السلطنة الشريفة دامت خلافتها فكمل بذلك مبلغ سبعة أكياس بالمصرى وذلك فى نظيــر حملة لطايفة عســكر مستحفظان المجاهدين فى ســـبيل الله بالمراكب المذكـــورة وما هـــو معين من البـــارود والبكسماط بالبيورلدى الشريف ولم يتأخر له من أجـــرة المـــركب المذكورة ولا من البارود والبكسماط شىء قل ولا جل حسبما أشهد على نفسه وأقربه الاشـــهاد والأمراء المذكورين وصـــدقه على ذلك حسين أغا المشار اليه من قبل وقبله التصديق والاقرار الشرعى وعلى جان بطيستينه المذكور حمل العسكر المذكورين بمركبه من الثغر المذكور الى محمية اسلامبول ، وشهد بذلك الاشهاد الشرعى مولانا أفندى المومى اليه أعلاه وحرر ذلك كما وقع فى آخر ربيع الأول سنة ١٠٩٦ هـ .

ملحق رقم (٢٢)

العنوان : تسحب الفلاحين من قرى الولايات المختلفة :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ هروب الفلاحين من قراهم التابعة لكاشيفات وولايات ضمن المقاطعـات الالتزام الريفية ٠

٢ ـ الاجراءات المتبعة لاعادة الهاربين ٠

٣ ـ القواعد المعمول بها حيث تجب اعادة الهاربين من مدة تقل عن عشرة سنوات أما من تجاوزها فلا تثريب عليه ٠

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية ـ سجلات محكمة دمياط سجل ٣٠ يبدأ من ٤ صفر سنة ٩٩٩ هـ الى ٢١ صفر سنة ٩٩٩ هـ وثيقة رقم ٢٤٨ ٠

ـ صدر هذا الأمر الكريم الى كل واقف عليه من أمرا الألوية الشريفة السلطانية وحكام الشريعة المطهرة الاسـلامية والكشـاف والحكام وولاة أمور الاسلام بالوجهين القبلى والبحرى وفقهم الله تعالى ، نعلمهم أن قدوة الأماجد وحاوى المحامد الأمير أحمـــد

الصوفى زيد قدرة عرفنا أن فى تكلمه ناحية بساط بالمنصورة وأن غالب أهلها تسحبوا من البـلاد والأقاليم وعطلوا ما عليهم من المال والفلاحة وحصل بتسحبهم غاية الضرر ، واقتضى الحال أن يتقدم كل واقف عليه بالفحص التام عن المتسحبين من الناحية أينمـــا كانوا وحيثما وجدوا وتجهيزهم الى بلدهم ومحـل اقامتهم ليقوموا بما عليهم من المال والفلاحة حيث كان تسحبهم دون العشر سنوات من غير أن أحدا يحميهم عن العودة قولا واحدا والمعين لذلك فخر الأعيان حسن جاويش فليعتمد تحريرا فى أواسط رجب سنة ٩٩٩ هـ بمصر المحروسة ، مكمل بخط الأمير الدفتردار وختم مولانا قاضى قضاة العساكر ٠

ملحق رقم (٢٣)

العنوان : ادارة ديوان الموجبات في مصر القديمة (ديوان مقاطعة مصر القديمة) :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ مكان مصر القديمة كميناء نهرى تجارى هام ومركز ترد اليه البضائع والتجارات من الفيوم والصعيد ٠

٢ ـ نظم ادارة ديوان مقاطعة الالتزام فى مصر القديمة ٠

٣ ـ اهتمام الادارة متمثلة فى الديوان العالى وفى مصر القديمة بالشكاوى من ظلم الملتزمين بالتحقيق والتمحيص والتقويم ٠

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالقاهرة ـ سجلات محكمة مصر القديمة الشرعية سجل ١٣٠ يبدأ فى ١٣ رمضان امعظم سنة ١٠٧٦ هـ الى أول رجب سنة ١٠٨٠ هـ رقم الوثيقة ٩٩٢ ٠

ـ سبب تحرير حروف وموجب تسطيرها هو أنه بمجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف بالجامع المنصورى بمصر القديمة عمره الله تعالى بذكره ، أن ورد البيورلدى الشريف الواجب

القبول والتشريف من حضرة سيدنا ومولانا افتخـار الأماجد الكرام وعمدة الكبرا الفخام الجناب الكريم العالى جامع رتب المفاخـــر والمعالى الأمير يوسف بيك أمير اللوا الشريف السلطانى وصاحب العز المنيف الخاقانى ، قائم مقـام يومئذ بالديار المصرية خصــه الله تعالى بألطافه الخفية لما ورد على يد فخر الأعيان وعمدة ذوى الشأن محمد جاويش الديوان فى ثانى بؤنه مؤرخ برابع عشر شهر تاريخــه مرتب على عرضحال أن شخص يدعى عبد الباقى الفيومى من مضمونه أنه حضر لمصر القديمة بما معه من الحمول فتعرض له شخص يدعى موسى اليهودى وطلب منه الموجب عن ذلك فذكر أنه لم يكن عليه موجب فتعدى له وحقرة الحقارة الشديدة ، فبرز أمر مولانا قايم مقام المشار اليه بالكشف والاستفسار عن ذلك وعرض على حضرته الشريفة خطابا الى مولانا الحــاكم الشرعى المشار اليه أعلاه وسردار الينكجرية وزعيم مصر القـديمة وقوبل ذلك بمزيد الامتثال ، وتوجه مولانا الحاكم الشرعى المشار اليــه أعلاه والأمير محمد جاويش المعين فى خصـــوص ذلك والأمير مصطفى جاويش زعيم مصر القديمة وفخر الأعيان سليمان جوربجى سردار الينكجرية المحافظين بمصر القـديمة الى المحـل المعروف بالديوان المعد لأخذ الموجبات فوجدوا السيد الشريف على بن أبى زيد وابن أحمد سلطان الزيات ، والزينى خليل ورفيقه رمضان الينكجرى ، والمحترم على موسى المتسبب ، والزينى جعفر من طايفة عزبان واستفسر منهم عن ذلك فاخبروا عن الاستفسار منهم بأن العادة جريت على أن الأحمال الواردة من ناحية الفيوم أن كل حمل محزوم عليه موجب خمسة وثلاثون نصفا فضة فطلبوا منه ثلاثين نصف بناقص عن القانون خمسة أنصاف وللسردار خمسة أنصاف عادته فى ذلك فامتنع فى ذلك ، ولم يدفع وأغلظ على موسى اليهودى وكيل الملتزم على الموجبات وعلى أتباع السردار المشار اليه وهما النورى على ورفيقه جعفر وفزع عليهم بنبوت وضربهم

ولم يدفع شيء من العوايد التى عليه ، وفزع أيضا على الجمالى يوسف الشاد بديوان المواجبات المذكور ، ولم يحصـــل له من أحدهم تشويش ولا ضررر وأخبروا بذلك كذلك اخبارا شرعيا . ولما تم الحال على هذا المنوال كتب بيان بهذا بصورة الحال عند الطلب والسؤال ليعرض على من له ولاية الأمر ليعمل بمقتضاه ، تحريرا فى يوم الخميس المبارك ١٥ شهر شـــوال المبــارك سـنة ١٠٧٩ هـ ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ٠

ملحق رقم (٢٤)

العنوان : تعيين يازجى لتجار المغرب وطرابلس الغرب :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ اقرار الادارة فى مصر لترشيح والى طرابلس الغرب لأحد التجار كوكيل يرعى التجار من أهل طرابلس ٠

٢ ـ مسئوليات هذا الوكيل والمتمثلة اجمالا فى الاشراف على التجارة والتجار التابعين لطرابلس فى ثغر الاسكندرية ٠

مصدر الوثيقة :

دار المحفوظات العمومية ـ سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية سجل رقم ٩ يبدأ فى ٩ من جمادى أول سنة ١١٨٣ هـ الى ١٩ رمضان سنة ١١٨٩ ، مخزن ٤٦ ـ عين ٦٩ محفظة ٥٦ ٠

« صورة فرمان شريف من طرابلس الغرب من قبل على باشا قرمايلى ومتوحد بفرمان شريف من قبل مولانا الحاج محمد راقم باشامحافظ الديار المصرية »

ـ الى من يقف على هذا المنشور والظفر المأثور من كافة التجار والمتسببين الواردين من الأقطار والمقيمين بثغر الاسكندرية

نعلمهم أن المكرم الأجل الحاج محمد الركراك جعلنـــاه يازجى بالاسكندرية على التجار من أهل ترابلس وغيرهم من جماعـــة الجراية والحجاج لينظر فى أمورهم وكافة شئونهم ويكتب فيمـا بينهم على عادة البازجية الأقدمين والسابقين من غير معارض لـه فى ذلك ولا ممانع ولا منازع كاتبا رضيا وعدلا زكيا يقف بين التجار بالسوية ولا يميل على أحدهم بالكلية ، وله مناكل الحرمة والاحترام والبر والاكرام على مرور الليالى والأيام والشـــهور والأعوام ، ومن خالف فى قوله وارتكب خلاف فعله ناله عقابنـا الأليم وجرعناه طعم الحميم ، وصلى اللهم على سيدنا محمـــد المبعوث بالكتاب عليه وآله وجملة الأصحاب ٠

مكتوب فى أواسط جمادى الثانى سنة ١١٨١ هـ ٠

ملحق رقم (٢٥)

العنوان : مساهمة صناع السفن فى الثغور فى بناء الأساطيل العثمانية :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ الاستعانة بصناع السفن فى الثغور من النجارين والحدادين وغيرهم لصناعة السفن العاملة فى الأسطول العثمانى ٠

٢ ـ التراتيب الادارية التى تحكم عملية حشد هؤلاء الصناع وسفرهم وأجورهم والجهات المسئولة عن ذلك ٠

٣ ـ من المسئوليات الدنيوية للحاكم الشرعى ٠

مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية ـ سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ٥ يبدأ من ٢٥ صفر سنة ٩٧٣ هـ الى ١٤ شوال سنة ٩٧٣ هـ وثيقة رقم ٣ ٠

ـ بعد أن ورد الحكم الشريف العالى من الديوان العالى بالديار المصرية أعلاها الله تعالى على يد فخر أمثاله جعفر جاويش ، وفى مضمونه المنيف ، بعد توضيح الخطاب لطلب

القلافطة والنجارين والحدادين للمهم السلطاني بحيث لا يتأخر أحد منهم أحد ويحضر بهم الحاكم الشرعى بنفسه أو أحد من نوابه معتمد عليه ، وقوبل ذلك بمزيد من السمع والطاعة ، ووقع القبض على خمسة وعشرين رجلا منهم أربعة عشر رجلا نجارا وأحد عشر رجلا من الحدادين ، وكتب أسماؤهم بدفتر منفصل وقلمهم الجاويش المشار أعلاه وعين شخص من نواب الشرع الشريف ، ونزل مع الجماعة المذكورين بالمراكب للسفر وأقلع الركب المذكور حتى وصل البر الغربى فرده الجاويش المشار اليه أعلاه وأشهد على شهوده الاشهاد الشرعى وهو مجال الصحة والسلامة والطواع والاختيار أنه لا حاجة لى بالمعين المذكور وأنه قد قبض كلفه ذلك ستة دنانير ذهبا سلطانيا ، وانقضى ذلك وكتب ضبطا للواقعة فى تاريخه ،

الشهود ـ الشيخ نور الدين المناوى الشافعى ، شمس الدين الوفائى الحنفى ، أبو العباس المرجاوى .

ملحق رقم (٢٦)

العنوان : العلاقات التجارية بين مصر ودول اوربا :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ خضوع العلاقة بين التجار الأوربيين العاملين فى الموانىء وبين دواوين الجمارك والأجهزة الادارية للمعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين الدول التابعين لها وبين الدولة العثمانية واحترام هذه المعاهدات ٠

٢ ـ من نظم الادارة فى ديوان الجمرك وضبط العلاقات التجارية ٠

٣ ـ دور القناصل الأجانب واهتمام الأجهزة الادارية فى الموانىء برعاية التجارة والتجار الأوربيين ٠

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالاسكندرية ـ سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية سجل ١٠١ يبدأ من ٢٧ محرم سنة ١٢٠٣ هـ الى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٠٧ هـ ـ وثيقة رقم ١٩٠ ٠

صورة مكتوب من مصر المحروسه

- اقضى قضاة الاسلام كمال ولاة الأنام قـــاضى الشرع الشريف مولانا أفندى بثغر الاسكندرية بعد السلام عليكم لا يخفـــاه سابق تاريخه وقع كلام ما بين حضرة قنصل انجـــلترا وما بين معلمين الديوان من قبل الجمرك المطلوب عن البضـــائع ووقع شـــيئا ما بينهم فأرسلنا أحضرنا العهد والخط الشريف الذى تحت يـــد القنصل وحضرنا معلمين الديوان وعرفناه أن لازم يمشوا عـــلى حكم العهد تامة والخط الشريف المذكور ، ولم صار منهم تقصير وأجابوا الى الصلح على أن يكون على المائة ثلاثة على البضائع التى تحضر الى القنصل المذكور ، وفى وقت تاريخـــه لم يعد بينـــه وبين معلمين الديوان خلاف وصاروا يحاسبوه على موجب ذلك ، يكون معلومكم وطلبت لأجل منع المنازعة فى المستقبل تسجلوا فى المحكمة الشريفة وأننا أمرنا معلمين الديوان الذى فى طرفكم أن يمشوا على موجب العهد تامة الذى بيد حضرة القنصل الانجليزى وان طلب المذكور أن يسجل أيضا الشروط الذى بيده تسجلوه له على حكم مطلوبة ، وطلبت من راحة المذكور الراحة التامة فى كل بد وسبب ، حرر فى شهر جمادى الأول سنة ١٢٠٦ هـ

أمير اللوا الشريف

ابراهيم بك

ملحق رقم (٢٧)

العنوان : مراد بك وحيازته مقاطعات الجمارك :

ما يستفاد من الوثيقة :

١ ـ حيازة مراد بك وابراهيم بك لمقاطعات الالتزام فى الموانىء واستئثارهم بها وادارتها من قبلهم ٠

٢ ـ انتشار التهريب فى ثغر الاسكندرية وأسباب ذلك ونتائجها ومحاولات التصدى للتهريب ٠

٣ ـ تنظيم التعامل بين الموانىء وتخصيص دمياط فى ذلك الاطار بوارد وصادر الشام ٠

مصدر الوثيقة :

الشهر العقارى بالاسكندرية ـ سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية سجل ١٠٧ يبدء فى ٨ من صفر الخير سنة ١٢٠٨ هـ الى ٢١ من شعبان سنة ١٢١٢ هـ ، وثيقة رقم ٢٣ ٠

ـ صدر هذا الفرمان الشريف المطاع الواجب القبول والتشرف والاتباع من ديوان مصر المحروسة العالى دامت له المفاخر والمعالى ، خطابا الى قدوة القضاة والحكام حاكم الشرع الشريف

والسادات العلماء والأشراف والسردار وأغات الحوالة وسائر المتكلمين من الحكام والأعيان وكامل التجار بثغر الاسكندرية نعلمهم أن حضرت افتخار الأمرا الكبار والكبرا الفخام أولو القدر والمجد والاحترام أمير اللوا الشريف السلطانى والعلم المنيف الخاقانى أمير الحج الشريف المصرى سابقا أمير اللوا مراد بك دام عزه أنهى الينا بأن مقاطعة الدواوين والاسكلها متأخر منها تحت الأموال الأميرية مبلغ مال له صورة فعند ذلك التزم به على نفسه حضرة أمير اللوا المومى اليه ، وبقيت الدواوين المذكورة فى تعلقه وتحت تصرفه والتزامه ، ولقد تحققنا أن أغلب هذا العجز الحاصل من ديوان الثغر طرفكم بسبب تهريب البضايع من الكمرك وتثمين البضائع بربع قيمتها وما كفى ذلك فمنهم الذى يطلع بضاعة من الديوان قهرا واغتصابا ومنهم الذى يعمل عليهم مصطلح بدون كمرك فبسبب ذلك حصل النقص والعجز فى الأموال الأميرية وهذا الأمر لا يرضينا ولا يرضى مولانا السلطان والحال عند ايصال هذا الفرمان اليكم وتلاوته عليكم تجمعوا كامل التجار وتنبهوهم وتؤكدا عليهم أن كل منهم يمتنع عن تهريب البضائع وتلزموهم يطلعوا بضايعهم الى ديوان السلطان ويعطوا كمركها بالحد والانصاف ولازم ان كامل البضايع الصادرة والواردة تثمن بسعر ما تساوى قيمتها كل وقت بوقته ويقوموا بدفع الكمرك الذى عليهم حكم الخوالى السابقة لا زائد ولا ناقص فنؤكد ونشدد عليكم من تثمين البضائع بسعر الله الحاضر على كافة التجار الخواص والعوام ، والحاضر يعلم الغايب وقانون الجمرك تجروه حكم السوابق .

وبلغنا أن بعض التجار يحضروا الى الثغر بدخان من بر الشام فهذا حق ديوان دمياط ، ولابد عدم انحراف لقانون الدواوين فلازم يكون العمل بمقتضى ذلك ونؤكد عليكم أن تنبهوا على كامل

القوارببة من المغرب يربطوا قواربهم والقارب الذى يخرج بالليل يحرق ولازم تكونوا مساعدين ومعاونين الى معلم الديوان وجماعة الديوان وتمنعوا كل من يتعرض لهم بالأذى ، حيث أن خدامين الميرى لازم صيانتهم وحمايتهم وتكونوا فى غاية الهمة والاجتهاد والضبط الشافى والحفظ والصيانة الى الأموال الأميرية ، ويكون العمل بمقتضى ذلك حكم المشروح أعلاه ولا تخـــالفوه ، والكف الكريم والختم الفخيم عليهما الاعتماد .

حرر فى شهر رجب سنة ١٢٠٨ هـ .

أمير اللوا الشريف

مراد بيـك

فهرس المصادر والمراجع

أولا : الوثائق :

تنوعت الوثائق التى رجع اليها البحث وأفاد منها واعتمد عليها بصفة أساسية فى مختلف دور حفظ الوثائق فى مصر ، وتحتوى على مواد متنوعة تنقل الينا تفاصيل واسعة عن النظم الادارية والمالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، ونتناول هذه الوثائق بحسب كل دار حفظ تتبع لها وذلك على النحو التالى :

(أ) دار الوثائق القومية بالقاهرة :

ـ السجلات المالية (دفاتر الرزنامة) :

١ ـ دفاتر أصول مال اسكلها وسقاطعات تابع قلم شهـر وهى مجموعة كبيرة من السجلات تبدأ فى سنة ١٠٨٨ هـ بسجل تحت رقم ٤١٤٠ عمومى عين ٥٣ نوعى ١ ، وتركى ١ ، وتنتهى بسجل سنة ١٢٠٨ هـ تحت رقم ٤٢٧٣ عمومى عين ٥٤ نوعى ١٣٥ تركى ١ .

٢ ـ دفتر أمناى مذكورين ملتزمين اسكلهات مذكـورين سنـة

١٢١٨ ، تحت رقم ٥٦٣٨ عمومى ، نـــوعى ٣٥٩ عين ٧٤ تركى ١ .

٣ ـ دفتر كشيدة ديوان مصر عن أول توت الواقع فى ٦ صفر الخير سنة ١٠٧٤ هـ تحت رقم عمومى ٥٢٤٩ نوعى ٦ عين ٧١ تركى ١ .

٤ ـ دفتر توزيع أرباب وظايف ومشايخ عظام سنة ١١٧٨ هـ ، وتحت رقم ٥٦٣٨ عمومى ـ نوعى ٦ عين ٧١ تركى ١ .

٥ ـ دفتر بقايا مال صيفى وشتوى واسكلها ومقاطعـــات سنة ١١١٥ هـ ، وتحت رقـــم ١٠٥ عمـــومى ، نوعى ٢٨ عين ٢ تركى ١ .

٦ ـ دفتر بسط وتطبيق واردات ومصاريف خزينة عامرة محروسة مصر حميت من الآفات عوالاصر واجب عن أول توت كـواقع فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١١١٧ هـ تحت رقم عمومى ٢١١٤ نوعى ٩ عين ٢٩ تركى ١ .

٧ ـ دفتر كشيدة ديوان مصر وقيدية أوامر شاهانية وأوامـــر عالية بتعيين ورفت موظفين وترتيب وصرف مرتبات ومعاشات برمعتادات فى المدة من سنة ١١٨٣ هـ الى ١٢٠٨ هـ .

٨ ـ دفتر ميزان واردات مال وخراج أراضى ومال اسكلهـــــا ومقاطعات واجب عن أول توت الواقع فى ١٩ ربيع الأول سنة ١١٤٥ هـ بر موجب املاء قلم روزنامة بحساب جرد ـ تابع قلم شهر ـ رقم عمومى ٢١٢٩ نوعى ٢٤ عين ٢٩ تركى ١ .

٩ ـ دفتر مصاريف سايرة خزينة عامرة محروسة مصر حميت من الآفات والاصر واجب عن أول توت الواقع فى ١١ جمادى الأولى سنة ١١٨٦ بر موجب مصر قديم تابع قلم روزنامة

(اخـراجات) رقـــم عمـــومى ٢٢٠ نوعى ٩٥ عين ٣٠ تركى ١ ٠

١٠ــ دفتر اجمالى حسابات ولاية محروسة مصر ومحصول خراج أراضى مع المضافات ومال اسكلها ومقاطعات ومال كشوفية كبير براى كسوة شريفة وصرة حرمين شريفين سنة ١١١٧ هـ، عمومى ٢١١٤ نوعى ٩ عين ٢٩ تركى أ ٠

١١ــ دفتر اجمالى وترتيب زيادات مضـــافة للميرى من غيـــر مضافات انكسار الخزينة العامرة لأجل مسـاعدة انكســار ولاية محروسة مصر فى زمن حضرة اسماعيل باشا محافظ ولاية مصر سنة ١١٠٧ ، رقم عمومى ٥٠ نوعى ٥٠ عين ٢٤ ، تركى ١ ٠

سجلات محكمة دمياط الشرعية :

وقد أفاد البحث ورجع الى مائتين وستة وسبعين سجـــلا غطت الفترة مدار البحث تقريبا ــ حيث يبـدأ السجل الأول فى ١١ من محرم سنة ٩٥٢ هـ وينتهى فى ٣ شعبان سنة ٩٧ هـ ، أما السجل الأخير رقم مائتين وستة وسبعين فيبدأ فى ١٢ صفر الخير سنة ١١٩٢ هـ وينتهى فى ١٤ جمادى الأولى سنة ١١٩٣ هـ ٠

وتحتوى هذه السجلات على معلومات اقتصادية واجتماعيـــة ومالية وادارية بالغة الفائدة تكشف الكثير من الجوانب عن هذا العصر ٠

(ب) دار المحفوظات العمومية :

سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية وهى مجموعة من ستة عشر سجلا تبدأ من سنة ١١٣٠ هـ وتنتهى سنة ١٢٠٧ هـ ، وتتبع

مخزن ٤٦ تركى عين ٦٩ اضافة الى خمسة عشر سجلا لسنوات متفرقة من القانون الثامن عشر الميـــلادى تابعــة لمحكمة دميــاط الشرعية ٠

(جـ) الشهر العقارى بالقاهرة :

وتحتوى هذه الدار على ســجلات المحاكم الشرعية لاخطــاط القاهرة ، كما تحتوى على سجلات محكمة بولاق ومصر القديمــة وسجلات محكمة القسمة العربية والعســــكرية والديوان العالى وغيرها وقد رجع البحث الى ما يلى :

— سجلات محكمة بولاق الشرعية ، وبلغ عدد السجلات التى تناولها البحث تسعة وسبعين سجلا تبدأ فى غرة رمضــان سنة ٩٤٣ هـ وتنتهى فى ٢٨ شوال سنة ١٢٠٠ هـ ٠

— سجلات محكمة مصر القديمة ، وقد رجع البحث الى مائــة وثلاثين سجلا تبدأ فى سنة ٩٥٠ هـ وتنتهى فى سنة ١٠٨٠ هـ٠

— سجلات محكمة القسمة العسكرية وقد رجع البحث الى عدد قليل من السجلات منها السجلات تحت الأرقام التالية ٦ ـ ٢١ ـ ٣٥ ـ ١٠١ ـ ١٣٥ ، وأفاد منها فائدة قليلة قياسا الى غيرها من السجلات ٠

— دفتر ديوان عالى رقم ١ للسنوات ١١٥٤ هـ الى ١١٥٦ ، ورقم ٢ للسنوات من ١١٧٧ هـ الى ١٢١٤ هـ ٠

(د) الشهر العقارى بالاسكندرية :

— وتحتوى هذه الدار على سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية وقد أفاد البحث ورجع الى مائة وسبعة سجلا يبدأ أولها فى ٢٤ شعبان سنة ٩٥٧ هـ وينتهى بالسجل رقم ١٠٧ فى جمادى الآخرة سنة ١٢١٣ هـ ٠

(هـ) أرشيف الحملة الفرنسية (Archives de la querre)

E. Poussielgue : Etat des Droits qui perce vent le capitaine de port au Marche de suez. P6-15 (23 Fructador an VII/9 september « 1799 »

Armee d'oriental B 6-8 - Administration financied d'Egypte.

(دفتر يتضمن علم محصول بندر رشيد عن وارد المعاشات من مصر المحروسة ووارد التقارير من اسكندرية ووارد بحر الشرق وحادثة الأرز الأبيض وغيره – ابتداء من شهر ربيع أول سنة ١٢١٣ هـ لغاية شهر ربيع الآخر سنة ١٢١٤ هـ سنة ألف ومائتين وأربع عشرة هلالية) ٠

ثانيا المخطوطات :

١ – أحمد العريشى : دفتر علم وبيان طرق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها – مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣١٥١) تاريخ ٠

٢ – محمد بن أبى السرور البكرى : المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية – مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٩٢٦ – ميكروفيلم ١٠٥٤٨ تاريخ ٠

– النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية – مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٦٦ تاريخ ٠

٣ – مجهول : الدرة المنصانة فى وقايع الكنانة من ١٠٩٩ هـ الى ١١٦٨ هـ مخطوط فى Badlain-Oxford - Ms Bruce 43.

٤ – مصطفى بن الحاج ابراهيم تابع المرحوم حسن أغا عزبان دمرداش :

– تاريخ وقايع مصر القاهرة – مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٠٤٨ تاريخ – ميكروفيلم ١٢٢٧١ ٠

- مجموع لطيف يشتمل على وقايع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠ الى آخر تاريخ المجموع سنة ١١٥٢ ·· المكتبة الوطنية بفينا برقم Cod-Arabe 391 - His - 38

٥ - مصطفى الصفوى الشافعى القلعاوى :

- تاريخ صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج رقم ٥١ تاريخ ·

٦ - يوسف أفندى الملوانى الشهير بابن الوكيل : تحفة الأحباب فيمن ملك مصر من الملوك والنواب مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج رقم ٨٠ تاريخ ·

وبآخره مخطوط بعنوان « الذيل على كتاب تحفة الأحباب ، وضع وتصنيف مرتضى بيك الكردى الدمشقى يبدأ من سنة ١١٣١ هـ الى ١١٣٦ هـ ·

ثالثا : المصادر المطبوعه :

١ - ابراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى الحنبلى :

تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق - تحقيق د· عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم القاهرة - طبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية سنة ١٩٨٦ م ·

٢ - أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى الماوردى :

- الأحكام السلطانية والولايات الدينية - الطبعة الثالثة - القاهرة - مطبعة مصطفى الباب الحلبى سنة ١٩٧٣ م ·

٣ ـ أبو العباس أحمد بن على القلقشندى :

ـ صبح الأعشى فى صناعة الانشا ة خمسة أجزاء ـ الناشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمـــة والنشر سنة ١٩٦٣ م ٠

٤ ـ أبو عبد الله محمد بن ابراهيم اللواتى :

ـ تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ـ دار الكتاب اللبنانى ٠

٥ ـ أبو سالم سيد بن عبد الله العياشى :

ـ ماء الموائد المعروف باسم الرحلة العياشية الجزء الأول ـ طبع حجر فاس سنة ١٨٩٨ م ٠

٦ ـ أحمد الدرداش كتخدا عزبان :

ـ الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ـ تحقيق د٠ عبد الرحيـم عبد الرحمن عبد الرحيم القاهرة ـ المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية طبعة ١٩٨٩ م ٠

٧ ـ أحمد شلبى بن عبد الغنى :

ـ أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الـوزراء والباشات ـ تحقيق د٠ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ـ القاهرة ـ الناشر مكتبة الخانجى سنة ١٩٧٨ م ٠

٨ ـ تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب السبكى :

ـ معيد النعم ومبيد النقم ـ تحقيق محمد على النجار وأبـو زيد شلبى ـ محمد أبو العيون القاهرة طبعة دار الكتاب العربى سنة ١٩٤٨ م ٠

٩ ـ تقى الدين أحمد بن تيمية :

ـ السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية ـ دار الهلال سنة ١٩٨١ • القاهرة •

١٠ـ تقى الدين أحمد بن على المقريزى :

ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ـ جزءان ـ طبعة دار صادر بيروت •

١١ـ جان ليو الافريقى (الحسن بن محمد الوزان الزيانى) :

ـ وصف افريقيا ـ ترجمة عن الفرنسية عبد الرحمن حميدة وراجعه على عبد الواحد ـ الناشر جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ـ الرياض سنة ١٣٩٩ هـ •

١٢ـ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى :

ـ حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة جزءان ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ دار احياء الكتاب العربى سنة ١٩٦٨ •

١٣ـ حسين أفندى الروزنامجى :

ـ ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانيـــة ـ نشر وتحقيق د• محمد شفيق غربال ـ مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية ـ المجلد الرابع ـ الجزء الأول سنة ١٩٣٦ م •

١٤ـ صارم الدين ابراهيم بن محمد بن دقماق المصرى :

ـ الانتصار بواسطة عقد الأمصار ـ القسم الأول ـ تحقيق لجنة احياء التراث العربى ـ طبعة الآفاق الجديدة ـ بيروت•

١٥ـ عبد الرحمن بن نصر الشيرزى :

ـ نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ـ تحقيق ومراجعة د٠ السيد الباز العرينى ـ بيروت ـ دار الثقافة ٠

١٦ـ عبد الرحمن بن حسن الجبرتى :

ـ تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ثلاثة أجزاء ـ الناشر دار الجبل ـ بيروت ـ مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ـ تحقيق وشرح حسن محمد جوهر ـ عمر الدسوقى ـ الناشر لجنة البيان العربى ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩ م ٠

١٧ـ عبد الغنى اسماعيل النابلسى :

ـ الحقيقة والمجاز فى الرحلة الى بلاد الشام ومصر والحجاز تقديم واعداد أحمد عبد المجيد هريدى ـ طبعة هيئة الكتاب سنة ١٩٨٦ م ٠

١٨ـ **عماد الدين اسماعيل محمد بن أبى الفداء :**

ـ تقويم البلدان ـ طبعة باريس سنة ١٨٥٠ م ٠

١٩ـ غرس الدين بن خليل بن شاهين الظاهرى :

زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ـ نشر بولس راويس ـ باريس سنة ١٨٩٤ ٠

٢٠ـ قانون نامة مصر (الذى أصدره السلطان سليمان القانونى لحكم مصر) ترجمه وقدم له وعلق عليه د٠ أحمد فؤاد متولى ـ الناشر مكتبة الأنجلو سنة ١٩٨٦ م ٠

٢١ـ محمد بن أحمد بن اياس :

ـ بدائع الزهور فى وقائع الدهور ـ الجزء الخامس تحقيق

محمد مصطفى ـ الناشر ـ الهيئة امصرية العامة للكتاب القاهرة سنة ١٩٨٤ ٠

٢٢ـ محمد بن أحمد بن جبير الكنانى الأندلسى :

ـ رحلة ابن جبير فى مصر وبلاد العرب والشام ـ طبعة دار الكتاب اللبنانى ٠

٢٣ـ محمد بن أحمد القرشى ابن الأخوة :

ـ معالم القربة فى أحكام الحسبة ـ تحقيق محمد محمود شعبان ـ صديق أحمد عيسى ـ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة سنة ١٩٧٦ م ٠

٢٤ـ محمد بن عبد المعطى أبى الفتح الاسحاقى :

ـ أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول ـ الطبعة الأولى ـ المطبعة العثمانية ـ القاهرة سنة ١٩٣٠ م ٠

رابعا : المراجع العربية

١ ـ د٠ ابراهيم على طرخان :

ـ مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ـ سلسلة الألف كتاب ـ القاهرة ـ مكتبة النهضة سنة ١٩٦٠ م ٠

٢ ـ د٠ أحمد السعيد سليمان :

ـ تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ـ القاهرة دار المعارف سنة ١٩٧٩ م ٠

٣ ـ د٠ أحمد السيد دراج :

ـ ايضاحات جديدة عن التحول فى تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع الهجرى ـ الناشر الجمعية المصرية

التاريخية ـ المحاضرات العامة للموسم الثانى سنة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ طبعة سنة ١٩٦٨ ٠

٤ ـ د٠ أحمد فؤاد ومتولى :

ـ الوجود الروسى المبكر في البحر الأحمر ـ بحث منشور ضمن أعمال الندوة العلمية لجامعة عين شمس سنة ١٩٨٥ م والتى نشرت فى كتاب دراسات فى الأدب والتاريخ التركى المصرى ـ دار الفكر العربى سنة ١٩٨٩ م ٠

٥ ـ ادى شير :

ـ كتاب الألفاظ الفارسية العربية ـ الناشر دار العرب للبستانى ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨ م ٠

٦ ـ د٠ توفيق الطويل :

ـ التصوف في مصر ابان العصر العثمانى ـ الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠ م ٠

٧ ـ د٠ درويش النخيلى :

ـ السفن الاسلامية على حروف المعجم ـ الناشر جامعة الاسكندرية سنة ١٩٧٤ م ٠

٨ ـ د٠ سعيد عبد الفتاح عاشور :

ـ العصر المماليكى فى مصر والشام ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة ـ دار النهضة العربية سنة ١٩٧٦ م ٠

٩ ـ د٠ سيد عبد العزيز سالم :

ـ تاريخ الاسكندرية وحضارتها فى العصر الاسلامى ـ الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة سنة ١٩٨٢ م ٠

١٠ ـ د٠ شوقى عبد القوى عثمان :

ـ تجارة المحيط الهندى فى عصر السيادة الاسـلامية ـ سلسلة عالم المعرفة ـ العدد ١٥١ ـ المجـلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ٠

١١ ـ طوبيا العنيسى :

تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية مع ذكر أصلها ـ الناشر دار العرب للبستانى سنة ١٩٦٥ م ٠

١٢ ـ د٠ عبد الحميد حامد سليمان :

ـ دمياط فى العصر الاسلامى ـ رسالة ماجستير لم تنشر ـ كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٨٧ ٠

١٣ ـ د٠ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :

ـ الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ـ مكتبة مدبولى القاهرة ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٨٦ م ٠

ـ النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى ٠

ـ نشوء الرأسمالية المحلية المصرية خلال العصر العثمانى ٠

ـ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والولايات العربية إبان العصر العثمانى ٠

القضاء فى مصر العثمانية ٠

وهى بحوث متنوعة جاءت ضمن كتاب « فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى » ـ الناشر الهيئة المصريـة العامة للكتاب ـ سلسلة تاريخ المصريين رقم ٣٨ ٠

١٤ ــ د٠ عبد الرحمن فهمى محمد :

ــ النقود العربية ماضيها وحاضرها ــ بحث منشور ضمن أعمال ندوة الجبرتى ــ الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ سلسلة المكتبة الثقافية العدد ١٠٣ سنة ١٩٧٤ ٠

١٥ ــ د٠ عبد العزيز محمد الشناوى :

ــ الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ــ الجزأين الأول والثانى الطبعة الأولى ــ مكتبة الأنجلو ــ القاهرة سنة ١٩٨٠ ٠

١٦ ــ د٠ عبد الكريم رافق :

ــ بلاد الشام ومصر بين الفتح العثمانى الى حملة نابليون بونابرت ــ سلسلة دراسات فى تاريخ العرب الحـــديث ــ دمشق سنة ١٩٦٨ م ٠

١٧ ــ د٠ عبد الوهاب بكر :

ــ ميناء دمياط ودوره فى العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الليفانت خلال القرن الثامن عشر ــ جامعة الزقازيق ٠

١٨ ــ د٠ عراقى يوسف محمد :

ــ الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الطبعة الأولى ــ دار المعارف ــ القاهرة سنة ١٩٨٥ ٠

١٩ ــ د٠ عطيــة القوصى :

ــ تجارة مصر فى البحر الأحمر ــ طبعة دار النهضة العربية ــ القاهرة سنة ١٩٧٦ م ٠

٢٠ ـ على باشا مبارك :

ـ الخطط التوفيقية مصر القاهرة ـ طبعة هيئة الكتاب سنة ١٩٨٦ م ٠

٢١ ـ د٠ فاروق عثمان أباظة :

ـ أثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر ـ مطبعة الانتصار ـ الاسكندرية سنة ١٩٨٨ م ٠

٢٢ ـ قسطنطين المخلصى :

ـ تاريخ أسرة آل فرعون بأصولها وفروعها ـ بيروت مطبعة القديس بولس سنة ١٩٣٢ م ٠

٢٣ ـ د٠ ليلى عبد اللطيف :

ـ الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ـ مطبعة جامعة عين شمس ـ القاهرة سنة ١٩٧٨ م ٠

٢٤ ـ د٠ محمد رفعت رمضان :

ـ على بك الكبير ـ الطبعة الأولى ـ الناشر دار الفكر العربى سنة ١٩٥٠ م ٠

٢٥ ـ محمد رمزى :

ـ القاموس الجغرافى للبلاد المصرية :

ـ القسم الأول ـ والقسم الثانى الأجزاء من ١ : ٤ ـ مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ١٩٥٤ سنة ١٩٦٣ م ٠

٢٦ ـ محمد على الأنسى :

ـ الدرارى اللامعات « قاموسى تركى عثمانى ـ عربى » ٠

٢٧ ـ د٠ محمد ضياء الدين الريس :

ـ الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ـ دار الأنصار القاهرة سنة ١٩٧٧ م ٠

٢٨ ـ د٠ محمد فاتح عقيل :

ـ أهمية الموقع الجغرافى لسواحل مصر ـ بحث منشور فى مجلد تاريخ البحرية المصرية ـ جامعة الاسكندريـــة سنة ١٩٧٣ م ٠

٢٩ ـ د٠ محمد فهمى هيطه :

ـ تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ـ مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٨٣ ٠

٣٠ ـ د٠ محمد فؤاد شكرى :

مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ٠ الجزء الثالث ـ مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م ٠

٣١ ـ محمد مختار :

ـ التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية ـ مطبعة بولاق سنة ١٣١١ هـ ٠

٣٢ ـ محسن على شومان :

ـ المقاطعـــات الحضرية فى مصر من الفتح العثمانى حتى أوائل القرن التاسع عشر .

ـ رسالة ماجستير غير منشورة ـ جامعة الزقازيق سنة ١٩٩٠ م ٠

٢٣ ـ د. نعيم زكى فهمى :

ـ طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغـرب (أواخر العصور الوسطى) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣ م .

خامسا : المراجع الأجنبية المترجمة الى العربية :

١ ـ ادوارد وليم لين :

ـ المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم ـ ترجمـة عدلى طاهر ـ مطبعة الرسالة ـ القاهرة سنة ١٩٥٠ .

٢ ـ استيف :

النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية ـ الجزء الخامس من كتـاب وصف مصر ـ ترجمة زهير الشـايب ـ الطبعة الأولى ـ الناشر مكتبة الخانجى ـ القاهرة سنة ١٩٧٩ م .

٣ ـ اندريوسى :

ـ جولة فى بحيرة المنزلة ـ وصف مصر الجـزء الثالث ترجمة زهير الشايب ـ الطبعة الثانية ـ الناشر مكتبـة الخانجى سنة ١٩٨٤ .

٤ ـ اندرين ريمون :

ـ التاريخ الاجتماعى لمصر العثمانية ـ ترجمة زهير الشايب ـ الناشر مكتبة مدبولى ١٩٧٤ .

٥ ـ بانيكار :

ـ آسيا والسيطرة الغربية ـ ترجمة عبد العزيز توفيـق جاويد ـ مراجعة أحمد خاكى الناشر ـ دار المعـارف القاهرة .

٦ - جراتيـــان لوبير :

- دراسة عن مدينة الاسكندرية - الجزء الثالث ن كتاب وصف مصر - ترجمة زهير الشايب - الطبعة الثانية - - الناشر مكتبة الخانجي سنة ١٩٨٤ ·

٧ - جـ سولوا :

- مدينة رشيد - وصف مصر ترجمة زهير الشايب الطبعـــة الأولى سنة ١٩٧٨ الجزء الثالث ·

٨ - جـــــــومار :

- وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل - ترجمة د· أيمن فؤاد سيد - الطبعة الأولى - القـــاهرة الناشر مكتبـــة الخانجي سنة ١٩٨٨ ·

٩ - جيــــــــرار :

- الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر - وصف مصر الجزء الرابع ترجمة زهيـر الشـــايب سنة ١٩٧٨ ·

١٠ - دى - بوا - ايميه :

القصير والعبابدة - وصف مصر الجزء الثانى - ترجمـــة زهير الشايب الطبعة الثانية - الناشر مكتبة الخانجى - القاهرة ١٩٨٠ م ·

١١ - دانيال كريسيلوس :

جذور مصر الحديثة - ترجمة وتعليق د· عبد الوهاب بكر - مكتبة نهضة الشرق سنة ١٩٨٠ ·

١٢ ـ صاموبل برنار :

ـ الموازيين والنقود .. الجزء الثالث من كتـــاب وصف مصر ـ ترجمة زهير الشايب . الطبعة الأولى ـ النـاشر مكتبة الخانجي بسنة ١٩٨٠ م .

١٣ ـ فـــــولني :

ـ ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام ـ ترجمة ادوار البستاني ـ دار المكشوف ـ بيروت ـ طبعة سنة ١٩٤٩ م .

١٤ ـ كارستن نيبور :

ـ رحلة الى بلاد العرب وما حولها سنة ١٧٦١ الى ١٧٦٧م
ـ رحلة الى مصر الجزء الأول الطبعـة الأولى ترجمـــة مصطفى ماهر ـ القاهرة سنة ١٩٧٧ .

١٥ ـ كلوت بــــك :

ـ لمحة عامة الى مصر : ترجمة محمد مسعود ـ دار الموقف العربي ـ القاهرة سنة ١٩٨٢ م .

١٦ ـ كوربيه دى ليجيت :

ـ صحف بونابرت في مصر ١٧٩٨ م ـ ١٨٠١ م ـ ترجمة صلاح الدين البستاني الجزء الثاني ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٧١ ـ الناشر دار العرب للبستاني .

١٧ ـ لاديكاد دى ليجيت :

ـ صحف بونابرت في مصر ١٧٩٨ م ـ ١٨٠١ م ـ ترجمة صلاح الدين البستاني الجزء الثاني ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٧١ ـ الناشر دار العرب للبستاني .

١٨ ـ هيلين آن ريفلين :

ـ الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ـ ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ مصطفى الحسينى ـ الطبعة الأولى ـ دار المعارف ـ القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

١٩ ـ يلماز أوزتونا :

ـ تاريخ الدولة العثمانية ـ ترجمة عدنان محمود سليمان ـ مراجعة وتنقيح د. محمود الأنصارى ـ المجلد الأول ـ الطبعة الأولى ـ الناشر مؤسسة فيصل للتمويل ـ تركيا ـ استانبول سنة ١٩٨٨ م .

سادسا : مراجع باللغـــات الأجنبية :

1. Andre Reymond :

— Artisans et commercants au caire aux VIII siecle - 2 Tomes Damas - 1973 - 1974.

2. Britannica Atlas — encyclopeadia Britanncia - 1990.

3. Brawne W-C : Iravels in Africa Egypt and syria fram the year 1722-1798 - edition London, 1799 - Vol I.

4. Clement. R. : les francais D'Egypt aux VII et XVIII siecle Cairo : 1960.

5. Daniel Crecelius : Some remarks on the importance of ousayr in late Eighteenth Century — California state university — Los Angeles.

6. Games Bruce : Travaels discover the sources of the Nile — Vol I — London 1804 — The second edition.

7. Hurewitz — Diplomacy in the near and middle East — Adocumentary Record — 1535 — Vol I first edition — New York 1956.

8. Holt P.M. : Egypt and the fertile cresanet 1516-1922 Apalitical history - London 1966.

9. John K. Sidebottom :
The overland Mail — first published — London 1840.

10. Kinrose — The Ottoman Centuries The rise and fall of the turkish Empire, New York 1977.

11. Luisgnan — A History of the revolt of Ali Bey against Ottoman Port — The Second edition — London 1784.

12. Peter Gran — Islamic Roats of Capitalism 1760-1840 University of Texas Press.

13. Pohak — Feudalism in Egypt — Syria — Palestine and the Lebanon — 1250 - 1900 — The Royal Asiatic Society 1939.

14. Red House — J. W. — Turkish and English Loxicon — Istanbul 1978 new edition.

15. Richard Pococke — A description of the east and some other countries Vol. I « The First Observation of Egypt » London 1743.

16. SAVARY — Letters on Egypt) — Translated from the French in Two Volumo London — Second Edition.

17. Sonini — Travels in Upper and Lower Egypt — Vol. I London 1800.

18. Stanford shaw — The Financial — Administration Organization Development of ottoman Egypt — 1517-1798 — « Princeton 1962).

19. Terence Walz — Trade between Egypt and Bilad Al--Sudan — le Caire institut francais D'archeologie Orientale 1978.

20. Vansleb — J. M. — The Present Stat of Egypt or A New Relation of a Late Voyage into that Kingdom Performed in the years 1672-73 London 1678.

الفهــــرس

صدر فى هذه السلسلة

١ ـ **مصطفى كامل فى محكمة التاريخ**

د . عبد العظيم رمضان

٢ ـ **على ماهر**

إعداد : رشوان محمود جاب الله

٣ ـ **ثورة يوليو والطبقة العاملة**

إعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر

٤ ـ **التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة**

د . محمد نعمان جلال

٥ ـ **غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى**

عليه عبد السميع

٦ ـ **هؤلاء الرجال من مصر جـ١**

لمعى المطيعى

٧ ـ **صلاح الدين الأيوبى**

د . عبد المنعم ماجد

٨ ـ **رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية**

د . على بركات

٩ ـ **صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل**

د . محمد أنيس

١٠ ـ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية

محمود فوزى

١١ ـ مائة شخصية مصرية وشخصية

شكرى القاضى

١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير

د . نبيل راغب

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان

د . عبد العظيم رمضان

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة

د . سيدة إسماعيل كاشف

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الإسلامى

د . على حسنى الخربوطلى

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر

د . حلمى أحمد شلبى

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى

د . محمد نور فرحات

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية

د . على السيد محمود

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين

د . أحمد محمود صابون

٢٠ ـ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى

د . محمد أنيس

٢١ ـ التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ١

توفيق الطويل

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر

جمال بدوى

٢٣ ـ التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ٢

توفيق الطويل

٢٤ ـ الصحافة الوفدية

د . نجوى كامل

٢٥ ـ المجتمع الإسلامى والغرب

تأليف: هاملتون جب وهارولد بووين

ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة

د . سعيد إسماعيل على

٢٧ ـ فتح العرب لمصر جـ١

تأليف : ألفرد بتلر

ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٨ ـ فتح العرب لمصر جـ٢

تأليف : ألفرد بتلر

ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٩ ـ مصر فى عهد الاخشيديين

د . سيدة إسماعيل كاشف

٣٠ ـ الموظفون فى مصر فى عهد محمد على

د . حلمى أحمد شلبى

٣١ ـ خمسون شخصية وشخصية

شكرى القاضى

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٢

لمعى المطيعى

٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الافريقى

د . خالد الكومى

٣ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية

د . يونان لبيب رزق

٣ ـ اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة

عبدالحميد توفيق زكى

٣ ـ المجتمع الإسلامى والغرب جـ ٢

تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين

ترجمة : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى

٣ ـ الشيخ على يوسف

تأليف : د . سليمان صالح

٣ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى

د . عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم

٣ ـ قصة احتلال محمد على لليونان

د. جميل عبيد

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨

د . عبدالمنعم الدسوقى الجميعى

٤١ ـ محمد فريد الموقف والمأساة

د . رفعت السعيد

٤٢ ـ تكوين مصر عبر العصور

محمد شفيق غربال

٤٣ ـ رحلة فى عقول مصرية

إبراهيم عبد العزيز

٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى

د . محمد عفيفى

٤٥ ـ الحروب الصليبية جـ ١

تأليف : وليم الصورى

ترجمة : د . حسن حبشى

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٦ : ١٩٥٧

د . عبدالرؤوف أحمد عمرو

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث

د . لطيفة محمد سالم

٤٨ ـ الفلاح المصرى

د . زبيدة عطا

٤٩ ـ العلاقات المصرية الإسرائيلية

د . عبد العظيم رمضان

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية

د . سهير اسكندر

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية

اعداد : د . عبد العظيم رمضان

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر

تأليف : د . إلهام محمد على ذهنى

٥٣ ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك

د . محمد كمال الدين عز الدين على

٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى

د . محمد عفيفى

٥٥ـ الحروب الصليبية جـ٢

تأليف : وليم الصورى

ترجمة وتحقيق : د . حسن حبشي

٥٦ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على

د . حلمى أحمد شلبى

٥٧ـ مصر الإسلامية وأهل الذمة

د . سيدة إسماعيل كاشف

٥٨ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة

د . إبراهيم عبدالله المسلمى

٥٩ـ الرأسمالية الصناعية فى مصر

د . عبد السلام عبدالحليم عامر

٦٠ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية

عبد الحميد توفيق زكى

٦١ـ تاريخ الاسكندرية

د . عبد العظيم رمضان

٦٢ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٣

لمعى المطيعى

٦٣ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور

إعداد : د . عبد العظيم رمضان

٦٤ـ مصر وحقوق الإنسان

د . محمد نعمان جلال

٦٥ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية

د . سهام نصار

٦٦ ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى

د . نريمان عبد الكريم أحمد

٦٧ ـ الأصول التاريخية لمساعى السلام العربية الإسرائيلية

د . عبد العظيم رمضان

٦٨ ـ الحروب الصليبية جـ٣

تأليف : وليم الصورى

ترجمة وتحقيق : د حسن حبشى

٦٩ ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية

د . محمد أبو الأسعاد

٧٠ ـ أهل الذمة فى الإسلام

تأليف : أ. س. ترينون

ترجمة : د. حسن حبشى

٧١ ـ مذكرات اللورد كليرن

ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

٧٢ ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى

د . أمينة أحمد إمام الشوربجى

٧٣ ـ تاريخ جامعة القاهرة

د. رؤوف عباس حامد

٧٤ ـ تاريخ الطب والصيدلة

د . يحيى سمير الجمال

٧٥ ـ أهل الذمة فى مصر فى العصر الفاطمى الأول

د . سلام شافعى محمود

٧٦ ـ دور التعليم فى مصر

د . سعيد إسماعيل على

٧٧ ـ الحروب الصليبية ج ٤

تأليف : وليم الصــــورى

ترجمة : د٠ حســن حبشى

٧٨ ـ تاريخ الصحافة السكندرية

نعمات أحمد عثمــان

٧٩ ـ تاريخ الطرق الصوفية فى مصر فى القرن التاسع عشر

تأليف فريد يونج

ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمــال

٨٠ ـ قناة السويس والتنافس الاستعمارى

د٠ السيد حسين جـــلال

٨١ ـ تاريخ السياسة والصحافة من هزيمة يونيو الى نصر اكتـــوبر

د٠ رمزى ميخــــائيل

٨٢ ـ مصر فى فجـر الاســـلام

د٠ سيدة اسماعيل كاشف

٨٣ ـ مذكراتى فى نصف قرن ج١

أحمــد شــفق باشا

٨٤ ـ مذكراتى فى نصف قرن ج٢ ـ القسم الأول

أحمــد شــفق باشا

٨٥ ـ تاريخ الاذاعة المصرية

د٠ حلمى أحمد شلبى

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية

د. أحمد الشربينى

٨٧ ـ مذكرات اللورد كليرن ج٢

د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

٨٨ ـ التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية

تأليف عبد الحميد توفيق

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٩٢٦٩

ISBN — 977 — 01 — 4550 — 5

موضوع الكتاب جديد ومثير لأنه يتناول الدور الذى لعبته الموانئ المصرية على البحر المتوسط والبحر الأحمر فى الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر فى فترة صراع دولى كبير إبان العصر العثمانى عندما كانت الدولة العثمانية تبسط حمايتها على مصر ضد التوسع الأوروبى بعد ظهور الدول الرأسمالية الأوروبية حتى مجئ الحملة الفرنسية.

فيتناول الكتاب فى الباب الأول الملامح الجغرافية للموانئ المصرية فى العصر العثمانى وأحوالها السياسية ودورها العسكرى والسياسى. ويتناول فى الباب الثانى النظام الإدارى ونظم الأمن فيها ونظم إدارة الوحدات الاقتصادية والطوائف والحرف. أما الباب الثالث فيتناول التنظيم المالى فى الموانئ المصرية ويتعرض لنظام الإلتزام ومقاطعاته بالثغور المختلفة. أما الباب الرابع فتعرض للدور الاقتصادى للموانئ المصرية والطرق التجارية ونظم الملاحة والتجارة والنشاط الحرفى والتجارى.

٦٠٠ قرشاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب